بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة في الالهيات ويعرف بالفلسفة الاولى وهي عشر مقالات

المقالة الاولى ثمانية فصول

الفصل الاول في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الاولى لتتبين انيته في العلوم

واذ قد وفقنا الله ولي الرحمة والتوفيق فاوردنا ما وجب ايراده من معاني العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية فبالحري ان نشرع في تعريف المعاني الحكمية ونبتدئ مستعينين بالله فنقول ان العلوم الفلسفية كما قد اشير اليه في مواضع اخرى من الكتب تنقسم الى النظرية والى العملية وقد اشير الى الفرق بينهما وذكر ان النظرية هي التي نطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل وذلك بحصول العلم التصوري والتصديقي بامور ليست هي هي بانها اعمالنا واحوالنا فتكون الغاية فيها حصول راي واعتقاد ليس رايا واعتقادا في كيفية عمل او كيفية مبدا عمل من حيث هو مبدا عمل وان العملية هي التي يطلب فيها اولا استكمال القوة النظرية بحصول العلم التصوري والتصديقي بامور هي هي بانها اعمالنا ليحصل منها ثانيا استكمال القوة العملية بالاخلاق وذكر ان النظرية تنحصر في اقسام ثلثة هي الطبيعية والتعليمية والالهية وان الطبيعية موضوعها الاجسام من جهة ما هي متحركة وساكنة وبحثها عن العوارض التي تعرض لها بالذات من هذه الجهة وان التعليمية موضوعها اما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات واما ما هو ذو كم والمبحوث عنه فيها احوال تعرض للكم بما هو كم ولا يؤخذ في حدوده نوع مادة ولا قوة حركة وان الالهية تبحث عن الامور المفارقة للمادة بالقوام والحد وقد سمعت ايضا ان الالهي هو الذي يبحث فيه عن الاسباب الاولى للوجود الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما وعن مسبب الاسباب ومبدا المبادي وهو الاله تعالى فهذا قدر ما يكون قد وقفت عليه فيما سلف لك من الكتب ولم يتبين لك من ذلك ان الموضوع للعلم الالهي ما هو بالحقيقة الا اشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق ان تذكرتها وذلك ان في سائر العلوم قد كان يكون لك شيء هو موضوع واشياء هي المطلوبة ومباد مسلمة منها تؤلف البراهين والان فلست تحقق حق التحقيق ما الموضوع لهذا العلم وهل هو ذات العلة الاولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وافعاله او معنى آخر وايضا فقد كنت تسمع ان هاهنا فلسفة بالحقيقة وفلسفة اولى وانها تفيد تصحيح مبادي سائر العلوم وانها هي الحكمة بالحقيقة وقد كنت تسمع تارة ان الحكمة هي افضل علم بافضل معلوم واخرى ان الحكمة هي المعرفة التي هي اصح معرفة واتقنها واخرى انها العلم بالاسباب الاولى للكل وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الاولى وما هذه الحكمة وهل الحدود والصفات الثلث لصناعة واحدة او لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة ونحن نبين لك الآن ان هذا العلم الذي نحن بسبيله هو الفلسفة الاولى وانه الحكمة المطلقة وان الصفات الثلث التي ترسم بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة وهي هذه الصناعة وقد علم ان لكل علم موضوعا يخصه فلنبحث الآن عن الموضوع لهذا العلم ما هو ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو انية الله تعالى او ليس ذلك بل هو شيء من مطالب هذا العلم فنقول انه لا يجوز ان يكون ذلك هو الموضوع وذلك ان موضوع كل علم هو امر مسلم الوجود في ذلك العلم وانما يبحث

عن احواله وقد علم هذا في مواضع اخرى ووجود الاله تعالى لا يجوز ان يكون مسلما في هذا العلم كالموضوع بل هو مطلوب فيه وذلك لانه ان لم يكن كذلك لم يخل اما ان يكون مسلما في هذا العلم ومطلوبا في علم آخر واما ان يكون مسلما في هذا العلم وغير مطلوب في علم آخر وكلا الوجهين باطلان وذلك لانه لا يجوز ان يكون مطلوبا في علم آخر لان العلوم الاخرى اما خلقية او سياسية واما طبيعية واما رياضية واما منطقية وليس في العلوم الحكمية علم خارج عن هذه القسمة وليس في شيء منها ما يبحث فيه عن اثبات الاله تعالى ولا يجوز ان يكون ذلك وانت تعرف هذا بادنى تامل لاصولها التي تكررت عليك ولا يجوز ايضا ان يكون غير مطلوب في علم آخر لانه يكون حينئذ غير مطلوب في علم البتة فيكون اما بينا في نفسه واما مأيوسا عن بيانه بالنظر وليس هو بينا بنفسه ولا هو مأيوسا عن بيانه فان عليه دليلا ثم الذي ييأس عن بيانه كيف يصح تسليم وجوده فبقي ان البحث عنه انما هو في هذا العلم ويكون البحث عنه على وجهين احدهما البحث عنه من جهة وجوده والآخر من جهة صفاته واذا كان البحث عن وجوده في هذا العلم لم يجز ان يكون هو موضوع هذا العلم فانه ليس على علم من العلوم اثبات موضوعه وسنبين لك عن قريب ايضا ان البحث عن وجوده لا يجوز الا في هذا العلم فقد تبين لك من حال هذا العلم انه يبحث عن المفارقات للمادة اصلا وقد لاح لك في الطبيعيات ان الاله تعالى غير جسم ولا قوة في جسم بل هو واحد بري عن المادة وعن مخالطة الحركة من كل جهة فيجب ان يكون البحث عنه لهذا العلم والذي لاح لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ومستعملا فيها منها ما ليس منها الا انه اريد بذلك ان يعجل للانسان وقوف على انية المبدا الاول فيتمكن منه الرغبة في اقتباس العلوم والانسياق الى المقام الذي هناك يتوصل الى معرفته بالحقيقة ولما لم يكن بد من ان يكون لهذا العلم موضوع وتبين لك ان الذي يظن انه موضوعه ليس بموضوعه فلننظر هل موضوعه الاسباب القصوى للموجودات كلها اربعتها لا واحد منها الذي لم يكن القول به فان هذا ايضا قد يظنه قوم لكن النظر في الاسباب كلها لا يخلو اما ان ينظر فيها بما هي موجودات او بما هي اسباب مطلقة او بما هي كل واحد من الاربعة على النحو الذي يخصه اعني ان يكون النظر فيها من جهة ان هذا فاعل وذلك قابل وذلك شيء آخر او من جهة ما هي الجملة التي تجتمع منها فنقول لا يجوز ان يكون النظر فيها بما هي اسباب مطلقة حتى يكون الغرض في هذا العلم هو النظر في الامور التي تعرض للاسباب بما هي اسباب مطلقة ويظهر هذا من وجوه احدها من جهة ان هذا العلم يبحث عن معان ليست هي من الاعراض الخاصة بالاسباب بما هي اسباب مثل الكلي والجزئي والقوة والفعل والامكان والوجوب وغير ذلك ثم من البين الواضح ان هذه الامور في انفسها بحيث يجب ان يبحث عنها ثم ليست من الاعراض الخاصة بالامور الطبيعية والامور التعليمية ولا هي ايضا واقعة في الاعراض الخاصة بالعلوم العملية فيبقى ان يكون البحث عنها للعلم الباقي من الاقسام وهو هذا العلم وايضا فان العلم بالاسباب المطلقة حاصل بعد العلم باثبات الاسباب للامور ذوات الاسباب فانا ما لم نثبت وجود الاسباب للمسببات من الامور باثبات ان لوجودها تعلقا بما يتقدمها في الوجود لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق وان هاهنا سببا ما واما الحس فلا يؤدي الا الى الموافاة وليس اذا توافى شيئان وجب ان يكون احدهما سببا للآخر والاقناع الذي يقع للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متاكد على ما علمت الا بمعرفة ان الامور التي هي موجودة في الاكثر هي طبيعية واختيارية وهذا في الحقيقة مستند الى اثبات العلل والاقرار بوجود العلل والاسباب وهذا ليس بينا اوليا بل هو مشهور وقد علمت الفرق بينهما وليس اذا كان قريبا عند العقل من البين بنفسه ان للحادثات مبدا ما يجب ان يكون بينا بنفسه مثل كثير من الامور الهندسية المبرهن عليها في كتاب اقليدس ثم البيان البرهاني لذلك ليس في العلوم الاخرى فاذن يجب ان يكون في هذا العلم فكيف يمكن ان يكون الموضوع للعلم المبحوث عن احواله في المطالب مطلوب الوجود فيه واذا كان كذلك فبين انه

ليس البحث عنها من جهة الوجود الذي يخص كل واحد منها لأن ذلك مطلوب في هذا العلم ولا أيضا من جهة ما هي حقا وكل
ست أقول بجملتها كلي فإن النظر في أجزاء الجملة أقدم من النظر في الجملة وإن لم يكن كذلك في جزئيات الكلي باعتبار
فيجب أن يكون النظر في أجزائها في هذا العلم فيكون من حقها أن يكون موضوعه أو يكون في علم آخر وليس علم آخر
يتضمن الكلام في الأسباب القصوى غير هذا العلم وأما إن كان النظر في الأسباب من جهة ما هي موجودة وما يلحقها من
تلك الجهة فيجب أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود فقد بان فساد ظن من ظن أن موضوع هذا العلم
هو الأسباب القصوى بل يجب أن تعلم أنه كمالها ومطلوبه

الفصل الثاني في تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب أن ندل على الموضوع الذي لهذا العلم لا محالة حتى يتبين لنا الغرض الذي في هذا العلم فنقول إن العلم الطبيعي قد كان
موضوعه الجسم ولم يكن من جهة ما هو موجود ولا من جهة ما هو جوهر ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدئيه أعني الهيولى والصورة
ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون والعلوم التي تحت العلم الطبيعي أبعد من ذلك وكذلك الخلقيات وأما العلم
الرياضي فقد كان موضوعه إما مقدارا مجردا في الذهن عن المادة وإما مقدارا مأخوذا في مادة وإما عددا مجردا عن المادة
وإما عددا في مادة ولم يكن أيضا ذلك البحث متجها إلى إثبات أنه مقدار مجرد أو في مادة أو عدد مجرد أو في مادة بل كان متجها
نحو الأحوال التي تعرض له بعد وضعه كذلك والعلوم التي تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا في العوارض التي تلحق أوضاعا
أخص من هذه الأوضاع والعلم المنطقي كما علمت فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي تستند إلى المعاني
المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم إلى مجهول لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة
أصلا أو يتعلق بمادة غير جسمانية ولم يكن غير هذه العلوم علوم أخرى ثم البحث عن الجوهر بما هو موجود وجوهر وعن
الجسم بما هو جوهر وعن المقدار والعدد بما هما موجودان وكيف وجودهما وعن الأمور الصورية التي ليست في مادة أو هي
في مادة غير مادة الأجسام وأنها كيف تكون وأي نحو من الوجود يخصها فمما يجب أن يفرد له بحث وليس يجوز أن يكون
من جملة العلم بالمحسوسات ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات فهو إذن
من جملة العلم بما وجوده مباين أما الجوهر فبين أن وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهر إلا
محسوسا وأما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات وأما المقدار فلفظه
اسم مشترك فمنه ما يقال له مقدار ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعي ومنه ما يقال له مقدار ويعنى به كمية متصلة تقال
على الخط والسطح والجسم المحدود وقد عرفت الفرق بينهما وليس ولا واحد منهما مفارقا للمادة لكن المقدار بالمعنى الأول
وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضا مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية وإذا كان مبدأ الوجود لم يجز أن يكون
متعلق القوام بالمحسوسات بل المحسوسات تستفيد منه القوام فهو إذن متقدم بالذات
على المحسوسات وليس الشكل كذلك فإن الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسما [illegible]
بحسب المقدار من جهة استكمال المادة ولم يعرض من بعد فإذا كان كذلك لم يكن الشكل موجودا إلا في المادة ولا
علة أولية لقوام المادة إلا الفعل وأما المقدار بالمعنى الآخر فله نظر من جهة وجوده ونظر من جهة عوارضه فأما النظر
في أن وجوده أي نحو هو من أنحاء الوجود فهو بحثا أيضا من معنى متعلق بالمادة فأما موضوع المنطق
من جهة ذاته فظاهر أنه خارج عن المحسوسات فبين أنه داخل في هذا العلم الذي نتكلم فيه ولا يتعلق تحديده بالمحسوسات ولا
يجوز أن يوضع له موضوع مشترك لهذه كلها حالا [illegible] الموجود فإن بعضها جواهر وبعضها كميات وبعضها
مقولات أخرى وليس يمكن أن يعمها معنى متحقق إلا حقيقة معنى الوجود فكذلك يوجد أيضا أمور يجب أن تجرد ويتحقق في

النفس هي مشتركة في العلوم وليس واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد بما هو واحد والكثير بما هو كثير والموافق
والمخالف والضد وغير ذلك فبعضها يستعملها استعمالا فقط وبعضها إنما يأخذ حدودها ولا يتكلم في نحو وجودها
وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم الجزئية وليست من الأمور التي يكون وجودها إلا وجود الصفات
للذوات ولا أيضا هي من الصفات التي تكون لكل شيء فيكون كل واحد منها مشتركا لكل شيء ولا يجوز أن يختص
أيضا بمقولة ولا يمكن أن يكون من عوارض شيء إلا الموجود بما هو موجود فظاهر لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو
موجود أمر مشترك لجميع هذه وأنه يجب أن يجعل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا ولأنه غني عن تعلم ماهيته وعن إثباته
حتى يحتاج أن يتكفل علم غير هذا العلم بإيضاح الحال فيه لاستحالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي
هو موضوعه بل تسليم إنيته وماهيته فقط فالموضوع الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ومطالبه الأمور
التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط وبعض هذه الأمور هي له كالأنواع كالجوهر والكم والكيف فإنه ليس يحتاج الموجود في أن
ينقسم إليها إلى انقسام قبلها حاجة الجوهر إلى انقسامات حتى يلزمه الانقسام إلى الإنسان وغير الإنسان وبعضها له
كالعوارض الخاصة مثل الواحد والكثير والقوة والفعل والكلي والجزئي والممكن والواجب فإنه ليس يحتاج الموجود في قبول
هذه الأعراض والاستعداد لها إلى أن يتخصص طبيعيا أو تعليميا أو خلقيا أو غير ذلك ولقائل أن يقول إنه إذا جعل
الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه لأن البحث في كل علم هو عن لواحق
موضوعه لا عن مبادئه فالجواب عن هذا أن النظر في المبادئ أيضا هو بحث عن لواحق هذا الموضوع لأن الموجود وكونه
مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ومن العوارض الخاصة به لأنه ليس شيء أعم
من الموجود فيلحق غيره لحوقا أوليا ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعيا أو تعليميا أو شيئا آخر حتى يعرض له
أن يكون مبدأ ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه بل الموجود كله لا مبدأ له
إنما المبدأ للموجود المعلول فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقا
بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية فإنها وإن كانت لا تبرهن على وجود مبادئها المشتركة فإن
كان لها مبادئ تشترك فيها جميع ما يجري مجرى كل واحد منها فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعده من الأمور التي فيها وقد لزم
هذا العلم أن ينقسم ضرورة إلى أجزاء منها ما يبحث عن الأسباب القصوى فإنها الأسباب لكل موجود معلول من
جهة وجوده ويبحث عن السبب الأول الذي يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرك فقط أو
متكمم فقط ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود ومنها ما يبحث عن مبادئ العلوم الجزئية ولأن مبادئ كل علم أخص
هي مسائل في العلم الأعلى مثل مبادئ الطب في الطبيعي والمساحة في الهندسة فيعرض إذن في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ
العلوم الجزئية التي تبحث عن أحوال جزئيات الموجود فهذا العلم يبحث عن أحوال الموجود والأمور التي هي له كالأقسام
والأنواع حتى يبلغ إلى تخصيص يحدث معه موضوع العلم الطبيعي فيسلمه إليه وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضي فيسلمه إليه
وكذلك في غير ذلك وما قبل ذلك التخصيص كالمبدأ فيبحث عنه ويقرر حاله فتكون إذن مسائل هذا العلم في أسباب
الموجود والمعلول بما هو موجود معلول وبعضها في عوارض الموجود وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية فهذا هو العلم المطلوب
في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى لأنه العلم بأول الأمور في الوجود وهو العلة الأولى وأول الأمور في العموم وهو الوجود
والوحدة وهو أيضا الحكمة التي هي أفضل علم بأفضل معلوم فإنها أفضل علم أي اليقين بأفضل معلوم أي بالله تعالى وبالأسباب
من بعده وهو أيضا معرفة الأسباب القصوى للكل وهو أيضا المعرفة بالله وله حد العلم الإلهي الذي هو أنه علم بالأمور المفارقة

و متقدم الوجود

للمادة في أنه الوجود. فالموجود بما هو موجود ومبادئه وعوارضه ليس شيء منها كما اتضح إلا متقدم الوجود على المادة وغير متعلق
الوجود بوجودها. وإن بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة فإنما يبحث فيه عن معنى ذلك المعنى غير محتاج الوجود إلى
المادة. بل الأمور المبحوث عنها فيه هي على أقسام أربعة: فبعضها أمور بريئة عن المادة وعلائق المادة أصلا، وبعضها يخالط
المادة ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم، وليست المادة بمقومة له، وبعضها قد يوجد في المادة وقد يوجد لا في المادة
مثل العلية والوحدة، فيكون الذي لها بالشركة بما هي هي أن لا تكون مفتقرة التحقق إلى وجود المادة، ويشترك هذا القسم
أيضا في أنها غير مادية الوجود، أي غير مستفادة الوجود من المادة، وبعضها أمور مادية كالحركة والسكون، ولكن ليس
المبحوث عنه في هذا العلم حالها في المادة بل نحو الوجود الذي لها. فإذا أخذ هذا القسم مع الأقسام الأخرى اشتركت في أن
نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة. وكما أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحدد بالمادة
لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحدد بالمادة، ولم يخرجه تعلق ما يبحث عنه بالمادة عن أن يكون البحث
رياضيا، كذلك الحال هاهنا. فقد ظهر ولاح أن الغرض في هذا العلم أي شيء هو. وهذا العلم يشارك الجدل والسوفسطائية من
وجه ويخالفهما من وجه، ويخالف كل واحد منهما من وجه. أما مشاركتهما فلأن ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئي
ويتكلم فيه الجدلي والسوفسطائي. وأما المخالفة فلأن الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم في مسائل العلوم
الجزئية، وذانك يتكلمان. وأما مخالفته للجدل خاصة فبالقوة، لأن الكلام الجدلي يفيد الظن لا اليقين كما علمت
في صناعة المنطق. وأما مخالفته للسوفسطائية فبالإرادة، وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه، وذاك يريد أن يظن به أنه
حكيم يقول الحق وإن لم يكن حكيما.

الفصل الثالث في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه

وأما منفعة هذا العلم
فيجب أن تكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو، وأن الفرق بين الضار
وبين الشر ما هو، وأن النافع هو السبب الموصل بذاته إلى الخير، والمنفعة هي المعنى الذي يوصل به من الشر إلى الخير. وإذ تقرر
هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة، وهي تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيئة إياها للسعادة
الأخروية. لكنه إذا فتش في رؤوس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجها إلى هذا المعنى، بل إلى معونة بعضها في بعض، حتى
يكون منفعة علم ما هو معنى يتوصل منه إلى تحقق علم آخر غيره. وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى قد يقال قولا مطلقا، وقد يقال قولا
مخصصا. فأما المطلق فهو أن يكون هذا موصلا إلى تحقق علم آخر كيف كان، وأما المخصص فإن يكون موصلا إليه إلى ما هو أجل منه، وهو
كالغاية له، لا ما هو لأجله بغير انعكاس. فإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة، وإذا أخذنا المنفعة بالمعنى
المخصص كان هذا العلم أجل من أن ينتفع في علم غيره، بل سائر العلوم ينتفع به. لكن إذا أخذنا المنفعة المطلقة إلى أقسام، كانت
منها أقسام: قسم يكون الموصل منه موصلا إلى معنى أجل منه، وقسم يكون الموصل منه موصلا إلى معنى دونه، وهو أن يفيد في كمال
دون ذاته. فهذا إذا طلب له اسم خاص كان الأولى به الإفاضة والإفادة والعناية والرئاسة أو شيء مما يشبه هذا من
الألفاظ الصادقة في هذا الباب بخير بعيد، والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة، والإفادة التي تحصل من الأشرف في
الأخس ليس تشبه الخدمة. وأنت تعلم أن الخادم ينفع المخدوم، والمخدوم أيضا ينفع الخادم، إذا المنفعة إذا أخذت مطلقة
ويكون نوع كل منفعة وجهها الخاص نوعا آخر. فمنفعة هذا العلم التي بينا وجهها هي إفادة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية
والتحقيق لماهية الأمور المشتركة فيها وإن لم تكن مبادئ. فهذا إذن منفعة الرئيس للمرؤوس والمخدوم للخادم، إذ نسبة هذا
العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشيء الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم إلى الأشياء المقصودة معرفتها في تلك العلوم، فكما
أن ذلك مبدأ الوجود لتلك، كذلك العلم به مبدأ لتحقق العلم بتلك. وأما مرتبة هذا العلم فهي أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية

والرياضية. أما الطبيعية فلأن كثيرا من الأمور المسلمة في هذا إنما تبين في العلم الطبيعي، مثل الكون والفساد والتغير والمكان
والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك، وانتهاء المتحركات إلى محرك أول، وغير ذلك. وأما الرياضية فلأن الغرض الأقصى في
هذا العلم وهو معرفة تدبير الباري تعالى، ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها، ومعرفة النظام في ترتيب الأفلاك، ليس
يمكن أن يتوصل إليه إلا بعلم الهيئة، وعلم الهيئة لا يتوصل إليه إلا بعلم الحساب والهندسة. وأما الموسيقى وجزئيات الرياضيات
والخلقيات والسياسية فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم. إلا أن لسائل أن يسأل فيقول: إذا كانت المبادئ في علم الطبيعة
والتعاليم إنما تبرهن في هذا العلم، وكانت مسائل العلمين تبرهن بالمبادئ، وكانت مسائل ذينك العلمين تصير مبادئ لهذا العلم
كان ذلك بيانا دوريا، ويعيد آخر الأمر بيانا للشيء من نفسه. والذي يجب أن يقال في حل هذه الشبهة هو ما قد قيل في شرح
كتاب البرهان، وإنا نورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضع، فنقول: إن المبدأ للعلم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل
يستند في براهينها إليه بالفعل أو بالقوة، بل ربما كان المبدأ إنما هو مأخوذ في براهين بعض المسائل، بل قد يجوز أن يكون في العلوم
مسائل براهينها لا تستعمل وضعيات البتة، بل إنما تستعمل المقدمات التي لا برهان عليها. على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ
بالحقيقة إذا كان يفيد اليقين المكتسب من العلة. وأما إذا كان ليس يفيد العلة فإنما يقال له مبدأ العلم على نحو
آخر، وبالحري أن يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط، فقد ارتفع إذن الشك
فإن المبدأ الطبيعي يجوز أن يكون بينا بنفسه، ويجوز أن يكون بيانه في الفلسفة الأولى بما ليس يبين به فيها بعد، ولكن إنما
يبين به فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الأعلى لا ينتج ذلك المبدأ أن يتعرض في إنتاجه من ذلك المبدأ
بل من مقدمة أخرى. وقد يجوز أن يكون من العلم الطبيعي أو الرياضي أفادنا برهانا إن لم يفدنا فيه برهان اللم، ثم يفيد لنا هذا
العلم فيه برهان لم، وخصوصا في العلل الغائية البعيدة. فقد اتضح إذا أنه يكون ما هو مبدأ بوجه ما لهذا العلم بل
التي في العلوم الطبيعية ليس بيانها من مبادئ بين في هذا العلم بل من مبادئ بينة بنفسها، وإما أن يكون بيانها من مبادئ بل
في هذا العلم لكن ليس يعود فيصير مبادئ لتلك المسائل بعينها بل لمسائل أخرى. وإما أن يكون تلك المبادئ للأمور من هذا العلم
ليدل على وجودها بيانا بينا في هذا العلم لميته. واعلم أن الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دوريا حتى يكون
بيانا يرجع إلى أخذ الشيء في بيان نفسه. ويجب أن تعلم أن في نفس الأمر طريقا إلى أن لا يكون الغرض من هذا العلم تحصيل مبادئه
إلا بعد علم آخر، فإنه سيتضح لك فيما بعد إشارة إلى أن لنا سبيلا إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة
بل من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للوجود مبدأ واجب الوجود، وتمنع أن يكون متغيرا أو متكثرا في جهة، وتوجب
أن يكون هو مبدأ الكل، وأن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل. لكنا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق
البرهاني الذي هو سلوك عن المبادئ إلى الثواني ومن العلة إلى المعلول إلا في جمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل.
فإذن من حق هذا العلم في نفسه أن يكون مقدما على العلوم كلها، إلا أنه من جهتنا متأخر عن العلوم كلها. فقد تكلمنا على
مرتبة هذا العلم من جملة العلوم. وأما اسم هذا العلم فهو أنه ما بعد الطبيعة، ويعني بالطبيعة لا القوة التي هي مبدأ حركة وسكون
بل جملة الشيء الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والأعراض، فقد قيل إنه يقال طبيعة للجرم الطبيعي الذي له الطبيعة
الطبيعي هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والأعراض. ومعنى ما بعد الطبيعة بعدية بالقياس إلينا، فإنا أول ما نشاهد الوجود
ونتعرف من أحواله نشاهد هذا الوجود الطبيعي. وأما الذي يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بذاته فهو أن يقال له
علم ما قبل الطبيعة، لأن الأمور المبحوث عنها في هذا العلم هي بالذات وبالعموم قبل الطبيعة. ولكن لقائل أن يقول إن الأمور
الرياضية المحضة التي ينظر فيها في الحساب والهندسة هي أيضا قبل الطبيعة، وخصوصا العدد فإنه لا تعلق لوجوده بالطبيعة

البتة لانه قد يوجد ايضا لا في الطبيعة فيجب ان يكون علم [?] مفارق الطبيعة فالذي يجب ان نقول فيه ان الشكل جملة لها الهندسة فما كان النظر منها فيما هو في الخطوط والسطوح والمجسمات فقد علم ان موضوعه غير مفارق للطبيعة في القوام والاوهام الاخرة [?] اولى بذلك وما كان موضوعه المقدار المطلق [?] انفت وذلك ليس لمقدار [?] للطبيعيات ومعروض بل هو مقدار وحيث قد عرف في شرحنا للمنطقيات والطبيعيات الفرق بين المقدار الذي هو بعد الهيولى مطلقا وبين المقدار الذي هو كم وان اسم المقدار يقع عليهما باشتراك فاذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المقوم للجسم الطبيعي بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم فهذا هو المستعد [?] المتعلق وأما العدد فالشبهة فيه اكثر ويشبه في ظاهر النظر ان يكون علم العدد هو من علم ما بعد الطبيعة انا نعني بشيء اكثر هو علم بهويته كلما يوجد ومن جهة [?] فيكون قد يسمى هذا العلم باشرف ما فيه كما يسمى هذا العلم بالعلم الكلي ايضا الا ان الموضوعات هو غاية هذا العلم وكثيرا ما يسمى الاشياء من جهة المعنى الاشرف والجزء الاشرف والجزء الذي هو كالغاية فيكون كان هذا العلم هو العلم الذي كالة والاشرف جزئه ومقصوده الاول هو معرفة مفارق الطبيعة من كل جهة فيسمية اذا كانت التسمية موضوعة بازاء هذا المعنى الا يكون علم العدد مشاركا في معنى هذا الاسم فيه ولكن البيان المحقق كون علم الحساب خارجا من علم ما بعد الطبيعة هو انه سيظهر لك انه هو [?] ليس هو العدد من كل جهة فان العدد قد يوجد في الامور المفارقة وقد يوجد في الامور الطبيعية وقد يعرض له ان يقع في الوهم مجردا عن كل شيء هو عارض له وان كان لا يمكن ان يكون العدد موجودا الا عارضا لشيء في الوجود فما كان من العدد وجوده في الامور المفارقة امتنع ان يكون موضوعها قابلية انفت من الزيادة والنقصان بل انما يثبت على ما هو عليه فقط بل انما يجوز ان يوضع بحيث يكون قابلا لاي زيادة اتفقت ولاي نسبة اتفقت اذا كان في هيولى الاجسام الذي هو بالقوة كل نحو من المعدودات او كان في الوهم وفي الحالين جميعا هو غير مفارق للطبيعة فان علم الحساب من حيث ينظر في العدد انما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي انما يكون بعد كونه في الطبيعة ويشبه ان يكون اول النظر فيه وهو في الوهم ويكون انما هو في الوهم بهذه الصفة لانه وهم لما نوع عن احوال طبيعية لما ان يجمع ويفرق ويجزأ ويقسم فالحساب ليس نظرا في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا بل في عوارضه من حيث يصير بحال يقبل الجمع والتفريق وهو حينئذ مادي او وهمي انساني يستند الى المادة واما النظر في ذات العدد وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند اليها فهو لهذا العلم

الفصل الرابع في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم

فينبغي لنا في هذه ان نعرف حال نسبة الشيء الموجود الى المقولات وحال العدم وحال الوجوب في الوجود والضروري وشرائطه وحال الامكان وحقيقته وهو بعينه النظر في القوة والفعل وان ننظر في حال الذي بالذات والذي بالعرض وفي الحق والباطل وفي حال [?] وكم اقسامها وهو انه ليس يحتاج الموجود في ان يكون جوهرا الى ان يصير طبيعيا او تعليميا فان ههنا جواهر خارجة عنهما فيجب ان نعرف حال الجوهر الذي هو كالهيولى وانه كيف هو وهل هو مفارق او غير مفارق [?] ونسبته الى الصورة وان الجوهر الصوري كيف هو وهل هو ايضا مفارق او ليس بمفارق وما حال المركب وكيف حال كل واحد منها عند الحدود وكيف مناسبة ما بين الحدود والمحدودات وان مقابل الجوهر جنس ما هو العرض فينبغي ان نعرف في هذا العلم طبيعة العرض واصنافه وكيفية الحدود التي تحد بها الاعراض ونعرف حال مقولة مقولة من الاعراض وما الكلي فيها انه ليس [?] انه جوهر وليس بجوهر فيتبين عرضيته ونعرف ما بين الجواهر كلها حقيقتها عند حصولها في الوجود بحسب التقدم والتأخر ونعرف كذلك حال الاعراض ويتبع هذا الموضع ان نعرف حال الكلي والجزئي والكل والجزء وكيف وجود الطبائع الكلية وهل لها وجود في الاعيان الجزئية وكيف وجودها في النفس وهل لها وجود مفارق للاعيان والانفس ونعرف هناك حال الجنس والنوع وما يجري مجراهما ولما كان الموجود لا يحتاج في كونه علة او معلولا الى ان يكون طبيعيا او تعليميا او غير ذلك فما قد ان يتبع ذلك الكلام في العلل واجناسها واحوالها وانها كيف ينبغي ان يكون الحال فيها وبين المعلولات وفي ترتيب الفرقان بين المبدأ الفاعلي وبين غيره وان نتكلم في العقل والانفعال وفي تعريف الفرقان بين الصورة وبين الغاية واثبات كل واحد منهما وانها في طبقة تذهب الى العلة الاولى وتبين الكلام في المبدأ والابتداء ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدوث واصناف ذلك والواحد وخصوصية كل نوع منه وما يكون منه ثانيا في الطبيعة ومنها ما هو في العقل وتحقيق الاشياء المتقدمة عند العقل ووجه مخالفة من اكثر ما كان عنه من هذه الاشياء رأي مشهور مخالف للحق نقضناه ونقضه وما يجري مجراها لو اتفق او وجد وما هو وجود ولما كان الواحد مساوق للموجود فيلزمنا ان ننظر ايضا في الواحد واذا نظرنا في الواحد فقد وجب ان ننظر في الكثير ونعرف التقابل بينهما وهنالك يجب ان ننظر في العدد وما نسبته الى الموجودات وما نسبة الكم المتصل الذي يخالفه وجه ما الى الموجودات وعقد الابانة ابطال كل ما فيه وعرف انه ليس شيء من ذلك مفارقا ولا مبادئ الموجودات وتثبت العوارض التي تعرض للاعداد والكميات المتصلة مثل الاشكال وغيرها ومن توابع الواحد الشبيه والمساوي والموافق والمجانس والمشاكل والمماثل والهوهو فيجب ان نتكلم في كل واحد منها وفي مقابلاتها ومن اقسامها مناسبة الكثرة مثل الغير والشبيه وغير المساوي وغير المجانس وغير المشاكل والغيرية والخلاف والتقابل واصنافها والتضاد وحقيقته وماهيته ثم بعد ذلك ننتقل الى مبادي الموجودات فنثبت المبدأ الاول وانه واحد حق في غاية الجلالة ونعرف انه من كم وجه واحد ومن كم وجه حق وانه كيف يعلم كل شيء وكيف هو قادر على كل شيء ومعنى انه يعلم وانه يقدر وانه جواد وانه سلام اي خير محض معشوق لذاته وهو اللذيذ الحق وعنده الجمال الحق ونقيض ما قيل فيه من الآراء الفاسدة ثم نبين كيف نسبته الى الموجودات عنه وما اول الاشياء التي توجد عنه ثم كيف يترتب عنه الموجودات مبتدئة من الجواهر الملكية العقلية ثم الجواهر الملكية النفسية ثم الجواهر الفلكية السماوية ثم هذه العناصر ثم المكونات منها ثم الانسان وكيف تعود هذه الاشياء اليه وكيف هو مبدأ لها فاعلي وكيف هو مبدأ لها كمالي وما ذا يكون حال النفس الانسانية اذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة واي مرتبة يكون مرتبة وجودها ونذل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ووجوب طاعتها وانها واجبة من عند الله ونذل على الاخلاق والاعمال التي تحتاج اليها النفوس الانسانية مع الحكمة في ان يكون لها السعادة الاخروية ونعرف اصناف السعادات فاذا بلغنا هذا الموضع ختمنا كتابنا هذا والله المستعان به على ذلك

الفصل الخامس في الدلالة على الموجود والشيء واقسامهما الاولى بما يكون فيه تنبيه على الغرض

فنقول ان الموجود والشيء والضروري معانيها ترتسم في النفس ارتساما اوليا ليس ذلك الارتسام مما يحتاج الى ان يجلب باشياء اعرف منها فانه كما ان في باب التصديق مبادي اولية يقع التصديق بها لذاتها ويكون التصديق بغيرها بسببها واذا لم يخطر بالبال او لم يفهم اللفظ الدال عليها لم يمكن التوصل الى معرفة ما يعرف بها وان لم يكن التعريف الذي يحاول اخطارها بالبال او تفهيم ما يدل عليها من الالفاظ محاولا لافادة علم ليس في الغريزة بل منبها على تفهيم ما يريده القائل او يذهب اليه وربما كان ذلك باشياء هي في انفسها اخفى من المراد تعريفه لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت اعرف كذلك في التصورات اشياء هي مبادي للتصور وهي متصورة لذواتها واذا اريد ان يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفا لمجهول بل تنبيها واخطارا بالبال باسم او علامة ربما كانت في نفسها اخفى منه لكنها لعلة ما وحال ما تكون اظهر دلالة فاذا استعملت تلك العلامة

بحث النفس على اعطاء ذلك المعنى اياها من حيث انه هو المراد لا غيره من غير ان يكون ان العلاقة بالحقيقة متقررة اياه ولكن
كل تصور يحتاج الى ان يسبقه تصور قبله لذهب الامر في ذلك الى غير النهاية او لدار واولى الاشياء بان تكون متصورة
لانفسها الاشياء العامة للامور كلها كالموجود والشيء والواحد وغيره ولهذا ليس يمكن ان يبين شيء منها ببيان لا دور
فيه البتة او ببيان شيء اعرف منها ولذلك من حاول ان يقول فيها شيئا وقع في اضطراب كمن يقول ان من حقيقة الموجود
ان يكون فاعلا او منفعلا وهذا ان كان ولا بد فمن اقسام الموجود والموجود اعرف من الفاعل والمنفعل وجمهور الناس
يتصورون حقيقة الموجود ولا يعرفون البتة انه يجب ان يكون فاعلا او منفعلا وانا الى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك الا بقياس
لا غير فكيف يكون حال من يروم ان يعرف الشيء الظاهر بصفة له تحتاج الى بيان حتى يثبت وجودها له وكذلك قول من
قال ان الشيء هو الذي يصح عنه الخبر فان يصح اخفى من الشيء والخبر اخفى من الشيء فكيف يكون هذا تعريفا للشيء وانما تعرف الصحة
ويعرف الخبر بعد ان يستعمل في بيان كل واحد منهما انه شيء او امر او انه ما او الذي وجميع ذلك كالمرادفات لاسم الشيء
فكيف يصح ان يعرف الشيء تعريفا حقيقيا بما لا يعرف الا به نعم ربما كان في ذلك وامثاله تنبيه ما واما بالحقيقة فانك اذا
قلت ان الشيء هو ما يصح الخبر عنه يكون كانك قلت ان الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه لان معنى ما والذي والشيء واحد
فتكون قد اخذت الشيء في حد الشيء على انا لا ننكر ان يقع بهذا وامثاله مع فساد ماخذه تنبيه ما بوجه ما على الشيء ونقول
ان معنى الموجود ومعنى الشيء متصوران في الانفس وهما معنيان فالموجود والمثبت والمحصل اسماء مترادفة على معنى
واحد ولا نشك في ان معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى اخر في
اللغات كلها فان لكل امر حقيقة هو بها ما هو فللمثلث حقيقة انه مثلث وللبياض حقيقة انه بياض وذلك هو الذي ربما
سميناه الوجود الخاص ولم نرد به معنى الوجود الاثباتي فان لفظ الوجود يدل به ايضا على معان كثيرة منها الحقيقة التي
عليها الشيء فكانه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء ونرجع فنقول انه من البين ان لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته
ومعلوم ان حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الاثبات وذلك لانك اذا قلت حقيقة كذا موجودة اما في
الاعيان او في الانفس او مطلقا يعمهما جميعا كان لهذا معنى محصل مفهوم ولو قلت ان حقيقة كذا حقيقة كذا او ان
حقيقة كذا حقيقة لكان حشوا من الكلام غير مفيد ولو قلت ان حقيقة كذا شيء لكان ايضا قولا غير مفيد ما يجهل واقل افادة منه
ان تقول ان الحقيقة شيء الا ان تعني بالشيء الموجود فكانك قلت ان حقيقة كذا حقيقة موجودة واما اذا قلت حقيقة ا شيء وحقيقة
ب شيء اخر فانما صح هذا وافاد لانك تضمر في نفسك انه شيء اخر مخصوص مخالف لذلك الشيء الاخر كما لو قلت ان حقيقة ا
حقيقة وحقيقة ب حقيقة اخرى ولولا هذا الاضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفد فالشيء يراد به هذا المعنى ولا يفارق
لزوم معنى الوجود اياه البتة بل معنى الموجود يلزمه دائما لانه يكون اما موجودا في الاعيان او موجودا في الوهم والعقل
فان لم يكن كذا لم يكن شيئا ومن قال ان الشيء هو الذي يخبر عنه حق ثم قال مع ذلك ان الشيء قد يكون معدوما على
الاطلاق فهو امر يجب ان ينظر فيه فان عنى بالمعدوم المعدوم في الاعيان جاز ان يكون كذلك فيجوز ان يكون الشيء ثابتا
في الذهن معدوما في الاشياء الخارجة وان عنى غير ذلك كان باطلا ولم يكن عنه خبر البتة ولا كان معلوما الا على انه متصور
في النفس فقط فاما ان يكون متصورا في النفس صورة تشير الى شيء خارج فكلا فان الخبر يكون دائما عن شيء متحقق
في الذهن والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب واذا اخبر عنه بالسلب ايضا فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن لان قولنا
هو يتضمن اشارة والاشارة الى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن محال فكيف يوجب على المعدوم
شيء ومعنى قولنا ان المعدوم كذا معناه ان وصف كذا حاصل للمعدوم ولا فرق بين الحاصل والموجود فيكون كانا قلنا ان

الوصف موجود للمعدوم ثم لا يخلو اما ان يكون ذلك الوصف الذي يوصف به المعدوم ويحمل عليه اما ان يكون موجودا حاصلا له ولا يكون
موجودا حاصلا له فان كان موجودا حاصلا للمعدوم فلا يخلو اما ان يكون في نفسه موجودا او معدوما فان كان
موجودا فيكون للمعدوم صفة موجودة واذا كانت الصفة موجودة فالموصوف بها موجود لا محالة فالمعدوم
موجود وذلك محال وان كانت الصفة معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا لشيء فان ما لا يكون موجودا في نفسه
يستحيل ان يكون موجودا لشيء نعم قد يكون الشيء موجودا في نفسه ولا يكون موجودا لشيء اخر فاما ان لم تكن الصفة موجودة
للمعدوم فهو نفي الصفة عن المعدوم فانه ان لم يكن هذا هو النفي للصفة عن المعدوم فاذا نفينا الصفة عن المعدوم كان
مقابل هذا الحكم ليكون ذلك اثبات الصفة له وهذا كله باطل وانما نقول ان لنا علما بالمعدوم فلان المعنى اذا تحصل في النفس
فقط ولم يشر فيه الى خارج كان المعلوم نفس ما في النفس فقط والتصديق الواقع بين المتصور من جزئيه هو انه جائز في طبيعة
هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة الى الخارج واما في هذا الوقت فلا نسبة له فلا معلوم غيره وعند القوم الذين يرون هذا
الرأي ان في جملة ما يخبر عنه ويعلم امورا لا شيئية لها في العدم ومن شاء ان يقف على ذلك فليرجع الى ما هذوا به من اقاويلهم
التي لا تستحق الاشتغال بها وانما وقع اولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بان الاخبار انما تكون عن معان لها وجود
في النفس وان كانت معدومة في الاعيان ويكون معنى المخبر عنه ان لها نسبة ما الى الاعيان مثلا ان قلت ان القيامة
تكون فهمت القيامة وفهمت تكون وحملت تكون التي في النفس على القيامة التي في النفس بان هذا المعنى يصح ان يكون في وقت
معقول اليه هو معقول في وقت مستقبل ان يوصف بمعنى ثالث معقول وهو معقول الوجود وعلى هذا القياس الامر
في الماضي فبين ان المخبر عنه لا بد من ان يكون موجودا وجودا ما في النفس والاخبار بالحقيقة هي عن الموجود في النفس
وبالعرض عن الموجود في الخارج وقد فهمت الان ان الشيء بماذا يخالف المفهوم منه المفهوم من الموجود والحاصل وانهما مع ذلك متلازمان
على انه قد بلغني ان قوما يقولون ان الحاصل يكون حاصلا وليس بموجود وقد يكون صفة الشيء ليس شيئا لا موجودا
ولا معدوما وان الذي وما يدل على غير ما يدل عليه الشيء فهؤلاء ليسوا من جملة المميزين واذا اخذوا بالتمييز بين هذه
الالفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا ثم نقول انه وان لم يكن الموجود كما علمت جنسا ولا مقولا بالتساوي على
ما تحته فانه معنى متفق فيه على التقديم والتاخير واول ما يكون للماهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده
ثم لمعنى واحد على الغرار الذي [illegible] عوارض فيه كما قد بينا قبل فلذلك يكون له [illegible] واحد يشكل عليه كما انه
الجميع [illegible] ما قد عسر علينا ان نعرف حال الواجب والممكن والممتنع بالتعريف الحقيقي ايضا بل بالعلامة
وجميع ما قيل في تعريف هذه [illegible] فانك قد تعلم [illegible] الاولين قد يكاد يقتضي الدور وذلك لانهم على ما مر بك في فنون المنطق اذا
ارادوا ان يحدوا الممكن اخذوا في حده اما الضروري واما المحال ولا وجه غير ذلك واذا ارادوا ان يحدوا الضروري
اخذوا في حده اما الممكن واما المحال واذا ارادوا ان يحدوا المحال اخذوا في حده اما الضروري واما الممكن مثلا اذا حدوا
الممكن قالوا مرة انه غير الضروري او انه المعدوم في الحال الذي ليس وجوده في اي وقت فرض من المستقبل بمحال ثم
ان احتاجوا الى ان يحدوا الضروري قالوا اما انه الذي لا يمكن ان يفرض معدوما او انه الذي اذا فرض بخلاف ما هو
عليه كان محالا فقد اخذوا الممكن تارة في حده والمحال اخرى واما الممكن فقد كانوا اخذوا قبل في حده اما الضروري واما المحال
ثم المحال اذا ارادوا ان يحدوه اخذوا في حده اما الضروري بان قالوا ان المحال هو ضروري العدم واما الممكن بان قالوا
انه الذي لا يمكن ان يوجد او لفظا اخر يجري مجرى هذين وكذلك ما يقال ان الممتنع هو الذي
الذي يجب ان لا يكون والواجب هو الذي هو ممتنع ومحال ان لا يكون او ليس يمكن ان لا يكون والممكن هو الذي ليس

للمنع ان يكون اولا يكون والذي ليس بواجب ان يكون وان يكون [illegible] كما [illegible] المحال في ذلك
فقد مر ذلك في [illegible] الثالث في ان [illegible] هو الواجب وذلك لان الواجب يدل على [illegible]
والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه ما بالوجود ومن تحقيق هذه الاشياء يتبين
لك بطلان قول من يقول ان المعدوم يعاد [illegible] وذلك ان المعدوم اذا اعيد يجب ان يكون
بينه وبين ما هو مثله [illegible] فرق فان كان [illegible] ليس هو [illegible] كان عدم وفي حال العدم كان هذا
غير ذلك فقد صار المعدوم موجودا على النحو الذي [illegible] فيما سلف هذا وعلى ان المعدوم اذا اعيد يحتاج ان يعاد جميع
الخواص التي كان بها هو هو ومن خواصه وقته واذا اعيد وقته كان المعدوم غير معاد لان المعاد هو الذي يوجد في
وقت ثان فان كان المعدوم يجوز اعادته [illegible] المعدومات التي كانت معه والوقت اما شيء له حقيقة وجود قد عدم او
[illegible] وان لا يكون وقت ووقت فلا يكون
عود على ان العقل يدفع هذا دفعا لا يحتاج فيه الى بيان وكل ما يقال فيه فهو خروج عن طريق التعليم **الفصل السادس في ابتداء القول**
في الواجب الوجود والممكن الوجود وان الواجب الوجود لا علة له وان الممكن الوجود معلول وان الواجب الوجود غير مكافئ
لغيره في الوجود ولا متعلق بغيره [illegible] فنقول ان لكل واحد من الواجب الوجود والممكن الوجود خواص فنقول
ان الامور التي تدخل في الوجود تحتمل في العقل الانقسام الى قسمين فيكون منها ما اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وظاهر انه
لا يمتنع ايضا وجوده والا لم يدخل في الوجود وهذا الشيء هو في حيز الامكان ويكون منها ما اذا اعتبر بذاته وجب وجوده
فنقول ان الواجب الوجود بذاته لا علة له وان الممكن الوجود بذاته له علة وان الواجب الوجود بذاته واجب الوجود
من جميع جهاته وان الواجب الوجود لا يمكن ان يكون وجوده مكافئا لوجود آخر فيكون كل واحد منهما مساويا للآخر
في وجوب الوجود ويتلازمان وان الواجب الوجود لا يجوز ان يجتمع وجوده عن كثرة البتة وان الواجب الوجود
لا يجوز ان يكون الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه فيلزم من تصحيحنا ذلك ان يكون الواجب الوجود غير مضاف
ولا متغير ولا متكثر ولا مشارك في وجوده الذي يخصه فاما ان الواجب الوجود لا علة له فظاهر لانه ان كان لواجب
الوجود علة في وجوده كان وجوده بها وكل ما وجوده بشيء فاذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود وكل ما اذا اعتبر بذاته
دون غيره لم يجب له وجود فليس واجب الوجود بذاته فبين انه ان كان لواجب الوجود بذاته علة لم يكن واجب الوجود
بذاته فقد ظهر ان الواجب الوجود لا علة له وظهر من ذلك انه لا يجوز ان يكون شيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود
بغيره لانه ان كان يجب وجوده بغيره فلا يجوز ان يوجد دون غيره فيستحيل وجوده واجبا بذاته ولو وجب بذاته
لحصل [illegible] ايجاب الغير له وجوده والذي يؤثر غيره في وجوده فلا يكون واجبا وجوده في ذاته واما ان كل ما هو
ممكن الوجود باعتبار ذاته فوجوده وعدمه كلاهما بعلة لانه اذا وجد فقد حصل له الوجود متميزا من العدم واذا عدم
حصل له العدم متميزا من الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من الامرين يحصل له من غيره او لا من غيره فان كان
من غيره فالغير هو العلة وان كان لا يحصل من غيره فمن البين ان كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بامر جائز غيره
وكذلك في العدم وذلك لان هذا التخصص اما ان يكفي فيه ماهية الامر او لا يكفي فيه ماهيته فان كانت ماهيته تكفي
لاي الامرين كان حتى يكون حاصلا لكان ذلك الامر واجبا لماهيته لذاته وقد فرض غير واجب هذا خلف واما ان
لا يكفي فيه وجود ماهيته بل امر ينضاف اليه وجوده [illegible] فكان وجوده [illegible] وجود شيء آخر غيره [illegible] فهو علته
فاذا يصير احد الامرين واجبا له لا لذاته بل لعلة [illegible] الوجودي [illegible] العدمي [illegible] بعدم العلة

للمنع

يعني الوجودي [illegible] فنقول انه يجب ان يصير واجبا بالعلة وبالقياس اليها فانه ان لم يكن واجبا كان عند وجود العلة
وبالقياس اليها ممكنا ايضا فكان يجوز ان يوجد وان لا يوجد غير متخصص باحد الامرين وهذا يحتاج من رأس الى وجود
شيء ثالث يتعين له به الوجود عن العدم او العدم عن الوجود عند وجود العلة فيكون ذلك علة اخرى ويتمادى الكلام الى غير النهاية
واذا تمادى الكلام الى غير النهاية لم يكن مع ذلك قد تخصص وجوده فلم يكن قد حصل له وجوده وهذا محال لا لانه ذاهب الى غير
النهاية في العلل فان هذا في هذا الموضع بعد مشكوك في احالته بل لانه لم يوجد به بعد ما يتخصص به وقد فرض موجودا فقد صح ان كل
ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس الى علته فنقول ولا يجوز ان يكون الواجب الوجود مكافئا لواجب وجود آخر حتى يكون هذا
موجودا مع ذلك وذلك موجودا مع هذا وليس احدهما علة للآخر بل هما متكافئان في لزوم الوجود لانه لا يخلو اما ان تعتبر ذات احدهما
بذاته دون الآخر [illegible] اما ان يكون واجبا بذاته او لا يكون واجبا بذاته فان كان واجبا بذاته فلا يخلو اما ان يكون له ايضا وجوب بالقياس
مع الثاني فيكون الشيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود مع غيره وهذا محال كما تبين واما ان لا يكون له وجوب بالآخر
فلا يجب ان يتبع وجوده وجود الآخر ويلزمه بل لا يكون لوجوده علاقة بالآخر حتى يكون [illegible]
[illegible] بذاته فيجب ان يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود وباعتبار الآخر واجب الوجود فلا يخلو اما ان يكون الآخر كذلك او لا
يكون فان كان الآخر كذلك [illegible] وجوب الوجود له من ذلك وذلك في حد الامكان الوجودي
وجوب الوجود فانه ان كان وجوب الوجود له من ذلك وذلك [illegible] وجوب الوجود وليس من شيء [illegible]
في وجه سلف بل من الذي يكون منه كان وجوب الوجود له شرطا فيه وجوب وجود ما يحصل عنه وجوب وجوده [illegible] بالذات
فلا يحصل له وجوب وجود البتة وان كان [illegible] وجوب الوجود لهذا من ذلك وذلك في حد الامكان فيكون وجوب وجود ذلك
ذات ذلك هو في حد الامكان فيكون ذلك في حد الامكان مفيدا لهذا وجوب الوجود وليس له حد امكان مستفادا
منه بل الوجوب فيكون العلة لهذا الامكان وجود ذلك وامكان وجود ذلك ليس علة لهذا [illegible]
[illegible] بالذات معلول بالذات [illegible]
[illegible]
الوجود في حال [illegible] بعلة خارجة بل يجب ان يكون احدهما هو الاول بالذات او يكون هناك سبب خارج يوجبهما جميعا
بايجاب العلاقة التي بينهما [illegible]
[illegible]
يجمع بينهما وذلك [illegible] لا يخلو اما ان يكون [illegible] ان يكون مع الآخر موجودا وهذا يكون
غير واجب [illegible] ممكنا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الفصل السابع في ان واجب الوجود واحد ونقول ايضا ان واجب الوجود يجب ان يكون ذاتا واحدة والا فليكن كثيرة فيكون

كل واحد منهما واجب الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد منهما في المعنى الذي هو حقيقته لا يخالف الآخر او يخالفه فان
كان لا يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ويخالفه بانه ليس هو اختلاف لا محالة فيخالفه في غير المعنى وذلك غير المعنى
الذي هو فيهما غير مختلف وقد قارنه شيء صار به هذا او ذاك وقارنه غيره هذا الثاني او ما لم يقارنه شيء هذا المقارن في الآخر
بل هو صار ذلك ذلك او نفس ذلك وهذا تخصيص قارن ذلك المعنى وبينهما مباينة فاذن كل واحد منهما جائز ان الآخر
وليس يخالفه في نفس المعنى بل يقول الاشياء التي هي غير المعنى ويقارن المعنى هي اما عوارض او اللواحق الغير الذاتية وهذه اللواحق
فاما ان تعرض لوجود الشيء بما هو ذلك الوجود فيجب ان يتفق الكل فيه وقد فرض انها مختلفة فيه باختلاف واما ان تعرض لها من اسباب
خارجية لا من نفس ماهيته فيكون لولا ذلك العلة لم يعرض فيكون لولا ذلك العلة لم يختلف فيكون لولا ذلك العلة كانت الذوات
واحدة او لم تكن فيكون لولا ذلك العلة ليس هو الانفراد واجب الوجود وذلك انفراد واجب الوجود فيكون وجوب وجود كل
واحد منهما الخاص المنفرد مستفادا من غيره وقد قيل ان كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته بل
في حد ذاته ممكن الوجود فيكون كل واحد منهما مع انه واجب الوجود بذاته ممكن الوجود في حد ذاته وهذا محال فلنفرض
الآن انه يخالفه في معنى اصلي بعد ما يوافقه في المعنى فلا يخلو ذلك المعنى اما ان يكون شرطا في وجوب الوجود
او لا يكون فان كان شرطا في وجوب الوجود فظاهر انه يجب ان يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود وان لم يكن شرطا في وجوب الوجود
فوجوب الوجود متقرر دونه وهو وجوب وجود وقد قيل عارض بعد ما هو ذلك الوجود وقد سبق هذا فيما قبل
فاذن لا يجوز ان يخالفه في المعنى بل يجب ان نزيد لهذا بيانا من وجه آخر فنقول ان انقسام معنى وجوب الوجود في الكثرة لا يخلو اما ان
وجهين اما ان يكون على سبيل انقسامه بالفصول واما على سبيل انقسامه بالعوارض ومن المعلوم ان الفصول لا تدخل في حد ما
مقام الجنس في افادته الجنس حقيقته وانما يفيده القوام بالفعل وذلك كالناطق فان الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية
بل يفيده القوام بالفعل ذاتا موجودة خاصة فيجب ايضا ان يكون فصول وجوب الوجود ان كانت له فصول لا تفيده
الوجود حقيقة وجوب الوجود بل يفيده الوجود بالفعل وهذا محال من جهتين احدهما انه ليس حقيقة وجوب الوجود الا
تأكد الوجود لا كحقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكد الوجود والوجود لازم لها او داخل عليها كما علمت فاذن افادة
الوجود لوجوب الوجود هو افادته شرطا من حقيقته ضرورة وقد منع جواز هذا ما بين الفصل والجنس والوجه الثاني انه يلزم
ان يكون حقيقة وجوب الوجود متعلقة في ان تحصل بالفعل بالعلة فيكون المعنى الذي به يكون الشيء واجب الوجود واجب
الوجود بغيره وانما كلامنا في وجوب الوجود بالذات فيكون الشيء الواجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره وقد
ابطلنا هذا فقد ظهر ان انقسام وجوب الوجود الى الكثرة لا يجوز ان يكون انقسام المعنى الجنسي الى الفصول فتبين ان المعنى الذي
يخص وجوب الوجود لا يجوز ان يكون معنى جنسيا ينقسم بفصول او عوارض فبقي ان يكون معنى نوعيا فنقول ولا يجوز
ان يكون نوعيته محمولة على كثيرين لان اشخاص النوع الواحد كما بينا اذا لم تختلف في المعنى الذاتي وجب ان تكون انما تختلف
بالعوارض وقد منعنا امكان هذا في وجوب الوجود وقد يمكن ان يبين هذا بوجه آخر على الاختصار ويكون من الوجوه الجارية في الوجود
فنقول ان وجوب الوجود اذا كان صفة لشيء وهو موجود له فاما ان يكون واجبا في وجوده ان يكون تلك الصفة المشار
اليها الموجودة لهذا الموصوف فيمتنع الواحد منها ان يوجد وجودا لا يكون صفة له فيمتنع ان يوجد لغيره فيجب ان يوجد له وحده
واما ان يكون وجودها ممكنا غير واجب فيجوز ان يكون هذا الشيء غير واجب الوجود وهو واجب الوجود هذا
خلف فوجوب الوجود لا يكون الا لواحد فقط فان قال قائل ان وجوده صفة له لا يمنع وجوده صفة لآخر لكونه صفة لآخر
ليس يبطل وجوب كونه صفة له فنقول كلامنا في تعين وجوب الوجود صفة له من حيث هو هو

الآخر فذلك ليس صفة له وعينه بل شيء الواجب فيما يجب في ذلك عينها وبعبارة اخرى نقول ان كان الواحد منهما واجب
الوجود وكونه هو بعينه اما ان يكون واحدا فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو هو بعينه وليس غيره وان كان كونه واجب الوجود
غير كونه هو بعينه فمقارنة واجب الوجود لانه هو بعينه اما ان يكون لمراد لذاته او لعلة وسبب موجب غيره فان كان لذاته
ولانه واجب الوجود فيكون كل ما هو واجب الوجود هو بعينه وان كان لعلة وسبب موجب غيره فان كان لذاته ولانه واجب
فكونه هو بعينه بسبب فخصوصية وجوده المنفرد بسبب فهو معلول فاذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كالانواع تحت
جنس واحد بالعدد وليس كالاشخاص تحت نوع بل معنى شرح اسمه له فقط ووجوده غير مشترك فيه وسنزيد هذا ايضاحا في
موضع آخر فيه ان الاشياء التي تحتاج ... واجب الوجود واما الممكن الوجود فقد تبين من ذلك من وجوه انه يحتاج في وجوده
الى شيء آخر يجعله بالفعل موجودا وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائما باعتبار ذاته ممكن الوجود لكنه ربما عرض ان يجب وجوده
بغيره وذلك اما ان يعرض له دائما واما ان يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائما بل في وقت دون وقت فهذا يجب ان يكون
له مادة تتقدم وجوده بالزمان كما سنوضحه والذي يجب وجوده بغيره دائما فهو ايضا غير بسيط الحقيقة لان الذي له باعتبار ذاته
غير الذي له من غيره وهو حاصل الهوية منهما جميعا في الوجود فلذلك لا شيء غير الواجب الوجود يتعرى عن ملابسة ما بالقوة
والامكان باعتبار نفسه وهو الفرد وغيره زوج تركيبي

الفصل الثامن في بيان الحق والصدق والذب عن اول الاقاويل في المقدمات

واما الحق فيفهم منه الوجود في الاعيان مطلقا ويفهم منه الوجود الدائم ويفهم منه حال القول او العقد الذي يدل على حال في
الشيء الخارج اذا كان مطابقا له فنقول هذا قول حق وهذا اعتقاد حق فيكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائما والممكن الوجود حق
بغيره باطل في نفسه فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل في نفسه واما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق الا انه صادق
فيما احسب باعتبار نسبته الى الامر وحق باعتبار نسبة الامر اليه واحق الاقاويل ان يكون حقا ما كان صدقه دائما واحق ذلك
ما كان صدقه اوليا ليس لعلة واول كل الاقاويل الصادقة الذي ينتهي اليه كل شيء في التحليل حتى انه يكون مقولا بالقوة او
بالفعل في كل شيء يبين او يبين به كما بينا في كتاب البرهان هو انه لا واسطة بين الايجاب والسلب وهذه الخاصية ليست
من عوارض شيء الا من عوارض الموجود بما هو موجود لعمومه في كل موجود والسوفسطائي اذا انكره فليس ينكره الا بلسانه
معاندا او يكون قد عرض له شبهة في اشياء فيه عرض عنه ... النقيض فغلط ... لانه لا يكون حصل
الى تحقيق شرائط ... فيكون لا محالة ... من
... القياس الذي يلزم منه ... الا انه لا يكون في نفسه قياسا يلزم منه ولكن
يكون قياسا بالقياس الى ذلك ... القياس الذي يلزم منه ... قياس ... الذي يكون مقدماته
في ... النتيجة ويكون ... بالقياس ... بالقياس ... يكون حال المقدمات
كذلك ... يسلم الشيء وان لم يكن صدقا وان كان ... النتيجة التي لا يسلمها ...
... مطلق او ضده ... فقد كان القياس اذا سلمت مقدماته لزم منه شيء فيكون ذلك قياسا من حيث
هو كذلك وليس يلزم ان يكون كل قياس قياسا يلزم منه ... اذا سلم ... كان قياسا
لانه قد اورد فيه ... اذا وضع وسلم لزم ولكن لما لم يسلم ... لم يلزم منه ... ولكن القياس قياسا ... قياسا
يلزم منه ... وكونه قياسا يلزم منه ... ~~فيكون قياسا بالقياس الى ذلك القياس الذي يلزم منه~~ ... هو ايضا
على تبيين ... القياس الذي يلزم منه ... الذي مقدماته مسلمة ... والقدم ... النتيجة
واما الذي هو قياس فالذي ... مقدماته ... النتيجة ومن ... السوفسطائي ... المناظر

الى حاضرين الى الكبريت والاوائل ولا الى الاعراف لما ذكرنا من الاشياء والاطراف بما يتبع عليه واما المتحير فعلاجه حل شبهه
وذلك ان المتحير لا محالة انما وقع فيما وقع فيه اما لما يراه من مخالفة الافاضل الاكثرين وشاهده من كون رأى كل واحد منهما
مقابلا لرأي الآخر الذي يجاريه وقرنه لا يقصر عنه فلا يجب عنده ان يكون احد القولين اولى بالصدق من الآخر واما لانه سمع من المذكورين
المشهورين بالفضيلة اقاويل لا يقبلها عقله بالبديهة كقول من قال ان الشيء لا يمكن ان تراه مرتين بل ولا مرة
واحدة وان لا وجود لشيء في نفسه بل بالاضافة فاذا كان قائل مثل هذا القول مشهورا بالحكمة لم يكن بعيدا ان يتحير الناظر
لقوله واما لانه قد اجتمع عنده قياسات متقابلة النتائج ليس يقدر على ان يختار واحدا منها ويزيف الآخر فالمتحير
يتدارك عرضه بان يقال له اولا ان واحدا من هؤلاء ... واقع فيه من ذلك والثاني تنبيهه على انه لا يمكن ان يكون من المحققين
واسطة ... وقع فيه من ذلك ... ان يكون ان الناس ... ولا كذا ومع
ذلك فليس يجب ان يكونوا متكاثرين في الاصابة ولا يجب اذا كان واحد اكثر صوابا في شيء ان لا يكون الآخر اكثر صوابا
منه في شيء آخر وان يعرف ان كثيرا من المتفلسفين يتعلم المنطق وليس يستعمله بل يعود آخر الامر الى القريحة فيركبها كوبا لا كب
من غير كف عنان ... حطام وان من الفضلاء من يرمز ايضا برموزه ويقول الفاظا ظاهرة مستنكرة او خطاء وله
فيها غرض خفي بل اكثر الحكماء بل الانبياء الذين لا يؤتون من جهة غلط او سهو هذه وتيرتهم فينبغي ان يشتغل فيجب من جهة
استكبار العلماء ثم يعود فنقول انك اذا تكلمت فلا تخلو اما ان تقصد بلفظك نحو شيء من الاشياء بعينه او لا
تقصد فان قال اذا تكلمت لم افهم شيئا فقد خرج هذا من جملة المسترشدين المتحيرين ولا فضل لكلامه في نفسه وليس الكلام
فيه الا ضرب من الكلام وان قال اذا تكلمت فهمت باللفظ كل شيء فقد خرج من الاسترشاد وان قال اذا تكلمت
فهمت به شيئا بعينه او اشياء كثيرة محدودة فقد جعل اللفظ دالا على اشياء باعيانها لا يدخل في ذلك الغير
فان كانت تلك الكثرة متفقة في معنى واحد فقد دل ايضا على معنى واحد وان لم يكن كذلك فالاسم مشترك ويمكن
ان يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسما فاذا تسلم هذا تم مقام المسترشدين المتحيرين اذا كان الاسم دليلا على شيء واحد
مثلا فالانسان انما هو ما يباين اللاانسان فلا يدل على ذلك الامر بوجه من الوجوه والذي يدل عليه اسم الانسان
لا يكون الذي يدل عليه اللاانسان فان كان الانسان يدل على اللاانسان فيكون لا محالة الانسان والزورق والجبل
والفيل شيئا واحدا بل يكون الابيض والاسود والثقيل والخفيف وجميع ما هو خارج عما دل عليه اسم الانسان وكذلك
حال الفهوم من الفاظه وبعلم من هذا انه يكون كل شيء كل شيء وان لا يكون ولا شيء من الاشياء بنفسه وانه لا يكون
للكلام مفهوم ... لا يخلو اما ان يكون هذا الحكم في كل لفظ وحكم كل ما يدل عليه باللفظ او يكون في بعض الاشياء بعينه
وبعضها بحاله فان كان هذا في كل شيء فقد عرف انه لا خطاب ولا كلام بل الاشتبه ولا قياس وان كان في بعض
الاشياء انه يميز الموجبة عن السالبة وفي بعضها لا يميز فحيث يميز يكون لا محالة ما يدل عليه الانسان غير ما يدل
عليه اللاانسان وحيث لا يميز مثلا كالابيض واللاابيض يكون هو واللاابيض واحدا وكان كل شيء هو الابيض هو الابيض
وكل شيء هو الابيض هو اللاابيض فاللاانسان اذا كان له مفهوم متميز فان كان اللاابيض هو ايضا الابيض الذي هو واللاابيض
واللاانسان كذلك يتميز مرة اخرى انه يكون الانسان واللاانسان غير متميزين فهذا والقاعدة ومع هذا فالمتحير
المسترشد فان يعرف ان الايجاب والسلب لا يجتمعان ولا يصدقان معا وكذلك ايضا قد تبين انهما لا يجتمعان
ولا يكذبان معا ... فاذا كان شيء كان ذلك الشيء بعينه انسانا مثلا وليس ايضا باللاانسان فيكون قد اجتمع
الشيء ... وسالبه الذي هو اللاانسان وقد نبه على بطلانه فينبغي الاشياء ... ما لا يحتاج الى تطويل فيه

وحل الشبه المتقابلة من قياسات المتحير لكيلا ان نهديه واما المتعنت فينبغي ان يكلف شروعا ان النار والنار الا
واحد وان يوم ضربا اذ الوجع واللاوجع واحد وان يمنع الطعام والشراب اذ الاكل والشرب وتركهما واحد فهذا
المذهب الذي فيما منه من يكذبه هو اول مبادي البراهين على السفسطائيين ولان يذهب عنه مبادي البراهين
ينفع في البراهين والبراهين ينفع في معرفة الاعراض الذاتية لموضوعاتها لكن معرفة جوهر الموضوعات التي كانت
فما سلف يعرف بالحد فقط فما يلزم الفيلسوف بانه ان نحسب ان يكون لهذا العلم ابواب يتكلم في الامرين
جميعا لكن قد يتشكك على هذا انه ان يتكلم فيها في تحصيل الحد به والتصور فهو ذلك الذي يتكلم فيه صاحب العلم الجزئي
وان يتكلم فيها في التصديق صار الكلام فيها برهانيا فنقول انه ... التي كانت موضوعات في علوم اخرى تعرض لها عوارض
في هذا العلم لانها احوال يعرض للموجود وانقسام له يكون ... لا يبرهن عليه في علم آخر بل ... علمنا ذاتيا لها
لم يثبت في علم آخر ونقسم هذا ... اعني الى جوهر وعرض يكون خاصة له يكون ذلك الجوهر الذي هو موضوع
بعلم ما الجوهر ... ليس موضوعا لهذا العلم بل قسما من موضوعه فيكون نحوها عارضا لطبيعة موضوعه الذي هو
الموجود وان صار ذلك الجوهر مع شيء آخر طبيعة الموجود ان يتحد ... فان الموجود طبيعة يعم جميعا وكل
شيء كان ذلك الجوهر او غيره فانه ليس انه موجود هو جوهر او ليس جوهرا او موضوعا على ما تقدم ...
وجمع هذا فلا يكون ان البحث عن مبادي التصور والحد ليس هذا ولا تصورا وانا البحث عن مبادي البرهان برهانا حتى
ليس البحث ان التي ... بحثا واحدا ... تمت المقالة الاولى من الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء

المقالة الثانية وفيه فصول

أ فصل في تعريف الجوهر واقسامه بقول كلي ب فصل في تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه ج فصل
في ان المادة الجسمانية لا تتعرى عن الصورة د فصل في تقدم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

الفصل الاول في تعريف الجوهر واقسامه بقول كلي

فنقول ان الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الانسان انسانا
وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد ابيض والامر الحق بالعرض لا يحصل ... فلذلك ... المشتق ... للموجود والوجود الذي
بالذات فاقدم اقسام الموجودات بالذات هو الجوهر وذلك لان الموجود على قسمين احدهما الموجود في شيء آخر وذلك الشيء
الآخر متحصل القوام والنوع في نفسه وجودا لا كوجود جزء منه من غير ان يصح مفارقته لذلك الشيء وهو الموجود في موضوع
والثاني الموجود من غير ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة فلا يكون في موضوع البتة وهو الجوهر وان كان الشيء
الذي القسم الاول موجود في موضوع فذلك الموضوع لا يخلو اما ان يحتاج ... فان كان الموضوع جوهرا
فقوام العرض في الجوهر وان لم يكن جوهرا كان ايضا في موضوع ورجع البحث الى الابتداء واستحال ان يذهب ذلك الى غير نهاية
كما سنبين في شرح هذا المعنى خاصة فيكون لا محالة انتهى الى ما ليس في موضوع فيكون في جوهر فيكون الجوهر مقوم العرض
موجودا وغير متقوم بالعرض فيكون الجوهر هو المتقدم في الوجود ولا انه يكون عرض في عرض فليس ذلك بمستنكر
الا ... الحركة والسرعة والاستقامة في الخط والشكل للسطح ... البسيط ... فان الاعراض منسوبة الى الوحدة والكثرة
... وكما سنبين لك كلها اعراض العرض وان كان انه في عرض فهما جميعا معا في موضوع والموضوع بالحقيقة هو الذي
يقيمهما جميعا وهو قائم بنفسه ثم قد يجوز كثير ممن يلي ... ان يكون شيء من الاشياء جوهرا وعرضا معا بالقياس
الى شيئين فقال ان الحرارة عرض في غير جسم النار وكونها في جملة النار ليست في موضوع فانها موجودة فيه كجزء ايضا

[illegible]

الفصل الثاني في تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه

[illegible]

حال لا بين القسم والقسم [illegible] لا بين الجزء والجزء [illegible] وانما المتعين لا يغير [illegible] الطبيعة الشيء جوهر او
لسبب من خارج غير الطبيعة والجوهر فان كان سببا من خارج غير الطبيعة والجوهر فان كان سببا يتقوم به الطبيعة والجوهر [illegible]
كالصورة للمادة [illegible] فان كان سببا لا يتقوم به [illegible] من حيث الطبيعة والجوهر [illegible]

[illegible]

٣٨٢

[illegible]

يكون فيه محاذاة مساواة وهو في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك الجوهر متحيزا او ازيد ان لا يكون مخصوصا بقدر غير متحيز
البتة فاختلف وقد يجوز ان يكون التحيز قد حصل له مع قبول المقدار بان المقدار انما افاده ليس هو في حيز كان المقدار يوجد
به الى حيز وقد يمكن ان يوجد في حيز مخصوص من الاحياز المختلفة المتحققة لم يكون حينئذ لا حيز له وهذا محال او يكون في كل حيز
يمكن ان يكون له ان يتخصص بعضه وهو محال وهذا يظهر ظهورا اكثر في قوة هنا هيولى مع مادة تجردت ثم حصل فيها صورة
تلك المادة فلا يجوز ان يحصل فيها وليست في حيز ولا يجوز ان يكون في جميع الاحياز تحصل في كل حيز هو بالقوة حيز طبيعي [illegible]
المادة لا يتخصص بشيء ولا لكل حيز له ولا يخلو اولى بجهة من جهة ودون جهة ولا يجوز ان يوجد الا في جهة مخصوصة من [illegible]
الجزء ولا يجوز ان يحصل في جهة مخصوصة ولا مخصص لها من امر الا ذلك ليس الا ان صورة مادة وذلك مشترك في الكل
حصول لذاتي جهة كان من الجهات المختلفة لاجزاء الارض قد علمت ان شكل المحصول في جهة من الحيز انما يكون فيما يكون
لسبب موجود ما قوت منفردة فرضت تلك القوت [illegible] الى ذلك المكان بعينه اولا المستقر او عدد في الابتداء
[illegible] وذلك القوت اوقف [illegible] بنقل [illegible] وقد شرح ذلك الكلام في [illegible]
ثم ليس صورة المادة جهة الا ان يكون لها مع التجريد [illegible] تلك الجهة [illegible]
[illegible] بها الصور [illegible] الكلية [illegible] ان يكون قبول المقدار [illegible]
ان يكون [illegible] ان يحيط الجهات وكلا الجهات [illegible] فيكون ذلك الجوهر [illegible]
[illegible] بالصورة الجسمية [illegible] ان يوجد بالفعل الا متقوما بالصورة الجسمية [illegible]
يكون ذات الجزء لها ان القوة ولا بالفعل قبل الحكم فبين ان المادة لا تبقى مفارقة [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] من جنس [illegible] ان يكون لها جوهر خاص متقوم [illegible]
بوجود الخاص المتقوم [illegible] في حيز فيكون المقدار الطبيعي [illegible] بحيث له
بالقوة [illegible] ان المادة ان يتقوم جوهرا [illegible] في حيزه [illegible] فان كان [illegible]
[illegible] اصلا يكون ما هو متقوم [illegible] الوجه والوضع [illegible] بالفعل
عارض عليه وان كانت تلك الوحدانية لا تتقوم [illegible] يكون [illegible]
[illegible] يتقوم فيكون حينئذ للمادة صورة عارضة بها يكون واحدة بالقوة والفعل صورة اخرى عارضة بها يكون
غير واحدة بالقوة فيكون [illegible] مشترك [illegible] من شأنه ان يصير [illegible] وليس في قوته ان ينقسم
[illegible] في قوته ان ينقسم [illegible] بالقوة [illegible] الصورة [illegible] بالفعل اثنين وكل واحد منهما
[illegible] الصور الجسمانية [illegible] كل واحد منها الصور الجسمانية [illegible] كل واحد منهما [illegible]
بالقوة والفعل [illegible] الصور الجسمانية [illegible] جوهرا واحدا بالقوة والفعل [illegible]
اما ان يكون هذا الذي [illegible] جوهرا [illegible] جسم [illegible] الذي [illegible]
اما ان يكون [illegible] بالعكس [illegible] كلاهما [illegible] الكيفية او صورة [illegible]
[illegible] في المقدار او الكيفية او غير ذلك [illegible] واحدة [illegible]
[illegible] الصور الجسمانية [illegible] الاخر [illegible] والطبيعة واحدة [illegible]
الصور الجسمانية [illegible] فيجب ان يكون [illegible] فان قيل [illegible]
[illegible] واحدا [illegible] لا [illegible] كل واحد منهما [illegible]

او واحد وان اتحد [illegible] معدوم والاخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود وان عدما جميعا بالاتحاد وحدث شيء
ثالث منهما فهما غير متحدين بل فاسدين [illegible] ومن الثالث مادة مشتركة وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذي مادة وذلك
ان اختلفا بالتفاوت في القدر [illegible] يكونا وليس لها صورة جسمانية لها صورة مقدارية فاختلف [illegible]
[illegible] الوجوه ويكون حينئذ حكم الشيء لم [illegible] ما هو غيره وحكم [illegible] وهذا المفصل [illegible] وحكمه
وحكمه [illegible] من كل جهة حكما واحدا [illegible] يكون حكم [illegible] وحكم كل واحد [illegible] يكون ذلك الشيء
لم [illegible] بان يؤخذ منه شيء كما اذا اخذ منه شيء [illegible] ولم يضف اليه شيء [illegible] كل شيء يجوز في
وقت من الاوقات ان يصير اثنين [illegible] طبع ذاته استعداد الانقسام لا يجوز ان يفارق [illegible]
استعداد الذات وذلك الاستعداد محال [illegible] المقدار [illegible] ان المادة لا تتعرى عن الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] فاذا [illegible] ذاته [illegible] بقبول [illegible] دون قطر وقدر دون قدر [illegible]
الصورة الجسمية واحدة [illegible] بل [illegible] بغيره [illegible] مقدار [illegible]
[illegible] واحدة [illegible] في ذاته [illegible] ان يكون المادة
[illegible] تعين المقدار [illegible] في الوجود ذلك المقدار وذلك
[illegible] ان يكون [illegible] التي تكون في المادة [illegible] خارج
ان [illegible] ذلك المقدار [illegible] بسبب استعداد خاص [illegible] حكم القسم الاول [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] تختلف [illegible] ان لا يكون [illegible] بسبب ذلك [illegible] يكون الاجسام
[illegible] الحكم [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] المادة [illegible] المقدار المعين [illegible] مادة [illegible]
[illegible] بل يكون [illegible] ان [illegible] ويجوز ان [illegible]
[illegible] ويجوز ان يختلف [illegible] النوع مطلقا [illegible] تقارب [illegible]
[illegible] النوع مطلقا [illegible] الاختلاف [illegible]
[illegible] الطبيعيات [illegible] فان كل جسم
[illegible] من الاحياز وليس [illegible] كل جسم كذلك فهو اذن لا محالة [illegible] للصورة
في ذاته [illegible] ان يكون [illegible] للتشكيلات [illegible] يكون [illegible] لذاته جسم
قابل [illegible] قابلا لها بصورة [illegible] وكيف كان [illegible] المذكورة في الطبيعيات فاذن المادة
الجسمانية لا توجد مفارقة للصورة فالمادة اذن انما تتقوم بالفعل بالصورة فان المادة اذا جردت في التوهم فقد جعل
لها [illegible] في الوجود

الفصل الرابع في تقديم الصورة على المادة في الوجود

قد صح ان المادة الجسمانية انما تتقوم
بالفعل عند وجود الصورة وايضا فان الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة فلا يخلو اما ان يكون بينهما
علاقة المضاف فلا يعقل ماهية كل واحد منهما الا بالقياس الى الآخر وليس كذلك فانا نعقل كثيرا من الصور
الجسمانية ونحتاج الى تكلف شديد حتى نثبت ان لها مادة وكذلك جوهر المادة نعقله جوهرا مستعدا ولا نعلم من ذلك
انه مستعد لماذا [illegible] ان يكون [illegible] بالفعل [illegible] من حيث هي مستعدة مضافة الى ما تستعد له
علاقة الاضافة [illegible] ماهية [illegible] مضافة [illegible]

فكما انه لا يجوز ان يكون بين المادة وبين الصورة من حيث هي موجودة بالفعل والاستعداد ولا يجب علاقة مع شيء هو موجود
معه وان كان لا يجوز ذلك فلا نقول ان يكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول واما ان يكون العلاقة بينهما
علاقة امرين متكافئي الوجود ليس احدهما علة والآخر معلولا للآخر لكن لا يوجد احدهما الا والآخر يوجد ككل شيئين اضافيين
علة الآخر ولا معلولا للآخر ثم بينهما نحو من العلاقة فلا يجوز ان يكون رفع احدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات
بل يكون ما ارتفاعه انما يكون معه لا يخلو اما ان يكون مع رفعه لا معلولا موجبا مع ان كان دلالة وقد عرفت الفرق بين
الوجهين فقد عرفت ان الشيء الذي هو علة لرفع شيء آخر فهو علة لذاته كما قيل في مواضع على التفصيل وسترى
ايضا حاله على نفسه والآن فقد علمت ان لا يبقى فرق بين ان يقال في الشيء انه علة لرفع شيء وبين ان يقال
انه يكون مع رفعه رفع شيء فان كان ليس رفع احدهما علة لرفع الآخر بل انما يكون مع رفعه رفع الآخر
فلا يخلو اما ان يكون رفع المرفوع منهما موجبا رفع شيء ثالث يجب من رفع شيء ثالث حتى انه لو رفع ذلك
الثالث لم يكن رفع هذا او لا يكون شيء من ذلك فان لم يكن بل كان ليس يمتنع في الاوهام وذلك ان يرتفع هو ان يرتفع
ثالث غيرهما بطبيعتيهما فطبيعة كل واحد منهما مستقلة في الوجود بالفعل بالآخر فاما ان يكون ذلك لانه مضاف وقد قلنا
انهما ليست مضافة واما ان يكون في وجوده من ان يكون لا يكون واجب الوجود ويكون في ماهيته ممكن الوجود وكل ممكن
بغيره واجب الوجود فلا يجوز البتة ان يرتفع احدهما بذاته الا بسبب يعدمه فيجب ان يرتفع بغيره واجب الوجود وهو ما
معنى آخر الامر اذا ارتفعنا في العلل شيء ثالث يكون ذلك الشيء الثالث من حيث هو علة بالفعل لوجود
لا يصح رفع احدهما الا برفع كونه علة بالفعل فيكون انما ارتفعنا برفع سبب ثالث وقد قلنا ليس كذلك
فقد بطل ان ادني الحق احد الشيئين الآخر فان كان رفعهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا معلولا فلينظر كيف
يمكن ان يكون ذات كل واحد متعلق بمقارنة ذات الآخر فانه لا يخلو الا ان يكون كل واحد منهما بحيث وجوده من العلة مع
صاحبه فيكون كل احد منهما لا تعلق له بالوجود الا بوجود صاحبه فيه فيه الكلام ان انه مستحيل فيما سلف من ان
ولا ان يكون احدهما بعينه اقرب الى هذا الثالث فيصير هو العلة الواسطة والثاني المعلول ويكون الحق هو القسم
الاول فقلنا انما العلاقة بينهما علاقة يكون احدهما علة والآخر معلولا والآن كان رفع احدهما يوجب رفع ثالث
يجب من رفع الثاني منها فقد صار احدهما علة العلة وعلة العلة علة والامر يتقرر في آخره على ان يكون
احدهما معلولا والآخر علة فلننظر الآن ايهما ينبغي ان يكون العلة منهما فاما المادة فلا يجوز ان يكون هي العلة لوجود الصورة
اولا فلان المادة انما هي مادة لان لها قوة القبول والاستعداد والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو
مستعد له ولو كان سببا لوجب ان يوجد ذلك دائما من غير استعداد وما ثانيا فانه من المستحيل ان يكون الذات
التي هي سبب الشيء بالفعل موجودة بالقوة بل يجب ان يكون ذاته قد صارت بالفعل ثم صارت سببا لشيء آخر سواء كان تقدما
بالزمان او بالذات اعني ولم يكن البتة موجودا الا وهو سبب لشيء ان ولا ان يتقدم الشيء بالذات وذلك يكون
متقدما بالذات سواء كان ما هو سبب لبقاء من فاته او يكون مفارق ذاته فانه يجوز ان يكون بعض الاسباب
وجود الشيء انما يكون معه وجود شيء يكون مفارقا بالذات وبعض الاسباب وجود الشيء انما يكون معه وجود شيء مباين بالذات
فان الفعل ليس يتقدم من تجزيئه نظام البحث ويجب وجود الشيئين جميعا فان كانت المادة سببا للصورة فيجب
ان يكون لها ذات بالفعل اقدم من الصورة وقد منعنا في اشياء ليس كذلك على ان ذاته لا يمكن ان يوجد الا قابلا لذاته
الصورة بل علمنا ان ذاته مستحيل وجودها ان يكون بالفعل الا بالصورة وبين الامرين فرق واما ما لعله تقدمنا فيه او كان سببا له

هي العلة القريبة للصورة والمادة لا اختلاف لها في انفسها ويلزم من الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيما يلزمه فكان
يجب ان يكون الصورة المادية لا اختلاف فيها فان كان اختلاف الامور يختلف من احوال المادة فيكون تلك الامور هي الصورة
الاولى في المادة ويعود الكلام جذعا فاذن كان علة وجودها لصورة المختلفة المادة وشيء آخر مع المادة ليس في المادة حتى
يكون المادة وحدها العلة القريبة بل المادة وشيء آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة اذا اجتمعا جميعا حصل صورة معينة
في المادة وان لم يكن شيء غير ذلك الآخر واجتمع مع المادة حصلت صورة غير تلك الصورة المعينة فتكون المادة في الحقيقة
لها قبول الصورة واما خاصية كل صورة فانما يكون من تلك العلل واما يكون كل صورة هي هي فانما يكون علة وجودها
نحو صيتها من الشيء الخارج ولا يكون للمادة في تلك الخاصية صنع واذا كانت تلك الصورة موجودة وجودها بتلك الخاصية
تكون لا صنع للمادة في خصوصية وجود كل صورة الا انها لابد منها في ان يوجد الصورة فيها وهذه خاصية العلة القابلية
فتبقى لها القبول فقط فقد بطل ان يكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه فقد بقي ان يكون الصورة هي التي بها يجب وجود
المادة فلننظر فيه كيف ان يكون الصورة وحدها سببا يجب وجود المادة فنقول ان الصورة التي لا تفارق فقد يحتمل ذلك فيها
واما الصورة التي تفارق المادة وتبقى المادة موجودة بصورة اخرى فلا يجوز ذلك فيها وذلك لانه لو كانت الصورة هو
كانت علة بذاتها لما كانت المادة تبقى بعد عدمها ويكون الصورة الثانية انما لوجودها الاولى لوجودها ولكانت تكون
تلك المادة حادثة ولكان يحتاج لها الى مادة اخرى فيجب ان لا يكون علة وجود المادة شيء من الصور حتى يكون المادة
انما يفيض وجودها من ذلك الذي يستحيل ان يكمل فيضانه منه بلا صورة البتة بل انما يتم الامرين جميعا فيكون تعلق المادة
في وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت فلا يعدم بعدم الصورة اذ الصورة لا تعدم
الا بصورة اخرى تحصل مع العلة التي منها سبب وجود المادة فيكون بعلة الصورة الاولى فيبان هذا الذي فيه ذلك
الاول فانه صورة تشارك في التعاون على اقامة هذه المادة ويحصل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذي كان
بعقله الاول وكثيرا من الامور الموجودة انما يتم بوجود شيئين فاما الاقامة والافادة انما يحصل من سبب معين ومن حيث هيئتها
تجعل الجسم المستنير بالا يحقق فيه الشعاع والمنعكس ثم يكون تلك الكيفية تتم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي
كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا يجد فيما فيها لنفسها من نفوذ الشعاع والانعكاس بعد ذلك بالغرض بعيدة لا يعدان
ذهنا على انه جميعها اشتراك مع حقيقة المتغير اشكال ان لا يعد الا وفيها تمام الا فانه ينبغي ان يكون لكل شيء مثال في تقابل ان
يقول له ان كان تعلق المادة بتلك الشيء وبصورة فيكون مجموعهما كالعلة لها واذا بطلت الصورة بطل في المجموع الذي هو العلة
فيجب ان يبطل المعلول فنقول انه ليس تعلق المادة بتلك الشيء وبالصورة من حيث الصورة صورة معينة النوع بل من
حيث هي صورة وهذا المجموع ليس يبطل البتة فانه يكون دائما موجودا ذلك الشيء والصورة من حيث هي صورة فيكون
لو لم يكن ذلك الشيء لم يكن المادة ولو لم يكن الصورة من حيث هي صورة لم يكن المادة ولو بطلت الصورة الاولى لا بسبب
يعقبها ثان لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ولا يكون الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة فكان يستحيل ان يفيض
عن ذلك الشيء وجود المادة اذ يوجد مع شريكه او شريطة فاذن كان ذلك الشيء انما هو علة لاجل وجود شيء يستبقى
بالصورة لما كان يمكن ان يكون ذلك الشيء موجودا والمادة مفقودة ولكن لقائل ان يقول لا يجمع تلك العلة الا وحدها بالعدد
بل وحدها بالمعنى العام والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ومثل طبيعة المادة فانها واحدة بالعدد فنقول انه
لا يمتنع ان يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدته بواحد بالعدد علة لواحد بالعدد وهاهنا كذلك فان الواحد
بالنوع مستحفظ بواحد بالعدد هو المفارق فيكون ذلك الشيء موجب المادة ولا يتم ايجابها الا باحد امور تقارنها ايها كانت

والاما بالشيء منفعل بعد في الصور المادية لا تفارقها المادة والصور تفارقها المادة ولا يخلو المادة عن مثل الصور
التي تفارق المادة اي يخلف فان تعقبها فيها يستبقيها تعقيب تلك الصور ويكون الصورة من وجه واسطة بين المادة
المستفادة وبين مستبقيها والواسطة في التقويم فاذا ولا يتقوم ذاته [illegible] وجزء اولية بالذات وهي العلة القريبة
من المستبقي في البقاء فان كانت تقوم بالعلة المبقية بواسطتها فالقوام لها من الاول [illegible] المادة وان كانت [illegible]
لا يمكن [illegible] بل يفهمان تمام المادة بها ذلك ظهر منها واما الصور التي لا تفارقها المادة فلا يجوز ان يحل بعدها المادة
حتى يكون المادة تقتضيها وتوجبها بنفسها [illegible] يكون من حيث يستكمل [illegible] من حيث
هو جهة موجود يكون موجبه وجود شي في نفسها بصورة لكن الشي من حيث هو قابل لم يحز من حيث هو موجب فيكون
المادة ذات امرين بهما يستعد [illegible] فيكون المستعد منها هو جوهر المادة وذلك الآخر امرا زائدا
على كونه مادة [illegible] كالطبيعة المحركة في المادة فيكون ذلك الشي هو الصورة الاولى وهو الكلام بعينها
فاذن الصورة متقدمة على الهيولى ولا يجوز ان يقال ان الصورة بنفسها موجودة بالقوة دائما وانما تصير بالفعل بالمادة لان [illegible]
الصورة هو الفعل والطبيعة [illegible] فان كانت المادة فيكون المادة هي التي [illegible] ان يقال لها انها في نفسها بالقوة
يكون موجودة وانما بالفعل الصورة والصورة وان كانت لا تفارق الهيولى فليست تتقوم بالهيولى بل بالعلة المفيدة
اياها للهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى وقد بينا انها علتها والعلة لا تتقوم بالمعلول [illegible]
بالآخر [illegible] يكون واحد منهما يفيد الآخر وجوده فقد بان [illegible] كما الفرق بين الذي يتقوم بالشي [illegible] وبين الذي لا يفارقه
فالصورة لا توجد الا في الهيولى لا ان علة وجودها الهيولى كما ان العلة لا توجد الا مع المعلول لا ان علة وجودها
هي المعلول [illegible] ان العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وان يكون معها كذلك الصورة اذا كانت
صورة موجودة لزم عنها ان يتقوم بها شيء وذلك الشي [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] مثل الجسم [illegible] والاوضاع [illegible] ومن بعد ذلك ان
كل [illegible] فان الهيولى الجسمانية
انما تخصصت بما بعدها [illegible] ان شاء الله تعالى

تمت المقالة الثانية من الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة الثالثة وهي عشرة فصول

فصل في الاشارة الى ما ينبغي ان يبحث عنه من حال المقولات التسع وفي عرضيتها **فصل** في الكلام في الواحد **فصل** في تحقيق الواحد والكثرة وابانة ان العدد عرض **فصل** في ان المقادير اعراض **فصل** في تحقيق ماهية العدد وتحديد انواعه وبيان اوائلها **فصل** في تقابل الواحد والكثير **فصل** في ان الكيفيات الاعراض **فصل** في العلم وانه عرض **فصل** في الكيفيات التي في الكمية واثباتها **فصل** في المضاف

الفصل الاول في الاشارة الى ما ينبغي ان يبحث عنه من حال المقولات التسع وفي عرضيتها فنقول قد بينا ماهية الجوهر
وبينا انه مقول على المفارق وعلى الجسم وعلى المادة والصورة فاما الجسم فاثباته مستغنى عنه والمادة والصورة فقد اثبتناهما
واما المفارق فقد اثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ونحن نثبته من بعد [illegible] وقد عرفت ان النفس جوهر
جوهر مفارق [illegible] الآن [illegible] فلننتقل الى المقولات العرضية [illegible]

المقولة [illegible] لا يمكن ان المضاف من جملتها من حيث هو مضاف عارض لشيء [illegible] وكذلك الاين والمتى والوضع
وان يفعل وان ينفعل فانها احوال عارضة للاشياء [illegible] الموجود في الموضوع [illegible] الا ان يقول قائل ان الفعل ليس
كذلك فانه هو والانفعال ليس في الفاعل بل في المفعول [illegible] ذلك سلم [illegible] من ان الفعل موجود في شي
وجود في الموضوع وان كان ليس في الفاعل [illegible] المقولات [illegible] اشكال وانه [illegible] ليس [illegible]
مقولة الكم ومقولة الكيف اما مقولة الكم فكثير من الناس [illegible] ان يجعل الخط والسطح والمقدار الجسماني من الجواهر وانه [illegible] على
ذلك [illegible] هذه الاشياء مبادئ الجواهر [illegible] في الكميات المنفصلة اي الاعداد وجعلها مبادئ الجواهر
واما الكيف فقد [illegible] من الطبيعيين [illegible] محمولة [illegible] بل اللون هو [illegible] والطعم [illegible] والرائحة
وان [illegible] قوام الجواهر [illegible] اصحاب الكمون [illegible] اصحاب [illegible] الكيف [illegible]
ان [illegible] في العلم الطبيعي وكانا قد [illegible] ذلك واما اصحاب [illegible] الكم [illegible] المتصلات هي جواهر
[illegible] قال ان هذه الابعاد [illegible] الجسماني [illegible] اقدم من الجسم [illegible] اولى بالجوهرية
وجعل النقطة اولى [illegible] بالجوهرية واما اصحاب العدد [illegible] مبادئ الجواهر [illegible] من الوحدات
[illegible] الوحدات مبادئ للمبادئ ثم قالوا ان الوحدة [illegible] في ذاتها [illegible] من الاشياء وذلك لان الوحدة
يكون في كل شي [illegible] الوحدة في ذلك [illegible]
[illegible] فكل شي [illegible] الواحد [illegible] ليكون
الوحدة مبدأ [illegible] والسطح [illegible] والنقطة [illegible]
[illegible] فالوحدة [illegible] كل شي [illegible] الوحدة والعدد [illegible] بين الوحدة وبين
كل شي [illegible] النقطة [illegible] والخط [illegible] والسطح [illegible] الجسم [illegible]
كل شي [illegible] من العدد [illegible] ان المقادير والاعداد [illegible]
[illegible] ان نعرف حقيقة انواع الكمية [illegible] ان نعرف طبيعة الواحد [illegible] ان نعرف طبيعة الاعداد
[illegible] الواحد [illegible] الوجود [illegible] الاسم [illegible] ان الواحد مبدأ
[illegible] مبدأ العدد [illegible] المتصل [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] مقدار [illegible] بحيث [illegible] بحيث [illegible] بحيث [illegible]

الفصل الثاني في الكلام في الواحد فنقول ان الواحد يقال بالتشكيك على معان تتفق في انها لا قسمة فيها بالفعل
من حيث كل واحد هو هو [illegible] المعنى يوجد فيها متقدم ومتأخر وذلك بعد الواحد بالعرض والواحد بالعرض هو ان يقال
في شي يقارن شيئا آخر انه الآخر وانهما واحد وذلك اما موضوع ومحمول عرضي كقولنا ان زيدا [illegible]
زيدا والطبيب واحد واما محمولان في موضوع [illegible] ان الطبيب [illegible] واحد [illegible]
[illegible] في محمول [illegible] الثلج والقطن [illegible] في البياض [illegible]
لكن الواحد [illegible] بالجنس ومنه واحد بالنوع وهو الواحد بالفصل ومنه واحد بالمناسبة ومنه
واحد بالموضوع [illegible] والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال وقد يكون بالتماس وقد يكون [illegible]
وقد يكون [illegible] بالجنس قد يكون بالجنس القريب وقد يكون بالجنس البعيد والواحد بالنوع كذلك قد
يكون [illegible] وقد يكون [illegible] اما [illegible] الاول [illegible]

وأما الذي هو واحد بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ومعلوم أن ما هو واحد بالجنس كثير بالنوع وأن الواحد بالنوع قد يجوز أن يكون
كثيراً بالعدد وقد يجوز أن لا يكون أما كان في طبيعته أن يكون شخص واحد فيكون من جهة نوعاً ومن جهة لا يكون نوعاً
أو هو من جهة نوع ومن جهة ليس بكلي وقد علمت في الموضع الذي تكلمنا فيه على الكلي وذكرنا ما فيه مقنع سلفت لك وأما الواحد في
هو الذي يكون واحداً بالفعل من جهة وفيه كثرة أيضاً من جهة أما الحقيقي فهو الذي يكون فيه الكثرة بالقوة [illegible]
المقطوع فإن الذي لا زاوية له في السطح البسيط المسطح وفي المجسمات الجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه [illegible]
فيه كثرة بالفعل إلا أن أطرافه [illegible] مشترك مثل حد الخطين المحيطين بزاوية ويجب أن يكون الإطلاق [illegible]
على ما يسمى المتصل في [illegible] بعضها ببعض يكون وحدتها [illegible] لوحدة الحركة لأن هناك [illegible] وذلك أيضاً
المؤلف من أعضاء وأولى ذلك ما كان [illegible] طبيعياً [illegible] والوحدة [illegible] من الوحدة الاتصالية
إلى الوحدة الاجتماعية والوحدة الاتصالية أولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة وذلك أن الوحدة الاتصالية لا كثرة فيها
بالفعل والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل [illegible] وحدة لا يزيل عنها الكثرة والوحدة بالاتصال إنما تعتبر مع المقدار
فقط [illegible] طبيعة أخرى مثل أن يكون ماء أو هواء ويعرض [illegible] بالاتصال أن يكون واحداً في الموضوع فإن الموضوع المتصل
بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع وقد علمت هذا في الطبيعيات فيكون موضوع وحدة الاتصال واحداً أيضاً في الطبيعة من حيث
أن طبيعته لا تنقسم إلى صور مختلفة [illegible] إن الواحد بالعدد [illegible] غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد [illegible]
بما هو واحد منقسم من حيث هو واحد لكن يجب أن ينظر فيه من حيث الطبيعة التي عرض لها الوحدة فيكون الواحد بالعدد
منه ما ليس في طبيعته التي عرض لها الوحدة أن يتكثر [illegible] من طبيعته ذلك [illegible]
الواحد فإنه [illegible] والذي ليس من طبيعته ذلك فإما أن يكون قد يتكثر من وجه آخر وإما أن لا
يكون مثال الأول الواحد بالعدد من الناس فإنه لا يتكثر من حيث طبيعته لا من حيث هو إنسان إذا قسم لكنه يتكثر
من جهة أخرى إذا قسم إلى نفس وبدن [illegible] وليس أحدهما بإنسان وأما الذي لا يكون [illegible]
يكون [illegible] شيء ليس ينقسم طبيعته [illegible] فإن كان [illegible] طبيعة أخرى فإما أن يكون تلك
الطبيعة هي الوضع [illegible] يكون نقطة والنقطة لا تنقسم من حيث هي نقطة ولا من جهة أخرى [illegible]
غير الوحدة المذكورة وأما أن لا يكون الوضع [illegible] مثل العقل والنفس [illegible] غير الذي [illegible]
لا ينقسم وليس [illegible] ليس ينقسم في طبيعته ولا في جهة أخرى وأما الذي لا يكون [illegible] طبيعة أخرى [illegible] الوحدة
[illegible] العدد [illegible] الواحد [illegible] الوحدة فلا ينقسم [illegible]
[illegible] الطبيعة الواحدة بالوحدة [illegible] بالفعل
[illegible] أن يكون [illegible] في الطبيعة التي [illegible] الوحدة [illegible] أن يكون [illegible] طبيعة
[illegible] البسيط [illegible] واحد بالعدد [illegible]
[illegible] بالعدد [illegible] واحدة بالنوع [illegible]
أيضاً بالموضوع [illegible] بالفعل [illegible] بالعدد [illegible] أشخاص الناس [illegible]
[illegible] أن [illegible] واحد [illegible] الواحد [illegible] الجمع من الكثرة [illegible]
[illegible] واحدة في الموضوع [illegible]
أن [illegible] يكون [illegible] واحد [illegible] لا يكون [illegible] جميع [illegible] أن

يكون له [illegible] فهو تام [illegible] وإن لم يكن فهو كثير [illegible] كثير غير واحد [illegible]
الوحدة [illegible] أن يكون [illegible] وذلك [illegible]
التام [illegible] واحد [illegible] الطبيعة [illegible] تام الأعضاء [illegible]
زيادة [illegible] موجودة [illegible] واحد من جهة التمام [illegible]
بالكثرة من كل جهة فهو تام واحد بالتمام [illegible] كل شخص من [illegible]
[illegible] التمام [illegible] الواحد [illegible] مثل [illegible]
[illegible] وحدة [illegible] بالعرض [illegible] وحدة [illegible]
بما هو وحدة بالعرض [illegible] الوحدة [illegible] بالعرض [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] الأشياء [illegible] كثيرة بالعدد [illegible] واحد بالعدد [illegible] التمام [illegible] واحد بالعدد [illegible]
الطبيعة [illegible] الأشياء الكثيرة بالعدد [illegible] واحدة [illegible] بالأن يكون
[illegible] في نسبة المحمول [illegible] الموضوع والمحمول [illegible] الجنس [illegible] النوع والفصل [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الموضع أن نعرف [illegible] أقسام الواحد [illegible] الوحدة [illegible]
فنعرف أن الواحد بالجنس [illegible] الوحدة [illegible] الواحد بالمناسبة [illegible] والواحد بالنوع [illegible] بالجنس والواحد [illegible]
أولى من الواحد بالنوع والبسيط الذي لا ينقسم [illegible] المركب [illegible] أولى من [illegible] والواحد [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الواحد [illegible] المقولات [illegible] مختلفة [illegible]
[illegible] الأشياء [illegible] وذلك **الفصل الثالث في تحقيق الواحد والكثير وإبانة أن العدد عرض**
الذي يجب [illegible] الآن تحقيقه [illegible] الواحد وذلك [illegible] أن الواحد [illegible] أن الواحد هو الذي لا يتكثر [illegible]
[illegible] في بيان الواحد والكثرة [illegible] الواحد [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] الكثرة [illegible] الواحد [illegible] الكثرة [illegible] المجتمع من وحدات [illegible]
الوحدة في حد الكثرة [illegible] المجتمع [illegible] يكون هو الكثرة [illegible]
الوحدات أو الواحدات [illegible] لفظ [illegible] بالكثرة [illegible]
أن الكثرة [illegible] بالواحد يكون [illegible] الكثرة [illegible] المجتمع في حد [illegible] المجتمع
[illegible] يكون هو الكثرة [illegible] من الوحدات أو الواحدات [illegible] لفظ الجمع [illegible]
[illegible] بالكثرة [illegible] أن الكثرة [illegible] بالواحد يكون [illegible] الكثرة [illegible] الوحدة [illegible]
في [illegible] الكثرة [illegible] الباب [illegible] أن يكون
الكثرة أيضاً [illegible] الوحدة [illegible] الكثرة من الأمور التي [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] الكثرة [illegible] الوحدة [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] الواحد [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الوحدة [illegible] الذي ليس فيه كثرة [illegible]
[illegible] العقل [illegible] العدد [illegible]
أن العدد كثرة [illegible] وحدات [illegible] الكثرة [illegible] العدد [illegible] الكثرة [illegible]

فنقول إن الكثرة بما هي كثرة ليس إلا أنها مؤلفة من الوحدات فإن قال قائل إن الكثرة قد تؤلف من أشياء فيها الوحدات
مثل أن يسأل السائل فيقال إنه كما أن هذه الأشياء ليست وحدات بل أشياء موضوعة لها وحدات كذلك أيضا ليست هي كثرة
بل أشياء موضوعة للكثرة وكما أن تلك الأشياء ذوات وحدات كذلك هي كثيرة لا كثرة والذين يحسبون أن الأعداد
أن العدد كمية منفصلة ذات ترتيب فقد تخطوا أمثاله إذ تخطوا أن الكمية يصح تصورها بالمنفصل إلى أن يوجب
والقسمة إلى المساواة والجزء والتقدير فما يمكن تصوره بالكمية والمساواة فإن الكمية أعرف منها عند العقل الصريح
لأن المساواة من العوارض الخاصة بالكمية التي يجب أن تؤخذ في حدها الكمية فيقال إن المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب
أخذ في حد العدد أيضا بوجه ما لا يفهم إلا بعد فهم العدد ويجب أن تعلم أن هذه كلها بيانات مثل التنبيه الا أنه ...
المتقدمة وأن هذه المعاني متصورة كلها أو بعضها لذواتها وإنما يدل عليها بهذه الأشياء لتنبيه عليها وتمييز فقط فنقول
الآن إن الوحدة إما أن تقال على العوارض وإما أن تقال على الجواهر وإذا قيلت على العوارض لم يكن نفسها جوهرا ولا شك في ذلك
وإذا قيلت على الجواهر فليست تقال عليها كالفصل ولا كالجنس البتة إذ لا تدخل في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر بل هي أمر
لازم للجوهر كما قد علمت فلا يكون إذن ذاتها ... قول الجنس والفصل في ... فيكون ...
هو العرض ههنا العرض الذي هو أحد المقولات ... عليه
إذا أخذ مركبا كالأبيض والطبيعة المعنى البسيط فهي لا محالة عرض المعنى الآخر إذ هو موجود في الجوهر وليس كجزء منه ولا
يصح قوامه مفارقا له ... في الوحدة الموجودة في كل جوهر أنها ليست ...
فنقول إنه يستحيل ذلك لأنها إذا كانت وحدة بجوهرها فيقال إما أن يكون بحيث ... لا ينقسم وليس هناك طبيعة هي المحدود
عليها أنها لا تنقسم أو يكون هناك طبيعة أخرى هي التي لا تنقسم والأول محال فإنه لا أقل من أن يكون هناك وجود وذلك الوجود لا
ينقسم فإن كان ذلك الوجود إنما هو معنى غير الوحدة وأنه لا ينقسم فإما أن يكون ذلك الوجود جوهرا أو يكون عرضا فإن
كان عرضا فالوحدة في موضوع لا محالة ثم في جوهر ... والوحدة لا تفارق ... موجودة فيه وجودها في الموضوع
وإن كانت مفارقة فتكون الوحدة إذا فارقت ذلك الجوهر يكون قائما بنفسه ...
الجوهرية ويكون ذلك الجوهر لو لم يعتبر فيه هذه الوحدة لم يكن له وحدة وهو محال ...
يكون له وحدة فإن يكون جوهران لا جوهر واحد لأن ذلك الجوهر ما صار ... محال ... فإن كانت كل واحدة
في جوهر آخر فالجوهر الذي ... انتقل إليه الوحدة وعاد الكلام جذعا ... جوهرين وإن كانت كل
وحدة في الجوهر ... يكون الوحدة ... ليس ... أن يفارق الجوهر الذي هي فيه
وجهته في نفسه إذ كانت الوحدة ليست بجوهر إنما لا تنقسم لكانت موجودة لا تنقسم حتى يكون الوجود ... فيه
الموضوع ... قد فارقت هذه الوحدة الجوهر إذ كان ... يمكن أن يوجد ... كان وجودا لا ينقسم
بجواهره ... لا ينقسم فقط بل يكون الوحدة وجودا جوهريا لا ينقسم إذا قام ذلك الوجود الذي هو شيء ... فكان يكون
... الوجود ... فإن كان ... غير وحدة الجواهر ويكون الوحدة يقال عليها
باشتراك الاسم ... من الأعداد ... وحدة الأعراض ... الأعداد ... وحدة الجواهر فلينظر
أن شيء ... في معنى الوجود الذي لا ينقسم لا يشترك ... فإن لم يشترك يكون ... وجود ...
ليس كذلك ولسنا نعني بوحدة الأعراض أو الجواهر كذلك من معنى في أحدهما بالوحدة شيئا غير أنه وجود غير منقسم
وإن اشتركا في ذلك فذلك المعنى هو الوجود الغير المنقسم ... معنى بالوحدة وذلك المعنى أعم من المعنى الذي ذكرناه

فنقول الآن إن ذلك كان لجوهره مع كونه موجودا لا ينقسم أن يكون موجودا جوهريا إذ كان قد يمكن فرضه موجودا وذلك المعنى له
بحاله إذ كان جوهرا لم يعرض له العرض وليس يلزم أن يقول قائل إنه كان عرضا لم يعرض للجوهر فإن الجوهر يعرض له العرض
ويقوم به والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قائما فيه فالوحدة إذا عامة أعم من ذلك المعنى وكلاهما من حيث
هو موجود لا ينقسم فقط بلا زيادة أخرى وذلك لا يفارق موضوعاته والأعيان وذلك المعنى الأخص فإذا كان من المحال
أن يكون الوحدة موجودة منقسمة في الأعراض والجواهر ويجوز مع ذلك أن يفارق فيكون جوهرا أو عرضا ...
الوحدة ... في الأعراض والجواهر فبين أن الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للأشياء وليس لقائل
أن يقول إن هذه الوحدة لا تفارق على سبيل لا يفارق الوجود العامة ... دون نفسها كما لا تفارق الإنسانية
الحيوانية وامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية بل لا يوجب العرضية امتناع مفارقة يكون للمعنى المحصل الوجود
الشخصي فنقول ليس الأمر كذلك فإنه قد ثبت ... وأنها إلا ... أخص ... المقتسم ... فتقدم بيانه
الوحدة تؤخذ في حد جوهر أو عرض ... لازم عام وإنما الشركة إلى البسيط والوحدة كأن تشخص الذات من التخصيص
الذي ... التي في البسائط ... أن الحمل الذي هو معنى لازم عام ...
معنى بسيط هو معنى الوحدة وذلك البسيط ... الوحدة عرضا فالعدد المؤلف من الوحدة عرض

الفصل الرابع في أن المقادير أعراض

وأما الكميات المتصلة فهي مقادير المتصلات أي الجسم الذي هو الكم فهو مقدار
المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة على موضوعة في موضع ما وأما الجسم بالمعنى الآخر الداخل في مقولة الجوهر فقد بان
منه أن هذا المقدار قد بان أنه في مادة وأنه يزيد وينقص والجوهر باق بنوعه وهذا محال وكذلك من الأعراض التي تحلل المادة
وهي في المادة لأن هذا المقدار لا يفارق المادة إلا بأن يرتفع ولا يفارق الصورة التي هي للمادة مقدار المتصل الذي هو
في هذا المقدار هو كون المتصل بحيث يصح كذا كذا ... بمعنى المسح ... وهو أن الخلاف لكون الشيء بحيث
يقبل فرض الأبعاد المذكورة فإن ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم ... يصح كذا كذا ... كذا البتة
فقد تختلف فيه جسم وجسم فهذا المعنى هو كمية الجسم وذلك ... الصورة ... تلك الصورة في الوهم ...
والصورة تقارن المادة في الوهم ... ولا يكون ... نهاية وأعتبار ... مقدار وأيضا
السطح اعتبار أنه يقبل فرض بعدين ... فيه الأبعاد المذكورة أي بعدين ... زاوية ...
أنه مقدار ... ويكون أعظم وأصغر وأنه ... الأشكال ... أيضا ...
البعدين فإنه ... لأنه نهاية الجسم الذي هو قابل الفرض الثلاث فإن كون الشيء نهاية لقابل الثلاث من حيث هو
نهاية مثل ذلك لأنه نهاية ... أن يكون قابلا لفرض بعدين وليس هو بعد ... هو
مضاف ... أو يكون ... الذي هو المقدار ...
لا يجوز ... أن يكون مقدارا أو كيفية ... مقدار ... أن يخالف غيره من السطح
في القدر ... ولا يمكن أن يخالفها بالمعنى الأول ... من الجنسين جميعا عرض فإنه من حيث هو نهاية عارض
للكل هي ... موجود فيه ... ليس ... الوجود في شيء ... وإذا
في ... الطبيعيات ... من حيث هو مقدار عرض ... السطح
بحيث يعرض فيه ... أن ... في ... إلى جنس ... الأخرى ...
عارض للصورة وأنت تعلم ... الأصول ... أن السطح ... في الجسم ... الاتصال

والاختلاف والاشكال والمقاطع وقد يكون سطح الجسم سطحا فيبطل من حيث هو سطح فيحدث سطح [illegible] وقد عرفت [illegible]
من الاعادة بل ان السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موجودا في الكرة والمسطح في الوجود وذلك ليس كما ان الجسم الواحد يكون
موضوعا لاختلاف ابعاد بالفعل يتوارد عليه فكذلك السطح لان السطح اذا زال عن شكله حتى يبطل ابعاده فلا يكون
الا بقطعه او ثلم ابطال صورة السطح الواحد التي بالفعل وقد علمت هذا من اقوال اخرى وعلمت انه لا يلزم في الهيولى
لكن يكون الهيولى للاتصال بعينه لا للانفصال وقد علمت هذا اذا الفت سطوح ووصل بعضها ببعض [illegible] يبطل العدد
كما ان كان من سطحا آخر بالعدد بل لا يعيد الى ما به الاول لم يكن ذلك السطح الاول بالعدد بل آخر شبيها بالعدد وذلك لان
المعدوم لا يعاد واذ عرفت صورة الحال في السطح فقد عرفت في الخط ما جرى هذا عليه فقد تبين كما ان هذه الاشياء
لا تفارق المادة وجودا وقد عرفت ايضا انها لا تفارق الصورة التي هي فيها وجودا وقد توهم ايضا فقد بقي ان
نعلم كيف ينبغي ان نفهم قولنا ان السطح يفارق الجسم توهما وان الخط يفارق السطح توهما فنقول ان هذه المفارقة توهم
هذا الموضع على وجهين احدهما ان يتوهم ان الجسم [illegible] سطح ولا جسم خط ولا سطح والآخر ان يتوهم السطح ولا يلتفت
الى الجسم اصلا [illegible] وليس معه [illegible] فان الفرق بين الامرين ظاهر فانه فرق بين ان ننظر الى الشيء وحده
معتقدا انه مع غيره وبين ان ننظر اليه مع شرط مفارقته [illegible] كما التفت اليه وحده [illegible]
في ذلك [illegible] ان السطح [illegible] والخط والنقطة
قد يمكن ان يتوهم خطا وسطحا ونقطة مع [illegible] الجسم مع السطح [illegible] النقطة فقد ظن [illegible] وذلك [illegible]
ان يفرض السطح في الوهم [illegible] مع وضع خاص [illegible]
[illegible] فان السطح [illegible]
النهاية التي [illegible]
[illegible] وكذلك الحال في الخط والنقطة والذي يقال ان النقطة [illegible]
[illegible] لان النقطة لا يمكن ان يفرض لها [illegible] منقطعة فانا قد بينا ان ذلك [illegible]
لا تثبت [illegible] الا [illegible] فلا يكون هناك نقطة [illegible]
[illegible] وبين آخر المماسة لان تلك النقطة [illegible] في الطبيعيات [illegible]
[illegible] كيف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
قطع السطوح وافتراض الحدود لها واما الزاوية فقد ظن بها انها كمية [illegible] السطح والجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الاول كالمربع والثاني [illegible]
مقدار وان [illegible] هذا الذي [illegible]

الاول يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة او بعدان فهو مقدار جسم او سطح والذي يظنه من يقول انه انما يكون سطحا لو
تحرك الخط الفاصل [illegible] حتى كان قد تحرك الطول عرضا بالحقيقة فحدث عرض بعد الطول
لكان الطول والعرض بل اذا تحرك الخط [illegible] للزاوية الا في الطول وحده كما هو ولا في العرض حتى يحدث سطح واذا تحرك
[illegible] فحدثت الزاوية [illegible] من المقادير [illegible] يقتضي ان [illegible] ثلاثة ابعاد
او بعدين حتى يكون جسما او سطحا فاذا قد عرفت ذلك [illegible] الذي قاله لا يلزم ولا يقتضي ان يكون [illegible]
وانما هو نوع من ذلك [illegible] وهذا [illegible] الان السطح بالحقيقة هو المربع او المستطيل
والخط ليس كذلك [illegible] فقد عرفت وجود الاقدار وانها اعراض وان النهايات مبادي للاجسام او النقط
في ذلك الاعراض لما عرفت واما الزمان فقد كان تحقيق [illegible] وتعلقه بالحركة فيما سلف فبقي ان نعلم انه لا مقدار
خارجا من هذه المقادير فنقول ان الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قارا حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون فان لم
يكن بل كان متجدد الوجود شيئا بعد شيء فهو الزمان وان كان قارا وهو المقدار فاما ان يكون اتم المقادير وهو الذي
يمكن فرض ثلاثة ابعاد فيه اذ ليس يمكن ان يفرض فوق ذلك وذلك هو المقدار الجسم واما ان يفرض فيه بعدان فقط واما ان
يكون ذا بعد واحد فقط اذ كل متصل [illegible] ولا يكون لا اكثر من ثلاثة ولا اقل من واحد فالمقادير
ثلاثة فالكميات المتصلة انما اربعة وقد يقال لاشياء انها كميات متصلة وليست كذلك [illegible]
[illegible] كالمكان فهو السطح واما الثقل والخفة فانما [illegible] مقادير في الازمنة [illegible] وليس لها في انفسها
ان [illegible] ان يقابل المساواة والمفاوتة بان يفرض لها ما يطبق على حد [illegible]
[illegible] فينطبق [illegible] ويختلف [illegible] فاما [illegible] المساواة والمفاوتة [illegible]
للمقادير [illegible] التي تعرض للخفة والثقل فان يكون ثقل ضعف ثقل فان ذلك انه يتحرك في الزمان ضعف
[illegible] الاعظم الى الاسفل [illegible] الى العلو [illegible]
[illegible] ان يكون ضعف [illegible] بل انما [illegible] الجسم [illegible]
في الارادة وكذلك حال الكثير والصغير والقليل والكثير فان [illegible] الكميات [illegible] المضاف [illegible]
حسب الكلام في جميع هذه في موضع آخر فالكمية المجردة التي يمكن ان يوجد فيها شيء منها يصح ان يكون [illegible] ويكون
ذلك لذاته سواء كانت المعتبرة وجودية او فرضية

الفصل الخامس في تحقيق ماهية العدد وتحديد انواعها وبيان اوائلها

[illegible] ان نحقق لها ماهية الاعداد [illegible] وكيف يجب ان يتصور حالها في الوجود فنقول [illegible]
المقنعة مستعينين [illegible] ذلك ان العدد له وجود في الاشياء ووجود
في النفس وليس قول من قال ان العدد لا وجود له الا في النفس بشيء [illegible] اما ان قال ان العدد لا وجود له مجردا عن
المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق فانا قد بينا ان الواحد لا يتجرد عن الاشياء قائما بنفسه الا في
الذهن وكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد واما ان في الموجودات اعدادا فذلك امر لا يشك فيه اذا كان في
الموجودات وحدات فوق واحدة وكل واحد من الاعداد فانه نوع بنفسه وهو واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع وله
من حيث هو ذلك النوع خواص [illegible] ان يكون له خاصية [illegible] او التركيب والتمامية والزوجية
والفردية والمربعية والكعبية والصم وسائر [illegible] التي لها فاذن لكل واحد من الاعداد حقيقة تخصه
وصورة منها يتصور في النفس وتلك الحقيقة هي وحدته التي بها هو ما هو وليس العدد كثرة لا تجتمع في وحدة حتى يقال انه

مجموع ما وحدة من حيث هو مجموع هو واحد يحمل عليه انه ليس بكثرة وليس يجب ان يكون الشيء واحدا من حيث له صورة واحدة
مثلا او الثلثة وكثرة فمن حيث العشرة عشرة هو بخواص التي للعشرة والكثرة فليس فيها الا الخواص التي للكثرة الفاقدة
للوحدة ولذلك فان العشرة لا تنقسم في العشرية الى عشرتين فكل واحد منها خواص العشرة وليس يجب ان يقال ان العشرة
ليس الا تسعة وواحدا او ثمانية واثنين او سبعة وثلثة وكذلك حتى تستوفى تركيب العشرة تسعة وواحد قول يحمل
فيه التسعة على العشرة وحملت عليه الواحد فيكون كانك قلت ان العشرة التي هي ما بعد التسعة الى ان يعد في عليها صفات العشرة
احادها مع الاخرى يكون ان العشرة تسعة ايضا وواحد فان لم ترد بالعطف نوعا بل نعنيه ما يقال ان الانسان حيوان
وناطق اي حيوان فذلك الانسان الذي هو ناطق يكون كانك قلت ان العشرة تسعة تلك التسعة التي هي الاحاد وليس جملة
وان عنيت ان العشرة تسعة مع واحد وكانه قال ان العشرة هي التسعة التي تكون مع واحد حتى اذا كانت التسعة وحدها لم
تكن عشرة فاذا كانت مع الواحد كان ذلك التسعة عشرة فقد خالفت ايضا فان السابقة كانت حدود الانواع فيكون
معناه انما يكون تسعة ويكون عشرة الا انه لم يحمل مع هذه التسعة بل الموصوف بها يكون كانك قلت ان العشرة تسعة
ومع كونها تسعة ايضا فيها واحد فذلك ايضا خطأ بل انما يحمل من اللفظ ... العشرة مجموع التسعة والواحد اذا اخذا
جميعا فصارا شيئا غيرهما وحد كل واحد من الاعداد اذا اردت التحقيق هو ان يقال انه عدد من اجتماع واحد وواحد وواحد
وتذكر الاحاد كلها وذلك لانه لا يخلو اما ان يحد العدد من غير ان يشار الى تركيبه مما يتركب منه بل بالخاصية من خواصه ذلك
يكون رسم ذلك العدد لا حده ولا من جوهره واما ان يشار الى تركيبه مما يتركب منه فان اشير الى تركيبه من عددين دون الاحاد مثلا
ان يجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك اولى من تركيب ستة مع اربعة وليس حقيقة هو بما هو احدهما اولى من الاخر وهو
بما هو عشرة ماهية واحدة ومحال ان يكون له ماهية واحدة ويدل على ماهيته من حيث هي واحدة حدود مختلفة فان كان ذلك ...
ليس حدا ولا ذلك بل هو تعلق ويكون ان كان ذلك ... التركيب من خمسة وخمسة ومن ستة واربعة وما اشبهه
من نسبة اما ان ذلك ... وما كمن فيه ... لم يجعل ان يحد ... انه يرجع الى ... فيحمل ذلك كما الى الاحاد
وحينئذ يكون مفهوم ذلك انما العشرة من خمسة وخمسة هو مفهوم ذلك من ستة واربعة ثمانية واثنين ... فكانت تحفظ
كل الاحاد فانها اذا طلبت صورة الجزء والجزء ... كانت كل اعتبار غير الآخر وليس ... الواحدة بحسب
مختلفة اليه ذات بل انما تكثر لوازمه ولوازمه ولهذا ما قال الفيلسوف المقدم لا تحسبن ان ستة ثلثة وثلثة بل هي ستة
مرة واحدة لكن اعتبار العدد من حيث احاده ما يصعب على التخيل وعلى العبارة فتلجأ الى الرسوم حتى ... ويجب
ان نحيط من ذلك ان العدد حال الاثنوة فقد قال بعضهم ان الاثنوة ليست من العدد وذلك لان الاثنوة هي الزوج الاول
والوحدة هي الفرد الاول فكما ان الوحدة التي هي الفرد الاول ليست بعدد فكذلك الاثنوة التي هي الزوج الاول ليست بعدد
وقال ان العدد كثرة مركبة من احاد ولها احاد ... وسط دون الاثنوة ... اذا كان يكون مركبا او لا يكون الا ان
كانت مركبة فيعد ما غير الواحد ان كانت عددا والا فلا يكون لما ضعف ... اصحاب الحقيقة فلا يشتغلون بمثل
هذه الاشياء بوجه من الوجوه فانه لم يكن الوحدة غير عدد لاجل انها فرد او زوج بل لانها لا انفصال فيها الى الاحاد
ولا احاد او مركبة منها حادث بينهم اما بعضهم ... من لفظ الجمع وانا اقول ان هذا الاختلاف غير ... فيه ذلك
الكثرة اثنين من واحد وقد جرت عادتهم في ذلك وان ما ... فانما ... عدد ووجه ليس بعدد وان جعل فردا ليس عدد فانما
فرض عليهم ان يقولوا ان الطلب الزوج ليس بعدد اذ ... ليس بعدد وليس الاشكال في العدد الاول ان يكون
اول ... من حيث هو اول ... الاول انه غير مركب من عدد وانه ... في العدد ... ما فيه ... مشكل

بعد

ويوجد فيه واحد بعده فالاثنوة اول العدد وهو الغاية في القلة في العدد واما الكثرة في العدد فلا ينتهي الى حد وقد اقامت
مما يقال بما انها ليست بالقياس الى العدد وليس كما قيل انها اكثر من شيء يجب من ذلك ان يكون قطعا بالقياس
الى غيره فيجب ان يكون انما يعرض لها اضافة الى شيء يلزم ان يكون له اضافة اخرى الى شيء آخر كما عارض الاضافة فانه
ليس يجب اذا كان شيء من الاشياء يعرض له اضافتان اضافة قلة واضافة كثرة معا حتى يكون كما اذا قيل بالقياس
الى شيء غير كثير بالقياس الى شيء آخر يلزم من ذلك ان يكون كل ما يعرض له شيء يعرض له معها الكثرة كما انه ليس اذا كان شيء هو
اكبر مما هو كما يجب ان لا يكون شيئا كما وحده والشيء هو جسم ونوع يلزم ان لا يكون شيء هو جسم وحده فانه ليس انما يعرض
قليلا الا من ان لا شيء فيها عدد كثير لاجل الشيء الذي ذلك الشيء بالقياس اليه كثرة فالاثنوة في القلة انما قلة
بالقياس الى كل عدد لا فيما ينقص عن كل عدد والقلة انما ليست كثرة فقد عدد وانما لم تحسن الاثنوة الى شيء آخر لم تكن قليلة
والكثرة يفهم منها معنيان احدهما ان يكون الشيء فيه من الاحاد فوق واحد وهو ليس بالقياس الى شيء البتة والآخر ان يكون
فيها الى شيء فوق زيادة وهو اسم الذي بالقياس كذلك الفظ واللفظ الوحدة والكثرة بجملته مقابل الوحدة مقابلة الشيء
مبدأ الذي يكيله والكثرة الاخرى تقابل القلة مقابلة التضايف والتضاد بين الوحدة والكثرة بوجه وكيف الوحدة تقوم الكثرة

ويجب ان نحقق القول فيه الفصل السادس في تقابل الواحد والكثير ومما يجب ان نتأمل كيف يكون التقابل بين الكثير
والواحد فقد كان التقابل عندنا على اصناف اربعة ونحن نحقق ذلك ويستحق بحثا ان صورة التقابل وجبا ان يكون
على هذه الجملة وكان من ذلك تقابل التضاد وليس يمكن ان يكون التقابل بين الواحد والكثير على هذه الجهة وذلك لان الوحدة
مقومة للكثرة ولا شيء من الاضداد يتقوم منه بل يبطله وينفيه لكن قد يقال انه يقول ان الوحدة والكثرة وان كانت مقومة فليس
يجب ان يقال ان الضد يبطل الضد كيف كان بل ان يقال ان الضد يبطل الضد ان يحل في موضوعه فالوحدة ايضا ربما
انها تبطل الكثرة بان يحل الموضع الذي للكثرة فلا جوزنا ان يكون الموضوع يعرض له الوحدة والكثرة فنقول فيه
بحالات ان الكثرة كما انها لا يحصل الوحدة وكذلك الكثرة انما تبطل بطلانه وحدانها ولا تبطل الكثرة لذاتها بطلانا
او لا بل انما من وحدانها وان تبطل ثم يعرض لها ان تبطل ببطلان وحدانها ليكون الوحدة اذا بطلت الكثرة بطلت
بالقصد الاول تبطلها بل انما تبطل اولا الوحدات التي للكثرة من جهالها بالفصل الى انه يصير الوحدة فيلزم ان لا يكون الكثرة
ضد الوحدة انما تبطل اولا الوحدة على انها ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة فان الوحدة لا تبقى
بل يطان تلك الوحدات يعرض لها بسبب يبطل بان يحدث فيه الوحدة وذلك بطلانا وتجعل كانها جعل
هذه المعاقبة التي على الموضوع يجب ان يكون الوحدة ضد الكثرة فالاولى ان يكون الوحدة ضد الوحدة ... الوحدة
ليست تبطل الوحدة ابطال الحرارة البرودة لان الوحدة الطارية اذا ابطلت الوحدة الاولى ابطلتها فليس
موضوع الوحدة الاخرى بل الاولى ان يظن انه موجود موضوعه واما الكثرة فليست تبطل من هذه الوحدة تابعا بل
ليس يكفي في شرط التضاد ان يكون الموضوع واحدا فقط بل يجب ان يكون مع هذا التعاقب الطبايع متباعدة
وليس من شأن الواحد ان يتقوم بالآخر والخلاف الذاتي فيها ان يكون تباينها اوليا واما فقد يقال ان
يقولوا ليس موضوع الواحد والكثرة واحدا فان شرط التضاد انما يكون الاثنين منهما بالعدد موضوع واحد وليس
للوحدة بعينها والكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد بل موضوع الواحد بالنوع وكيف يكون موضوع الكثرة واحدا
بالعدد ثم عليك ان تعلم ما سلك حقيقة هذا وافهم عليه وله فقد ظهر لنا ان التقابل الذي بين الواحد وبين الكثير
ليس تقابل التضاد وسنظر هل التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فنقول انه يلزم اول ذلك ان يكون العدم منهما

عدم شيء من شأنه ان يكون له موضوع او له جنس علاقة بعينه من العدم وكأن تجعل وجها تجعل الوحدة عدم
الكثرة فيما من شأنه ان يتوحد لكثرة دون ان تجعل وجها آخر تجعل الكثرة عدم الوحدة في الاشياء التي طبيعتها ان تتوحد لكن
الحق لا يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما عدم لكن يلتبس له الآخر بل الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت بذاته واما
العدم فهو ان لا يكون ذلك الشيء الذي هو المعقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شأنه ان يكون فيكون له اشتمال عليه
بالملكة واما الاقدمون فقد جعلوا التقابل بين العدم والملكة ومعدوا في المضادة الاولى ووضعوا تحت الملكة الصورة
والفرد والفرد والواحد والنهاية واليمين والنور والذات كين والمستقيم والمربع والعلم والذكر ومن حيز العدم مقابلات
هذه كالزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحني والمستطيل والنقص والانثى والانقص بعيب
علينا ان نجعل الملكة هي الوحدة ونجعل الكثرة هي العدم والنحو على الكثرة وقد ذكرنا في وجودها ان الوحدة موجودة
في الكثرة مقومة لها فكيف يكون ماهية الملكة موجودة في العدم حتى يكون العدم متألفا من الملكات الا انا فاما هو الى نحو
الوحدة بعدم او نقص بل او عدم الوحدة بالفعل وما عدا الا انها تم يتحقق ذلك ان كانت الملكة هي الكثرة فكيف يكون تركب
الملكة من امه ايما فليس يجوز ان نجعل التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فلا يجوز ايضا ان يقال ان التقابل
بينهما تقابل المتضادين لان [illegible] ولا يمكن ان يقال في التقابل
العدم بل هو حين في التقابل بين [illegible] العدم [illegible] الا بعرض
فيما تقدم فعسى ان نجعل التقابل بينهما تقابل المضاف فنقول ليس يمكن ان يقال ان بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما تقابل
المضاف وذلك لان الكثرة ليس انما تعقل ماهيتها بالقياس الى الوحدة حتى تكون انما هي كثرة لاجل انها تكثر الوحدة
وان كان انما هي كثرة بسبب الوحدة وقد علمت ذلك الفرق بين ان لا يكون الشيء وبين ان لا يقال ماهيته
الا بالقياس الى الشيء بل انما يحتاج الكثرة الى ان تقوم بها انها من الوحدة لا انها معلولة الوحدة في ذاتها ومعنى انها
معلولة غير معنى انها كثرة والاشياء فيها انها هي من حيث هي معلولة والمعلولية لازمة للكثرة لا نفس الكثرة ثم لو
كانت من المضاف لكان لا تقابل لا بينهما بالقياس الى الوحدة لكان يقال ماهية الوحدة من حيث هي وحدة الى تلك
كثرة وليس الامر كذلك فاذن [illegible] لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن بينهما تقابل من حيث
الوحدة من حيث هي مكيال تقابل الكثرة من حيث هي مكيل وليس كون الشيء وحدة هو كونه مكيالا ولا كون شيء واحد [illegible]
والوحدة يعرض لها ان يكون مكيالا كما انها قد عرض لها ان يكون علة تم الاشياء ويعرض لها بسبب الوحدة التي تؤخذ لها
ان يكون مكيالا لكن الواحد في كل شيء مكيال من جنسه فالواحد في الاطوال طول وفي العروض عرض وفي الجسمات جسم
وفي الاوزان وزن وفي الحركات حركة وفي الاوقات زمن وفي الالفاظ لفظ وفي الحروف حرف وقد يحتاجون ان يجعل الواحد
في كل شيء اصغر ما يمكن ليكون التفاوت فيه اقل ليكون بعض الاشياء يكون واحدة [illegible]
وبعضها اعتبر من فيه واحدة بالوضع فانا [illegible] اكثر من الواحد [illegible] لم يؤخذ واحدا بل يكون في الواحد
من الوزن [illegible] ويجعل الواحد ايضا من اجزاء الاشياء في ذلك الجنس الواحد مثلا من الاطوال شبرا وفي العروض
مثلا شبرا في شبر وفي الجسمات شبر في شبر في شبر وفي الحركات حركة مقدرة معلومة ولا يوجد حركة معتمدة لها
بالصحيح الا الحركات المقدرة بالطبيعية وخصوصا التي لا يختلف بل هي مستقيمة حتى [illegible] واحدة في
كل مقدار وخصوصا التي هي اقل مقدار حركة والاقل مقدار حركة هو الاقل زمانا وهذا هو الحركة الفلكية السريعة المضبوطة
تقديرها في المدار لا يزاد عليها ولا ينقص الا العدم صغر مقدارها لسرعة [illegible] وليس كما [illegible] الى حين [illegible]

ولمية ثم ادوه وقربه الى الوجود والتحديد والى القوة ايضا بحركات الساعات فيكون حركة ساعة واحدة مثلا مكيال
الحركات وكذلك فانها مكيال الازمنة وقد تفرض في الحركات حركة واحدة تحت المسافة الا ان ذلك غير مستقل
ومقدار واقع موقع الوضع الاول واما في الاثقال فيفرض ايضا مثقال درهم ودينار واما ايضا في ابعاد الموسيقى [illegible]
التي هي ربع طنيني او ما يجري مجراه من الابعاد الصغار ومن الاصوات المصوتات المقصورة او الحروف الساكنة والمقطع
المقصور بكثرة ثابتة وليس يجب ان يكون كل واحد من هذه الا وضعيا واتفاقيا بالفرض على انه يقع بالفرض يمكن ان يفرض
الواحد من كل باب [illegible] في ذلك الشيء واحد هو فرض ان يجاوزه
جميع ما هو من ذلك الجنس فهو يجوز ان يكون الآخر مباينا له [illegible] خط مباين لخط وسطح مباين لسطح وجسم مباين
لجسم [illegible] السطح والجسم تباين جسما وسطحا وخطا فكذلك ذكرنا تباين الكثرة وان كان كذلك فزمان
والثقل ايضا يباين الزمان والثقل ايضا ويجوز ان يكون لهذا الذي يباين ذلك يباين غير ذلك وقد صحت جميع هذه
في مباحث التقسيم فان كان كذلك فيكون ان في الوحدات التي تفرض كل جنس منه كثرة [illegible]
واحد يصلح لكيل كل شيء [illegible] لا يكال ولذلك ان المكيال يعرف بالكيل [illegible]
للاشياء [illegible] ان يكون العلم
والحس مكيالين للمعلوم والمحسوس ان يكون ذلك مسامحة [illegible]
المكال في تقابل الوحدة والكثرة وقد تشكل من حال الاعظم والاصغر انهما كيف يتقابلان والمساوي يقابلهما
المساوي يقابل كل واحد منهما فانه لا يجوز ان يكون [illegible] الا متخالفين وكذلك المساوي والاصغر [illegible]
والاصغر فانهما ان تقابلا بمعنى التضايف فكان هذا الاعظم بالقياس الى [illegible] فليس المساوي مضادا [illegible]
وبطن انه ليس يجب حيث كان اعظم واصغر ان يكون بينهما مساو موجود فان هذا قد علمته في موضع آخر فان كان الامر
على هذا لم يجز ان يكون المساوي [illegible] للاعظم والاصغر بل بغير المساوي وهو عدمه فيما من شأنه ان
يكون فيه المساواة وليس عدمه في النقطة والوحدة والصوت والعقل والاشياء التي لا تقدير لها بل في الاشياء التي تقدير لها
فالمساوي ما انه يقابل عدمه وهو اللامساوي والمساواة [illegible] الاعظم والاصغر [illegible]
الجنس [illegible] ان يلزم كل واحد منهما فان احدهما [illegible] عظيم والعظيمة [illegible] هذا العدم والآخر صغير والصغير
من تلك الجنبة كذلك **الفصل السابع في ان الكيفيات اعراض** فنتكلم الآن في الكيفيات ان الكيفيات المحسوسة
والجسمانية فلا يقع شك في وجودها وقد تكلمنا ايضا في وجودها في موضع آخر وعرفنا مذاهب من يشك في ذلك
لكن انما يقع الشك في امرها انها هل هي جواهر او اعراض [illegible] فان من الناس من يرى ان ذلك جواهر تخالط الاجسام
وتسري فيها [illegible]
الاشياء [illegible] موجود فانهم يقولون انه ليس بعدم ذلك بل [illegible] قليلا
قليلا [illegible]
[illegible]
[illegible] جواهر [illegible]
جواهر الا ان يكون جواهر هي اجسام [illegible] جواهر ليست باجسام فان كانت هذه جواهر [illegible] ان يكون بحيث
يمكن ان يوجد منها جسم [illegible] ولا يمكن [illegible]

يكون موجودا بالمقارنة للاجسام والاعراض بينا فان ذلك انما يكون لهذه الجواهر وضع وكل جوهر ذي وضع فانه ينقسم ويتعين
ذلك وثانيا انه لا يخلو اما ان يكون كل واحدة من جميع الجواهر من شانه ان يوجد مفارقا للجسم الذي يكون فيه او لا يكون
فان لم يكن يوجد مفارقا وكان موجودا في الاجسام على انها موضوعات له فليست فيه كلامنا وان كانت تفارق الجسم
الموصوف بها فيشكل الجوهرية ينعدم بحيث الاعراض وانه لما سلم الجوهرية فقط فان كانت تفارق فاما ان يكون
مفارقة ينتقل بها من جسم الى جسم من غير ان يصح لها قوام مجرد او يكون لها مفارقة وقوام مجرد فان كانت الاولى وجدت في
جسم فانما يكون ذلك بان ينتقل الى الاخر فيجب من ذلك ان يكون كل جسم صح بانه فقد انتقل الى جسم وسار وبقى مجردا الى
ان يحصل في جسم بعينه وهو غير مقارن لجسم في مدة قطع المسافة وليس الامر كذلك فيجب من ذلك ان يكون كل جسم سخن
جسما فانه ينتقل اليه من حرارته شيء وهذا الذي يمكن من الانتقال لا يحتمل وان بيننا ذكر من الانسلاخ في
الاعراض نفسها فالانتقال في الاعراض في اجزاء الموضوع والانتقال من موضوع الى موضوع واما ان لا يكون وهنا
موضع تقوم لانه موضوع واما القائم في الموضوع انما نظر فيه انه لا يصح له ان ينتقل الى موضع آخر من غير تجرد منه فان الانتقال
ليس يصح فيه الا بعد القيام في الموضوع ثم هذا لا يصح ايضا لانه لا يخلو اما ان يكون الذي وصل الى موضوع يتعلق
ذاته بخصوصية ذلك الموضوع الشخصي او لا يتعلق فان كان تعلق ذاته بخصوصية ذلك الموضوع فعدم له لا محالة ان يبقى بعد
الانتقال وان لم يكن ذلك الموضوع الشخصي وان كان لا تعلق له بذلك الموضوع بسبب من الاسباب وليس ذلك السبب نفسه من حيث هو
شخص فقد يمكن ان يزال منه ذلك التخصيص وسائر الاسباب حتى لا يحتاج في قوامه الى ذلك الموضوع وزوال ذلك السبب ليس كان
سببا محتاجا الى الموضوع آخر وان كان السبب في انه يحتاج شيء الى موضوع هو عدم السبب في انه لا يحتاج وهو في ذاته مستغن
نزوال ذلك السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر الا ان يكون مستقلا بزوال ذلك السبب الا لموجود هذا السبب الآخر
فاما وقد زال السبب الاول ذلك السبب فيكون الشيء قد فارقه الحاجة الى الموضوع الاول واحتاج الى الموضع الآخر لا من
ان الاول قد زال السبب والا الثاني قد وجد السبب الثاني لكن جملة الاسباب يكون امرا خارجا عنه حتى انه ليس محتاج
اليها في تحقق ذاته موجودا وذلك اللون مثلا لا انما يحتاج اليها في ان يختص بموضوع فكونه لونا وكونه هذا اللون بعينه انما
يغنيه عن الموضوع فليس يكون حتى الى ان يجعله محتاجا الى الموضوع فان المحتاج الى الموضوع لا يعرض له ان يوجد
الى الموضوع الآخر الا بالانقلاب جنبة وان كان لا يغنيه بل يخلقه موضوع فيكون ذلك الموضوع يحتاجه لانه مستقل او متعين
بعينه فان التعين المتعين للشيء انما هو الانانية له بالقوة وما ليس بعينه يخالف الآخر في تحرك فان قيل كيف يقتضي
الواحد المعين فيقال يقتضي الذي يتعلق به في حد وجوده او لا متعين له بذلك فهذا اللون من حيث هو هذا اللون انما
من الموضوع واما مقتضي وجوده في موضوع واحد واما انقلاب العين فقد يقال بالتكرير عنه جمعين بعيب ان يخرج منها فان
انقلاب العين ليس يعني به ان يعدم هذا ويوجد ذلك من غير ان يدخل من الاول شيء في الثاني فاذا كان كذلك لا يكون
الاول قد عدم والآخر قد حصل ولا يكون للاول شيء الذي انتقل الى الثاني الا انه يعني بالانقلاب ان الموصوف بالاول
صار موصوفا بالثاني وذلك لانه يبقى من الاول شيء في الآخر فيكون مركبا من مادة وشيء فيها فان كان هذا صفة الاولية مثلا
في ان ليس فيكون في الاولية شيء يبطل وشيء يبقى فيكون ذلك الذي يبطل هو الذي صار به الشيء او ما له هو الاولية وشيئية
المادية والموضوع كلاما فيهما فرجع فنقول واما ان كان يجوز ان يفارق بعض الجواهر وتقوم مثلا بياضا ... ثانيا
فانه فلا يخلو اما ان يكون بذاته صفة الاشارة ويكون البياض الذي من شانه ان يدرك الا من محسوس فاذا كان
فقد ان حسيته ويكون على الجملة التي يعرف البياض عليها فان كان كذلك فيلزم ان يكون مع هذا حتى يكون فيها

مادية

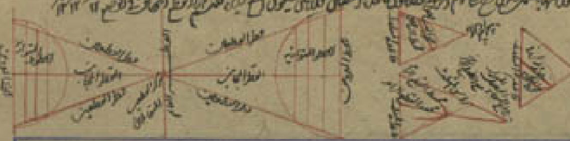
مثلا رأيته يخالف الاجسام ويلزم ان يكون ذا وضع او تقدير ما فيكون له في ذاته مقدار ويكون اما القليل منه محسوسا فاما
لا تحتمل بياضا لا وضع ولا مقدار له فضلا من ان تراه واذا كان له مقدار ووضع وزيادة من البياضية كان جسما
لا مجرد البياض فاما نعني بالبياض غير هذه البنية الذائعة على المقدار والحجم وان كان لا يبقى على الحالة التي تعرف البياض
عليها بل قد انتقل من هذه المصورة وصار شيئا روحانيا فيكون البياض مثلا موضوعا يمتنع ان يكون فيه البياضية
التي على النحو المعروف ويوجد بصورة اخرى معه او تكون روحانية فيكون اذا لا ما توقف بياضا فقد وزال عنه
والمقارن المعقول مفارقا ثانيا فيسلك الى انه لا يجوز ان ينتقل شيء الى الشيء مرة اخرى ذا وضع فيخالطا الاجسام
ان جعل جاعل البياض شيئا في نفسه ذا مقدار فيكون له وجود وان وجوده بياض موجود ذو مقدار فان كان بعض
عن هذا البعد المقدار الجسم الذي هو فيه فاذا كان في الاجسام وسار بها فيكون فيه وفي بعد فيجد وان كان هو نفس الجسم
مجانا فيكون الامر قد عاد والان الشيء الذي هو البياض جسم وذو بياضية فيكون البياضية موجودة في ذلك الجسم الا انها
لا تفارق وان لا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية بل شيء في ذلك الجسم اذ هو البياض وماهية ليست ماهية الطول العرض
العميق بل يكون ماهية الطويل العريض العميق الملون ايضا على انه اراد ان يكون البياض مفارقا لهذا الشيء ما عادوه هو
حقق قولنا الصفة في الموصوف ويكون مع ذلك لا يفارقه وليس جزءا من ذلك الشيء الذي هو الطويل العريض فيكون
البياض والحلاوة عرضا الآن انه لازم فيبقى الكلام في ان من طبيعته ان تفارق ايضا فقد تبين ان الكيفيات التي هي
المحسوسة اعراض وابتداء الطبيعيات واما الاستعدادات فهي ايضا تتبع واما التي تتعلق بالنفس وذوات الانفس
فقد تبين في الطبيعيات انها اعراض تقوم في اجسام وذلك حين تكلمنا في آثار النفس الفصل الثامن في العلم
وانه عرض واما العلم فان فيه شبهة وذلك ان لقائل ان يقول ان العلم هو المكتسب من صور الموجودات
مجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان
الجوهر لذاته جوهر فماهيته جوهر فماهيته لا تكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها
او نسبت الى الوجود الخارجي فنقول ان ماهية الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة
لماهية الجواهر المعقولة فانها ماهية شأنها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية
الجواهر المعقولة فانها ماهية شأنها ان تكون موجودة في الاعيان لا ان هذه الماهية هي معقولة عن امر وجوده في الاعيان
ان يكون لا في موضوع واما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر ان الحركة شيء حقيقتها
انها كمال ما بالقوة وليست في العقل كذلك بهذه الصفة فانها في العقل ماهية تكون في الاعيان كمال ما بالقوة فليس
يختلف كونها في الاعيان وكونها في العقل في انها في كليهما على حكم واحد فانها في كليهما ماهية توجد في الاعيان كمالا
لما بالقوة فهو كما ان الحركة ماهية تكون كمالا لما بالقوة في الاين مثلا لكل شيء يوجد فيه ثم وجدت في النفس
لا كذلك لكانت الحقيقة تختلف وهذا كقول القائل ان المغناطيس حقيقته انه يجذب الحديد فاذا وجد مقارنا
للجسم كنفس الانسان ولم يجذبه وهو وجد مقارنا لجسمه حديدا ما ولم يجذبه فلم يجب ان يقال انه يختلف الحقيقة في الكف وفي الجبة
بل هو في كل واحد منهما حقيقة واحدة وهو انه يجذب من شأنه ان يجذب الحديد فاذا كان في الكف ايضا كان بهذه
الصفة وليس اذا كانت في العقل في موضوع فقد بطل ان يكون في العقل ليست ماهية في الاعيان ليس في موضوع
قيل قد علم ان الجوهر ماهية لا يكون في موضوع اصلا فقد صيرتم ماهية المعقولات في موضوع فنقول انه ماهية
لا يكون في موضوع في الاعيان اصلا فان قيل فقد جعلتم ماهية الجوهر اعراضا ان يكون في عقلنا زيادة جوهر واحد متقوم

فنقول انا منعنا ايضا ان يكون ماهية شي يوجد في الاعيان فتحتاج الى موضوع ما وفيها لا يحتاج الى موضوع البتة فلا يمنع ان
يكون معقول تلك الماهية يصير عرضا اي يكون موجودا في النفس لا كجزء وقد قيل ان العقل الفعال لم
...
حتى يكون المعقول منها وضاكن العقول منها لا في الذهن ... فان ذاتها معقولة لانها معقول
ليس الا كذلك فان معنى قولنا انها انها معقولة انها تعقل ذاتها وان لم يعقلها غيرها واعتبار انها مجردة عن المادة
وعلايقها لذاتها لا بتجريد يحتاج ان يتولاه العقل واما ان قلنا ان هذا العقل منها يكون من كل جهة شي اخر
ليس يحتاج الى وجود المعقول منها الا ان يوجد ذاتها في النفس فقد اخطانا فان ذاتها مفارقة والعقل منها صور
انسان ودوهارت كانت تلك النفس قد حصل فيها صورة الكل حتى كل شي بالعقل ولكانت غيره كذلك نفس واحدة
وتبقى النفس الاخرى ليس لها الشي الذي نعتقد اذ قد استند بما منع والذي بقال انه شي واحد بعد ان يكون صورة ما
كثيرة الا ان يوجد فيها بل يكون هي بعينها منطبعة في تلك المادة في الاخرى فهو محال جسم بل ... الا فتراتها
الى الحال في ذلك وبعد كلامنا في النفس يستوعب من عند المدرس في ابانة ذلك فاذن تلك الاشياء انما تحصل في العقول
البشرية معاني ما يباين ذواتها ويكون حكمها حكم سائر المعقولات من الاعراض في شي واحد وان تلك يحتاج الى اعتبارات
حتى تجرد منها معنى يعقل وان اللفظ الشي غير انه يعني ... فيطبع بها النفس وهو الذي قضاه انا وفيه مع
وليس في اثبات انه سبب ما به يقول انه هذه المعقولات ستبين من امور ما جعلت انا نعلم من اصله ... المقولات
فليس يجوز ان نقوم مفارقة بانه عرض ثم يكون في عقل ان جنس وكان من شيا مفارقة فنقول ويكون هكذا القول ذات
مباينة وليس هو عرض من جهات ذاتها ... منها هو عرض بما ... كانت صور مفارقة والمعقولات
مفارقة فانما يكون ... منها ... وهو مستقلا انما تحدثها بحالات فهو لا ينبغي عل
الموجود منها ... الى الكل ... في ذاتها او في نفس ما ... فيما سبقنا
حصول ذلك فيها انما ينبغي انها تحصل في نفسنا والافيها اثر في النفس ذوات تلك الاشياء والاشكال
في مادة او في صورة ... ما يتعلق به ما ... الا فيها في النفس

الفصل التاسع في الكلام في الكيفيات التي في الكمية واثباتها

وهذا الفصل مثل الطبيعيات وقد بقى جنس واحد من
الكيفيات يحتاج الى اثبات وجوده والتنبيه على كيفية وجوده وهي الكيفيات التي في الكميات التي في العدد مثل الزوجية
والفردية وغير ذلك فقد علم وجود بعضها واثبت وجود الباقي في صناعة الحساب واما التي في الاتصال فانها متعلقة بالعدد
وخواص ... العدد من الكم واما التي بعرض المقادير فيجب وجودها بيين فان الدايرة والخط المنحني والكرة والاسطوانة
والمخروط وليس شي منها بين الوجود وانما يكون المهندس ان يبرهن على وجودها لان سائر الاشياء انما بين وجودها
للدايرة وذلك ان المثلث يصح وجوده ان صحت الدائرة وكذلك لان المثلث يصح وجوده ان صحت الدايرة وكذلك ربع
وكذلك سائر الاشكال واما الكرة فانما يصح وجودها على طريق المهندس اذا ادير نصف الدايرة في دايرة حتى يعود الى موضعه
فاذا وقعت دائرة مركزها ثم فيه مركزه ما ... في ذلك الموضع ان ذلك على الاستقامة والمخروط اذا حركت مثلثا
قائم الزاوية على احد ضلعي القائمة ثبت ذلك الضلع مركز الدائرة وادير الضلع الثاني على محيط الدايرة ثم الاوتار
ومنكر وجود جميع ... الاجسام من اجزاء لا تتجزأ فيجب ان يبين وجود الدايرة وذلك لان المثلث يصح وجوده
ان صحت الدايرة ... ثم نقول ... المقادير التي على الارض متصل ... من تركيب المقادير من اجزاء
لا تتجزأ فقد يمكن ان يثبت عليها بيانا بوجود الدايرة ... لم ينتقض بوجود الدايرة من الذي لا يتجزأ وذلك انه اذا ازلت

دايرة على الجزء الوسط كانت حين تقولون فيه دايرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض فيها جزء على انه المركز
وانه لا يمكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون مركزا اخرى ثم في المحيط يجعل الجزء من مركز الى المحيط خط مؤلف من اجزاء
لا يتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض الاجزاء فان هذين طرفه الاخر جزء من الذي في المحيط ثم ازيل ونضعه
وانه الجزء الذي يلي الجزء من المحيط الذي اشرنا ووطابقنا به اولا الطريق ... من هذا المستقيم مطابقة ثانية او جزء
الى جهة المركز فان طابق المركز فذلك العرض وان زاد او نقص يمكن ان نتم ذلك الا جزا حتى لا يكون هناك جزء زائدة
ان زاد ازيل وان نقص تمم وان نقص ما زاد ونرا ... بالمطابقة فهو نقص الاطابقة ونفرض غيره نقصا فلا انفصل كذلك يجر الجزء
تمت الدايرة ثم ان كان في طرفها الفرج ليس ايضا من اجزاء فان كان يتحصنه في فرج او نقص كذلك الاجزاء الفرج ... بها
الفصل من السطح كلها وانما كانت ... بالفرج وفرج اقل منها في القدر في مضرته اذ الذي يلاقي الفرج اقل مما مساحة ما هو
كذلك فهو في فرجه متقدم وانما يكون فضلا وان لم يكن ... في فرج ازليت عن جزء السطح من غير حاجة الى ليها فان ما ... بل
انها وانما طريق بين الجزء الاخر ... بين المحيطية فليس يمكن التطبيق الا بانه ... ولما قد جمع المركز والذي في ذلك
الجزء من المحيط فانا نقول ليس في ابانة ... بهذه الاجزاء كلها ... الذي في المركز والذي في المحيط ... منها ...
يمكن ان ... بها الملاقاة ... فذلك ... من البين ... في الفضاء في شق اخر ... يمكن ان
يفرض ... فيها ... الاستقامة في الملاء ... حتى يكون بين جزئين في الملاء الاستقامة ومن جزئين
اخرين ... من ... وجود ... هذا ... من ... بانا الى ... الفرد ...
بين كل جزئين ... لا محالة ... الملاء ... في الملاء وان ... ان ذلك كونه ... ثابت
بهذه الاجزاء موجودة فلا يكون بينها ... المحاذاة ولا يجوز ان ... طرفا مستقيم فقد ... من ذلك يكون ...
لكن ... فان ... حكم المحاذاة من ... وكانت ... ومع هذا فلا ... على ... الذي ...
في الامور الجزئية ... يتعلق بها كما علمت بعده على ان الاجزاء التي لا تتجزأ لا تتالف منها بالحقيقة لا دايرة ولا غير
دايرة وانها ... على ... القائلين ... صحت الدايرة صحت الاشكال الهندسية فبطل الجزء ويعلم ذلك من
ان كل خط ينقسم بقسمين ... ان ... لا يشارك ضلعا ... بالخط الجزء الاجزاء ... بقسمين كل
خط مؤلف من اجزاء لا يتجزأ ... وهذا خلاف ... من ... الدايرة وكذلك الاشياء الاخرى غيرها وانما
اثبات الدايرة على اصل المذهب الحق فيجب ان نتكلم فيه واما الاستقامة فوجودها ... بين طرفي خط ... ذلك
لم يكن ... ان ... كان ... فذلك ... ونحن فنقول قد بين في الطبيعيات ... وجود الدايرة ...
لانه ... ان ... بسيطا ... ان كل جسم بسيط ... شكل طبيعي ويبين ان الشكل الطبيعي هو الذي لا يختلف في اجزائه
فلا شي من الاشكال الغير المستديرة كذلك فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم ... الدايرة فقد صح وجود الدائرة
وايضا ... ان ... ذلك فنقول ان ... اذا كان سطح او خط ... فليس من المستحيل ان يوجد سطح اخر او
خط اخر ان يكون ... بحيث لا ... طرفه على ... من البين انا ... ان ... الطرف ...
ان ... لا ... ذلك الاخر ... كانه ... اذ ... ملاقيا ... حتى ...
بجسم واحد ... ان ... على ... اخر ... الكلام في الجسمين والجسم الواحد واحد فان كانت
المستقيمة ... التي لا ... الاستقامة ذاتية في الطول ...
الى الاخر ... كانت ... ذاتية في العرض من الجسمين ...



النقطة التي يفرض على واسطة السطح او الخط وكونها مقاطع مستقيما فانه لا يبقى البتة ذلك الجسم بل تخلخله كيف كان ذات
يمكننا ان نفرض كل واحد من الاقسام بالفعل ونعتبره بحسب ذوات الاوان متى تحركه على جهة او ان يكون احد
الطرفين منها من الخط او السطح او الجسم لا نهاية موضعه والآخر ينتقل وذلك على الدور او كما ما ينتقلان ولكن على
ان يكون احدهما ابطا والآخر اسرع فيكون الطرفان او المتحرك وحده على كل حال يفعل ويرسم دايرة والقاسم يرسم
ويرسم دايرة مع ان يضعف الى التمام وهذا على الاصول الصحيحة واما ان قال احد بالتفكك فالطريقة الاولى تناقضه
ولنفرض جسما ثقيلا ويجعل احد طرفيه اسفل من الآخر ويجعله قائما على سطح مسطح مماسا لطرفه الاسفل حتى يقوم
قائما عليه فحملا وانت تعلم انه فيه اذا اعدل ميله الى الثبات مماسا وانه اذا امثل الى جهة وثبات الدايم حتى يسقط
يحدث دايرة لا محالة او نحن الكيف يكون فلنفرض نقطة في الراس الماس بسطح [illegible] من نقطة من السطح
فحينئذ لا يخلو اما ان يثبت النقطة في موضعها فيكون كل نقطة فرضناها في الماس ذلك الجسم فقد فعل دايرة واما ان
يكون مع حركة هذا الطرف الاسفل يتحرك الطرف الآخر الى فوق فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دايرة ومركزهما
النقطة المحدودة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط واما ان يتحرك النقطة بجره مع طول السطح فيفعل الطرف الآخر قطعا
وخطا منحنيا ولان الميل الى المركز انما هو على المحاذاة فمحال ان يجر النقطة على السطح الا ان تكون الحركة اما ان يكون بالقسر
او بالطبع وليست بالقسر وليست بالطبع لان ذلك الجزء لا يتصور الا على الاجزاء التي يقبل فيها وتلك ليست تقتضي الى
تلك الجهة بل انه يقتضي حفظ الاتصال لا يقتضيها على خلاف حركته [illegible] وطلب
حركة سريعة والمتوسطة ابطا وهناك اتصال يمنع مثلا ان يختلف فيسقط العالي لا الى ان يميل الاسفل حتى يتحد فيكون حينئذ الجسم متشابها
الى فوق جزء يميل الى فوق قسرا وجزء يميل الى اسفل طبعا وبينهما حد هو مركز الحركتين وقد فرغ [illegible] مستقيم فيفعل الدائرة
فتبين انه لا بد من القدر الذي [illegible] الى فوق وان لم يكن هذا فوجود الدايرة اصح واذا ثبتت الدايرة ثبت المنحنى
لانه اذا ثبتت الدايرة ثبتت المثلثات والقائم الزوايا ايضا ثبت جواز دوران خط [illegible] على الزاوية [illegible] فيحدث
بسطح مخروط [illegible] قطع مخروطي

الفصل العاشر في المضاف

ولنا القول في المضاف ونبين انه كيف يجب ان تحقق
ماهية المضاف [illegible] فانه اذا فرض للاضافة وجود [illegible] ذلك
امر [illegible] فيه [illegible] الاضافة الاولى [illegible] مثل الاب
والابن او الحكم [illegible] مختلف في الطرفين ومنها متفق والمختلف كالضعف والنصف والمتفق مثل المساوي والمشابه والموازي
والموازي والمطابق والمماس [illegible] المختلف [illegible] كالنصف والضعف [illegible]
[illegible] الاضافات [illegible] والجزء [illegible] مثل الزائد والناقص والبعض [illegible]
[illegible] مضاف [illegible] الى [illegible] من المضاف
[illegible] والثقيل والخفيف [illegible]
[illegible] كالاعلى والاسفل [illegible] كالمتقدم [illegible]
[illegible] المضافات [illegible] المعادلة [illegible] بالزيادة والتي بالفعل والانفعال [illegible]
[illegible] التي بالزيادة [illegible] مثل الغالب والقاهر والمانع وغير ذلك والتي بالفعل والانفعال
كالاب والابن والقاطع والمنقطع [illegible] كالعلم والمعلوم والحس [illegible] فان العلم [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المحسوس [illegible] المضافات [illegible] فيكون المضافان

شيئين وبحسب ما في الشيء الآخر من الاشياء التي لها استواء في المضاف حتى يحصل الجملة اضافة مثل التماس والقيام فليس
في القياس كثيرا وامر من الامور ... [illegible] الا في اثنين [illegible] ان يكون في كل واحد
الامرين شيء حتى يصير به متناسبا الى الآخر مثل العاشق والمعشوق فان في العاشق هيئة ادراكية هي مبدا الاضافة وفي
المعشوق هيئة مدركة هي التي جعلته معشوقا للعاشق وربما كان هذا الشيء في احد الجانبين دون الآخر مثل العالم والمعلوم
فان العالم حصل في ذاته كيفية هي العلم صار بها مضافا الى الآخر والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء آخر انما صار مضافا لانه حصل
في ذلك الآخر شيء هو العلم والذي بقي لنا هاهنا من امر المضاف انه هل الاضافة معنى في الاعيان موجودا
بين شيئين والاعتبار [illegible] فيه بعض الناس [illegible] ثم لكل واحد من المضافين خاصية في اضافته فنقول ان لكل واحد من
المضافين [illegible] بالقياس الى الآخر [illegible] بالقياس اليه [illegible] في الامور المختلفة
الاضافة كالاب فان اضافته للابوة وهي صفة موجودة في الاب وحده ولكن اضافته للابن بالقياس الى شيء آخر فهو للاب
وليس كونه بالقياس الى الآخر هو كونه في الآخر فان الابوة ليست في الابن والا لكانت صفة له [illegible] الاسم الابوة
في الاب وكذلك ايضا حال الابن بالقياس الى الاب وليس [illegible] شيء واحد البتة هو في كليهما [illegible] الابوة والبنوة وانما
حال موضوعه الابوة والبنوة [illegible] واما [illegible] فان كان ذلك لكل واحد منهما بحال بالقياس الى الآخر [illegible] واحد
لان [illegible] واحد بالقياس الى الآخر [illegible] الآخر [illegible] بالقياس الى الآخر فاذا [illegible]
فمن الحال في سائر المضافات التي لا اختلاف فيها [illegible] في هذا الموضع فانه لو كان في احد الطرفين
بالقياس [illegible] الى الاول [illegible] الاثنان من نوع واحد [illegible] واحدا وليس كذلك فان الاول
[illegible] الثاني [illegible] الى الثاني [illegible] الى الاول وكذلك
الثاني [illegible] الاول [illegible] الى الاول
في المماسين [illegible] كل واحد منهما مماس لصاحبه [illegible] الى الآخر [illegible]
البتة [illegible] في الحقيقة [illegible] ان [illegible] في ذلك [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible] موجودة في الاعيان او امر انما يتصور في العقل ويكون ككثير من الاحوال
التي تلزم الاشياء اذا عقلت بعد ان تحصل في العقل فان الاشياء اذا عقلت يحدث لها في العقل امور لم تكن لها من خارج
فتصير كلية وذاتية وعرضية ويكون جنسا وفصلا ويكون محمولا وموضوعا واشياء من هذا القبيل فقوم ذهبوا الى ان حقيقة المضافات
انما تحدث ايضا في النفس اذا عقلت الاشياء وقوم قالوا بل الاضافة شيء موجود في الاعيان واحتجوا وقالوا نحن
نعلم ان هذا في الوجود اب وذاك ابن في الوجود [illegible] عقل او لم يعقل ونحن نعلم ان النبات طلب الغذاء وان للطلب
[illegible] وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا ادراك ونحن نعلم ان السماء في نفسها فوق الارض والارض تحتها ادركت ام لم تدرك
وليست الاضافة الا امثال هذه الاشياء [illegible] وقالت الفرقة الاولى
[illegible] الاضافة موجودة في الاشياء [illegible] فيكون [illegible] بين الاب والابن اضافة
وكانت تلك الاضافة موجودة لهما [illegible] فهي الابوة للاب [illegible] والاب معروض فيه
مضافة وكذلك البنوة [illegible] لا للابوة مع الاب والبنوة مع الابن [illegible] بين الاب والابن
فيجب ان يكون للاضافة اضافة [illegible] الى غير النهاية وان يكون ايضا من الاضافات ما هي علاقة بين موجود
ومعدوم كما نحن متقدمون بالقياس الى القرون التي تخلفنا وعالمون بالقيامة والذي [illegible] من الطرفين جميعا

ان نرجع الى حد المضاف المطلق فنقول ان المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره فكل شيء في الاعيان يكون بحيث ماهيته انما يعقل بالقياس الى غيره فذلك الشيء من المضاف لكن في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود فان كان للمضاف ماهية اخرى فينبغي ان يجرد ما له من المعنى المعقول بالقياس الى غيره فذلك المعنى هو بالحقيقة المعنى المعقول بالقياس الى غيره وغيره انما هو معقول بالقياس الى غيره بسبب هذا المعنى وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس الى غيره بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لذاته على انه ليس هناك ذات وهاهنا شيء هو الاضافة بل هناك مضاف بذاته لا هو مضاف الى شيء بالاضافة اخرى فكون مجردا مضاف لذاته فكونه اذا هو مضاف لذاته ففي نفسه الكون مضافا فانه ليس يحتاج الى اضافة تصير بها مضافا بل ذاته ماهية معقولة بالقياس الى الموضع اى هو بحيث اذا عقلت ماهيته كانت مقيسة الى ان يحضر في الذهن شيء آخر يعقل هذا بالقياس اليه بل ذلك اخذ الاضافة في الاعيان فهو بهذا وضع شيء آخر فانه لا يحتمل بنفسه انه التي او العلة المخصصة بنوع ما بعد الاضافة ذاته فقل امتنع ان تعقل بالاضافة شيء آخر كما كانت ماهيته الابوة من حيث هي ابوة فهاهنا اضافة بذاتها ... لا بالاضافة اخرى رابطة والعقل ان تجتمع امور منها كما هي معتبرة منها لا ينضبط الى غير النهاية بل اعتبار آخر من اعتبارات الاضافة التي يعقلها العقل وهذا العقل يقرن اشياء الانواع من الاعتبارات المفروضة منها في انفسها في اضافة لا هي مضافة بل لانها ماهية فانما تعقل بالقياس الى الغير وبين اضافات كثيرة تعرض بعض الذوات لذاتها لا الاضافة اخرى عارضة بل مثل هو بحيث يعقلها الا وهي لحوق وجوده للاضافة الابوية فذلك مثل لحوق الاضافة لماهية هي علم فانما الاكون الا حدها اضافة اخرى في نفس الامر بل يجعلها الاضافة وان كون العقل بالاخرى هناك اضافة فاذا وقفت هاهنا وقف ان المضاف في الوجود موجود يتعلق لذاتها الحد وجد الحد لا يوجب ان يكون المضاف في الوجود الا عرضا اذا ما كان من الصفة المذكورة فلا يجب ان يكون امرا قائم الذات واحدا واصلا بين شيئين واما القول في قياسه فانه يحدث في العقل فيكون ذلك هو الاضافة العقلية والاضافة الوجودية بانه هو كونه بحيث اذا عقل كان معقول الماهية بالقياس الى كونه في العقل يكون معقولا بالقياس الى غيره فذلك في الوجود حكم وله في العقل حكم من حيث هو في العقل لا من حيث هو اضافة ويجوز في العقل اضافات يجوز ان يفعلها العقل بسبب الحالات التي يعقل منها فالمضاف اذن موجود في الاعيان فبان ان ... لا يجب ان يكون هناك اضافة الى اضافة بغير نهاية وليس يلزم من هذا ان يكون كلما يفعل مضافا كان موجودا في الاعيان واما التقدم والتأخر في الزمان واحدهما معدوم فما اشبه ذلك فان التقدم والتأخر متضايفان بين الوجود اذا نقل وبين المعقول الذي ليس موجودا بين الموجود والآخر فاعلم ان الشيء في نفسه ليس بمتقدم الا لشيء هو موجود معه واما النوع من المتقدم والمتأخر موجود الطرفين معا في الذهن فانه اذا احضر في الذهن صورة المتأخر وصورة المتقدم عقلت النفس هذه المقايسة والنوعين موجودين فيها فكانت هذه المقايسة بين موجودين في العقل واما قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدما ما لم يكن متقدم على لا شيء موجود فما كان من المضافات هي على هذا السبيل فانما هي في العقل معه وليس في الوجود لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتأخر بل هذا المتقدم والتأخر وتحقيقه من المعاني العقلية من المناسبات التي يفرضها العقل والاعتبارات التي تحصل للاشياء اذا قايس بينها العقل

واستشعرها ايها

تمت المقالة الثالثة من الفن الثالث من كتاب الشفاء بحمد الله وتوفيقه

المقالة الرابعة ثمانية فصول

آ فصل في التقدم والتأخر وفي الحدوث ب فصل في القوة والفعل والقدرة والعجز واثبات المادة لكل متكون ج فصل في التام والناقص وما فوق التمام وفي الكل وفي الجميع

الفصل الاول في المتقدم والمتأخر والحدوث

لما تكلمنا على الامور التي تقع من الوجود والوحدة موقع الانواع فاولى بنا ان نتكلم في الاشياء التي تقع منها موقع الخواص والعوارض اللازمة ولنبدأ اولا بالتي تكون للموجود ومنها بالتقدم والتأخر فنقول ان التقدم والتأخر وان كان مقولا على وجوه كثيرة فانها تكاد ان تجتمع على سبيل التشكيك في شيء وهو ان يكون للمتقدم من حيث هو متقدم شيء ليس للمتأخر ويكون لا شيء للمتأخر الا وهو موجود للمتقدم والمشهور عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان فكان القبل والبعد في اشياء لها ترتيب كانت في المكان فالذي هو اقرب من مبدأ محدود يكون له اي لذلك المبدأ حيث ليس ما هو بعده والذي بعده لم يكن ذلك المبدأ وقد وجد هو في الزمان كذلك ايضا بالنسبة الى الآن الحاضر او آن يفرض مبدأ وان كان مختلفا في الماضي والمستقبل كما علم ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك الى كل ما هو اقرب من مبدأ محدود وقد يكون هذا التقدم الرتبي في امور بالطبع كما ان الجسم قبل الحيوان بالقياس الى الجوهر اذا وضع الجوهر مبدأ ثم الحيوان قبل الشخص فقلب ذلك الاقرب من المحرك الاول كقيس قد يكون قبل الرجل وقد يكون في امور لا من الطبع بل بالصناعة كنغم الموسيقى فانك ان اخذت من الحدة كان التقدم غير الذي يكون اذا اخذت من الثقل فاذا اخذت اتفاق كيف يكون ثم نقل الى اشياء اخرى فجعل الفائق والفاضل والسابق ايضا وهو في غير الفضل متقدما فجعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود فما كان له منه ليس للآخر واما الآخر فليس له الا ما لذلك الاول فانه جعل متقدما فان السابق في باب ما له ليس للتالي وما للتالي منه فهو للسابق وزيادة ومن هذا القبيل جعلوا المخدوم والرئيس قبل فان الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤوس وانما يقع للمرؤوس حين وقع للرئيس فتحرك باختيار الرئيس ثم نقلوا ذلك فجعلوا ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس الى الوجود فجعلوا الشيء الذي يكون له الوجود اولا وان لم يكن للثاني والثاني لا يكون له الا وقد كان للاول وجود متقدما على الآخر مثل الواحد فانه ليس من شرط الوجود للواحد ان تكون الكثرة موجودة ومن شرط الوجود للكثرة ان يكون الواحد موجودا وليس في هذا ان الواحد يفيد الوجود للكثرة اولا يفيد بل انه يحتاج اليه حتى يفيد للكثرة وجودا بالتركيب منه ثم نقل بعد ذلك الى حصول الوجود من جهة اخرى فانه اذا كان شيئان وليس وجود احدهما من الآخر بل وجوده من نفسه او من شيء ثالث لكن وجود الثاني من هذا الاول فله من الاول وجوب الوجود الذي ليس له لذاته من ذاته بل من ذاته الامكان على تجويز من ان يكون ذلك الاول معه وجد لزم وجوده ان يكون علة لوجوب وجود هذا الثاني فان الاول يكون متقدما بالوجود لهذا الثاني ولذلك لا يستنكر العقل البتة ان يقول لما حرك زيد يده تحرك المفتاح او يقول حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح ويستنكر ان يقول لما تحرك المفتاح حرك زيد يده وان كان ان يقول لما تحرك المفتاح علمنا انه قد حرك زيد يده فالعقل مع وجود الحركتين معا في الزمان يفرض لاحدهما تقدما وللآخر تأخرا اذ كانت الحركة الاولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الاولى ولا يبعد ان يكون الشيء مما وجد وحده فوجوده ان يكون علة لشيء وبالحقيقة فان الشيء لا يجوز ان يكون بحيث يصح ان يكون علة لشيء الا ويكون معه الشيء فان كان شرط كونه علة نفس ذاته فما دامت ذاته يمكن ان يكون علة الشيء ويمكن انه يكون وليس احد الطرفين اولى من الآخر فكذلك ما يكون هو كذلك ممكن ان يكون ويمكن ان لا يكون فليس احد الطرفين

اولى من ذلك وقد ذلك الكون هو كون يمكن ان يكون ممكن ان يكون فلانه من حيث هو ممكن ان يكون هو موجود وان
حيث ذلك يمكن ان يكون ليس كما فيما فان ان يكون الشي منه فان كان في نفس كونه ممكنا وان لم يكن كما فيما قد يكون عنه الشي
موجودا مرة ومرة لا يكون رتبة الى الذي يكون وما يكون في الحالين نسبة واحدة وليس في الاطلاق الى تميز بينهما ان
يكون بما انه لا يكون ان يتميز امر بسببه وجد المعلول مع امكان كونه عنه العلة فيها يخالف به حال لا وجود المعلول عن العلة
مع امكان كونه عن العلة فكونه نسبة امكان كونه من العلة الى وجود الشي عنه ولا وجوده عنه واحدة ... نسبة الى الوجود
عنه واحدة فظهر كونه علة اولى من لا كونه عند العقل الصحيح يوجب ان يكون هناك حال يتميز به وجوده عنه
عنه اولى من لا كونه عند العقل الصحيح يوجب ان يكون هناك حال يتميز به وجوده عنه عن لا وجوده فان كانت تلك الحال ايضا
توجب هذا التميز فهذه الحال اذا حصلت للعلة وجدت يكون من العلاقات والقرائن لها من الحالات وقبل ذلك
كانت موضوع العلة وكان من الشي الذي يمتنع ان يصير علة لم يكن ذلك الوجود وجود العلة من وجود اذا اتفقت الى
وجود وان كان مجموعها العلة وكان حينئذ يجب عنه المعلول سواء كان ذلك الشي ارادة او شهوة او غضبا او طبعا حادثا
او غير ذلك او امرا خارجا منتظر الوجود فوجود العلة فانه اذا صار بحيث يجب ان يصدر عنه المعلول من غير نقصان
شرط باق وجب وجود المعلول فان وجود كل معلول واجب مع وجود علته ووجود علته واجب عنه وجود المعلول
وهما معا في الزمان او الدهر او غير ذلك ولكن ليسا معا في الحصول في حصول الوجود وذلك لان وجود ذلك لم يحصل
من وجود هذا فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا وهذا له حصول وجود هو من حصول وجود ذلك فذلك اقدم بالقياس
الى حصول الوجود ~~فذلك كان من جهة يحصل من هذا وذلك له حصول الوجود ليس من حصول وجود هذا فذلك له حصول~~
وجود وهو من حصول وجود ذلك ولقائل ان يقول انه اذا كان كل واحد منهما اذا وجد وجد الآخر واذا رفع ارتفع الآخر
فليس احدهما علة والآخر معلولا اذ ليس احدهما اولى ان يكون علة في الوجود من الآخر ونحن نجيب عن ذلك بان
ننظر فيما تقتضيه مفهوم هذه القضية وذلك لانه ليس اذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل الا ان ذلك
لا معنى اذا لم يخلوا اما ان يعني بانه وجد كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه في الوجود ان يحصل الآخر او ان وجود
كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه في الوجود ان يكون قد حصل وجود الآخر او انه وجود كل واحد منهما اذا حصل في العقل
يجب عنه ان يحصل الآخر في العقل او انه وجود كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه في العقل ان يكون قد حصل الآخر في
الوجود او حصل في العقل فان نظرا اذا في شي من هذه المواضع مشترك غلط فنقول ان الاول كاذب غير مسلم
فان احدهما هو الذي اذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد انه هو العلة واما المعلول فليس هو يجب عنه حصول
العلة بل العلة يكون قد حصلت حتى حصل المعلول واما القسم الثاني فلا يصدق في جانب العلة فانه ليس اذا وجدت
العلة وجب في الوجود ان يكون المعلول قد حصل من قبل من تقدم وغير العلة وذلك لانه ان كان قد حصل فلم يجب
الوجود من حصول العلة اذ وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت مستغنية الوجود الآن ولا يعني يحصلت بمعنى ولكن
المقارنة هو لا يصدق من جانب المعلول من جهتين وذلك لان العلة وان كانت حاصلة الذات فمن ذلك واجب
حصول المعلول والوجه الثاني ان الشي الذي حصل يستحيل ان يجب وجوده يحصل شي فرض ثانيا الآن لا يعني
~~حصلت بمعنى ولكن المقارنة~~ فقط حصل معه وانما القسمان الآخران فالاول منهما صحيح فانه يجوز ان نقول انه وجد
العلة في العقل وجب ان يحصل المعلول الذي تلك علته بالذات في العقل فانه اذا وجد المعلول في العقل وجب ان يحصل
ايضا في العقل وجود العلة واما الثاني فيهما والقسم الرابع فيه ذلك انه اذا وجد المعلول شهد العقل في العلة

قد حصل لما وجوده لا محالة هو فرغ عنه حتى حصل المعلول وربما كانت في العقل بعد المعلول لا في الزمان فظهر ان لا زم
ان يصدق في الخصم آخر من وجهين المشتركين الداخلين في الاعتاج لما قد وضعت وكذلك في جانب الرفع فانه اذا رفعنا
العلة رفعنا المعلول بالحقيقة واذا رفعنا المعلول لم ترفع العلة بل عرفنا ان العلة يكون قد ارتفعت في ذاتها
اولا حتى امكن رفع المعلول فانا لما رفعنا المعلول موضوعا فقد رفعنا لا بد من رفعه بعد العلة وسواء كان ممكنا
رفعه وان كان ممكنا رفعه فانا لم يكن اذا رفع العلة آخذا في رفع العلة واثباتها سبب رفع المعلول واثباته وفي رفع المعلول
دليل رفع ذلك واثباته دليل ثباته فرجع الى حيث فارقناه فنقول في حل الشبهة ان ليست المعية هي التي اوجبت
لاحدهما المعية حتى يكون ليس احدهما اولى بالعلية من الآخر لانهما في المعية سواء بل انما اختلفا لان احدهما وجدناه
لم يجب وجوده بالآخر بل مع الآخر والثاني وجدناه انه كان وجوده مع وجود الآخر فذلك هو بالآخر فهكذا يجب
ان يتحقق هذه الشبهة حتى يستكمل ما شار اليه القوة والفعل اذ ايهما اقدم حالها فانه يحتاج ان تحرر ذلك من الجهات
في امر معرفة المتقدم والمتأخر ومعنى القوة والفعل نفسه من عوارض الوجود والواحد والاشياء التي يجب ان يعلم
حيث يعلم احوال الوجود المطلق الفصل الثاني في القوة والفعل والقدرة والعجز واثبات المادة لكل متكون
ان لفظة القوة وما يرادفها قد وضعت اول شي للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه بها ان يصدر عنه افعال شاقة من باب
الحركات ~~يصدر عنه من الافعال التي ليست بكثيرة وكيفية~~ ليست باكثرية الوجود عن الناس في كميتها وكيفيتها
ويسمى ضده الضعف كانها زيادة وشدة من المعنى الذي هو القدرة وهو ان يكون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل اذا
شاء ولا يصدر اذا لم يشاء التي ضدها العجز ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل به الشي بسهولة وذلك لانه كان
يعرض لمن يزاول الافعال والحركات الشاقة ان ينفعل ايضا منها وكان انفعاله والالم الذي يعرض منه يصده عن
اتمام فعله فكان ان انفعل انفعالا محسوسا قيل ضعف وليست له قوة وانه لم ينفعل قيل ان له قوة فكان انه لا ينفعل الا يسيرا
هي المعنى الذي يصحبه او لانه قوة ثم جعلوا اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا ينفعل الا يسيرا هي قوة وان لم يفعل شيئا
ثم جعلوا الشي الذي لا ينفعل البتة اولى بهذا الاسم فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة ثم صيروا القدرة نفسها وهي حال
التي للحيوان وبها يكون له ان يفعل وان لا يفعل بحسب المشية بعدم المشية وزوال العوائق قوة اذ هي مبدأ الفعل ثم
ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة فاطلقوا لفظ القوة على كل حال يكون في شي هو مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث
ذلك آخر وان لم يكن هناك ارادة حتى سموا الحرارة قوة لانها مبدأ التغير من آخر في آخر بانه آخر حتى انه
وان تحرك نفسه او عالج نفسه كان مبدأ التغير منه في غيره فليس ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج بل من حيث هو آخر
فكانه شيئان شي له قوة ان يفعل وشي له قوة ان ينفعل وشيئا يكون الامران منه مفترقين في جزئين يختلفان شلا
المحرك في نفسه والمتحرك في بدنه فالمحرك بصورته والمتحرك بمادته وهو من حيث يقبل العلاج غيره لذاته من حيث يعالج
ثم بعد ذلك فانه وجد الشي الذي له قوة بالمعنى المشهور قدرة كانت فيه قوة ليس من شرطه ان تكون القوة هو ان
يكون بها ~~فاعلا بالفعل~~ فاعلا بالفعل بل من حيث القوة امكان ان يفعل والامكان انه لا يفعل نقلوا اسم القوة
الى الامكان فسموا الشي الذي وجوده في حد الامكان موجودا بالقوة وسموا امكان قبول الشي وانفعاله قوة
انفعالية ثم سموا تمام هذه القوة فعلا وان لم يكن فعلا بل انفعالا كالتحرك او التشكل او غير ذلك فانه لما كان
المبدأ الذي يسمى قوة وكان الاصل الاول في المسمى بهذا الاسم انما هو فعلا هو بالحقيقة فعل فسموا هذا الذي
الى سموه الآن قوة كتاب من العقل الى المسمى قديما قوة باسم الفعل ويعنون بالفعل حصول الوجود وان كان ذلك الامر

الفعل لا اى شيء اتفق فعلا ولا انفعالا فمنها القوى الانفعالية وربما كانت القوة موجودة فيه وربما تمامة القوة في
مادة وربما يعرض المتوسط من شانه ان يكون منع مزيج وبعضها ليس يمكن وان يكون منع ذلك المزيج حصلا ذلك المزيج
قوة ذلك الطلا كما نار يمكن فيه وجود حصادة تحيل الصنم ان صورت المزيج هو كذلك انطبع على شكل نحو فاذا صدقت
القوة فقد عرفت القوى وعرفت ان بعض القوى الا الضعيف واما العاجز واما المهل واما الفعال واما الشهوى ولا ان يكون
المقدار المثل منفعلا لمقدار مساوى على مزوض وقد يشكل من هذه الجملة امر القوة التى يسمى القدرة فانها يظن انها لا يكون
موجودة الا لما من شانه ان يفعل ومن شانه ان لا يفعل فان كان من شانه ان يفعل فقط فلا يرون ان له قدرة وهو
ليس بصادق فانه ان كان هذا الشيء الذي يفعل فقط يفعل من غير ان يشاء ويريد فذلك ليس قدرة ولا قوة بهذا المعنى
وان كان يفعل بارادة الا انه دائم الارادة لا يتغير ارادته وجودا اتفاقيا او يستحيل تغيرها استحالة ذاتية فانه يفعل
بقدرة وذلك لان حد القدرة التى يؤثرونها موجود ههنا وذلك لان هذا يصح منه ان يفعل اذا
شاء وان لا يفعل اذا لم يشأ وكلا هذين شرطيان اى انه اذا شاء فعل واذا لم يشأ لم يفعل وانما داخلان في تحديد
القدرة من حيث هما شرطيان وليس من صدق الشرطي ان يكون هناك استثناء بوجه من الوجوه او صدق حمل فانه ليس
اذا صدق قولنا اذا لم يشأ لم يفعل يلزم ان يصدق لكنه لم يشأ وقتا ما، واذا كذب انه لا يشاء البتة بوجه كذب
... واذا لم يشأ لم يفعل فانه ذا يقتضي انه كان وقت لا يشاء لا كان ان
يفعل كما انه اذا صح انه يفعل اذا صح انه اذا شاء فعل صح انه اذا فعل فقد شاء واى فعل فعل من حيث هو قادر فيصح انه اذا لم
يشأ لم يفعل واذا لم يفعل لم يشأ وليس فى هذا انه يلزم انه لا يشاء وقتا وهذا بين لمن عرف المنطق والقوى
التى هى مبادئ الحركات والافعال بعضها قوى تقارن النطق والتخيل وبعضها قوى لا تقارن ذلك والتى تقارن
النطق والتخيل فبحسب النطق والتخيل فانه يكاد ان يكون قوة واحدة قوة على امرين ويكون قوة واحدة ان
يعلم امر اللذة والالم فانه يتوهم بالجملة الشيء وضده وكذلك هى القوى التى منها ايجاد ويكون قوة على الشيء وعلى ضده
لكنها بالحقيقة لا يكون قوة تامة اى مبدا تغير من آخر فى آخر بالتمام وبالفعل الا اذا اقترن بها الارادة منبعثة
عن اعتقاد وهمى تابع تخيل شهوانى او غضبى او عن راى عقلى تابع لفكرة عقلية او تصور صورة عقلية فيكون فاذا اقترن
بها تلك الارادة ولم تكن ارادة ضعيفة بل ارادة جازمة فان التى نحو الاجماع الموجب لتحريك الاعضاء صارت هذه
مبداء للفعل بالوجوب اذ قد بينا ان العلة ما لم تجب علته بالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المعلول
وتبين والحال فان الارادة ضعيفة لم يقع اجماع فهذه القوى المقارنة للنطق بانفرادها لا يجب عنها صدور
منفعلها ولا هو بمنابة القوة التامة وان حلت فيه فعل بها ان يكون يفعل بها وهى بعيد قوة وبالجملة لا يلزم من هذه القوة
للقوة المنفعلة ان ينفعل ذلك لانه لو كان يجب عنها وحدها ان يفعل كان يجب من ذلك ان يوجد عنها الفعلان
المتضادان والمتوسطات بينهما وهذا محال بل اذا صارت كما قلنا فانما تفعل بالضرورة واما القوى التى في غير ذوات
النطق والتخيل فانها اذا لاقت القوة المنفعلة وجب هناك الفعل اذ ليس هناك ارادة واختيار ينتظر فان انتظر
هناك شيء فيكون طبعا ينتظر فاذا كان يحتاج الطبع في تحقق الطبع هو ان البدا لا لام او ما يجرى من البداية والبداية
تكاد قبل ما حصل ويكون حينئذ نظيرا للارادة المنتظرة لكن الارادة تفارق هذا من حيث تعود القوة
الانفعالية التى يجب فاذا لاقت الفاعلة وجب ان يحدث الانفعال في هذه الاشياء هى القوة الانفعالية فان
القوة الانفعالية قد يكون تامة وقد يكون ناقصة على ما عنه تكون قريبة وقد يكون بعيدة فان فى المنى قوة الانسان بعيد

رجلا وفى الصبى ايضا قوة ان يصير رجلا لكن القوة التى فى المنى يحتاج الى ان يلقاها ايضا قوة محركة تقبل الحركة
لانها يحتاج ان يخرج الى الفعل شيئا غير الرجل ثم بعد ذلك يصير انه يخرج الى الفعل رجلا وبالحقيقة فان القوة
الحقيقية هى هذه واما التى فى المنى فالحقيقة ليست فيه بعد قوة انفعالية فانه يستحيل ان يكون فى المنى وهو منى ينفعل رجلا لكنه
لما كان فى قوته ان يصير قبل شيئا غير المنى ثم ينتقل بعد ذلك الى شيء آخر كان هو بالقوة ايضا ذلك الشيء الا ان المادة الاولى
هى بالقوة كل شيء فبعض يحصل فيها بعيد وبعض يحتاج العوق منه الى زوال وبعض فيه لا يعوق بل يعوق آخر لكنه
يحتاج الى قرينة اخرى حتى يتم الاستعداد فهذه القوة هى قوة بعيدة واما القريبة فهى التى لا يحتاج الى ان يقارنها
قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التى ينفعل عنها فان الشجرة ليست القوة ... الا انها يحتاج ان يلقاها او القوة فعلية
قبل القوة الفاعلية المقابلة لها وهو النوع الفاعل والناشرة وال ثمة ثم بعد ذلك تهيأ لان ينفعل عن ملاقاة القوة
الفاعلة للنفاخة والقوى بعضها يحصل بالطباع وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالاتفاق
والفرق بين التى يحصل بالصناعة والتى يحصل بالعادة ان التى يحصل بالصناعة هو الذى يقصد فيه استعمال مواد وآلات
وحركات فيكتسب النفس بذلك ملكة كانها صورة تلك الصناعة واما التى بالعادة فهى يحصل من افاعيل ليست مقصودة
فيها ذلك بل غاية اخرى من شهوة او غضب او راى وربما قصد فيها القصد الى غير هذه الغاية ثم قد يتبعها غاية هى العادة ولم
تقصد والا يكون العادة يحصل عن شهوة تلك الافاعيل فى النفس وربما لم يكن العادة والات ومواد معينة فانه يعتاد
ان يعتاد ايضا ان المشى وان يعتاد الحارة من الحيل التى قبلنا وبينهما تفاوت شديد ثم مع ذلك فانك اذا حققت
النظر عاد حصول العادة والصناعة الى جنبة واحدة والقوى التى يكون بالطبع منها ما يكون فى الاجسام الغير الحيوانية
ومنها ما يكون فى الاجسام الحيوانية وقد قال بعض الاوائل وغارتهم ميغاريون ان القوة يكون مع الفعل ولا يتقدمه وقال بهذا
ايضا قوم من الآخرين بعده بمدة كثيرة فالقائل بهذا القول كانه يقول ان القاعد ليس يقوى على القيام اى لا يمكن فى جبلته ان
يقوم ما لم يقم فكيف يقوم وان الخشب ليس فى جبلته ان ينحت منه باب فكيف ينحت وهذا القائل لا محالة غير قوى على ان
يرى وعلى ان يبصر فى اليوم الواحد مرارا فيكون بالحقيقة اعمى بل كل ما ليس موجودا ولا قوة على ان يوجد فهو مستحيل
الوجود والشيء الذى هو ممكن ان يكون فهو ممكن ان لا يكون والا كان واجبا ان يكون فالممكن ان يكون لا يخلو اما ان يكون
ممكنا ان يكون شيئا آخر وان لا يكون فهذا هو الموضوع للشيء الذى من شانه ان يحله صورته والا ان يكون كذلك قائما
بنفسه كما بينا فيما سلف فاذا كان ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون فى نفسه فهذا لا يخلو اما ان يكون شيئا اذا وجد كان قائما
بنفسه حتى يكون امكان وجوده هو ان يمكن ان يكون قائما بنفسه او يكون اذا كان موجودا وجد في غيره فان كان لكن
معناه يمكن ان يكون شيئا فى غيره فان امكان وجوده ايضا فى ذلك الغير فيجب ان يكون ذلك الغير موجودا مع
امكان وجوده وهو موضوعه وان كان اذا كان قائما بنفسه لا فى غيره ولا مع غيره بوجه من الوجوه ولا علاقة له
مع مادة من المواد علاقة ما يقوم فيها او يحتاج فى امرها فيكون امكان وجوده سابقا عليه غير متعلق بمادة دون مادة
وبجوهر دون جوهر اذ ذلك الشيء لا علاقة له مع شيء فيكون امكان وجوده جوهرا لانه شيء موجود بذاته وبالجملة انه لم يكن
امكان وجوده حاصلا كان غير ممكن الوجود ممتنعا وهو قابل موجود وقائم بذاته كما فرض فهو موجود جوهرا وهو جوهر فله
ماهية ليس هو من المضاف اذ كان الجوهر ليس بمضاف الذات بل بحسب الجهات فيكون لهذا القائم بذاته وجود اكثر من
امكان وجوده الذى هو مضاف كما انا فى نفس امكان وجوده وعلى ما يمكن انه ليس فى موضوع والا فهذا صادق فى
موضوع بهذا القول فانه لا يجوز ان يكون لا يبقى قائما بنفسه لا فى موضوع ولا مع موضوع بوجه من الوجوه وجد

لم يكن يجب ان يكون له علاقة مع الموضوع حتى يكون اما اذا كان الشيء الذي يوجد قائما بنفسه كيف وجد من شيء غيره
او مع وجود شيء غيره الا انه ليس كالجسم من هيولى وصورة واما الشيء الذي لا يخص الا ان يطرأ عليه لم يكن الا بان فان الامكان
وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء وعلى ان ذلك الشيء بالقوة هو ان يكون له وان يوجد به
متعلقا به كما ان امكان البياض في الموضوع الذي يطرأ فيه البياض وبالجملة يوجد معه او فيه مثال ان الجسم الذي يحدث
كما ان امكان وجوده هو ان يحدث من المادة والصورة فيكون امكان وجوده محل وجوده
الشيء الذي يحدث منه او هو الصورة يحدث في المادة ويحدث الجسم لاجتماعهما من المادة بوجوده من الصورة بوجوده واما
النفس فانها لا تحدث ايضا الا بوجود موضوع بدني وحيثية يكون امكان وجوده في ذلك قوله لا اختصاص لكل
المادة به وان النفس انما تكن وجودها بعدما لم يكن وبها امكان حدوثها عند وجود اجسام على نحو من الامتزاج يصلح
ان يكون آلة لها ويتميز بها استحقاق حدوثها عن الاوائل من الاستحقاق حدوثها فكان امكان والامتزاج
فهو امكان لوجود النفس وكل جسم فانما يصدر عنه فعل ليس بالعرض او بالقسر من جسم آخر فانه يفعل بقوة ما فيه
بالارادة والاختيار وذلك ظاهر واما الذي ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عن ذاته او عن
عن شيء مباين له جسماني او عن شيء مباين غير جسماني فان صدر عن ذاته وذاته مشاركة لسائر الاجسام الاخرى في الجسمية وتخالفها
في صدور ذلك الفعل عنها فاذن في ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه وهو الذي يسمى قوة
وان كان ذلك من جسم آخر فيكون هذا الفعل من هذا الجسم قسرا او عرضيا وقد فرضنا بغير قسر من جسم ولا عرض وان كان
من شيء مفارق فلا يخلو اما ان يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط من ذلك المفارق هو لانه جسم او لقوة فيه
او لقوة في ذلك المفارق فان كان لانه جسم فكل جسم يشاركه فيه وليس يشاركه فيه وان كان لقوة فيه فتلك القوة
مبدأ صدور ذلك الفعل عنه وان كانت ايضا قد تفيض من المفارق والاول فيه وان كان
لقوة في ذلك المفارق فاما ان يكون نفس تلك القوة توجب ذلك واختصاص هذا الجسم بالارادة فان كان نفس القوة توجب ذلك
فلا يخلو اما ان يكون ايجاب ذلك من هذا الجسم لهيئة او يرجع الى الكلام من الرأس والا ان يكون بتخصيص
الارادة فلا يخلو اما ان يكون تلك الارادة ميزت هذا الجسم بخاصية يختص بها من سائر الاجسام او جزافا كيفما اتفق فان
كان جزافا كيف اتفق لم يستمر على النظام الابدي والاكثري فان الامور الاتفاقية هي التي ليست دائمة ولا اكثرية
لكن الامور الطبيعية دائمة او اكثرية فليست باتفاقية فبقي ان يكون لخاصية يختص بها من سائر الاجسام ويكون تلك
الخاصية مرادا منها صدور ذلك الفعل ثم لا يخلو اما ان يراد ذلك لان تلك الخاصية توجب ذلك الفعل ان يكون منه
في الاكثر او لا يوجب ولا يكون منه في الاكثر فان كان يوجب فهو مبدأ ذلك وان كان في الاكثر فلا يخلو اما
علت في الطبيعيات هو هيئة الذي يوجب لكن لعائق الا ان اختصاصه بان يكون الامر منه اكثر يكون دليلا من طبيعته
جهة ما يكون منه فان لم يكن يكون لعائق يجوز ان ايضا الاكثري في نفسه موجبا اذا لم يكن عائق ويكون الموجب
يسلم له الامر بلا عائق فان كانت تلك الخاصية لا توجبه ولا يكون منه في الاكثر فكونه منه ومن غيره واحد
جزاف وقيل ليس بخلاف ذلك ان قيل ان كونها من صاحب تلك الخاصية اولى فيها وان صدوره عنها اولى
موجبة له او ميسرة له موجبة الا بالذات او بالعرض واذا لم يكن علة تؤدي بالذات فيه فظهر انه بالعرض لا ذاتي
هو بالعرض هو على ما تحررت المذكورين فبقي ان تلك الخاصية بنفسها موجبة فالخاصية الموجبة هي قوة وبهذه القوة يصدر عنه
الافاعيل الجسمانية وان كان بعونة من مبدأ ابعد وقد تبين بان ان لكل حادث مبدأ ماديا ونقول بالجملة ان كل حادث بعد ما

لم يكن فله لا محالة مادة لان كل كائن فيحتاج ان يكون قبل كونه ممكنا في نفسه فانه ان كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن البتة
وليس امكان وجوده هو ان الفاعل قادر عليه بل الفاعل لا يقدر عليه اذا لم يكن هو في نفسه ممكنا الا ترى انا نقول ان المحال
لا قدرة عليه ولكن القدرة هي على ما يمكن ان يكون فلو كان امكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه كان هذا القول كانا نقول
ان القدرة انما تكون على ما عليه القدرة وكانا نقول ان المحال ليس عليه قدرة لانه ليس عليه قدرة وما كنا نعرف ان هذا الشيء
مقدور عليه او غير مقدور عليه بنظرنا في نفس الشيء بل بنظرنا في حال قدرة القادر عليه هل عليه قدرة او لا فان اشكل علينا
انه مقدور عليه او غير مقدور عليه لم يمكنا ان نعرف ذلك البتة لانا ان عرفنا ذلك من جهة ان الشيء محال او ممكن وكان معنى
المحال هو انه غير مقدور عليه ومعنى الممكن انه مقدور عليه كنا عرفنا المجهول بالمجهول فبين واضح ان معنى كون الشيء ممكنا في
نفسه هو غير معنى كونه مقدورا عليه وان كانا بالموضوع واحدا وكونه مقدورا عليه لازم لكونه ممكنا في نفسه وكونه ممكنا في
نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدورا عليه هو باعتبار اضافته الى موجده فاذ تقرر هذا فانا نقول ان كل حادث فانه
قبل حدوثه اما ان يكون في نفسه ممكنا ان يوجد او محالا ان يوجد والمحال ان يوجد لا يوجد والممكن ان يوجد قد سبقه امكان
وجوده وانه ممكن الوجود فلا يخلو امكان وجوده من ان يكون معنى معدوما او معنى موجودا ومحال ان يكون معنى معدوما والا
لم يسبقه امكان وجوده فهو اذن معنى موجود وكل معنى موجود فاما قائم لا في موضوع او قائم في موضوع وكل ما هو قائم لا في موضوع
فله وجود خاص لا يجب ان يكون به مضافا وامكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجود له فليس امكان
الوجود جوهرا لا في موضوع فهو اذن معنى في موضوع وعارض لموضوع ونحن نسمي امكان الوجود قوة الوجود ونسمي حامل
قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشيء موضوعا وهيولى ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة فاذن كل حادث فقد
تقدمته المادة فنقول ان هذه الفصول التي اوردناها توهم ان القوة على الاطلاق قبل الفعل ومتقدم عليه لا في زمان
وهذا شيء قد مال اليه جماعة من القدماء فبعضهم جعل الهيولى وجودا قبل الصورة وان الفاعل البسها الصورة بعد
ذلك اما ابتداء لنفسه واما لداع دعاه اليه كانه مستقل او بعض اتى من تلقاء نفسه والداعي اليه لا يعنيه في شيء فقال ان
شيئا كالنفس عرضت له شهوة ان يشتغل بتدبير الهيولى وتصويرها فلم يحسن التدبير ولم يحسن التصوير فتداركه
الباري تعالى واحسن تقويمها ومنهم من قال ان هذه الاشياء كانت في الازل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة
الباري طبيعتها ونظمها ومنهم من قال ان القديم هو الظلمة او المادة او شيء لا يتناهى لم يزل ساكنا ثم حركه الخليط
الذي يقول به انكسماغورس وذلك لانهم قالوا ان القوة يكون قبل الفعل كما في البزور والمني وفي جميع ما يحوى
ان يعمل وما يصنع فنقول اما الامر في الاشياء الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ما قالوا فان القوة فيها قبل الفعل
قبلية في الزمان واما الامور الكلية او الابدية فالتي لا تفسد وان كانت جزئية فانها لا تتقدمها التي بالقوة البتة
ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه وذلك لان القوة لا تقوم بذاتها فلابد لها من ان تقوم
بجوهر يحتاج ان يكون بالفعل فانه ان لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعدا لقبول شيء فان ما هو ليس مطلقا ليس
ممكنا ان يقبل شيئا ثم قد يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج الى ان يكون بالقوة شيئا كالامور التي هي دائما بالفعل
فنفس الجهة متقدمة بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات ومن وجه آخر ايضا ان القوة يحتاج ان يخرج الى الفعل بشيء
يكون موجودا بالفعل وقت كون الشيء بالقوة وليس انما يحدث ذلك الشيء حدوثا مع الفعل فان ذلك ايضا يحتاج
الى مخرج آخر وينتهي الى شيء موجود بالفعل لم يحدث وفي اكثر الامر فانما يخرج القوة الى الفعل شيء مجانس لذلك الفعل
موجود قبل الفعل بالفعل كالحار يسخن والبارد يبرد والمتحرك يحرك وانما يحمل القوة

الذي هو بالفعل حتى يكون بالفعل في زمان قبل القوة ومع القوة فانا لسنا كلامنا في الانسان والبزر من الشجرة حتى كانه من
ذلك انسان من انسان والشجرة من شجرة فليس ان نفرض الفعل في هذه الاشياء قبل القوة اولى من ان نفرض القوة قبل الفعل وايضا فان
الفعل في القضية والتحديد قبل القوة ولا يمكنك ان تحد القوة الا انها للفعل واما الفعل فانه لا يحتاج في تحديده وتصوره الى القوة
فانك تحد المربع وتعقله من غير ان يخطر ببالك قوة قبوله ولا يمكنك ان تحد القوة على التربيع الا ان تذكر التربيع لفظا او عقلا
وتجعله جزء حده وايضا فان الفعل قبل القوة بالكمال والغاية فان القوة نقصان والفعل كمال والخير في كل شيء انما هو مع
الكون بالفعل وحيث الشر فهناك ما بالقوة بوجه ما فان الشيء اذا كان شرا فاما ان يكون لانه شر لامر من كل جهة وهذا محال
فانه ان كان موجودا فمن حيث هو موجود ليس بشر وانما يكون شرا من حيث هو عدم كمال مثل الجهل واما لانه يوجب فقد
ذلك مثل الظلم فالظلم انما هو شر لانه ينقص من الذي فيه الظلم طبيعة الخير من الذي عليه الظلم السلامة او الغنى او غير ذلك فيكون
من حيث هو شر فشر بالعدم وشيء بالقوة ولولا انه يمكن معه ما انه بالقوة كانت الكمالات التي تحت الاشياء حاضرة
فما كان شرا لوجه من الوجوه فتبين ان الذي بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك والذي بالقوة هو الشر او منه الشر واعلم ان
القوة على الشر خير من الفعل الكون [illegible] بالفعل خير [illegible] خيرية القوة على الخير وما يكون الشرير شريرا
بقوة الشر بل بملكة الشر ونرجع الى ما كنا فيه فنقول انه قد صح مما تقدم ان القوة مطلقا ولا القوة الجزئية متقدم الفعل
وقوة بعلم قد تقدم فيما قبل مثل الفعل حتى يكون القوة بعد ولكن يجب ان يكون معها شيء اخر حتى يخرج القوة الى الفعل ولا
يكفي مثل الجسم هو موجود والقوة وحدها لا تكفي في ان يكون فعل بل تحتاج الى ان تخرج القوة الى الفعل فقد بان ان الفعل في الحقيقة
المتقدم من القوة وانه هو المتقدم بالشرف والتمام

الفصل الثالث في التام والناقص وفوق التمام وفي الكل وفي الجميع

التام اول ما عرف في الاعداد ثم في ذوات العدد والكم فانه التام ما ينبغي ان يكون له مما للشيء قد حصل له العدد ولم يبق شيء من ذلك
غير موجود ثم نقل ذلك الى الاشياء ذوات الكم المتصل فقيل تام في القامة والاكانت ان في الجوهر
لانه انما عرف منه الجميع من حيث تحدد وانه اذا قدرت لم يخرج منه ثم نقل ذلك الى القوى والكيفيات
فقالوا الكمال تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير كان فيها يجب ان يكون له مما فيه قوة حصل له ولم يبق شيء من
خارج ثم اذا كان من جنس الشيء شيء كان لا يحتاج اليه في وجوده او في فضيلته او نحو ذلك ان حصل له والشيء تام او
ثم ان كان ذلك الذي عنده ما يحتاج اليه الشيء قد حصل وحصل معه شيء اخر من جنسه ليس يحتاج اليه الاصل الذي
الا انه ان كان ليس يحتاج اليه في ذاته شيء منه فانه في ذاته قيل لذلك انه فوق التمام ووراء الغاية فهذا هو التام
فكان اسم الغاية وهو اولا في العدد ثم تعدى على الترتيب وكان الجمهور لا يقولون لما في العدد اذا لم يكن ايضا ذا الكل ناقص من
ثلثة ولكن كانهم لا يقولون لكل جمع وكان الثلثة انه صار تاما لان لها مبدأ وواسطة ونهاية وما كان يكون
الشيء له مبدأ وواسطة ونهاية تتحدد به فانما سمى التام تاما كان في العدد ثم لكن هذا في طبيعة عدد من الاعداد من حيث
هو عدد ان يكون تاما على الاطلاق فان لكل عدد في جنس وحدانية ما ليس هو بذلك بل لا ان يكون تاما في المرتبة بحسب
واما من حيث هو عدد فيجوز ان يكون تاما من حيث هو عدد واما من حيث له مبدأ ومنتهى وواسطة فهو تام ومنهم من
~~جعل يكون له مبدأ ومنتهى وواسطة فهو تام~~ لانه من حيث له مبدأ ومنتهى يكون ناقصا من جهة ما ليس فيما بينهما شيء ثم
ان يكون بينهما هو الواسطة ومن جهة سائرها فتام اما ان يكون واسطة وليس منتهى او واسطة ومنتهى وقد قلنا ما يجب ان يكون
مبدأ ثم من المحال ان يكون مبدأ اثنين او عدد ليس له عدد وواسطة بوجه الا العدد والمنتهى ان ليس له الا واسطة
الا العددين ولما الواسطة فقد يجوز ان يكثر الا انها تكون جميعا في انها واسطة كشيء واحد ثم لا يكون التكثير

حصول المبدأ والنهاية والتوسط هو تام ويمكن ان يقع في ترتيب غيره ولا يكون ذلك الا العدد ولا يكون محصورا الا
في الثلثة وانما اشرنا الى هذا المبلغ من هذه فليس من عادتنا ان نتكلم في مثل هذه الاشياء التي تبنى على تحسينات
اقناعية وليست من العلوم الحقيقية في شيء بل نقول ان الكامل ايضا قد يقال التام في حقيقة الوجود فكان التام من وان
التام هو الذي ليس شيء من شأنه ان يكون له وجوده فليس هو له ولكن هو كله له حاصل وكان احد ما يذكر ان التام هو الذي
بعد ما تنتفع شروط انه وجوده بنفسه حاصل كل ما يكون له حاصل ولا ينتظر شيئا من الوجود شيء فضل عن الكمال
اليه لا بسبب غيره وفوق التمام ما له الوجود الذي ينبغي له ويفضل عنه الوجود لسائر الاشياء كان له وجود الذي ينبغي
له والوجود الزائد الذي ليس ينبغي له لكن يفيض عنه للاشياء وذلك من ذاته ثم جعلوا مراتب المبادي فالاول الذي
هو فوق التمام ومنها موجوده في ذاته لا بسبب غيره ويفيض الوجود عنه وجود الاشياء كلها وبعده في مرتبة التام
العقل من العقول المفارقة الذي هو اول وجوده بالفعل لا يخالطه ما بالقوة ولا ينتظر وجودا اخر فان كان شيء آخر
يوجد عنه فذلك ايضا من الوجود الفائض من الاول وحصلنا دون التام شيئين المكتفي والناقص والمكتفي هو الذي يعطى
ما يحصل به كماله في ذاته وانما نقص المطلق هو الذي يحتاج الى آخر يحصل له الكمال بعد الكمال مثال المكتفي النفس الفلكية
التي تحصل التي المرادات فانها انما تحصل الافعال التي لها وتوجد الكمالات التي يجب ان يكون لها في ذاتها شيء وتجمع كلها معا
واحدة واما الا كالها من كمالاتها التي في جوهرها وصورتها غير ما بالفعل بالقوة وان كان فيه مبدأ
تخرج قوته الى الفعل كما لنفسها واحد واما الناقص فهو مثل هذه الاشياء التي في الكون والفساد ولفظ التام ولفظ الكل ولفظ
الجميع يكاد ان يكون متقاربة الدلالة لكن التام ليس من شرطه ان يحيط بكثرة بالقوة او بالفعل واما الكل فيجب ان يكون كثرة
بالقوة او بالفعل بل الوحدة في كثير من الاشياء هو الوجود الذي ينبغي له واما التام في الاشياء ذوات المقادير والاعداد
فيشبه ان يكون هو بعينه الكل في الموضوع فالشيء تام من حيث انه لم يبق شيء خارجا عنه وهو كل من حيث انه يحتاج الى حاصل
منه باجتماع الا الكثرة الموجودة المحصورة فيه كل وبالقياس الى انه لم يبق خارجا منه تام ثم قد اختلف في استعمال
لفظتي الكل والجميع في قبادتها فان قوما يقولون ان الكل يقال للمنفصل والمتصل والجميع لا يقال الا للمنفصل وتارة
يقولون ان الجميع يقال لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف ويقال كل جميعا ما لا يكون له
الا الان جميعا وانت تعلم ان هذه الالفاظ يجب ان تستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح واما قول من يرى ان يقال كل للكل
في الانفصال حتى يكون له جزء فان الكل يقال بالقياس الى الاجزاء والجميع ايضا يجب ان يكون كذلك فان الجميع من الجمع
انما يكون للاحاد بالفعل او وحدات بالفعل لكن الاستعمال قد اطلق على ما كان ايضا بجزء ووحده وبالقوة فكان الكل
في الاصل بازاء الاجزاء والجميع بازاء الاحاد فكان الكل يعتبر فيه ان يكون له اجزاء وان لم تعتبر الوحدة وكان الجميع
يعتبر فيه ان يكون ذا احاد وان لم يعتبر الاجزاء وكان هذا القول اكثر من النقل ثم الاصطلاح اوجب بعد ذلك
يجري واحدا او مترادفا ايضا فيقال الكل والجميع في غير ذوات الكمية اذا كان لها ان تعم بالعموم كما يقال كل الانواع
اذا كان لها ان يدخل كلها واحد كلها ويقال للمركب من الاشياء المختلفة كالحيوان كل اجزاء من نفس
وبدن واما الاجزاء فانه تارة يقال لما عددنا وتارة لما كان شيئا من الشيء ولا يعتبره معه ما كان لا يعده وهو خمسة
هم البعض ومنها اجزاء ما ينقسم اليه الشيء لا في الكم بل في الوجود مثل النفس والبدن للحيوان والهيولى والصورة
للمركب وبالجملة ما يتركب منه المركب الحقيقي المادي ه

تمت المقالة الرابعة من الفن الثالث عشر من الجملة الاولى من كتاب الشفاء بحمد الله وعونه

المقالة الخامسة في ستة فصول

آ فصل في الأمور العامة وكيفية وجودها ب فصل في كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول في ذلك
والفرق بين الكل والجزء والكلي والجزئي ج فصل في الفصل بين الجنس والمادة د فصل في دخول المعاني التي
في الجنس على طبيعة الجنس ه فصل في تعريف مناسبة الحد والمحدود و فصل في النوع وتحقيقه ز فصل
في مناسبة الحد وأجزائه **الفصل الأول في الأمور العامة وكيفية وجودها** وبالحري أن نتكلم الآن في الكلي والجزئي
فإنه مناسب أيضا لما نحن فيه وهو من الأعراض الخاصة بالموجود فنقول إن الكلي قد يقال على وجوه ثلاثة فيقال كلي للمعنى
من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين مثل الإنسان ويقال كلي لمعنى الذي لا مانع من تصوره أن يقال على كثيرين إن لم يمنع
منه إن منع سبب ويدل عليه دليل مثل الشمس والأرض فإنهما من حيث تعقلان شمسا وأرضا لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن
يوجد في كثيرين إلا أن يأتيه دليل أو حجة يعرف بها أن هذا ممتنع ويكون ذلك ممتنعا بسبب من خارج لا لتصوره نفسه وقد يمكن أن يجمع
هذا كله في أن هذا الكلي هو الذي لا يمنع في نفس تصوره من أن يقال على كثيرين ويجب أن يكون الكلي المستعمل في المنطق وما أشبهه
هو هذا وأما الجزئي المفرد فهو الذي نفس تصوره يمنع أن يكون معناه لكثيرين كذات زيد هذا المشار إليه فإنه يستحيل
أن يتوهم إلا له وحده فالكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء تلحقه الكلية شيء فالكلي من حيث هو كلي هو ما يدل عليه أحد
هذه الحدود فإذا كان ذلك إنسانا أو فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية فإن حد الفرسية ليس حد الكلية
ولا الكلية داخلة في حد الفرسية فإن الفرسية لها حد لا يفتقر إلى الكلية لكن يعرض لها الكلية فإنه في نفسه ليس شيئا من الأشياء
البتة إلا الفرسية فإنه في نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود في الأعيان ولا في النفس ولا شيء من ذلك بالقوة ولا بالفعل
على أن يكون ذلك داخلا في الفرسية بل من حيث هو فرسية فقط بل الواحدية صفة تقترن إلى الفرسية فتكون
الفرسية مع تلك الصفة واحدا وكذلك للفرسية مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخلة عليها فالفرسية بشرط أنها
تطابق بحدها أشياء كثيرة تكون عامة ولأنها مأخوذة بخواص وأعراض مشار إليها تكون خاصة فالفرسية في نفسها فرسية
فقط فإن سئلنا عن الفرسية بطرفي النقيض مثلا هل الفرسية ألف أم ليس لم يكن الجواب إلا السلب لأي شيء كان
ليس على أن السلب بعد من حيث بل على أنه قبل من حيث فالصحيح أن يقال إن الفرسية من حيث هي فرسية ليست
ألفا بل ليست من حيث هي فرسية إلا فرسية ولا شيء من الأشياء فإن كان طرفا المسألة من موجبتين [illegible]
[illegible] ولم يلزم أن يجيب عنها البتة وهنا يفترق الموجب والسالب والموجبتان اللتان في قوة
النقيضين وذلك أن الموجب منهما الذي هو لازم للسالب معناه أنه إذا لم يكن الشيء موصوفا بذلك الموجب كان
موصوفا بهذا الموجب الآخر [illegible] إذ كان موضوعه [illegible] فليس [illegible] الإنسان واحدا أو كثيرا كان
هوية الألف فيه هي هوية [illegible] وكان هوية الإنسان هو هوية الواحد أو الأبيض فإذا جعلنا الموضوع في
المسألة هوية الإنسانية من حيث هي إنسانية شيئا واحدا وسئل بطرفي النقيض فقيل الواحدة هي أو كثيرة لم يلزم أن يجاب لأنها
من حيث هي هوية الإنسانية شيء غير كل واحد منهما ولا يؤخذ في حد ذلك الشيء إلا الإنسانية فقط وأما أنه هل يوصف بأنه
واحد أو كثير على أنه وصف يلحقه فلا محالة أنه يوصف بذلك ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو إنسانية
فلا يكون من حيث هو إنسانية هو كثيرا بل إنما يكون كأن ذلك شيئا يلحقه من خارج فإن كان نظرنا إليه من حيث هو إنسانية
فقط فلا يجب أن نشوبه بنظر إلى شيء من خارج يجعل النظر نظرين نظرا إليه بما هو هو ونظرا إليه من حيث [illegible]

لا يكون إلا إنسانية فقط فإن قال قائل إن الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية هل هي غير التي في عمرو لزم
أن نقول لا وليس يلزم من تسليمه هذا أن نقول فإذن هي وتلك واحدة بالعدد لأن ذلك كان سلبا مطلقا وعنينا بهذا السلب
أن تلك الإنسانية من حيث هي إنسانية إنسانية فقط وكونها غير التي في عمرو شيء من خارج وإن أخذنا إنسانية من حيث
هي إنسانية فقط [illegible] إذا قيل الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية [illegible] من حيث هي إنسانية [illegible]
إنسانية في زيد وإنما التي في زيد [illegible] الإنسانية على أنها في زيد [illegible] على أنا قد عرفنا البادي
أن الإنسانية [illegible] الحكاية التي لنا إلى الإنسانية التي في زيد فيكون هذا محالا من القول [illegible]
يكون الإنسانية في زيد وهي باعتبار أنها إنسانية فقط [illegible] إلى الإنسانية في زيد [illegible] إنسانية
التي فيه [illegible] خارج [illegible] في زيد وقد استعلمنا إنسانية زيد [illegible] باعتبار غير الإنسانية
[illegible] بل [illegible] كما [illegible] إنسانا كما هي إنسانية
فنقول إذا [illegible] إنسانا من حيث هي إنسانية [illegible] من حيث هي إنسانية كذا وقد علم الفرق بينهما
في المنطق [illegible] والفرق أن الموضوع في مثل هذه المسائل كلها أن يرجع إلى الأحوال [illegible] ولا يكون عنها جواب
البتة إلا أن يجعل تلك الإنسانية كأنها مشار إليها أو أنها كثيرة فيها فحينئذ لا يكون [illegible] من حيث هي إنسانية [illegible]
إذ لا يصح أن يقال إن الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية [illegible] فإن قيل تلك الإنسانية التي هي من
حيث هي إنسانية يكون قد وقع إليها الإشارة [illegible] على الإنسانية [illegible] فيكون الطرفان
من النقيض مسلوبين عنها ولم يجب أن يكون واحدا أو كثيرا هو أو غيره إلا على معنى أنه لا يلزم أن يكون هو هو أو غيره
فحينئذ نقول [illegible] الأعراض التي معها [illegible] لا يكون [illegible] من حيث
هي إنسانية فقط فإذ ليست إنسانية [illegible] الأعراض [illegible] في تشخص [illegible]
الإنسان أو الإنسانية والأعراض [illegible] في الإنسان [illegible] بالإنسانية بالنسبة إليه [illegible]
[illegible] فنقول إنه [illegible] الحيوان والإنسان
مع ما فيه [illegible] الطبيعي [illegible] الحيوان أو الإنسان منظورا إلى ذاته [illegible] هو هو
[illegible] غير مشترط فيه شرط أنه عام أو خاص أو واحد أو كثير لا بالفعل ولا باعتبار القوة أيضا من حيث هو
بالقوة إذ الحيوان بما هو حيوان والإنسان بما هو إنسان أي باعتبار حده ومعناه غير ملتفت إلى أمور أخرى تقارنه
ليس إلا حيوانا أو إنسانا وأما الحيوان العام والحيوان الشخصي والحيوان من جهة اعتباره بالقوة عاما أو خاصا والحيوان
باعتباره موجودا في الأعيان أو معقولا في النفس هو حيوان وشيء ليس هو حيوانا منظورا إليه وحده ومعلوم أنه إذا
كان حيوان وشيء كان فيهما الحيوان كالجزء منهما وكذلك في جانب الإنسان ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزا وإن كان مع
غيره لأن ذاته مع غيره ذاته فذاته له بذاته وكونه مع غيره أمر عارض له أو لازم لطبيعته كالحيوانية والإنسانية
فهذا الاعتبار متقدم في الوجود على الحيوان الذي هو شخصي بعوارضه أو كلي وجودي أو عقلي تقدم البسيط على المركب والجزء
على الكل وبهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير بل بهذا الوجود هو حيوان فقط وإنسان فقط
لكنه يلزمه لا محالة أن يكون واحدا أو كثيرا إذ لا يخلو عنهما شيء موجود على أن ذلك لازم له من خارج وأما الحيوان
بهذا الشرط وإن كان موجودا في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما وإن كان في ذاته أن يصير حيوانا ما إلا أنه في حقيقته
ذاته بهذا الاعتبار حيوان فقط وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما أن يكون الحيوان بما هو حيوان [illegible]

انه حيوان بحاله هو هو واذ ذاك ان هذا الشخص حيوان فالحيوان ما هو موجود فالحيوان الذي هو جزء من حيوان موجود كما يقال
فانه وان كان غير مفارق لمادة فهو بما هو حيوان موجود في المادة على انها شيء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته وان كان
وقد [illegible] تلك الحقيقة انما تعارض في الوجود امر آخر وتقابل ان نقول ان الحيوان بما هو حيوان [illegible]
جزء موجود في الاشخاص مع ان الموجود في الاشخاص هو حيوان لا الحيوان بما هو حيوان ثم الحيوان بما هو حيوان موجود فهو
اذن مفارق للاشخاص وذلك ان الحيوان بما هو حيوان موجود لهذا الشخص لا يخلو اما ان يكون خاصا له او غير خاص مع انه ان كان
خاصا لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه او هو بل حيوان ما وان كان غير خاص كان شيء واحد بعينه بالعدد موجودا في
الكثرة وهذا محال وهذا الشك ان كان ركيكا سخيفا فقد اورده وغلبه انه قد وقع في هذه الشبهة قوم ثانيا والطائفة من حفظ
في التصنيف فنقول ان هذا الشك انما وقع فيه لغلط من وجوه احدها الظن بان الموجود من الحيوان اذا كان حيوانا
فان طبيعة الحيوانية معتبرة فيه بذاتها وشرط آخر ان لا يكون موجودة فيها وبيان غلط هذا الظن قد تقدم والثاني الظن بان
الحيوان بما هو حيوان يجب ان يكون خاصا او غير خاص بمعنى العدول وليس كذلك بل الحيوان اذا اخذ بما هو حيوان من جهة
حيوانيته لم يكن خاصا ولا غير خاص الذي هو العام بل كلاهما يسلبان عنه اذ من جهة حيوانيته حيوان فقط ومعنى الحيوان
في انه حيوان غير معنى الخاص ومعنى العام وليسا داخلين ايضا في ماهيته واذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصا ولا
لا في حيوانيته بل هو حيوان لا غير ومن الامور اللاحقة لكنه يلزمه ان يكون خاصا وعاما فنقول لم نقل انه يكون خاصا
او يكون عاما ان معنى نقول انه لا يخلوا منهما في حيوانيته فهو حال منافي بحيوانيته وان عني انه لا يخلوا منهما في الوجود فهذا لا
يخلوا من لزوم احدهما فهو صادق فان الحيوان يلزمه ضرورة ان يكون خاصا او عاما واحدهما ودخل لم اسلاب عن الحيوانية
لا في حال ما الحيوانية بما هو خاص والعام بل يصير خاصا او عاما بعد ما يعرض له من الاحوال وما يلحقه شيء يجب ان [illegible]
حق ان يقال ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان يقال عليه خصوص ولا عموم وذلك انه لما كانت الحيوانية توجب ان لا
يقال عليها خصوص ولا عموم لم يكن لها خاص وحيوان عام ولهذا المعنى يجب ان يكون فرق تام بين ان نقول ان الحيوان بما هو
حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر وبين ان نقول الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر ولو كان يجوز ان يكون حيوان
بما هو حيوان مجرد بشرط ان لا يكون شيء آخر موجود في الاعيان لكان يجوز ان يكون المثل الافلاطونية موجودة في الاعيان
فهو في حقيقته بلا شرط شيء آخر [illegible] وان كان مع الف شرط يقارنه
من خارج فالحيوان بمجرد الحيوانية موجود في الاعيان وليس يجب ذلك عليه ان يكون مفارقا بل هو الذي هو في نفسه
خال من الشرائط اللاحقة موجود في الاعيان وقد اكتنفه من خارج شرائط واحوال فهو في وحدته التي بها هو واحد من
تلك الجملة حيوان بمجرده بشرط شيء آخر وان كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته ولكنها شيء لاحق لاحق العوارض ولو كان
ههنا حيوان مفارق كما يظنون لم يكن هذا الحيوان الذي نطلبه ونتكلم عليه لانا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين
بان يكون كل واحد من الكثيرين هو هو واما المباين فليس محمولا على هؤلاء اذ ليس شيء منها هو هو فلا حاجة بنا اليه
فيما نحن بسبيله فالحيوان ماخوذا بعوارضه هو الشيء الطبيعي والماخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال ان وجودها اقدم
من الوجود الطبيعي تقدم البسيط على المركب وهو الذي يخص وجوده بانه الوجود الالهي لان سبب وجوده بما هو حيوان
من عناية الله تعالى واما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص وان كان بعناية الله تعالى فهو بسبب الطبيعة
الجزئية فكما ان للحيوان في الوجود انحاء فوق واحد كذلك له في العقل فان في العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذي
ذكرناه من التجريد وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية وفي العقل ايضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق في العقل بحد

واحد بعينها اعيانا كثيرة فتكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل الى كثرة وهو بهذا الاعتبار كلي وهو معنى واحد
في العقل لا يختلف بسبب الى اي واحد اضفته من الحيوانات اذ اي واحد منها احضرت صورته في الخيال ثم انتزع
العقل مجرد معناه عن العوارض حصل في العقل هذه الصورة بعينها فهذه الصورة هي الحاصل من تجريد الحيوانية
من اي خيال شخصي اخذه من موجود من خارج او جار مجرى الموجود من خارج وان لم يوجد هو بعينه من خارج بل اخترعه
الخيال وهذه الصورة وان كانت بالقياس الى الاشخاص كلية فهي بالقياس الى النفس الجزئية التي انطبعت فيها شخصية
وهي واحدة من الصور التي في العقل ولان الانفس الشخصية كثيرة بالعدد فيجوز اذن ان يكون هذه الصور الكلية كثيرة بالعدد
من الجهة التي هي بها شخصية ويكون لها معقول كلي آخر هو بالقياس اليها كهي بالقياس الى الخارج ويتميز في النفس عن الصورة
التي هي كلية بالقياس الى الخارج بان يكون مقولا عليها وعلى غيرها وسيعيد الكلام في هذا فتقرب بعبارة اخرى والامور العامة
من جهة موجودة من خارج ومن جهة ليست الا شيء واحد بعينه بالعدد محمول على كثيرين يكون هو محمولا على هذا الشخص بانه ذلك الشخص
وهو على الشخص الآخر كذلك فقد تقدم تبيين هذا وبينا ان الامور العامة من جهة هي عامة بالفعل موجودة في العقل فقط

الفصل الثاني في كيفية كون الكلية للطبائع واتمام القول في ذلك وفي الفرق بين الكل والجزء والكلي والجزئي

فقد تحققت اذن ان الكلي في الموجودات هو هو بالطبيعة [illegible] واما المعاني التي سميناها كلية وذلك المعنى ليس
له وجود مفرد في الاعيان البتة فانه ليس الكلي بما هو كلي موجودا مفردا فانظر كيف ذلك من امره انه على اي وجود على انه عارض
لشيء من الاشياء حتى يكون في الاعيان مثلا شيء هو انسان وهو ذاته بعينه موجود في زيد وعمرو وخالد فنقول ان الطبيعة
الانسان من حيث هو انسان فيلحقها ان يكون موجودة وان لم يكن انها موجودة هو انها انسان ولا داخلا فيه وقد
يلحقها مع الوجود هذه الكثرة ولا وجود لهذه الكلية الا في النفس ولا الكلية من خارج فلما قيل [illegible]
اي الذي في هذه الطبائع ما كان منها غير محتاج الى المادة فان معنى ذلك انه اذا وجد فيكون من المستحيل ان يتكثر
بل انما يكون النوع منه قائما واحدا بالعدد لان تكثر الطبيعة انما يكون بالفصول ولا بالمواد ولا بالعوارض الخاصة
فهو بعينه ولا بالمواد فيتحدد ولا بالاعراض فان الاعراض يجب ان يكون لازمة للطبيعة فتكون وجوبها يعرض بالمادة
فيكون من شرطها ان لا يكون نوعها موجودا وان يكون واحدا بالعدد وما كان منها محتاجا الى المادة فانما يوجد عند ان
يوجد المادة مهياة فيكون وجوده مستعقبا لعوارض واحوال خارجة يتشخص بها وليس يجوز ان يكون الطبيعة واحدة مادية
وغير مادية قد عرفت هذا في خلال ما علمت واما ان كانت هذه الطبيعة جنسية فقد تبين ان طبيعة الجنس محال ان تقوم
الا في الانواع ثم تقوم تمام الانواع فهذه حال وجود الكليات وليس يمكن ان يكون معنى هو بعينه موجود في كثيرين فان
الانسانية التي في عمرو ان كانت ذاتها لا بمعنى الحد موجودة في زيد كان ما يعرض لهذه الانسانية في زيد لا محالة يعرض
لها وهي في عمرو الا ما يكون من العوارض من حيث مقولة بالقياس الى زيد [illegible] ان يستوي في ذات الانسان ان ليس استواره
فيه [illegible] حال الانسانية ههنا فاما مثل ان يبيض او يسود او يعلم فانه اذا علم لم يكن [illegible] الا العلم [illegible] ان
يكون ذاتا واحدة [illegible] فيها الاضداد [illegible] ان كان حال الجنس عند الانواع حال النوع عند الاشخاص فيكون
ذات واحدة هي موجودة [illegible] ناطقة وغير ناطقة وليس يمكن ان يعقل [illegible] ان انسانية واحدة [illegible] اكتنفتها عوارض
[illegible] اكتنفت [illegible] فان نظرت الى الانسانية بلا شرط آخر فلا تنظرن الى هذه الاضافات [illegible]
على ذلك [illegible] ليس يمكن ان يكون الطبيعة توجد في الاعيان ويكون بالفعل كلية اي هي وحدها مشتركة للجميع وانما
يعرض الكلية لطبيعة ما اذا وقعت في التصور الذهني واما كيفية ذلك فيجب ان تتامل ما قلناه في كتاب النفس [illegible]

مراد منه هو الذي هو كلي وكليته لا لاجل انه في النفس بل لاجل انه مقيس الى اعيان كثيرة موجودة او متوهمة حكمها فيه حكم واحد
واما من حيث هذه الصورة هيئة في نفس جزئية فهي احد اشخاص العلوم والتصورات وكما ان الشيء باعتبارات مختلفة يكون جنسا
ونوعا فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كليا وجزئيا فمن حيث انه صورة في نفس من النفوس هي جزئية
ومن حيث انها تشترك فيها كثيرة على احد الوجوه الثلاثة المذكورة فيما سلف هي كلية ولا تناقض بين هذين الامرين
ليس يمتنع ان يجتمع ان يكون الذات الواحدة يعرض لها شركة بالاضافة الى كثيرين فان الكثرة في الاضافة ولكن لا اضافة الا واحدة
فقط واما كانت الاضافات متعددة كثيرة لم يمتنع ان يشترك فيه ان يكون اضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد والذات الواحدة
بالعدد من حيث هي كذلك هي شخصية لا محالة والنفس تنشأ تقصد ايضا شكلا آخر يجمع هذه الصورة وأخرى في تلك النفس او في
نفس غيرها ... من حيث هي في النفس بعد واحد وكذلك قد تكون مشتركا لا ... فلا يكون الكلي ...
تكون خارج ... نسبة الامور في النفس وهذه انما كانت نسبتها الاجلية اي بالحكم على الامور من خارج على ... ان في ذلك
سبقت الى النفس في زمان تقع فيها هذه الصورة جميعا ... واحدة فانما تدرك النفس شيئا بعد الصفقة كلية لا خلاف في
جميع الاحكام وكذلك المعقولات ... مثل ... قد يجوز ... الطائفة ... وكان ...
المركبات والمؤثرة بها شيء غير تلك الامور الموضوعة ... ان كان الاثر غيرها الاثر فلا يكون مطابقة ...
الذي في النفس ... العقل بهذه الصورة في النفس بهذا الاعتبار ... على الصورة ... والصورة التي في النفس
الى النفس ... ايضا يكون صورة شخصية من حيث هي فيها وانه ... ان النفس ان يعقل ... مثل اضافات
اضافات ولان ... اضافات ... مختلفة من الاضافات الى غير نهاية ... بالقوة ...
يكون للصور العقلية ... بعضها على بعض ... الى غير النهاية ... بالقوة ... ومثل ... في
النفس ... ان يكون بالفعل ... الامور التي ... اولا ... بالفعل ... في القوة
... في الحدود ... اضافات ... قريبة ... من النفس ... ان تكون النفس ... لاجل ...
بالفعل ... ان يكون ... بل ... ان يعقل ذلك ... الصفات التي الا نهاية ...
... والا نهاية ... بالتضعيف ... الاشياء ... ولكن ...
... ان يعلم ... الكثرة ... من المقولات العقلية ...
ان الطبيعة الكلية موجودة في الاعيان ... من حيث هي طبيعة شيء ومن حيث هي ... لان ... صورة كلية ...
من حيث ... بالفعل ... من حيث هي ... الا بعد ... الاعراض ...
والاعراض ... تلك ... الطبيعة موجودة في الاعيان بالاعتبار الاول ... موجودة ...
الثاني ... في الاعيان ... الاعتبار بمعنى الكلية ... الطبيعة مع الكلية في الاعيان ... الكلي ...
... في النفس ... الاشياء ... الفرق ... الكلي ... والجزئي ...
الكلي من حيث هو كلي يكون موجودا في الاشياء والكل من حيث هو كل ... في التقدير ... الكل ... اجزاؤه
ويكون كل جزء ... والكلي ... باجزائه ... الجزئيات ... طبيعة الكل ...
التي ... بها والطبيعة الكلية ... الاجزاء التي ... طبيعة الكل ... اجزاؤه ...
طبيعة الكل ... من طبيعة الجزئيات ... ما يتقوم من طباع الكليين ... العقل ...
فتتقوم من طبيعة الكليات ... الاواخر التي تكتنفها مع المادة وايضا فان الكل لا يكون ... جزء ... لا تفرد

والكلي يكون محمولا على كل جزئي وايضا فان اجزاء الكل كل متناهية وايضا الكل يحتاج الى ان يحضر اجزاؤه
معا والكلي لا يحتاج الى ان يحضر اجزاؤه معا ... ان ... فيعلم ان الكل غير الكلي

الفصل الثالث في الفصل بين الجنس والمادة

والذي يجب علينا الان ان نعرف طبيعة الجنس والنوع فان الجنس كما ...
يدل فقد كان يدل في ... على ... وقد ... ان ... يدل الاعلى المطلق
العدم ... بالمستعمل لفظة الجنس ... من جنس ... ومن ... النوع
ايضا ... الكتب المنطقية ... على ... المنطق ... الاشياء ... يستعمله
المنطقيون من ذلك فنقول ان المعنى الذي يدل عليه لفظ الجنس ... الاعلى ... اذا ...
... كل واحد من الكليات ... في الجنس ... على المتوسطين في النظر
فنقول ان الجسم قد يقال انه جنس الانسان وقد يقال انه مادة الانسان ... مادة ... موجود
... الاستعمال ان يحمل ... على الكل ... فينظر كيف يكون الفرق بين الجسم ... مادة ...
... الجسم جوهر ... الطول ... من ... ثم ... الجنس ...
معنى ... الجسمية ... محمولا في الجسمية ...
... فان ... الجسم ... الطول والعرض والعمق ... ان يكون جسمية الجوهرية
... الاقطار ... جوهرية ... ولكن ...
الاقطار ... على ... الجسم بالجملة ... ان يكون ... الاقطار ...
ان كانت هناك ... تلك الجوهرية ... الاقطار ...
المعاني ... الذي ... هو الجسم الذي هو الجنس ... بالمعنى الاول ... من الجوهر المركب
من الجسم والصورة ... بمعنى المادة ... تلك الجملة ... جوهر ذي الطول والعرض والعمق فقط
... الثاني ... يحمل على كل مجتمع ... وصورة واحدة كانت ... الاقطار الثلاثة ...
المجتمع من الطبيعة التي كالمادة ومن النفس ... ذلك جوهر ... كثيرة ... موجودة ... موضوع
... الجسم ... جوهر ... الطول والعرض والعمق ... وكذلك ... ان يكون في حيوانية
... الجسم ... ان يكون ... ذلك ... ان يكون ... النفس
الناطقة وان ... ان يكون جنسا بالمعنى الذي يكون ... من ... ولكن ...
... بالقوة ... او ... ولكن ...
... او يكون ... بمعنى الجنس ولذلك ...
في الماس ... الماس ... ان لا يكون ... لم يكن فصلا ... يكون
... ذلك الحيوان ... محمول ... معاني الصور ...
... يكون ... الحيوان ... الذي ... جنسية ... مادية ...
... الفصول ...
المعنى ... لم يكن جنسا ... واحد ...
المعنى ... ان ... الاشارة ... المعنى ... كان جنسا فاذن

بشرط ان لا يكون زيادة تكون مادة وبشرط ان الجسم زيادة تكون صورة وجائز ان يتضمن ذلك بل يكون كل واحد من ارادات
على ما فادنا في حد حسنا وبكون جنسا وبهذا انا اشكل جوهر ذلك واما الاذا تبسط فعلنا العقل بعرض غيره واما اجناسه
في نفسه على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل والآن الجوهر ذو طول وعرض وعمق بشرط جوهر من جنس شي هو مادة فتنقل كل ما يوجد لا ان في
الجسمية قبل الحيوانية في بعض نحو التصور اذا اخذته الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس كذلك لا يوجد الجسم قبل الحيوانية اذا
كان الجسم بمعنى الجنس يحمل عليه لا بمعنى المادة لا يعني يحمل عليه واما الجسمية التي تعرض مع جواز ان يوضع متخصصة بكل شي قوة او وجود
ان يتضمن الاقطار الثلث فانه لا يوجد شي الذي هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل جاز كان من جوازه تضمنها
تضمنها اياه فكيف يكون معنى الحيوانية جزءا من وجود ذلك الجسم بحسب الجسم واصل ذلك ان الجسم الذي هو بمعنى المادة فانه جزء
من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة انما وجوده انما هو من وجود انواعه الداخلة تحته في باب الوجود
وليس هو سببا لوجودها وكان نحو جنسية التي بمعنى الجنس نوع ومحصل قبل وجود النوعية كان سببا لوجود النوعية مثل الجسم
الذي بمعنى المادة فانه كانت علته لا بالذات من وجود ذلك الجسمية فهذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غيره والفصل ايضا
فان الحكم فيه كذلك فان الفصل الكلية انما يضع فيه شيئا من الاشياء في تحصيلها الى طبيعة الجنس من جهة الفصل هو الذي يقسم
اليه شي الذي حتى يحدث الحيوان النوعي في الفصل فانه لو فعل ذلك كان ذلك المعنى الذي هو جنس بالفعل غير محصل الطبيعة
النوع بل كان جزءا منه في العقل ايضا بل انما يحدث شي الذي هو النوع طبيعة الجنسية في الوجود وفي العقل معا اذا حدث تحصيله
تامة ولا يكون الفصل خارجا من معنى ذلك الجنس مضافا اليه بل متضمنا فيه ومتميزا من جهة التحصيل واما الجسم في الحكم
الجنس معه من حيث هو كلي لكل الحكم كذلك بعينه من ان الجسم اذا اخذته على الجهة التي يكون جنسا يكون كالمجهول جدا يدل على
على اي صورة وكم صورة وشكل ويطلب النفس تحصيل ذلك انه لم يتقرر بعد بالفعل شي هو جسم محصل ولذلك اذا اخذته اللون
واطلقته بيان التفت في ان النفس لا يقنع بتحصيل شي مستقر بالفعل بل يطلبه معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل في
وانما الطبيعة النوع حتى يطلب فيها تحصيل معنى بل تحصيل الاشارة واما طبيعة الجنس فانه ان كانت النفس انما طلبت فيها
تحصيل الاشارة فكانت قد نعقلها انها اجابت ان تقنع معه فان النفس ايضا قد تطلب مع ذلك تحصيل معناه قبل ان تطلب
حتى لا يبقى لها ان يستعد لهذا الطلب آخر ويكون ما كرر الى النفس ان تحوزه الاشارة اليه شائعا في تحصيل ان يحدث
بجوهر ولكن يكون ما يتشابه اليه فكذا الا بعد ان يتضيف الاعراض الى بعد الصورة قبل الاشارة فانه ليس يمكن ان يحمل اللون ونحوه
بعد بلا زيادة تحصيل يشار اليه الا في المادة وذلك الشي ليس الا نوعا فقط وقد تختص بصورة وصنف من شخصية
يجوز ان يتوهم بعينه باقيا مع زوال لما بعد واحد منها كما يكون في مختصات طبيعة النوعية وكذلك في المقادير الجسمية
او غيرها وكذلك في الجسم الذي هو بسيط ليس يمكن ان يجعل الذهن شيئا الا يستقر الا انه جوهر يتضمن ان يكون شي المتعلق بحد
يكون المحدود جوهره وعوضه متعلقة على جهة لم يحد الاشياء التي تضمنها او لا تخصيصها بغير ذلك فانه ان تناول بل يكون الحمل
على هذا الجمع لا الاشياء فانه تنقل انه كان ما في وزن الا جمع مضمرا يكون ان تنوع الاشياء فيه على هذا الجمع
الجنس من حيث هو جنس وذلكما الذي لا يكون المتعينات مضمر لا يتضمن الذهن الا انه ليس كما انما في الدلالة على طبيعة
الجنس ذلك لكن مما للفصول وغير الفصول من الاشياء يجتمع فيه على هذه الفصول بل كانا نأخذها على النحو المولاني الفرق بين
الجنس والمادة وليس اذا اردنا ان نفرق بين شيئين يحرضنا ان نتعدى التفريق الى بيانات احوال الفصل وانما وقت الان
نوقف ان نطلب المعنى الذي هو الجسم جواز جوهر يجوز فيه اجتماع اشياء من شانها ان تجتمع فيه فيكون الجملة هو بعينه حقيقة
ولكون فان كانت لا تكون الاشياء معرفة الى ما عرف وجد الى هذا الحد انتظم في هذا الفصل **الفصل الرابع في كيفية دخول**

المعاني خارجة عن الجنس في طبيعة الجنس فنتكلم الآن في الاشياء التي يجوز اجتماعها في الجنس ويكون انها تدخل في ذات
طبيعته الجنسية محصلة بالفعل نوعا واحدا فنقول ان هذا المطلب يشتمل على شيئين احدهما اي الاشياء هي الاشياء التي
يجب ان يحمل على الجنس فنضيفه ويمنع ان يكون تلك الاشياء جامعة ايا هو تقاسم والثاني انه اي الاشياء يكون ما يعاني جوهره
هو الجنس كذلك وذلك ان الجسم اذا اقترن به البياض على النوع المذكور لم يحصل نوعا والحيوان اذا قسم الى ذكر وانثى لم يتنوع بذلك
ويوجد ذلك يتنوع بأشياء اخرى ثم الحيوان يجوز ان يقع على شخص فردا واحد كثير ثم ان ذلك لا يظهر فيه الاشارة اليه
فنقول اولا ليس ذلك انا نكلف اثبات خاصية فصل يجري عند كل نوع ولا ايضا فصول انواع جنس واحد فان ذلك ليس
في مقدورنا بل الذي في مقدورنا هو معرفة تفاوتها في ذلك انه كيف ينبغي ان يكون الامر فيه وانا نظرنا في معنى كل من
العقول انما هو في تخصيص الجنس اذا حمل هذا المعنى الجنس على شرط ذلك انما وليس يقع اتفاقه في كثير من الاشياء وما
هنا في جنسنا فنقول ان المعنى العام اذا اضافت اليه طبيعة يجب اولا ان يكون نعتيا فيما اليه على سبيل التقريب
يصير بردا الى النوعية وانما يكون التي تتضمنه ان تنقسم ذلك الشي حتى ادخل الى في الجوهر حتى يصير مثلا المتحرك منه ما هو
متحرك ومنه ما هو بالشخص غير المتحرك فهو واحد بالشخص والمتحرك وغير المتحرك فيها التقسيم الذاتي بل يجب ان يكون
القسمة لازمة ليكون المعنى الخاص فيخارق فقط الامر من الجنس بعد ذلك فيجب ان يكون الموجب من القسمين او كلاهما
ليسا عارضين لسبب شي تقبلها ويتضمن طبيعة الجنس ان يكون له ذلك المعنى اتفاقا فانه ان كان ثابتا جاز ان لا يكون في ذلك
المعنى فصلا البتة بل كان امرا لازما للامر الذي هو الفصل مثل ان يكون قاسم فيه غير قسم يقسم الجوهر الى جسم والى غير جسم بل
قسم الى قابل حركة والى غير قابل للحركة فان القابل للحركة لا يعني الجوهر اولا الجوهر بل يحتاج ان يصير كالجسم فقابل الحركة
يلزم الجسم ولا يلزم الجسم شيئا آخر كل واحد منها يجب الجسم كما انها ليست فصولا بل امور لوازمها الفصول لان الجوهر يحتاج
الجنسية ان يكون ذلك المعاني واتباعها الا ان يكون فاجتماعها وغيره في نفسه فيما هو جوهر المتوسط شي آخر فقد يجوز ان
يكون بعض الاعراض لا فضلا ولكن لا يكون فصلا قريبا لذلك الجنس بل فصلا بعد فصل مثل ان يقال ان الجسم منه ناطق
ومنه غير ناطق لان الجسم الذي هو جسم فقط ليس مستعدا ان يكون ناطقا وغير ناطق بل يحتاج ان يكون اولا ذا نفس حتى
يكون ناطقا فاذا وجد الجنس فصلا فيجب ان يكون الفصول التي بعده فصولا تفرق تخصيص تلك الفصول فان ذا النطق
وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس الا من جهة انه ابيض او اسود او شي آخر اليه بالفعل كذلك كون الجسم ذا نفس وغير
ذي نفس ليس انه بسبب شي الذي من الاجناس المتوسطة فانه من طبيعة الجنس انها اوجبت فصلا بما لم يقبل الا ان يكون
الاستعداد والانفصال بما انا هو طبيعة الجنس او الطبيعة ثم هنا كما كان من قبل الطبيعة الجنس لهنا فانه من طبيعة الاجناس
ان الحيوان منه ابيض واسود والانس من ذلك كالحيوان في ذلك من قبول الحيوان انما صار ابيض واسود لان الجسم
الطبيعي قد صار كذلك الجسم الطبيعي كلها بالفعل ثم وضع لهذه العوارض مستقبلها وان لم يكن حيوانا والانسان انما صار
مستعدا للذكر والانثى لا جل انه حيوان فهذا لا يكون فصلا الجنس وايضا فقد يكون الاشياء خاصة بالجنس القريب كالذكر والانثى
بالحيوان ولا يكون فصولا بوجه من الوجوه وذلك لانها انما كانت تكون فصولا لو كانت عارضة للحيوان من جهة صورته
حتى انقسمت بها صورته انقساما اولياء ولم يكن لازمة للشي بقوته فصلا اولا فاما اذا لم يكن كذلك بل انما وضعت
لانه ذو المادة التي يكون منها وعرض لها عارض فصار بحال من الاحوال لا يمنع حصول صورة الجنس وما يتبعه ولا غا ... فيه
في المادة ولا ايضا تنوع النوع للجنس انما تنوع من حيث صورته بالفصول فليس هي القسمة من الفصول بل من العوارض
اللازمة فيها معنى مثل الذكر والانوثة فان المني الذي يكون منها ... النوع الحيوان وكان متهيئا لفصل من الحيوان

الكلي وعرض له انفعال ما رفعنا ذكره ان كان يجوز ان يعرض لبعضه انفعال مرة في المزاج فيكون انثى وذلك الانفعال جهة
لا يبعد من حيث هو نفسه ان يتبع الانثى فصل عرض للحيوان من جهة صورة اي من جهة كونه [illegible] بالارادة
فكان ان يجوز ان يقبل النطق وغير النطق فلم يكن ذلك مؤثرا في نوعيته ومع ذلك هو ذكر ولا انثى [illegible]
[illegible] ذهابا بنوعه ولا ذلك يتبع النوع دون الاتفاقات اليه ولا يتبعه النوع بل الاتفاقات اليه وليس كذلك انما
ههنا ولا الناطق ولا العجم [illegible] لا ابيض ولا اسود بوجه وليس يحق اذا اردنا ان نفرق بين الفصول والعوارض
الغاية ان نقول ان الذي يعرض من جهة المادة فليس بفصل [illegible] وان يعرض من جهة المادة [illegible]
ان يرعى الشرائط الاخرى التي وصفناها ولهذا لا نجد شيئا من جهة ما هو مختص من انواع الجسم يدخل في حد [illegible]
الا ان نوعا من الحيوان يدخل في حد الذكر والانثى جميعا وكذلك الفرس وغيره والذكر والانثى [illegible]
في الانسان وفي الفرس [illegible] ما يقع القسمة المتقوم وان كان من شرائط الفصل فقد يكون في
غير الفصل فلا يلزم [illegible] وذلك لما كان من لوازم الفصل [illegible]
اذا كانت تحرك الى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع فقد يعرض لها عارض من الامزجة وغيرها [illegible]
[illegible] من حيث تقبل صورة الجنس او صورة الفصل اذ ليس كلها يتقدم من الاحوال ما يعرض لها لا يكون من جهة ما
داخل في الغاية التي اليها تحرك في التكون فقد تمت بمصادمات الامور الطبيعية ومعارضة بعضها لبعض والاتفاقات
التي تقع بينها فربما كانت الاتفاقات العارضة صارفة عن الغاية المقصودة وربما كانت موافقة لا خلافات
في نفس الغاية المقصودة بل في امور تناسب الغاية مناسبة وربما كانت في امور خارجة عنها [illegible]
من جهة [illegible] معها المادة مستمرة الى الصورة فذلك خارج من معنى الغاية والذكورة والانوثة [illegible]
الالات التي بها يكون النسل والتناسل لا محالة امر عارض بعد الحيوة وبعد تنوع الحيوة [illegible]
واشباهها من هذه الاحوال اللاحقة بعد تنوع النوع [illegible] وان كانت مناسبة للغاية [illegible] الاتفاقات واللوازم
[illegible] انما ليست من الفصول للاجناس قد عرفنا طبيعة الكلي اذ كيف يوجد وان الجنس [illegible]
[illegible] ان يتنوع [illegible] الى الاشياء ونقصها الجنس [illegible]
[illegible] الى الاشياء [illegible] الجنس [illegible] ليس بنوع [illegible]
يكون وكيف يكون من الجنس ومن الفصل [illegible] من شيء واحد يحصل بالعقل [illegible] فنقول [illegible]
اذ [illegible] من العوارض اللازمة واما غير لازمة واللازمة [illegible] خاص الجنس [illegible]
[illegible] والفصول [illegible] والجنس [illegible] فصله [illegible] الفصول [illegible]
[illegible] الاجناس الفوقانية والفصول التي لها والفصل المقوم الذي يجنس [illegible]
[illegible] فجميع ذلك يكون [illegible] الجنس [illegible] الفصول التي تحت الجنس
يلزم الجنس [illegible] من ذلك [illegible] النفسانية بل قد يجوز ان يقع فيه [illegible]
[illegible] الاجسام والواقع كثيرة [illegible] مجموع الصورة الطبيعية مع المادة [illegible]
[illegible] ليس شيئا [illegible] بل هو شيء [illegible] الجنس [illegible]
حيث [illegible] الجسم [illegible] المعنى الذي يحمل على الجسم [illegible]
[illegible] طبيعة الجنس ليست [illegible] طبيعة الشخص [illegible]

اعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فنقول يشبه ان يلزم ان تتخصص اعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس عن طبيعة الجسم
[illegible] على التخصص لا يحتاج في ان يكون [illegible] طبيعة الجنس [illegible] الا ان طبيعة الجنس لا يقال على [illegible]
فانه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص [illegible] من خواص الشخص [illegible] والعوارض والخواص [illegible]
[illegible] الطبيعة التي [illegible] موجودة بهذا المعنى المذكور [illegible] طبيعة جوهرية [illegible]
[illegible] جسم [illegible] العوارض والخواص خارجة [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] وليس في ذلك [illegible] الجسم فرق [illegible] ان طبيعة لا يحتاج في [illegible]
[illegible] نقول [illegible] لا يحتاج [illegible] تخصص [illegible] بالفصل [illegible] يجوز ان يتخصص بغيره و
كذلك حال مع الفصول [illegible] الوجه من الاعتبار [illegible] طبيعة الجنس جزء الماهية

فصل في النوع

واما النوع فان الطبيعة المتحققة في الوجود وفي العقل جميعا وذلك ان الجنس [illegible] بالفصل [illegible] فقد يكون في العقل
[illegible] بعد ذلك [illegible] بالاشارة فقط ولا يطلب شيئا في تحصيلها [illegible] الاشارة فقط [illegible] الطبيعة النوع
ويكون حينئذ [illegible] لوازم من الخواص والاعراض [illegible] الطبيعة [illegible] يكون ذلك [illegible] عارضا [illegible]
فقط [illegible] يكون [illegible] الذات [illegible] تشخصات [illegible] الاشخاص [illegible]
[illegible] بالعرض كالصور الطبيعية مثل صورة النار [illegible] زائدة على [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible] يكون [illegible] موجودا بل يكون [illegible]
الاضافة [illegible] بحيث [illegible] والبطلان [illegible] بعد تخصصه [illegible]
مغايرة ومخالفة [illegible] الى المغايرة [illegible] شكل [illegible] ليس كما [illegible]
[illegible] الارض [illegible]

الفصل [illegible] في تعريف مناسبة الحد والمحدود

فقائل ان يقول [illegible]
[illegible] من جنس وفصل [illegible] وليس [illegible] الماهية المحدودة [illegible]
[illegible] المعاني [illegible] الجنس والفصل [illegible] النوع [illegible] الى المحدود [illegible] الفصل جزء الحد [illegible]
[illegible] المحدود [illegible] على طبيعة النوع لانه جزء منه [illegible]
[illegible] حيوان [illegible] الانسان [illegible] الحيوان [illegible] الحيوان
الذي [illegible] الحيوان [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] الذي نقول [illegible] نفس [illegible] نفس [illegible]
[illegible] النفس [illegible] النفس [illegible]
[illegible] النفس الدراكة [illegible]
~~[illegible]~~
[illegible] بالفعل في الوجود [illegible]
[illegible] الاجسام في الذهن [illegible] النفس [illegible] الجنس [illegible] النطق [illegible]
[illegible] النفس [illegible] الفصل [illegible] الفصل [illegible] الحيوان [illegible]
وليس [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible]

ان يجمع لاسم واحد الشيء ابعادها ولهذا يجمع المتحرك الحركة متى يتحد ويفعل الحس كما معنى يجمع الحس الظاهر وايضا معنى التقدير
على الحس يكون ذلك من جميع ذلك ويانتقض بها الالتزام وقد علمت بيان هذا وما اشبهه … بالحقيقة مثل الحيوان
بل انه شيء فيصل واحد يوازنه وانه فصله وجود النفس التي هي مبدأ … لكن ذلك كما ان الناطق للانسان لكن مع ذلك ربما وقع
شعورنا بالفصل يحيط بنا ان هذا او ان ذلك كما لو الخواص من حقيقة الفصل التي لا يعرف ربما اشتققنا اسمين لازمة
فعبثا بهما اسماء الذي له المبدأ الذي ينبعث منه الحس وغيره وربما كان الفصل نفسه مجهولا لانه تام وانشوانا بلازمه
وليس كلامنا في هذه الامور على حسب ما نفعل نحن ونصنع نحن ونتعرف فيما نحن فيه من جهة كيفية وجودها في انفسها ثم
كان ليس الحيوان جنس الناطق كان يكون فيها ومن ليس هنا يعني بمجرد البعد الجسمية والحيية شرطا ان يكون نفوذ
بل على النحو الذي قلناه فهذا هو الفصل والجنس فليس الا على انه شيء كان مضمن الجنس بالقوة لا مقوم الجنس بالقوة والحاصل
المادة بالصورة او الجزء بالجزء الآخر في المركب فاما اتحاد وشيء شيء خارج عنه لازم او عارض ويكون الاشياء التي
فيها اتحاد على اصناف احدها ان يكون كما تتحد المادة والصورة فتكون المادة شيء لا وجود له بانفراده وانما يوجد بانها
يصير بالفعل بالصورة على ان يكون الصورة او ما جعل … فليس احدهما الآخر ويكون المجتمع ليس هو واحدا منهما والثاني
اتحاد اشياء يكون كل احد منها في نفسه مستغنيا عن الآخر في القوام الا انها تتحد فيحصل منها شيء واحد بالتركيب والاستحالة
بالاستحالة او التركيب … ومنها اتحاد اشياء لا تتقوم بالفعل الا ما انضم اليه وبعضها يتقوم بالفعل فيتقوم الذي لا يتقوم
بالفعل بالمنضم اليه … المتقوم بالفعل ويحصل من ذلك جملة متحدة مثل اتحاد الجسم والبياض فيه والتقاء
كما لا يكون المتحدات فيها حينئذ الا جملة … ولا يحمل شيء منها على الآخر حمل التواطؤ ومنها اتحاد
بشيء قوة هذا الشيء منها ان يكون ذلك الشيء لا انه ينضم اليه فان الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه
اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فيضم اليه معنى آخر يعين وجوده بان يكون ذلك المعنى مضمنا فيه وانما
يكون آخر من حيث التعيين والابهام لا في الوجود مثل المقدار فانه معنى يجوز ان يكون هو الخط والسطح والعمق لا على ان يقارنه
شيء فيكون منه مجموعا … السطح والعمق بل على ان يكون نفس الخط او نفس السطح وذلك ان معنى المقدار انه
شيء يحتمل مثلا المساواة غير مشروط فيه ان يكون هذا المعنى فقط فان شرط هذا لا يكون جنسا كما علمت بل بلا شرط
غير ذلك حتى يجوز ان يكون هو الشيء القابل للمساواة هو نفس … معنى كان فيجب ان يكون وجوده لذاته هو الوجود الذي
يكون مجموعا عليه … وان لا يكون الا احدها …
يحصل له من حيث يعقل وجودا مفردا ثم ان الذهن اذا اضاف اليه الزيادة لم يضف الزيادة على انها معنى خارج
لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك كالقابل للمساواة في حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف اليه خارج عن ذلك
بل يكون ذلك تحصيلا للقبول … للمساواة انه في بعد واحد فقط او في اكثر فيكون القابل للمساواة في بعد واحد
هو الشيء هو نفس القابل للمساواة حتى يجوز ذلك ان يعقل انه القابل للمساواة هو هذا الذي هو ذو بعد واحد وكذلك الحس
ولا يكون هذا في الاشياء التي صفتها ذلك وان كانت كثيرة فالامر فيها في كثرة … الا … يكون له
الا هو الى كثرة يكون من جهة او غير محصل والامر محصل فان الامر المحصل في نفسه يجوز ان يعتبر من حيث هو غير محصل عند
الذهن … فهناك غيرية لكن اذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر الا بالاعتبار المذكور الذي ذلك معقول وحده
فان التحصيل ليس بغيره بل تحققه … يجب ان نعقل النوع هيأ الذي بين الجنس والفصل … وان كان مختلفا وكان
بعضها الانواع فيها تركيب في طباعها … حيث منه لها من صورها واجناسها من المواد التي صورها وان لم … اجناسها

الاشياء التي بينها اتحاد على اصناف

ولا فصولها موادها وصورها من حيث هي موادها وصورها بعضها ليس فيها تركيب في طباعها بل ان كان فيها تركيب ففي
على النحو الذي قلنا ولا يكون الامر المشترك فيه في كل نوع غير الآخر لانه ان اخذ من الذهن المحصل حتى انه هو بالقوة محصل
فيه محصل يتقبل هذه القوة ليس يجب الوجود بل يجب الذهن هذه ليس في الوجود حصول طبيعة جنسية هي بعد بالقوة
محصلة نوعا وسائر الكلام التي تركب في الطباع … الجنس والفصل في الحد ايضا من حيث كل واحد منهما جزء الحد
من حيث هو حد فانه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه فانه لا يقال للحد انه جنس فقط ولا فصل ولا بالعكس فلا يقال لحد
الحيوان انه جسم ولا انه ذو حس ولا بالعكس الا من حيث الاجناس والفصول الطباع صفته طبيعة … فاما يحمل
على المحدود بل يقول ان الحد بعينه بالحقيقة معنى طبيعة واحدة مثلا انك اذا قلت الحيوان الناطق يحصل من ذلك معنى
شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الذهن لكنك
اذا نظرت الى الحد وجدت مؤلفا من عدة هذه المعاني واعتبرت تمامه من جهة كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير
الآخر وجدت هناك كثرة في الذهن فان عنيت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الاول وهو الشيء الواحد الذي
هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق كان الحد بعينه هو المحدود المعقول وان عنيت بالحد المعنى القائم في النفس
بالاعتبار الثاني المفصل لم يكن الحد بعينه مفاد معنى المحدود بل كان شيئا مؤديا اليه كالمساوي ثم الاعتبار الذي يوجب
كون الحد بعينه هو المحدود لا يجعل الناطق الحيوان جزئين من الحد بل محمولين عليه بانه هو لانهما شيئان من حقيقته متغايرين
ومغايران للمجتمع لكن معنى هذا ان الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانية مستكملة متحصلة بالنطق
والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود يمنع ان يكون الجنس والفصل محمولين على الحد بل جزئين منه فلذلك ليس الحد
بجنس ولا الجنس بحد ولا الفصل … حقيقة معنى حيوان ذو النطق مع الناطق هو معنى الحيوان غير مؤلف … معنى الناطق
غير مؤلف … من معنى مجموع حيوان وناطق … ولا يحمل احدهما عليه فليس مجموع حيوان وناطق هو حيوان
وناطق لان المجموع من شيئين غيرهما … لان كل واحد منهما جزء منه والجزء لا يكون هو الكل ولا الكل يكون هو الجزء
فصل في الحد الذي ينبغي لنا ان نعود الآن الى الاشياء كيف تحد وكيف نسبة الحد اليها وما الفرق بين الحد
الذي … بين الصورة فنقول كما ان الوجود والواحد من الاشياء العامة للمقولات لكن على سبيل تقديم وتأخير
كذلك ايضا كون الاشياء ذوات ماهية وحد … في الاشياء لكنها على مرتبة واحدة فاما الجوهر فانه اول
حده … اوليا وبالحقيقة واما الاشياء الاخرى فلما كانت ماهياتها متعلقة بالجوهر او بالصورة الجوهرية
كونها حدودا اما الصور الطبيعية فقد علمت … والاشكال فقد عرفتها ايضا فكذلك حال الاشياء
الاخرى ايضا من وجه لا يحد الا بالجوهر فيعرض من ذلك ان يكون للاعراض في حدودها زيادة على ذاتها
لان ذواتها وان كانت اشياء لا تدخل الجوهر فيها على انه جزء لها هو من الوجود وذلك لان فرده جوهر فهو
جوهر فان حدودها يدخل الجوهر فيها على انه جزء اذ كانت تحد بالجوهر لا محالة واما المركبات فانها يوجد
فيها تكرار شيء واحد بعينه مرتين فانه اذ فيها جوهر فلا بد من دخوله في الحد واذ فيها عرض يحد بالجوهر فلا بد من
دخوله في حد العرض مرة اخرى فيكون قد ادخل لا محالة مرة في حده الجوهر ومع العرض لا محالة وما يؤدي الى … كثرة … حين
اذا قلت حد ذلك العرض … في حد المركب … فيه الجوهر مرتين وهو في ذات المركب
مرة واحدة فيكون في هذا الحد زيادة على معنى المحدود في نفسه والحدود الحقيقية لا يجب ان يكون فيها زيادات
ومثال هذا الافطس فاذا حددت الانف الافطس وجب ان تأخذ فيه الانف لا محالة وتأخذ في الافطس فيكون قد اخذت

حد الافطس لكن الافطسية انف فيه تقعير ولا يجوز ان تاخذ فيها حده فانه لو كان الفطس حده وهو الافطس لكان الباقي
المعقول ايضا فطسا بل يجب لا محالة ان تاخذ الانف في حد الافطسية فاحدث الانف الافطس ان [illegible]
فيه الانف ثم تبين فلا يخلو اما ان لا يكون لامثال هذه حدود واما ان يكون الحد [illegible] او يكون لهذه حدود
على جهة اخرى وليس ينبغي ان يقتصر من الحد على ان يكون شرح الاسم فيحل امثال هذه فلذلك حدود حقيقية لان الحد هو ما يدل
على الماهية وقد عرفت ولو كان كل قول يمكن ان يعوض بازائه اسم حدا لكان جميع كتب الجاحظ حدودا واذا كان الامر
على هذا تبين ان لهذه المركبات حدودا وهي حدود على جهة اخرى وكل بسيط فان ماهيته ذاته لانه ليس هناك شي هو قابل
لماهيته ولو كان هناك شي قابل لماهيته لم يكن ذلك الشي ماهية القبول الذي حصل فيه لان ذلك المقبول كان
يكون صورته وصورته ليس هو الذي قابلها ولا المركبات بصورتها وحدها هي هي فان الحد للمركبات ليس من صورته
وحدها بل حد الشي يدل على جميع ما يتقوم به ذاته فيكون هو يتضمن ايضا المادة بوجه وبهذا يعرف الفرق بين الماهية
والصورة والماهية جزء من الماهية في المركبات وكل بسيط فان صورته ايضا ذاته لانه لا تركيب فيه واما المركبات فلا
صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها اما الصورة فظاهر انها جزء منها واما الماهية فهي ما بها هي هي وانما هي هي بكون
الصورة مقارنة للمادة وهو ازيد من معنى الصورة والمركب ليس هذا المعنى ايضا بل هو مجموع الصورة والمادة فان هذا
هو ما هو المركب والماهية هذا التركيب فالصورة احد ما يضاف اليه هذا التركيب والماهية هي نفس هذا التركيب
الجامع للصورة والمادة والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد [illegible] ماهية [illegible] موضوع [illegible]
الجزئي ليس له ماهية فرد جزئي ماهية ما يتقوم به من الاعراض اللازمة وكان الماهية اذا قيلت على التي للجنس
والنوع وعلى التي للمفرد الشخصي كان باشتراك الاسم وليست هذه الماهية مفارقة [illegible]
ماهية لكنه لا حد للمفرد بوجه من الوجوه وان كان للمركب حدا وذلك لان الحد مؤلف من اسماء ناعتة لا محالة ليس
فيها اشارة الى شي معين ولو كانت اشارة لكانت تسمية فقط او دلالة اخرى بحركة او اشارة وما اشبه ذلك ولم يكن
فيها تعريف المجهول بالنعت واذا كان كل اسم [illegible] في حد المفرد يدل على نعت والنعت يحتمل الوقوع على عدة
لا يخرج [illegible] هذا الاحتمال فانه اذا كان [illegible] اذا كان [illegible] تخصيص ما
وكان [illegible] تخصيص [illegible] بعده الشي الذي هو آت كما يجوز ان يقع فيه شركة [illegible] اسقراط
ان حددته فقلت انه الفيلسوف ففيه شركة فان قلت الفيلسوف الدين فان قلت الفيلسوف الدين المقتول ظلما ففيه
شركة فان قلت ابن فلان كان فيه احتمال شركة ايضا وكان فلان شخصا تعريفه كتعريفه فان عرف ذلك الشخص الا
او بلقب عاد الامر الى الاشارة والالقاب وبطل ان يكون بالتحديد وان زيد فقيل هو الذي قتل في مدينة كذا في
يوم كذا فهذا الوصف ايضا مع تشخصه بالجملة كلي يجوز ان يقال على كثيرين الا ان يستند الى شخص [illegible] المستند
اليه شخصا من جملة اشخاص نوع من الانواع لم يكن السبيل اليه الا بالمشاهدة [illegible]
كان المستند اليه من الاشخاص التي كل شخص منها [illegible] النوع فلا شخص نظير له وكان [illegible] العقل ذلك النوع
وتشخصه فاذا جعل الرسم مستندا اليه كان يعقل ويعرف [illegible] العقل [illegible] ذلك الشي او
مثل هذا الشي لا يبقيه ولكن الرسم لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه وربما عرف العقل [illegible] فلم يكن هذا
ايضا حدا حقيقيا فتبين انه لا حد حقيقي للمفرد وانما يعرف بلقب او اشارة او نسبة الى معروف بلقب او اشارة وكل حد
فانه تصور عقلي صادق ان يحمل على المحدود [illegible] فيكون حمل الحد عليه [illegible] صادقا

وفي غيرها

وفي غيرها كما [illegible] يكون حمل الحد عليه بالفعل واما ان يكون هناك غير التحديد بالفعل زيادة اشارة وشبهه وبغير ذلك
او اشارة محدودة [illegible] ان له حدا واما المحدود بالحقيقة فيكون له حد [illegible]
[illegible] الفاسدات [illegible] الفصل الخامس في الفصل وتحقيقه والفصل ايضا قد يجب ان نتكلم
فيه ونعرف حاله [illegible] الفصل [illegible] مثل النطق والحس فان ذلك غير محمول على شي [illegible] ليس فصلا
[illegible] مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو فان اشخاص الحس
لا يحمل عليها النطق ولا الحس [illegible] او حس وكل مشتق له من اسمها اسم فان كانت هذه فصولا
فهي فصول من جهة اخرى وليست من الجهة التي هي بها تمام المقول على كثيرين بالتواطؤ فالاولى ان يكون هذه مبادي الفصول
لا الفصول [illegible] وذلك لان النطق يحمل على نطق زيد
ونطق عمرو [illegible] الجنس يحمل على السمع والبصر [illegible] الفصل الذي [illegible] كالنطق في الجنس [illegible] يقال على شي انه
[illegible] الجنس والنطق حيوان [illegible] والفصل الذي هو الناطق والحساس [illegible]
كيف ذلك فقد [illegible] كيف يكون الجنس [illegible] الفصل وهو النوع في الوجود والفصل كيف يفترق [illegible] وبعضها من
بعض بان النوع بالحقيقة شي هو الجنس اذا صار بعينه بالفعل [illegible] التمييز والتفريق هو [illegible]
[illegible] في الوجود في المركبات [illegible] الجنس مادة والفصل صورة [illegible] الجنس ولا الفصل مقولا على النوع ثم من الامور
التي ترد على هذا الكلام من جهة وجود طبيعة الفصل [illegible] منفصل [illegible] في الجنس [illegible]
ثم ذلك الفصل ايضا معنى من المعاني فاما ان يكون [illegible] الحيوانات [illegible] تحت اعم الحيوانات [illegible] محال ان يقال
ان يحمل فصل هو اعم الحيوانات فان الناطق [illegible] اشياء كثيرة ما يجري مجراه ليس [illegible] ولا في حكم [illegible] ان يكون
تحت اعم الحيوانات [illegible] واقع تحت معنى اعم [illegible] منفصل [illegible] فيكون [illegible] فصل
فصل [illegible] الى غير النهاية والذي يجب ان يعلم حتى يحل به هذا الشك ان [illegible] الحمل [illegible]
الموضوع [illegible] غير مقوم لماهيته [illegible] ليس يجب ان يكون كل معنى يكون اعم [illegible] يقع تحت معنى اعم
انما ينفصل [illegible] العقل معنى مغاير [illegible] ماهيته [illegible] ذلك اذا كان ما يحمل عليه مقوما
لماهيته فيكون كالجزء في العقل الذهني لماهيته فاشاركه في العقل الذهني والتحديد [illegible] ذلك المعنى مشاركة
في شي هو جزء ماهيته [illegible] مخالفة [illegible] في شي [illegible] ويكون ذلك جزءا اخر في العقل والذهن
والتحديد من ماهيته فيكون مخالفة [illegible] ليس بجميع [illegible] يدخل في ماهيته [illegible] الذهن والتحديد
والجزء الاخر [illegible] يكون مخالفة [illegible] غيره [illegible] الفصل [illegible] فانها كانت مشاركة في امر لازم [illegible] في اجزاء الحد
[illegible] الماهية [illegible] منفصلة لا يجوز [illegible] مثل انفصال اللون من العدد [illegible] ان اشتركا في الوجود
كما تقع في سائر ما تعدت من [illegible] لازم غير داخل في الماهية فلا يحتاج الى [illegible] الفصل [illegible] بالعدد
ونقول ايضا ان [illegible] يحمل على [illegible] ماهيته [illegible] يحمل على الفصل على انه لازم [illegible] على انه جزء من ماهيته
الحيوان يحمل على [illegible] ويحمل على الناطق
على انه لازم [illegible] جزء من ماهيته فانه [illegible] يعني بالناطق شي له النطق [illegible] من غير ان يتضمن [illegible]
الناطق [illegible] انه جوهر او غير جوهر الا انه يلزم ان لا يكون هذا الشي الا جوهرا [illegible] ان يكون
هذه الامور [illegible] قول اللازم على الملزوم [illegible] في مفهوم الناطق [illegible] الشي ذا النطق فقد قلنا ان الفصل [illegible]

بذلك الجنس الذي يحمل عليه في الماهية يحتاج الى ان ينفصل عنه بذاته وشارك النوع حاجة جزء منه ليكون انفصاله طبيعة
الجنس الذي هي في ماهية النوع وليست في ماهية الفصل انما هو مع سائر الاشياء فان الفصل اذا شارك في الماهية
وجب ان يكون ينفصل عنه واذا شاركه في اللازم لم يجب ان ينفصل عنه بفصل ليس يجب ان يكون لكل فصل فصل
شيئا في ماهيته ظاهر يجب لا محالة اذا وقع الفصل تحت ما هو اعم منه ان يكون دخوله تحته هو دخول تحت الجنس بل قد يمكن ان
يقع تحت ما هو اعم منه ولا يكون داخلا في
ماهيته ويمكن ان لا يقع تحت ما هو اعم منه الا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل في ماهيته مثل الناطق مثلا فانه يقع تحت
المدرك على ان المدرك جنس له والمدرك يقع تحت الجوهر على انه معنى الجوهر لازم له لا جنس
الخفاف له على ان الا هناك جوهر او واحد في ماهيته بل على انه لازم فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع الى فصل آخر
وليس يحتاج في انفصاله عن الاشياء المشاركة له في الوجود وسائر اللوازم الى معنى غير نفس ماهيته وليس يجب ان يكون
لا محالة تحت ما هو اعم منه وقوع النوع تحت الجنس بل وقوع اللازم الاعم تحت الاخص الذي ليس داخلا في الماهية ولا
اخذت الفصل كالناطق مثلا فانه يجب ان يكون في فصل الاشياء المركبة فان حملت بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان من
الفصل المؤلف من شيء وجوهر على ما علمت في مواضع اخرى وان جعلت نفس النطق كانت جزءا وكانت جوهرا
وركب كالانسان الفصل الذي بين البسيط والمركب في الجواهر معنى نحو ما تحققت كثيرا ولنرجع الآن الى المقدمات التي في الكتب
منقول انه المقدمة المتقدمة ان الفصل له معنى من المعاني فاما ان يكون اعم الجواهر والا فيكون معنى واقعا تحت اعم الجواهر
فهو مقولة كذب وانه المقدمة اعم الجواهر الجنسية المقومة لماهيته التي هي اعم الجواهر وليس بمقوم لماهية كل واحد من
الاشياء والمقدمة الاخرى ان كل ما هو واقع تحت مقولة فمنفصل عما يشاركه فيه بفصل فقط كما ذكر من
المشاركات اذا كانت مشاركة في اللوازم دون المعنى الداخل في الماهية لم يكن الانفصال عنها بفصل بل الماهية
وتبين بعد هذا انه لا يجب ان يكون لكل فصل فصل ويجب ان تعلم ان الذي يقال من ان فصول الجوهر جوهر وفصول الكيف
كيف معنى ذلك ان فصل الجوهر يلزم ان يكون جوهرا وفصل الكيف يلزم ان يكون كيفا لا ان فصل الجوهر يوجد في مفهوم
ماهيته الجوهر انما هو جوهر في نفسه وفصل الكيف يوجد في ماهيته الكيفية على انها كيفية في ماهيته معنى فصل
الجوهر مثلا لا الفصل المقول على الجوهر بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق اعني الناطق بل النطق يكون نفسه
حيث يكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ والفصل الحقيقي هو الذي يقال بالتواطؤ وليس يجب اذا كان الفصل الذي هو
موجود انه الفصل الذي بالاشتقاق موجود ان يكون كذلك الا في كل ما هو نوع بل فيما هو نوع جوهري او في الانواع
الموجودة الجنس فيها في كل نوع جوهري بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرا بسيطا فالفصل الذي يقال بالتواطؤ يقال على
حده كذلك اطلقت ثم حد ذلك على سبيل التحدد فالمتأمل يعلم انه يجب ان يكون هذا الشيء الذي بعده كذا جوهرا او كيفا
مشاركا في الناطق هو شيء له نطق فليس في كونه شيئا له نطق هو انه جوهر او عرض الا انه يعرف من خارج انه لا يمكن ان يكون
ذا الشيء الا جوهرا او جسما

الفصل التاسع في مناسبة الحد واجزائه

ونقول انه كثيرا ما يكون في الحد واجزاء
ما هو اجزاء المحدود وليس ان اتفق ان الجنس والفصل لا يتقوم الا بجزء من النوع في الوجود ويكون كما اتفق انه لا يكون منه اجزاء
فان النوع قد يكون له اجزاء وذلك اذا كان من جملة معنى الاشياء التي الا في الاعراض في الكيفيات وان في الجواهر في المركبات
فنقول الحال هي الى ان اجزاء الحد واقدم من المحدود ولكنه قد يتفق ان يكون في بعض المواضع بخلاف ذلك فانه اذا

اذا حد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة واذا اردنا ان نحد اصبع الانسان حددناها بالانسان واذا اردنا ان نحد الزاوية
وهي جزء من الحادة حددناها بالقائمة ولا نحد القائمة بالحادة ولا الدائرة بقطعتها ولا الانسان بالاصبع
فيجب ان نعرف العلة في ذا فنقول انه وليس شيء منها اجزاء النوع بحسب ماهيته وصورته ثم اذا ليس من شرط الدائرة ان يكون
فيها قطعة بالفعل حتى يتألف منها صورة الدائرة كما ان شرطها ان يكون لها محيط ولا من شرط الانسان من حيث هو
انسان ان يكون له اصبع بالفعل لا من غاية ان يكون هناك مادة هي جزء منه فهذه كلها ليست اجزاء الشيء من حيث
ماهيته بل من حيث مادته وموضوعه فانها يوجد لقطعة ان يكون فيها حادة وللدائرة ان يكون فيها قطعة وللحادة فيها
لا دائرتها ليس ذلك مما يتعلق به استكمال ما هي صورتها ولا استكمال صورتها في نفسها واعلم ان السطح مادة قطعة لصورة الدائرة
وبسببه يقع لها الانقسام وكان ان يتعلق بها استكمال ما كان من الاضافات التي لا يحتاج الشيء منها الى القسمة كالمعنى
كشرطه وليس حيث يلزمه ذلك بل يكون الشيء منها وما يجري مجرى الاصبع فانه ليس يحتاج الانسان في ان يكون حيوانا ناطقا
الى الاصبع بل هو من الاجزاء التي للمادة تحصل بها حال المادة فما كان من الاجزاء انما هو بسبب المادة وليس يحتاج اليها الصورة
فليست هي من اجزاء الحد الا التي للمادة بنسب الاجزاء المادة ولكن اجزاء المادة مطلقا بل الا ان يكون من اجزاء المادة لاجل تلك
وجب ان يوجد في حدها تلك الصورة وذلك انه قد يكون ايضا مع المادة مثل ان الاصبع ليس جزءا من الانسان مطلقا
بل الجسم الذي صار حيوانا او انسانا وكذلك المادة والقطعة ليس جزء السطح مطلقا بل سطح صار قائما او دائرة فكذلك يوجد
صورة الكليات في حدود هذه الاجزاء ثم يفترق هذه الامثلة الثلاثة فان الاصبع في الانسان جزء بالفعل وقد عدم الانسان
من حيث هو شخص كامل انسان فيجب ان يؤخذ الاصبع حينئذ في حده ان يكون له ذلك جزءا بالفعل في ان يكون شخصا كامل
الاوصاف ولا يكون منه الطبيعة نفسها اذ قد اطرنا ان يتقوم ويتم به الشخص في شخصه وهو في ذلك يتقوم بطبيعة النوع فهذا القسم
من الاجزاء التي يوجد فيها جزء بالفعل واما القطعة فان الدائرة ليس لها فيها جزء بالفعل ولا شيء ان تكون الدائرة اذا قسمت بالفعل
الى القطع بطلت الوحدة سطحها وبطل منها انها دائرة اذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل الا ان يكون الانقسام بالوهم
وبالفرض لا بالفعل بالقطع وكذلك حكم القائمة ثم الدائرة والقائمة يختلفان في شيء وهو ان قطعة الدائرة لا يكون الا من الدائرة
بالفعل والحادة ليس من شرطها في الوجود ان تكون جزء زاوية اخرى ولا انها هي حادة بالقياس الا لمنفرجة والقائمة بل هي
في نفسها حادة بسبب وضع احد ضلعيها عند الآخر لكنها من جهة ان ذلك الوضع من حيث هو وضع وقع فيه الاضافة الى
الميل والقرب بين الخطوط بعضها الى بعض والبعد فيما بينهما ما يتعلق بالاضافة وعرض ان تعلق البيان بالمحاذاة والاضافة
وانه يميل على وجه الاضافة بالفعل يصير بها فقد دل عليها بالقوة في ادخال اضافة بالفعل ثم لما كانت زاوية بسيطة
ان تحدث من قيام خط على خط وكان الميل الذي يحدث هو ميلا من احد الخطين من جهة الى الآخر وتلك تقرب احد
الخطين من الآخر مطلقا واخذ ما ميله اليه مطلقا من غير تعيين الميل منه لم يكن الا ميل مطلق واحد وذلك محاذاة والقائمة
والمنفرجة ان خطيها انما فيها ميل بعضها الى بعض كما انه اذا قرنت تقابل الخطين على الاستقامة لوجدت المنفرجة
وفيها ميل لاحد الخطين الى الآخر لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضي انفراج على كل زاوية فيجب ضرورة ان يكون هذا الميل
محدودا في شيء وما كان كذلك الشيء يجب ان يكون هذا الخط لم يكن ان يتوهم خط على منتهاها الا خط الا الفصل
على الاستقامة بالخط الذي له الذي يقطع ويقوم او الذي يحصل زاوية حادة فاما الخط الآخر الفصل بهذا الخط فانه لا يحد
به شيء وكان انتقاص الميل من الخط المستقيم مطلقا غير صحيح في هذا الباب والا فالمنفرجة والقائمة ايضا حادة وكذلك
اتصال الميل الخط الفصل المنفرجة ان الميل من الانفراج قد يحيط الانفراج او يكون منسوبة اصغر من منسوبة وكذلك الحكم

الى ذاته وهو مع ان المادة لا يمكن ان تعرف بالمادة بحيث يكون تعريف مجهول بمجهول فيجب ان يوجد ذاتا نكون تعرفنا بالقياس الى شيء
ليس بجوهر واما مع الميل فيها فمعنوي كانه يقال ان المادة هي التي هي من شأنها ان تقبل الاجزاء على الآخر وبعد ذلك نقرب من خط
كالتربية فاما حتى هي مضروبة الخاصة كانت كذلك حتى يجعل ابنا بالفعل موجودة متغيرة تجانسه ترتيب عليها فقسمة يكون له
كالذات ولكن تجانسه بهذه الصفة والغاية بهذه الصفة ومن حيث هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي قابلة بالقوة ثم
القوة من حيث هي قابلة وجود بالفعل وما كانت القوة ايضا موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة من الفعل ثم تغير الفعل
قوة قريبة فاما القوة القريبة فلا يكون الانسان في الغذاء يكون بالقوة ثم اذا صار منيا صارت تلك القوة القريبة
موجودة بالفعل ولا يكون فيها غير موجود فان المادة كما قاله بالفعل مطلق بل بالقوة كما ان نظيرتها والقياس
بالقياس حصول فان الحد ودونه قائم بالقوة وذلك من حيث هو كذلك حصول بالفعل بالمادة عرفت المادة المنتزعة
بالمقايسة فان الغاية تجعل من الصورة والاثر والاعانة وذلك تجعلان من الفرع من ملك وذلك والماهية تحقيق
فاتنا ولذلك يمكن ان يقال ان المادة اصغر واكبر مختلفين بحسب ان من يلزم خطا هي خط والمنتزعة الفعل كالحقيقة
اذا تحقق فقد اشير الى المادة ان الاكبر الذي يكون شيء وزيادة والاصغر هو الذي ينقص من المثل فاذا تحقق صورة
الصغر والكبر وما والحد المتشابه تحقق الكثرة الغير الثابت بالمختلف فكذلك يجب ان يتصور الحال في اجزاء المحدودات ثم يجب
ان يتذكر ما قلناه قبل ايضا في حال اجزاء المادة وما يقابله ٥

تمت المقالة الخامسة من الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء بحمد الله ومنه

المقالة السادسة من الفلسفة الاولى خمسة فصول

آ فصل في اقسام العلل واحوالها ب فصل في حل شكوك تلزم ما يذهب اليه اهل الحق من ان كل علة هي مع
معلولها وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية ج فصل في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها د فصل في العلل
الاخرى العنصرية والصورية والغائية ه فصل في اثبات الغاية وحل شكوك قيلت في ابطالها والفرق بين الغاية وبين
الضروري وتعريف الوجه الذي يتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذي يتأخر فيه **الفصل الاول في اقسام العلل
واحوالها** قد تكلمنا في امر الجواهر والاعراض وفي اعتبار التقدم والتأخر فيها وفي معرفة مطابقة الحدود للمحدودات الكلية والجزئية
فبالحري ان نتكلم الآن في العلل والمعلولات فانها ايضا من اللواحق التي تلحق الموجود بما هو موجود والعلل كما سمعت صورة وعنصر
وفاعل وغاية فنقول انا نعني بالعلة الصورية العلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون بها الشيء هو ما هو بالفعل وبالعنصر العلة
التي هي جزء من قوام الشيء يكون به الشيء هو ما هو بالقوة وتستقر فيها قوة وجوده وبالفاعل العلة التي تفيد وجودا مباينا
لذاتها اي لا يكون ذاتها بالقصد الاول محلا لما يستفيد منها وجود شيء يتصور به حتى يكون في ذاتها قوة وجوده الا بالعرض
ومع ذلك فيجب ان لا يكون ذلك الوجود من اجله من جهة ما هو فاعل بل ان كان فباعتبار آخر وذلك لان الفلاسفة الالهيين
ليسوا يعنون بالفاعل مبدأ التحريك فقط كما يعنيه الطبيعيون بل مبدأ الوجود ومفيده مثل الباري للعالم واما العلة الفاعلية
الطبيعية فلا تفيد وجودا غير التحريك باحد انحاء التحريكات فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات مبدأ حركة ونعني بالغاية
العلة التي لاجلها يحصل وجود شيء مباين لها وقد ظهر ان لا علة خارجة عن هذه فنقول ان السبب للشيء لا يخلو اما ان يكون داخلا
في قوامه وجزءا من وجوده او لا يكون فان كان داخلا في قوامه وجزءا من وجوده فاما ان يكون الجزء الذي ليس يجب من وجوده وحده
له ان يكون بالفعل بل ان يكون بالقوة فقط ويسمى هيولى او يكون الجزء الذي وجوده هو صيرورته بالفعل وهو الصورة واما ان لم

يكن جزءا من وجوده فاما ان يكون ما هو لاجله او لا يكون فان كان ما هو لاجله فهو الغاية وان
لم يكن ما هو لاجله فلا يخلو اما ان يكون وجوده منه بان لا يكون هو فيه الا بالعرض وهو فاعله او يكون وجوده منه بان يكون هو فيه وهو
ايضا عنصره او موضوعه فيكون المبادي كلها من جهة تخصيصه ومن جهة ما ذكرناه لكنا انما اخذنا العنصر الذي هو قابل ليس جزءا
من الشيء غير العنصر الذي هو جزء كانت خمسة وان اخذت كليهما شيئا واحدا لاشتراكهما في معنى القوة والاستعداد
كانت اربعة ويجب ان نعلم ان العنصر بمعنى القابل الذي هو جزء مبدأ للصورة في المركب وان القابل يكون مبدأ العرض فانه
انما يتقوم اولا بالصورة بالفعل وذاته باعتبار ذاته فقط يكون بالقوة والشيء الذي هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا يكون
مبدأ البتة ولكنه انما يكون مبدأ العرض فان العرض يحتاج الى ان يكون قد حصل الموضوع له بالفعل ثم صار سببا لقوامه
فان العرض انما يتكون الاولية بالذات وانما لا يكون اولية بالذات وبالزمان فحينئذ يكون انواع العلل والمعلولات
الموضوع علة للعرض بعينه فليس ذلك النوع الذي يكون فيه الموضوع علة للمركب بل هو نوع آخر واما كانت الصورة علة
بعينها من حيث هي الجهة التي يكون بها الصورة علة للمركب وان كانا يتفقان من جهة ان كل واحد منهما علة لشيء لا يباينه ذاته
فانهما وان اتفقا في ذلك فاحدهما ليس يفيد العلة الأخرى وجوده بل انما يفيد الوجود شيئا آخر ولكن فيه والثاني
يكون العلة فيه هو المبدأ القريب لافادة المعلول وجوده بالفعل ولكن ليس وحده بل انما يكون مع شريك يوجد به
احيانا الصورة فيتقدم الاخر فيكون واسطة مع شريك في افادة ذلك وجوده بالفعل فتكون الصورة للمادة كانها سبب
لكون وجودها بالفعل يكون عنه وحده او مع شيء آخر يكون الصورة جزء العلة الفاعلية مثل احد محركي السفينة فعلها
جميعا التحريك واما الصورة علة صورية للمركب متقدمة من المادة فالصورة انما هي صورة للمادة وليست علة
للمادة وانما هي علة لغيره شيء آخر هو والذي لاجله هي ذاته ويكون مصدر ذلك الوجود عنه هو الذي هو فاعل من حيث
يكون ذاته فالفاعل ما بالصورة ذلك الوجود ولا تقترن له مقارنة داخل فيه بل يكون كل واحد منهما من
خارج من الآخر ولا يكون في احدهما قوة ان يقبل الآخر وليس بعيدا ان يكون الفاعل يوجد المفعول حيث هو ولا
لذاته فان الطبيعة التي في الخشب هي مبدأ فاعلي للحركة وانما يحدث الحركة في المادة التي الطبيعة فيها ومن حيث ذاته ولكن
ليس مقارنا لها كما يكون احدهما جزء من وجود الآخر وما قد علمت ان شيئا من الشيء يحل فيه شيء يكون
الفاعل ينقسم وقتا ان لا يكون فاعلا ولا مفعولا ومفعولا بل يكون مفعولا حدوثا ثم يعرض فاعلا لا سببا لما بعدها
فاعلا والفعل قد يمكن فيه ما سلف فيشبه يسيرا فاعلا يكون عنه وجود الشيء بعدما لم يكن فيكون ذلك الشيء وجوده
الشيء انه لم يكن وليس له من الفاعل انه لم يكن ولا انه كان بعد ما لم يكن انما له من الفاعل وجوده واذا كان له من ذاته
لم ان فعله وجوده بعد ما لم يكن فعله كان بعدما لم يكن فالذي له من ذاته من الفاعل الوجود والذي له من ذاته
هو ان الشيء الآخر على جهة يجب عنها ان يكون لغيره وجود من جهة وذلك كان بذاته فذلك لم يكن موجودا فليس من علة
فعلته فان كونه غير موجود قد يجب الى علة وهو عدم علته فاما كونه وجوده بعد العدم فهو الذي بعده فاذا لا يمكن
البتة ان يكون وجوده الا بعد عدم وما لا يمكن فلا علة له فوجوده يمكن ان يكون وان لا يكون فوجوده علة وعدمه
يكون وقد لا يكون فيجوز ان يكون له علة واما ان يكون وجوده بعدما لم يكن فلا علة له فان قال قائل كذلك وجوده بعد
عدمه يجوز ان يكون ويجوز ان لا يكون فنقول ان عنيت وجوده من حيث هو وجوده بعد العدم فهو في خارج
يكون فيه ضروري وليس غير ضروري من حيث هو بعد عدم ولكن الغير الضروري وجوده فالذي هو حق الآن انه كان معدوما
واما من حيث انه وجوده فوجودا بعد عدم فلذلك كونه بعد عدم الكون موجودا فقط الذي كان بعد عدم من حيث وجوده حق

ان وجوده جائز ان يكون وان لا يكون بعد العدم الحاصل ليس بحق ان وجوده بعد العدم من حيث هو وجود بعد العدم جائز ان يكون وجودا بعد العدم وان لا يكون اعنى اما ان يكون وجودا اصلا فيكون الاعتبار للوجود دون ما [illegible] انما يحتاج الى العلة فانما يحتاج اليه ليكون الشى موجودا بعد ما لم يكن فاذا وجد الشى فلو فقدت العلة لوجد الشى مستغنيا بنفسه فظن ان الشى انما يحتاج الى العلة فى حدوثه فاذا احدث ووجد فقد استغنى عن العلة فيكون عنده العلل علل الحدوث فقط وهى متقدمة لا معا فهو ظن باطل لان الوجود بعد الحدوث لا يخلو اما ان يكون وجودا واجبا او وجودا غير واجب فان كان وجودا واجبا فاما ان يكون وجوبه لتلك الماهية لذات تلك الماهية حتى تقتضى تلك الماهية وجوب الوجود فيستحيل حينئذ ان تكون حادثة واما ان يجب لها بشرط وذلك الشرط اما الحدوث واما صفة من صفات تلك الماهية واما شى مباين ولا يجوز ان يكون وجوب وجوده بالحدوث فان الحدوث نفسه ليس وجوده واجبا بذاته فكيف يجب به وجود غيره والحدوث قد بطل فكيف يكون عند عدمه علة لوجوب غيره الا ان يقال ان العلة ليس الحدوث بل كون الشى قد حصل له الحدوث فيكون من الصفات التى للحادث فيدخل فى جملة القسم الثانى فنقول ان هذه الصفات لا يخلو اما ان تكون للماهية بما هى ماهية لا بما قد وجدت فيجب ان يكون ما يلزمها يلزم الماهية فيكون الماهية يلزمها وجوب الوجود او تكون هذه الصفات حادثة مع الوجود فيكون الكلام فى وجوب وجودها كالكلام فى الاول فاما ان يكون هناك صفات بلا نهاية حادثة معا العلة فيكون كلها ممكنة الوجود وهى واجبة بذاتها واما ان ينتهى الى علة يجب بشى خارج والقسم الاول يجعل الصفات كلها ممكنة الوجود فى انفسها وقد بان ان الممكن الوجود فى نفسه وجوده بغيره فيكون جميع الصفات يجب بغير خارج عنها والقسم الثانى يوجب ان الوجود للحادث انما يجب وجوده بسبب من خارج وهو العلة على انك قد علمت ان الحدوث ليس معناه الا وجود بعد عدم لم يكن فهناك وجود وهناك كونه بعد ما لم يكن وليس للعلة المحدثة تأثير وغناء فى العدم بل تأثيرها وغناؤها فى ان منها الوجود ثم عرض ان كان ذلك فى الوقت بعد ما لم يكن والعارض الذى عرض بالاتفاق لا دخول له فى تقوم الشى فلا دخول له فى علة المتقدم فان يكون موجود الحادث علة لك النوع من الوجود بما هو لذلك النوع من الماهيات مستحق ان يكون له علة ان استمر وبقى ولهذا لا يمكنك ان تقول ان شيئا جعل وجود الشى بحيث يكون بعد ان لم يكن فهذا غير مقدور عليه بل [illegible] موجود واجب فرق ان لا يكون بعد عدم وهذه [illegible] ان يكون بعد عدم فاما الوجود من حيث هو وجود [illegible] يجوز ان يكون من هذه الصفة بل الوجود وهو انه بعد ما لم يكن فلا يجوز ان يكون من علة فالشى من حيث وجوده حادث من حيث ان الوجود والذى له موصوف بانه بعد العدم لا علة له بالحقيقة بل العلة له من حيث الماهية وجود فالامر بالعكس بل العلة للوجود فقط فان اتفق ان سبقه عدم كان حادثا وان لم يتفق كان غير حادث والفاعل الذى يسمى الصانعة عند الجمهور بالحقيقة علة من حيث يجعله فاعلا فانهم يجعلونه فاعلا من حيث يجب ان يعتبر فيه انه لم يكن فاعلا فكيف فاعلا من حيث هو علة بل من حيث هو علة دائما وانه متقدم فانه يكون فاعلا من حيث اعتبار ما هو فيه اثر متعلقا باعتبار ما ليس فيه اثر كان اذا اعتبرت العلة من حيث هو [illegible] ومنها ما هو [illegible] فاعلا عند اخذ كل شى يعرض فاعلا يكون من شرط ان يكون بالفعل مع شى كان يجب ان يكون قبله ثم اراد او تعرض عوض حال من الاحوال لم يكن فاعلا بالفعل ذلك المقارن كان فاذا مع ذلك المقارن علة بالفعل وقد كان غلط من ذلك فيكون فاعلا هو من حيث هو علة بالفعل عنه كهو علة بالقوة لا من حيث هو علة بالفعل فقط فيكون كل ما يسميه فاعلا يلزم ان يكون ايضا ما يسميه منفعلا فانه لا يخلو من تعارف [illegible] ايجاده من حال حادث لا جلها صار منه وجود بعد ما لم يكن فاذا تقرر ان وجود الماهية يتعلق بالغير من حيث هو وجود لتلك الماهية لا من حيث هو بعد ما لم يكن فذلك الوجود من هذه الجهة معلول ما دام موجودا كذلك كان معلولا متعلقا بالغير

فقد بان ان المعلول يحتاج الى مفيد الوجود دائما سرمدا ما دام موجودا

الفصل الثانى فى حل ما يتشكك به على ما يذهب اليه اهل الحق من ان كل علة هى مع معلولها وتحقيق الكلام فى العلة الفاعلة

والمتشكك ربما قال ان الابن يبقى بعد الاب والبناء يبقى بعد البانى والسخونة تبقى بعد النار فالسبب فى هذا التغليط الواقع من جهة جهل العلة بالحقيقة فان البانى والاب والنار ليست عللا بالحقيقة لقوام البانى الفاعل له المذكور ولا ايضا للوجود اما البناء فحركة البانى علة لحركة ما ثم سكونه وتركه الحركة او عدم حركته ونقله بعد انهاء النقل علة لانتهاء تلك الحركة وذلك النقل بعينه وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع ما وذلك الاجتماع علة لشكل ما وكل واحد مما هو علة فهو مع معلوله واما الاب فهو علة لحركة المنى وحركة المنى اذا انتهت على الجهة المذكورة علة لحصول المنى فى القرار ثم حصوله فى القرار علة لامر واما تصويره حيوانا وبقاؤه حيوانا فله علة اخرى فاذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء والتسخين علة لابطال استعداد الماء بالفعل لقبول الصورة المائية وحفظها وذلك لشى هو علة لحدوث الاستعداد التام فى شى منه لقبول ضده وهى صورة النارية وعلة الصورة النارية بالحقيقة الشى الذى يكسو العناصر صورها وهى مفارقة فتكون العلل الحقيقية موجودة مع المعلول واما المتقدمات فهى علل اما بالعرض واما معينة فلذلك يجب ان يعتقد ان علة شكل البناء هو الاجتماع وعلة ذلك طبائع المجتمعات وثباتها على ما الفت وعلة ذلك السبب المفارق الفاعل للطبائع وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المفيد للصور وعلة النار السبب المفيد للصور وزوال الاستعداد التام لضد تلك الصورة معا فنجد ان العلل مع المعلولات واما اقتضينا فيما سلف بكلامنا ان العلل متناهية فانما نشير الى هذه العلل ولا نمنع ان يكون علل معينة معدة بلا نهاية بعضها قبل بعض بل ذلك واجب ضرورة لان كل حادث فقد وجب بعد ما لم يجب لوجوب علته حينئذ كما بينا وعلته كانت ايضا وجبت فيجب فى الامور الجزئية ان يكون الامور المتقدمة التى بها يجب فى العلل الموجودة بالفعل ان يصير علة لها بالفعل امورا بلا نهاية ولذلك لا يقف فيها السؤال لم البتة ولكن الاشكال فى ان هذه كيف تعرض فى اشياء بلا نهاية فانه لا يخلو اما ان يوجد كل واحد منها آنا فتتالى الآنات [illegible] واما ان يبقى زمانا فيجب ان يكون ايجابها فى كل ذلك الزمان [illegible] ويكون الشى الموجب ايجابه ايضا معها فى ذلك الزمان ويكون الكلام فى ايجابه كالكلام فيه وتحصل علل بلا نهاية معا وهذا هو الذى نحن فى منعه فنقول انه لولا الحركة لوجب هذا الاشكال لازما فان الحركة تبقى الشى لا على حالة واحدة ولا يكون يتجدد من حالة بعد حالة فى آن بعد آن حيث فيه ايجاب بل كذلك على الاتصال فتكون ذات العلة غير موجبة لوجود المعلول بل كونها على نسبة ما وذلك النسبة تكون بحسب الحركة او شى تحرك معها والتى بها العلة علة بالفعل الحركة فتكون العلة حينئذ لا ثابتة الوجود على حالة واحدة ولا باطلة الوجود حادثة فى آن واحد باضطرار او ان تكون العلة الثالثة او الثانية مستمرة النظام فى هذه العلل التى بسببها تحل هذه الاشكالات هو الحركة بسبب [illegible] الشى من هذه العلة ان صح ان العلل الذاتية هى التى بها وجود ذات الشى بالفعل يجب ان يكون معه [illegible] الوجود فقد يكون زواله مع حدوث المعلول وان هذا انما يجوز فى علل غير الذاتية او غير القريبة والعلل الغير القريبة لا تمنع ذهابها الى غير النهاية بل توجبه واذ تقرر هذا فاذا كان شى من الاشياء سببا لوجود شى آخر دائما كان سببا له دائما ما دامت ذاته موجودة فان كان دائم الوجود كان معلوله دائم الوجود فيكون مثل هذا من العلل اولى بالعلية لانه يمنع مطلق العدم الشى فهو الذى يعطى الوجود التام للشى وهذا هو المعنى الذى يسمى ابداعا عند الحكماء وهو تأييس الشى بعد ليس مطلقا فان للمعلول فى نفسه ان يكون ليس ويكون له من علته ان يكون ايس والذى يكون للشى فى نفسه اقدم عند الذهن بالذات لا فى الزمان من الذى يكون عن غيره فيكون كل معلول ايسا بعد ليس بعدية بالذات

اطلق اسم المحدث على كل ما له ايس بعد ليس وان لم يكن بعدية في الزمان كان كل معلول محدثا وان لم يطلق بل كان شرط المحدث
ان يوجد زمان ووقت كان قبله فبطل لمجيئه بعده اذ تكون بعديته بعدية لا تكون مع القبلية موجودة بل تكون مباينة
لها في الوجود لانها زمانية فلا يكون كل معلول محدثا بل المعلول الذي سبق وجوده زمان وسبق وجوده لا محالة حركة وتغير
كما علمت ونحن لا نناقش في الاسماء ثم المحدث بالمعنى الذي لا يستوجب الزمان لا يخلو اما ان يكون وجوده بعد ليس مطلق
او يكون وجوده بعد ليس غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته فان كان وجوده بعد ليس مطلق
كان صدوره عن العلة ذلك الصدور ابداعا ويكون افضل انحاء اعطاء الوجود لان العدم يكون قد منع البتة وسلط عليه
الوجود ولو مكن العدم تمكينا يسبق الوجود كان تكوينه ممتنعا الا عن مادة وكان سلطان الايجاد الذي هو التاييس
ضعيفا قصيرا مستانفا وهنا اناس من اهل الجدل [illegible] على قولنا ان هاهنا شيئا وجد عن علة اولى
بتوسط علة وسطى وان لم يكن عن مادة [illegible] ولكن كان اشد وجودا من العلة الاولى [illegible]
وجود آخر [illegible] ليس مطلقا بل عن ليس وان لم يكن [illegible] ومن الايس [illegible] الابداع لكل وجود
صوري كيف كان [illegible] وسببت [illegible] نسبته الى العلة باسم التكوين ونحن لا نناقش في هذا وما
البتة بل نجد ان يحصل المعاني متميزة فنجد بعضها موجودا عن علة [illegible] لا مادة وبعضها بمادة وبعضها بواسطة وبعضها
بغير واسطة ونحسن ان نسمي كل ما لم يوجد عن مادة سابقة غير متكون بل مبدعا وان نجعل افضل [illegible] مبدعا لم يكن بواسطة
عن علة الاولى مادية كانت او فاعلية او غير ذلك ونرجع الى ما كنا فيه فنقول واما الفاعل الذي هو [illegible] ان يكون
فاعلا [illegible] عن مادة فقد [illegible] ان كل حادث كما علمت يحتاج الى مادة [illegible] وربما كان فعلا بالتحريك [illegible]
مبدا الحركة واذا قال الطبيعيون الفاعل عنوا به مبدا الحركة [illegible] الحركات الاربع [illegible] الموضع [illegible] التكوين والفساد و
حركة وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا وقد يكون بقوة والذي بذاته [illegible] ان كانت موجودة بذاتها تفعل [illegible]
عنه ما يبعد لانها حارة فقط واما الذي هو بقوة فمثل النار بحرارتها وقد عددنا في موضع آخر اصناف القوى

الفصل الثالث في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها

فنقول انه ليس [illegible] على كل ما افادت وجودا [illegible]
فربما افادت وجود شيء فيه وربما افادت وجودا لا لشيء فيه كالنار [illegible] الفاعل الذي يفعل وجودا
لشيء فيه فالمشهور انه اولى واقوى في الطبيعة التي يفيدها من غيره وليس هذا المشهور بيقين ولا يجب من كل وجه الا ان
يكون ما يفيده هو نفس الوجود والحقيقة فحينئذ يكون المفيد اولى بما يفيده من المستفيد [illegible]
لا يفيد الا ان يكون علة المعلولات في نفس وجودها واما ان يكون علة للمعلولات في وجودها ومثال الاول [illegible]
النار ومثال الثاني تسخين الحركة وحدوث [illegible] عن الحرارة واشياء كثيرة مشابهة لذلك ولنتكلم على العلل [illegible]
التي تناسب الوجه الاول ولنترك الاقسام التي [illegible] في الظاهر [illegible] فنقول قد يظن في الوجه الاول انه قد يكون
المعلول في كثير منه انقص وجودا من العلة في ذلك المعنى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
واما كون المعلول ازيد في المعنى الذي [illegible] فهو الذي يرى انه لا يكون البتة ولا يوجد في الاشياء [illegible]
لان تلك الزيادة لا يجوز ان يكون حدوثها [illegible] ولا يجوز ان يكون حدوثها لزيادة استعداد المادة حتى يكون قد وجب

لذلك مما يخرج شيء الى الفعل [illegible] فان الاستعداد ليس سببا للايجاد فان جعل سببا للعلة والاثر الذي وجد عن العلة معا
فكذلك الزيادة يكون معلولا لامرين [illegible] لامر واحد [illegible] اكثر وازيد من المعلول الذي هو الزيادة فاذا
[illegible] ان نقول اذا كان المعنى في المعلول والعلة متساويا في الشدة والنقص
فلا يكون للعلة بما هو علة التقدم الذاتي لا محالة في ذلك المعنى والتقدم الذاتي الذي له في ذلك المعنى [illegible]
المعنى غير موجود [illegible] ذلك المعنى اولا [illegible] وجوده [illegible] من جهة وجوده اقدم من الآخر [illegible]
[illegible]
من جهة ما احدهما علة [illegible] معلول [illegible] اولى [illegible]
الاشد فظاهر من هذا ان [illegible] المعنى [illegible] نفس الوجود [illegible]
[illegible] باعتبار استحقاق الوجود والآن فان استحقاق الوجود [illegible] المعنى نفس الوجود
فبين انه لا يمكن ان [illegible] اذا كان المعنى نفس الوجود فيفيد وجودا والشيء من حيث هو موجود اولى بالوجود [illegible]
تفصيل [illegible] على التحقيق يجب ان نعلم ان العلل والمعلولات [illegible]
طبائع المعلول [illegible] الذاتية [illegible] ان يكون معلولا في وجوده [illegible]
لا محالة اذا كانت علة الشيء [illegible] في شخصه [illegible]
المعلولات [illegible] نوع [illegible] والعلل [illegible] المعلول [illegible]
المعلول مطلقا [illegible] المعلول ليس معلول العلة [illegible] المعلول [illegible] بل في شخصه [illegible]
[illegible] التقسيم [illegible] على سبيل النوع [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] من الاجسام فمثال الاول كون النفس علة لحركة [illegible] ومثال الثاني كون [illegible]
[illegible]
[illegible] الاب [illegible] من جهة [illegible] ان [illegible]
ان يكون العلة والمعلول مشتركين في الاستعداد [illegible] كالنار [illegible]
في جوهر [illegible] الفاعل [illegible] واستعداد المادتين فيها [illegible] من نوع واحد
[illegible] ان [illegible] الشخصان في ذلك [illegible] الذي في الشمس [illegible]
لا يكون [illegible] من نوع واحد [illegible] الكيفيات [illegible] النفس [illegible]
[illegible] في المخالفة [illegible] الاشتداد [illegible]
واما القسم الاول [illegible] ان يكون [illegible] مشتركين في استعداد المادة [illegible] لان ذلك الاستعداد اما
ان يكون استعدادا [illegible] او يكون استعدادا ناقصا والاستعداد التام [illegible] في طبائع [illegible]
لما هو بالقوة فيه كاستعداد [illegible] للتبرد [illegible] كما علمت في الطبيعيات [illegible]
[illegible] والاستعداد الناقص [illegible] لانه قوة [illegible]
الذي [illegible] من خارج [illegible] مع [illegible] ولا تبطل والقسم الاول [illegible] ان يكون في المستعد
قوة [illegible] في المستعد [illegible]
[illegible] ان يكون في المستعد [illegible] من الامرين [illegible]

ونحوها مثل حال النفس في قبول العلم وعدم الرائحة في قبول الرائحة فان يستعد من استعداد [illegible] الا ان يصير [illegible] على تمام
[illegible] هو [illegible] فيها [illegible] قسم آخر تركب في استعداد تام للمادة ويمكن في المادة ضده ويقابل انه يقبل [illegible] قد
تركبهما باعتبار [illegible] واحد وهو ان لا يكون هناك مشاركة في المادة اصلا اذ لا يكون لها مادة فالجواب عنه ان هناك
لا يمكن ان يكون انفعال في النوع البتة فهذا بسبب ان الاشياء المتفقة في النوع [illegible] من المادة اصلا يكون [illegible]
فيها واحدا ولا يجوز ان يقال معنى الواحد منها على كثيرين [illegible] التي حاصلة [illegible]
الحكم في قسم قسم منها فنقول اما القسم من هذا الباب الذي لا تشارك فيه في استعداد للمادة لا القريبة والبعيدة
فليس يجب فيه ان لا يكون بعينه الفاعل من آثار القابل في الزيادة والنقصان [illegible] انه يمكن ان يكون بها
[illegible] فيه من جوهر المادة ما افترقا في الاستعداد لقبول الامر [illegible] وليس ايضا يجب ان [illegible] بل
قد يجوز ان يكون الاول في ذلك مثل الاول في [illegible] الاثر [illegible] التي بالعرض وذلك حيث يمكن
ان [illegible] في هذا النوع من قبول التأثير [illegible] اما القسم من هذا الباب
الذي هناك استعداد تام كيف كان [illegible] ان المنفعل قد يجوز ان يشبه الفاعل [illegible] مثل [illegible]
[illegible] يحيل العسل [illegible] وقد يجوز ان يزيد فيه المنفعل على الفاعل في [illegible] المحقق
مثل النار الذي [illegible] الهواء [illegible] لم يكن الفاعل [illegible]
في الهواء بل والقوة [illegible] الصورية التي في جوهر الماء الذي [illegible] في الطبيعيات [illegible]
[illegible] واما القسم من هذا الباب الذي يكون استعداد المنفعل فيه ناقصا فليس يمكن البتة ان يشبه المنفعل الفاعل
[illegible] ان يكون الشيء الحاصل [illegible] في الشيء [illegible] في قوة [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] يكون [illegible] مثل
[illegible] من برودة [illegible] استعداد [illegible]
[illegible] في جوهره [illegible]
[illegible] الفاعل الاول لا انفعال [illegible] من جوهره [illegible]
النار [illegible] والبرودة [illegible] في الماء [illegible] ان النار قد [illegible]
[illegible]
[illegible] فانا نجيب ونقول ان ذلك ليس [illegible]
[illegible] في السبوك [illegible] في النار والثالث في الاس
[illegible] الذي في السبوك [illegible] الاس
ولم يكن ان [illegible] الاس [illegible] كان [illegible] ذلك
الا [illegible] ان الفاعل [illegible] المنفعل [illegible]
[illegible] الضعيف في مدة [illegible] القوي في مدة قصيرة واما الذي في النار [illegible] النار
[illegible] على سبيل [illegible] على سبيل الاتصال [illegible]
[illegible] على سبيل [illegible] فليس [illegible]
[illegible]

فيه تأثير ا[illegible] بل يتحد [illegible] تأثيرات [illegible] كثيرة لا يؤدي الى حد محسوس وذلك في مدة له قدر [illegible]
[illegible] مجتمع [illegible] الاتصال [illegible] سطح واحد [illegible]
[illegible] سطوح صغار [illegible] فيختلف ذلك التأثير [illegible]
[illegible] الطبيعية [illegible]
[illegible] من السبوكات [illegible]
والاعمال التي [illegible] على [illegible]
قطع السبوك الكثيفة [illegible] اللطيف [illegible] الكثيف [illegible]
[illegible]
[illegible] تأثيرات [illegible]
[illegible] اللطيف [illegible] ان يساويه
في بعض [illegible] محسوس [illegible]
[illegible] الطبيعية [illegible]
[illegible] الطبيعية [illegible]
[illegible] المنفعل [illegible]
[illegible] المعنى
[illegible] الوجود [illegible] الفاعل [illegible]
والمبدأ الذي ليس [illegible] في المادة [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
من [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] المنفعل [illegible] الوجود [illegible]
ولا يقبل [illegible] في هذه الاحكام [illegible] التقدم والتأخر والاستغناء والحاجة والوجوب والامكان
[illegible] التقدم [illegible] الوجود [illegible] العلة اولا والمعلول [illegible] الاستغناء والحاجة [illegible]
ان العلة لا تفتقر في الوجود الى المعلول بل يكون [illegible]
في [illegible] الوجوب والامكان [illegible] علة [illegible] معلول [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] المعلولات [illegible] علة المعلول [illegible] واجب الوجود [illegible] المعلول وذلك
المعلول [illegible] الوجود [illegible] ان المعلول [illegible] ذاته [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] العلة [illegible] علة [illegible]
علة [illegible] الوجود [illegible] العلة [illegible]
[illegible] المعلول [illegible]
[illegible] العلة [illegible] وجود [illegible]
والمعلول [illegible] العلة [illegible] الى المعلول والمعلول [illegible]

واجبا الا بانه قياس اليه فيكون الى ذات العلة نظر في وجوب [illegible] الى ذات المعلول لم يكون به موجودا والمعلول غير

ملحوظا معه ذات المعلول لم يكن الا ممكنا ولا يجب الا ان يلحظ مقيسا بالعلة فيكون لعلة اختصاص بوجوب وان لم يكن المعلول الا

الامكان فقط [illegible] اختصاص يكون [illegible] المعلول وجوب كان للعلة والا كانت العلة بعد ممكنة لم يجب وجودها

ووجب وجود المعلول فيكون [illegible] لا من ذات العلة بل من حال يكون للعلة وجوب باعتبار ذاته من حيث انتساب المعلول

والمعلول بعد [illegible] اذ كانت علة يجب [illegible] بذاته او بانتسابه الى غيره واليه ومن حيث [illegible] غير

مضافة الى المعلول بعد فالمعلول ليس يجب وجوده بل انما يجب وجوده من حيث العلة مضافة اليه فيصير العلة علة [illegible]

[illegible] من المعلول ولان الوجود المطلق اذا حصل [illegible] صار حقيقة [illegible] المعلول

[illegible] فاذا صح ان هاهنا مبادئ [illegible] العلل لغيره [illegible]

[illegible]

الفصل الرابع في العلل الاخرى العنصرية والصورية والغائية

فنقول [illegible] الآن القول في المبادئ الاخر فاما العنصر فيه

[illegible]

وان يجب ان يكون المتحرك في مواضع [illegible]

[illegible]

الفصل الخامس في اثبات الغاية وحل شكوك قيلت في ابطالها

[illegible]

واحداً مختلف احيانا بالقوة بين الجود والقهر فنقول الآن ان الشك الاول المنسوب الى الاتفاق والعبث نحله ونقول الى حال
الاتفاق فانه غاية لفعل نوع من فعل الطبيعيات واما حل امر العبث فيجب ان نعرف ان كل حركة ارادية فلها مبدأ قريب ومبدأ
بعيد فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضلة العضو والمبدأ الذي يليه هو الاجماع من القوة الشوقية والذي يليه هو
التخيل او الفكر فاذا ارتسم في التخيل او الفكر انتقش صورة ما تحركت القوة الشوقية الى الاجماع فخدمتها القوة المحركة التي
في الاعضاء فربما كانت الصورة المرتسمة في التخيل او في الفكر هي نفس الغاية التي تنتهي اليها الحركة وربما كانت شيئا غير ذلك
الا انه لا يوصل اليه الا بالحركة التي تنتهي اليها الحركة او يعقبها عقيب الحركة مثال الاول ان انسانا يضجر من المقام في موضع ما
ويتخيل في نفسه صورة موضع آخر فيشتاق الى المقام فيه فيتحرك نحوه وانتهت حركته اليه فكان منتهى حركته نفس ما اشتاق اليه المحرك
القوى المحركة للعضو ومثال الثاني ان انسانا قد تخيل في نفسه صورة لقاء الصديق فيشتاقه ويتحرك الى المكان الذي يعده فيه
فينتهي حركته الى ذلك المكان ولا يكون نفس ما انتهت اليه حركته نفس المشتاق الاول الذي توجه اليه بل شيء آخر لكن المشتاق
ينتبه ويحصل بعده وهو لقاء الصديق فقد وقف بين الغايتين وتبين لك بذلك ان ما قال ان الغاية التي تنتهي اليها الحركة لا كل
من حيث هي غاية حركة هي غاية اول حقيقة للقوة المحركة التي في الاعضاء غاية غيرها كثيرا ربما كانت غاية القوة الشوقية
غاية غيرها فليس يجب دائما ان يكون ذلك الامر غاية اول القوة الشوقية تخيلية كانت او فكرية والا فيجب دائما ان يكون
بل ربما كانت واحدة لم يكن كما قد تبين لك في المثالين اما الاول فقد كانت الغاية فيها واحدة واما الثاني فقد كانت مختلفة الغاية
الحركة التي في الاعضاء بعد ان تحركها لا محالة والقوة الشوقية ايضا مبدأ اول لحركة المحركة فانه لا يمكن ان يكون حركة غير
عن شوق البتة اعني الشيء الذي انبعث اليه القوة ثم تبعث اليها الاعضاء فما يكون من شوق فهو لا محالة قد حدث بعد ما لم
يكن فاذن يكون مركبا فيكون مبدأ ما الا ان القوة تحرك في فعل الاعضاء ومبدأها الذي هو الشوق والشوق لا علم في علم
النفس اما تخيل او فكر لا محالة ان يكون مبدأ اما تخيلا او فكرا فاذن مبادي الحركات الشوقية منها واجبة
ضرورة ومنها غير واجبة اما منها ضرورة والواجبة ضرورة هي القوة المحركة في الاعضاء والقوة الشوقية وغير الواجبة هو
التخيل والفكر فانه ليس يجب لا محالة ان يكون تخيل ولا فكر او فكر ولا تخيل ... فاذا كانت غاية لا محالة ولا غاية الا مبدأ
في الحركة الارادية غاية لا بد منها والمبدأ الذي ... محركة خارجة عن غايته فلا يقال ان يطلب الحركة ...
وهو القوة الشوقية ... مع التخيل او الفكر كانت نهاية الحركة هي الغاية مبادئ
كلها وكان ذلك غير عبث لا محالة وان اتفق ان تختلف فلان لم يكن ... الغاية للقوة المحركة غاية والقوة
الشوقية حسب ضرورة ان يكون للقوة الشوقية غاية اخرى هي الغاية التي في القوة المحركة التي في العضو وذلك قد وضح
ان الحركة الارادية لا تكون الا بشوق وكل ما هو شوق فهو شوق الى شيء ما ... لشيء آخر غيره لا محالة
فذلك الشيء اذا لم يحصل بالحركة حصل او ان يكون بعد انتهاء الحركة وكل نهاية تنتهي اليها الحركة او يحصل بعد نهاية الحركة ويكون للشوق
التخيلي والفكري قد تكلمنا عليها فبين انها غاية ارادية وليست بعبث البتة وكل غاية تنتهي اليها الحركة ويكون هي غاية
الشوق التخيلية ولا يكون للفكر ويجب ان يكون في المعنى العبث وكل غاية ليست هي نهاية الحركة ومبدأ ... شوق تخيلي
غير فكري فلا يخلو اما ان يكون التخيل وحده هو المبدأ الحركة الشوقية او التخيل مع طبيعة او مزاج مثل التنفس وحركة المريض
او التخيل مع خلق وملكة نفسانية داعية الى ذلك الفعل بلا روية فاذا كان التخيل وحده هو المبدأ الشوقي سمي ذلك الفعل جزافا
ولم يسم عبثا وان كان تخيل مع طبيعة مثل التنفس سمي ذلك الفعل قصدا ضروريا او طبيعيا وان كان تخيل مع خلق وملكة نفسانية
سمي ذلك الفعل عادة ولا تظن ان هذه ... يستقل الا انها تكون بعد الفعل تكون عادة لا محالة فاذا كانت الغاية التي للقوة

الفعل العبث

الفعل الجزاف

الفعل العادي

الفعل الباطل

وهي نهاية الحركة موجودة ولم توجد الغاية الاخرى التي بعدها ويجوز ان تكون هي غاية الشوق سمي ذلك الفعل باطلا كمن يحصل
في المكان الذي قصد فيه مصادفة الصديق ثم لم يصادفه ويقال هناك سعي باطل بالقياس الى القوة الشوقية ودون القوة المحركة
الى الغاية الاولى دون الغاية الثانية واذ قد تقررت هذه الغايات فلنقل ان من يقول ان العبث فعل من غير غاية البتة هو قول
كاذب فقول القائل ايضا ان العبث فعل من غير غاية هو ... قول كاذب اما الاول فلان الفعل الذي يكون بلا
غاية واذ لم يكن له غاية بالقياس الى مبدأ حركة الا بالقياس الى المبدأ ... فالذي يسمى اتفاقا ما شك في الشك
العبث المحكي فيه فالمبدأ القريب هو القوة التي في العضلة والذي قبله شوق تخيلي بلا فكر وليس مبدأه فكر البتة فليست فيه
غاية فكرية وقد حصلت فيه الغاية التي للشوق التخيلي والقوة المحركة فتبين ان هذا الفعل يجب ان يسمى ... الى غاية وانما
لا يتحرك الى غاية يجب ان ليس مبدأ الحركة ويجب ان يعلم ان هذا بعينه لا من شوق تخيلي البتة فان كل فعل ... في كل
لكن هناك شوق لا محالة ولا ... الا وذلك مع تخيل الا ان ذلك التخيل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان وان كان
ثابتا ولكن لم يشعر به فليس كل من تخيل شيئا شعر ذلك ويحكم انه قد تخيل وذلك لان التخيل غير الشعور بانه قد تخيل فيه ظاهر ولو
كان كل تخيل يتبعه شعور بالتخيل لذهب الامر الى غير النهاية ... فاما الانبعاث نحو الشوق فهو لا محالة الا عادة ...
من جهة والارادة انتقال لجهة اخرى ... من القوى المحركة والميلية علمان يتجدد لها فعل محرك واحساس العادة لدية
والانتقال من الملول ... على الفعل الجديد لذة ... تحرك القوة الحيوانية والتخيلية والقوة هي الى المعنى التخيلي
بالجملة من اللذة غير ... فاذا كان المبدأ تخيليا حيوانيا تكون حركة لا محالة ... اما تخيليا فليس اول
هذا الفعل خاليا عن خير ... لم يكن خيرا حقيقيا ... يجب ان ... احل ... دون ... من الحركات جزئية لا
تنضبط واما الشك الذي يليه فينكشف بان نعرف الفرق بين الغاية بالذات وبين الضروري الذي هو احد الغايات التي بالعرض
والفرق بينهما ان الغاية بالذات هي المعنى التي تطلب لذاتها والضروري احد امرين اما امر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية
... الغاية ... مثل صلابة الحديد حتى يتم القطع واما امر لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية لا على انه ... بل على انه من لوازم
العلة مثل انه ... ان يكون جسما ... حتى يتم القطع ... لم يكن ... جسم لكن الا لانه ... كان ... الى
لا بد منه واما امر لا بد من وجوده ... الا انه
الغاية نفسها مثل ان العلة الغائية في امر التزوج مثلا التوالد ثم التوالد ... ان التزوج ... جاءت فيه
كلها غايات بالعرض الضروري ... الغايات ... في موضع ... ان يوجد ما
الشوق الطبيعي ... الاقسام ... لكان يجب في النبات ... التي هي ... ان ... لكل ...
الجزئي وجوده ... الوجود الذي ... لكان ... ان يكون ...
والمواد وكان ... ان يكون ... العقود ... الا ان تكون ...
ان يكون بحيث ... من الحركات ... الى ...
الاشخاص ... الغايات ... ذاتية في الطبيعة ... الغاية الذاتية ...
هو ... ان يكون الوجود ... في الشخص الواحد ...
... ضرورة ... الغايات ... المبدأ ... في الشخص ...
تعلق الطبيعة ... للفعل الطبيعي ... وهو واحد ...
لا بد ... ان يكون ... الاشخاص ... لا تتناهى الاشخاص ... على ...

القمر

الاول لا علة له غرض بتة لانه لو كان امكن ان يبقى الانسان دائما كما تبقى الشمس لما احتيج الى التوالد والتكاثر
بالنسل البتة وان يسلك ان الغرض تشابهي وتخاريج كانه تشابهي الاشخاص بمعنى غير معنى كل شخص والغاية سببا لانه
شخص بعد شخص لا الاتفاق بعد لا انه ثم الشخص الذي يؤدي الى شخص آخر الى ثالث الى رابع ليس هو بعينه غاية الطبيعة الكلية
بل الطبيعة جزئية فاذن هي غاية الطبيعة الجزئية فليس غرضها بعد ما غرضنا والغاية كذلك الطبيعة الجزئية التي هي غايته الى الطبيعة
الجزئية التي والخاصة التدبير شخص واحد التي بالطبيعة الكلية القوة الفائضة في جواهر السماويات كشيء واحد والمدبرة
الكلية اي الكون الثابت تعلقه وكما من بعد هذا واما الحركة الذاهبة الى غير النهاية فانها واحدة بالاتصال كما علمت في
الطبيعيات ايضا فان الغرض في تلك الحركة ليس هو نفس الحركة بما هي هذه الحركة بل الغرض مبدأ ذلك الدوام الذي نعقله بعد
ونها الدوام بمعنى احد الالة تتعلق الارادة بشيئا ليس لن عددها بغير نهاية واما حديث الغايات والتشويق بالمعلم
ان المراد قولنا ان العلة الغائية متناهية فتعرف ان العلة الغائية التي تجب فاعل واحد وفعل واحد قياسي لا يجوز ان
يكون فاعل طبيعي او اختياري يفعل فعلا يؤدي به غاية بعد غاية من غير ان تقف عند نهاية واما المبادي الوارادية الكائنة
تديه عنه فعل بعد فعل وبغير حيث كل فعل فاعلة فيه الفاعل الذي كان يجب الفعل الآخر وان لم يكن بالذات الموضوع جزء
فيجوز ان يكون غاية ويكون لحيث كل يكون منه فاعلا غاية اخرى وان جاز ان يصير كونه فاعلا غيره الى غير
النهاية كانت غاياته بغير نهاية ثم التشويق بعد القياس الذي يكون عن مطلوب محدود وكل مطلوب قياس فعل يبدأ
والنفس يجب كل قياس مستانف بعيد عنه استحقاق ان يقال لما فعل مستانف وفي كل واحد من غايات كونه فاعلا
غاية محدودة لا يجوز ان يكون ذاهبة الى غير نهاية اذ كل قياس له نتيجة واحدة لا محالة واما الشك الذي فيه فيقول
بان يعلم ان الغاية الغرض بشيئا وتوهمه بوجه فان فرق بين الشيء الموجود وان يمكن ان الشيء لا يكون الا موجودا كان الفرق
بين الامر واللازم فقد علمت وتحققت فانها من حيث هي تلك العلة لها خصية بشيئية والعلة الغائية فرق
شيئية سبب ان يكون سائر العلل موجودة بالفعل عللا والعلل الغائية في وجوده مسببة لوجود سائر العلل عللا بالفعل
فكان الشيئين العلة الغائية علة علة لوجود فكان وجودها معلول معلول شيئيتها لكن شيئيتها الا كونها قدام التحصيل
متصورة في نفس او بحري ذلك فهو علة العلة الغائية في شيئيتها الا علة اخرى غير العلة التي يتحرك اليها ولا يعلم
ان الشيء يكون معلولا في شيئيته ويكون معلولا في وجوده والمعلول في شيئيته مثل الاثنينية فانها لا بعد كونها اثنينية معلولة
موجودة والمعلول في وجوده ظاهر لكنه وكذلك قد يكون للشيء امر حاصل موجود في شيئيته مثل العددية للاثنينية
وقد يكون امرا في وجوده شيئيته مثل ان الربيع في خشب او مجردا واجب الطبيعية علة شيئية كثير من الصور والاعراض
اخرى التي لا تجدها الا بها وعلة لوجودها بعضها دون شيئيتها كما يظن ان الحكم في المقبليات كذلك فقد سهل لك ان تعرف ان
العلة الغائية في الشيئية قبل العلل انما علة والغاية وكذلك قبل الصورة من جهة ما الصورة علة صورية موجودة ايضا كذلك
ايضا العلة الغائية في وجودها في النفس قبل العلل الاخرى الا ان في نفس الفاعل فانها توجد اولا ثم يتصور حصوله الفاعل
وطلب الفاعل وكيفية الصورة والمنعي في نفس الفاعل نظيره يقتضيها ترتيب على ان آخر هو في اعتبار الشيئية
واعتبار الوجود في النفس ليست هذا تقدم من الغائية عليها بل هي علة لصيرورة سائر العلل عللا لكن وجود العلل الاخرى تفعل
علة لوجودها وليست العلة الغائية علة علل انها موجودة بل علة انها شيء فالحاجة التي هي علة هي علة العلل الاخرى هي
هي معلولة العلل فاما اذا كانت العلة الغائية في الكون واما اذا كانت العلة الغائية ليست في الكون وجودها
من الكون فعلى ما في موضعه فلا يكون شيء من العلل الاخرى علة لها الا في الواحد الذي هو المعلول الاوحد فيكون ان

العلة الغائية ليست معلولة لسائر العلل لانها غاية ولكن لانها ذات كون ولو كانت ليست ذات كون لما كانت معلولة
البتة واما اذا اعتبرت كونها علة غائية فهي تقرب العلل فان يكون علة بمثل ان يكون ذاته علة غائية علة
صورية فانها تكون كانها موجودة في انفسها فاذن الشيء بالذات العلة الغائية بما هي علة غائية ان يكون علة لسائر العلل
وموجود لها من جهة ان صيرورتها قد يكون ذا اتفاق الكون ان يكون معلولة من جهة الكون فقد تبين كما ذكرت كون الشيء علة
ومعلولا معا فاعلا وغاية ونهاية من المبادي الطبيعيين واما الحديث الذي بعد هذا بالكشف بان نقول ان الغاية التي يحصل في فعل
الفاعل منقسمة الى قسمين فانه يكون صورة او عرضا في منفعل قابل للفعل وغاية لا يكون صورة ولا عرضا في منفعل قابل البتة بل يكون
في الفاعل لا محالة لانها انما يكون في الفاعل او في المنفعل وليس يجوز ان يكون ما يتم منفعله جوهرا حادثا من مادة وقد يكون
فلا يكون له وجود البتة فتكون الاول هو بالغاية في المادة انها غاية للقوة الفاعلة المصورة في مادة الانسان في
والمبادي جوهرا فعلا وتحريكها وشكل الثاني في الاسكان فانه غاية لمستبني البيت الذي هو مبدأ الحركة فيه وليس هو اذ بصورة
في البيت ويجب ان يكون غاية الفاعل القريب الملاصق لتحريك المادة صورة في المادة وان يكون ليس غاية صورة
في المادة ~~فانه يكون ليس بصورة في المادة~~ ليس مما تجتاز بالحركة لذلك فان يكون الغاية صورة في المادة
المتعاطاة وما غاية بمعنى ليس صورة في تلك المادة شيئا واحدا فانه يعد فيه يكون بالعرض مثل انه يكون الانسان
مهيئا لكن من جهة ما هو طالب لكن داعي الى البناء وقد اولى البنا من جهة ما هو معلول لما هو مستكمل ذاته كان يكون
يكون تشبها في الانسان الواحد المستكمل الا في غاية لما هو مستكمل غير غاية بما هو انسان فالمنفعل في قسم
الاول فان للغاية نسبة الى امور كثيرة هي قبله في الحصول بالفعل في الوجود لان له نسبة الى الفاعل ونسبة الى القابل
وهو بالقوة ونسبة الى القابل بما هو بالفعل قابل ونسبة الى الحركة فانه يقايس الى الفاعل غاية ويقايس الى الحركة نهاية
وليس نهاية لان الغاية التي لا جلها الشيء ويؤم مطلق الشيء لا يبطل مع وجود الشيء بل يستكمل بها الشيء والحركة تبطل مع نهايتها
وهو يقايس الى القابل المستكمل به وهو خير لان الشر هو العدم لكماله والخير الذي يقابله هو الوجود والحصول
بالفعل وهو بالقياس الى القابل بالفعل صورة واما الغاية التي يجب الثاني من القسمين انها ليست صورة للمادة المنفعلة
ولا هي نفس غاية الحركة وقد بان انها تكون صورة او عرضا في الفاعل ويكون لا محالة قد خرج فيها الفاعل من الذي بالقوة
الى الذي بالفعل والذي بالقوة هو لاجل العدم الذي يقارنه شر والذي بالفعل هو الخير الذي يقابله فتكون هذه الغاية
خيرا بالقياس الى ذات الفاعل اي الى ذات القابل فانها بالقياس الى الفاعل من جهة ما هو مبدأ الحركة والفاعل كانت غاية وانما
من جهة ما هو خارج بها من القوة الى الفعل ومستكمل كانت خيرا لذلك الوضع متاثر الا العقل بمعنى نفع
في الوجود والوجود وكانت الحركة طبيعية واختيارية عقلية واما ان كانت تخيلية فليس يجب ان يكون خيرا حقيقيا
بل قد يكون خيرا مظنونا انما يكون ان فهو باعتبار غاية وباعتبار آخر خيرا اما حقيقيا واما مظنونا فهذا هو الخير
والعلة الغائية واما حال الجود والخير فيجب ان نعلم شيئا ما فنقول ان ينسب الى القابل المستكمل به وينسب الى الفاعل الذي
يصدر منه واما كان نعنيه الى الفاعل الذي يصدر عنه بحيث لا يوجب ان يكون الفاعل منفعلا بالشيء كما يقاس
الى الفاعل جودا والى المنفعل خيرا ولفظة الجود وما يقوم مقامها موضوعة الاول في اللغات فائدة للمفيد بغيره فائدة
لا يستعيض منها بدلا فانه اذا استعاض منها بدلا قيل له تاجر او معاوض بالجملة معامل شكر والثناء
وسائر الاحوال المستحسنة عند الجمهور من الاغراض جواهر واما الحاصل تقررت لها في موضوعات بالمفيد غيره
فائدة منها شكرا جوادا وليس معاوضا وهو في الحقيقة معاوض فائدة استفاد استفادة

عوضا ما ليس من جنسها من غير جنسه ودفعه اذ ربما يقع به الاستعاذة وان بما اتفق شيا محمودا بان يقبل بطول ذلك اوتي الذي لو لم يفعله لم يكن جميل الحال في فضيلته لكن الجمهور لا يعتقدون هذه والمعاني في الاغراض فلا يقبلون من شيء يحسن الى غيره بشيء من هذه الخيرات الظنونة والحقيقية التي يحصل له بذلك جاها او لوقطوا اذا المعنى لم يتوهموا جاها والواحد يحسم اذا احسن اليه لغرض ما ان كان شيئا غير المال فظن ان استحق الثناء والذكر وان لم يكن يحسن اليه جاها او يكون فقد علته فاذا حقق وحصل معنى الخير كان افادة الغير كمالا في جوهره او في جواهر غيره ان يكون بذاته عرض ما من الوجوه وكل فاعل يفعل فعلا لغرض يؤدي الى شيء من ذلك يراد لتحصيل صورة او وضع وله غاية اولى يحصل الخير الذي له اليه وقيل يحتاج الى التدل ان الغرض الاول في القصد لا يقع الا لشيء الا لا تعرف الذات وذلك ان الغرض الا ان يكون لا يجب نفسه في ذاته او يجب حصوله فاما او يجب شيء آخر في ذاته او في معالجة معدوم اذ ان كان فرضه لا يجب لذاته او يجب حصوله ذاته وبالجملة يجب امر يعود على ذاته لعاقبته فما فذاته ناقصة في وجودها او في كمالاتها وان كان يجب شيء آخر فلا يخلو الا ان يكون صدور ذلك المعنى منه الى غيره بحيث كونه عنه ولا كونه غير له وحقيقته او لم يصدر عنه وذلك الغير الذي هو غير غيره كان حاله نتيجة كما لو صدر عنه لم يكن ذلك اجل به واحسن به واطيب لحمده او غير ذلك من الاغراض الخاصية في ذاته ولا ضده غير الا جل به وغير المطالب لحمده او غيرها من الاغراض المتوقعة الفاضلة وحتى لو لم يحصل ذلك لما كان هو الاولى والاحسن ان يكون له او ما يليه الى ذلك والمرجع ان يصدر عنه وذلك الغير الذي هو غيره كان حاله وان كان

~~كل ما يصدر عنه فليكن ذلك اجل به واحسن به واطيب لحمده او غيره من الاغراض الفاضلة في الاولى والاخرى فالغاية~~

الى الغير على غاية وشرح ان لم يكن شيئا بعيد عن طبيعة او في ارادة ليست على سبيل الحاجة والاوجب بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون مصدرا الامر من الامور من علة من العلل بل يجب ان يكون الاول بالفاعل القاصد المقصد المذكور ان يكون انما يفيض خيرا على غيره لا لذاته بل ويقصد غير الاول به ويرجع آخر الامر الى غرض يحصل ذاته ويعود على ذاته ويرجع الى ذاته وحينئذ لا يكون وجود ذلك الغرض علاوة وجود ذاته واحدة بالقياس الى غاية ذات كمالات في ذاته ومصالحها بل يكون كونه من ان يكون الاعراض التي يقتضيها غايته غيره الى ذاته ينال بذلك كمالا وخطا خاصا ولذلك فان سؤال ان لم الى ان يكرر الى ان يبلغ المبلغ الرابع الى الذات مثلا اذا قيل للفاعل لم فعلت كذا فيقال لينال فلان غنى فيقال ولم طلبت ان ينال فلان غنى فيقال لان الاحسان حسن فلم يقف السؤال بل قيل ولم تطلب ما هو حسن فاذا اجيب حينئذ بجهة يعود اليه وهو شيء حقيقي عنده وقف السؤال فان حصول الخير لكل شيء وزوال الشر هو المطلوب لذاته مطلقا واما الشفقة والرقة والعطف على الغير والفرح بما يحصل الى الغير والغم بما يقع من التقصير وغير ذلك فهي اغراض خاصة تلتفت الى وراء يدوم او يحفظ بمنزلة كلما يوجد ربما افادة الغنى في جميع الجهات من الافادة كما لا يكون ذلك الغنى بالقياس الى القابل خيرا بالقياس الى الفاعل جوادا وكل افادة كانت لا لغاية يكون بالقياس الى الفاعل جودا الا ان يكون لا يعوض منه ابدا فان حقيقة الجود والعدل فقد تكلمنا على العلل واحوالها وبقي لنا ان نقول فيها ان العلل الاربع وان كان يظن بها انها لا تجتمع في كثير من الامور الموجودة الترتيب في العدم فان الامور التي لا تتحرك مثل التعليميات لا يظن ان فيها علة فاعلية مبداء حركة ولا ايضا يظن ان فيها غاية اذ الغاية تطلب بالحركة ولا ايضا انها مادة ان الغاية بحيث عنه مادة ولذلك استخف بها من استخف فان التعليميات لا تدل على علة غائية لانظر فيها لهذا العلم وان كان علم واحد لا يبحث عنها ولما كانت المتعلقات قلبت متعلقة وكلن ان علماء واحدا او موجودا ان هو العلم واحد يجمع الى ما ذكرنا والصواب ان يعلم ان الاول يجمع في العلوم كلها حتى يكون من الامور العامة الثابتة في موضوعات العلوم مختلفة فانما ايضا انه توجد في علوم متفرقة مختلفة

ولو كانت ايضا في علم واحد لم يكن فيه شيء منها ذلك العلم الواحد كالطبيعي مثلا الذي فيه مباحث عن المبادئ كلها ان يبحث فيها لموجودها من حيث هي او لكونه بحيث كل فاعل مبداء حركة على ان في الامور التعليمية نظرا انما يجب وجودها بغير نافع وطبايعها الا فارقة المادة وان تجردت عنها الوهم فقد تحدها في الوهم من القسمة ومن الشكل بسبب المادة ولكل شكل يكون الفاعل هيولانيات تدريجية للاشكال المتفاوتة والموجودات منها العدد والعدد فاعل العدد فهذه توجد لها سمة الحسب انما يلي وحيث كلما كان تام والتمام هو الاعتدال والتحديد والترتيب اي بما يكون لها ما يكون من خواص ما هي لاجل ان يكون لها على ما هي عليه من الترتيب والاعتدال والتحديد فان يتمتع ان يكون مما ذاتها غاية وكذلك لا يمتنع ان يكون خيرا ويكون لما هو خير هناك ايضا انما كان علة لانه خير ثم كان لا يتفق لذلك البتة ان كان فيه تحركا اذ كان ليس له ايه بحركة دولة لان الخواص والاعراض التي هذه هي غايات مبادئ الكتابة هيئاتها لما كان الطالب يطلبها في المواد تلك الغايات فان الصانع يحرك المادة الى ان يكون مستديرا ولا يكون الغاية هي الاستدارة نفسها بل من خواصها ولواحقها فيطلب المادة لها فتكون صارت هذه العلل ايضا مشتركة فيجب ان ينظر فيها صاحب هذا العلم فقد نظر في العوارض المختصة بالموجودات اذا كانت لها هيئاتها وادلة وكانت لم تنسب بعد الى ان يكون لاحقا بالاحقة موضوعات العلوم الجزوية ولو كانت هذه علوما مفردة لكان افضلها علم الغاية وكان يكون ذلك هو الحكمة والان فذلك ايضا افضل اجزاء هذا العلم اعني العلم الناظر في العلل الغائية للاشياء

تمت المقالة السادسة من هذا الفن بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة السابعة ثلثة فصول

آ فصل في لواحق الوحدة من الهوية واقسامها ولواحق الكثرة من الغيرية والخلاف واصناف التقابل المعروفة

ب فصل في نسبة مذاهب الحكماء الاقدمين في المثل والتعليميات والسبب الداعي الى ذلك وبيان اصل الجهل الذي وقع لهم حتى زاغوا لاجله

ج فصل في ابطال القول بالتعليميات والمثل

الفصل الاول في لواحق الوحدة من الهوية واقسامها ولواحق الكثرة من الغيرية والخلاف واصناف التقابل المعروفة يشبه ان يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا في الامور التي تختص بالموجود من حيث هو او بحيث هو الواحد والموجود قد تساويا في الحمل على الاشياء حتى ان كل ما يقال له انه موجود باعتبار يصح ان يقال له انه واحد باعتبار وكل شيء فله وجود واحد ولذلك ربما ظن ان المفهوم منهما واحد وليس كذلك بل هما واحد بالموضوع اي كل ما يوصف بهذا يوصف بذلك ولو كان مفهوم الواحد من كل جهة مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا كما ليس واحدا وان كان قد يعرض له الواحد ايضا فيقال للكثرة انها كثرة واحدة ولكن لا من حيث هي كثرة ففي بيانه ان نتكلم ايضا في الامور التي تختص بالوحدة ويقابلها التي تختص بالكثرة مثل الهوهوية والمجانسة والموافقة والمساواة والمشابهة ومقابلاتها بل الكلام في الالات التقابل لما الكثرة فان الوحدة متشابهة والاشياء لا تتفق متشعبة فالهوهو هو ان يجعل للكثير من جهة وحدة من جهة اخرى فمن ذلك ما هو على قياس الواحد بالعرض كما يقال هناك واحد يقال هو هو وما كان هو هو في الكيف فهو شبيه وما كان في الكم فهو مساو وما كان هو هو في الاضافة يقال مناسب واما الذي بالذات فيكون في الامور التي تقوم الذات فما كان هو هو في الجنس قيل مجانس وما كان هو هو في النوع قيل مماثل وايضا ما كان هو هو في الخواص يقال مشاكل ومقابلات هذه معروفة من المعروفة باسمائها ويقابل الهوهو على الاطلاق الغير والغير منه غير في الجنس ومنه غير في النوع وهو بعينه الغير بفصل ومنه غير بالعرض ويجوز ان يكون الغير في العدد شيئا واحدا هو غير لنفسه من وجهين ولما الا انه اسم خاص في اصطلاح الخلاف العدد والغير يفارق الخلاف ان الخلاف

يخالف بشيء ما غيره فقد يغاير بالذات والتخالف في الجنس [illegible] وكذلك الآخر والأشياء المتغايرة بالجنس الأعلى فالذات [illegible]
المراد بنفس تغايرها بالجنس الأعلى وهي حيث أن لا يجتمع في ذات واحدة ولا المتغايرات التي تختلف بالأنواع تحت الأجناس
الوسطية التي دون الأعلى فيستحيل أن تجتمع في موضوع واحد وكل الأشياء التي لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في آن
واحد فإنها تسمى متقابلات وقد علمت أن المتقابلات [illegible] وما يناسبها والقنية والعدم منها يدخل من وجه تحت التناقض والتضاد
من وجه تحت العدم والقنية [illegible] دخول العدم تحت السلب [illegible] دخول الضد تحت العدم ولكن يجب أن تعلم أن العدم
يقال على وجوه فيقال لما ليس من شأنه أن يكون له وجود ما [illegible] ليس من شأنه أن يكون له وإن كان من شأنه أن يوجد [illegible]
ويقال لما من شأنه أن يكون لجنس الشيء وليس لشيء ولما من شأنه أن يكون في ذلك الوقت [illegible] ويقال لما من شأنه أن
يكون لنوع الشيء وليس من شأنه أن يكون للشخص كالأنوثة ويقال لما من شأنه أن يكون للشخص وليس له [illegible]
وقت [illegible] والقسمة تذكرت كلها [illegible] والضرب الأول يطابق السلب [illegible] [illegible] أحرى [illegible]
ويقال عدم لكل نقص [illegible] ويقال عدم لما لم يكمل [illegible] الشيء تمامه [illegible] ويقال [illegible] هو بغير خلق [illegible]
يكون بالقياس إلى الموضوع البعيد [illegible] ثم إن العدم يحمل على السلب ولا ينعكس [illegible] العدم [illegible]
على [illegible] ليس [illegible] عدم الحلاوة بل [illegible] عدم الحلاوة فالعدم [illegible] يكون [illegible] الحلاوة [illegible] يكون
[illegible] عدم ذات [illegible] يكون من أنواع العدم [illegible] الأضداد [illegible] تغاير الأجناس [illegible]
ذلك [illegible] في ذلك أن [illegible] لما تمنع من الاجتماع وتتعاقب [illegible] ليس [illegible] الأجناس
العالية متضادة [illegible] أن يكون الأضداد [illegible] في [illegible] أن يكون جنسا واحدا [illegible] أن يكون الأضداد [illegible]
بالفصول [illegible] الأضداد [illegible] مثل السواد والبياض تحت اللون والحلاوة والمرارة تحت الذوق [illegible]
والشر [illegible] بالحقيقة [illegible] ولا الخير [illegible] على معنى [illegible] فيه [illegible] الشر ومع ذلك [illegible] في كل شيء [illegible]
الكمال الذي له والشر [illegible] وجوده فبينهما مخالفة العدم والوجود [illegible] والحلاوة والمرارة [illegible] ذلك [illegible]
الخير والشر [illegible] في المحسوس [illegible] التخيل [illegible] ذلك [illegible] والشر [illegible] أن يكون [illegible]
[illegible] الأشياء التي [illegible] ولما [illegible] قريبة [illegible] المحاكاة [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] والمعنى المخالف [illegible] صاحب الحقيقة [illegible] وليس [illegible]
[illegible] الموافقة والمخالفة [illegible] اللوازم [illegible] الأشياء في [illegible] بل [illegible] ثم أن [illegible] الموافقة [illegible]
[illegible] الأشياء [illegible] الكيفيتين [illegible] يجب أن يميل [illegible] المتفقة [illegible]
في [illegible] الأفعال والانفعالات [illegible] في الكيفيات [illegible] المتفقات [illegible] من حيث [illegible]
[illegible] الأشياء [illegible] ومن حيث [illegible] الأشياء [illegible] ومن حيث [illegible] في [illegible]
في [illegible] الكيفيات [illegible] أن الواقع [illegible] ناموس [illegible] الموافقة [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] داخل [illegible] الأمور [illegible] كل [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] بالحقيقة [illegible] الأمور [illegible] من [illegible] الانفعال [illegible]
[illegible] أن يكون في ذواتها كيفيات [illegible] اعتبارات [illegible] الموافقة والمخالفة
[illegible] الأجناس العالية [illegible] الأضداد [illegible] المخالفة [illegible]
[illegible] فيه [illegible] والقول [illegible] الضدين [illegible] متضادين مثل الشجاعة والتهور [illegible]

الشجاعة [illegible] كيفية [illegible] فضيلة وكذلك [illegible] كيفية [illegible] الفضيلة والرذيلة
[illegible] لهذه الكليات [illegible] الطبيب [illegible] الطبيب [illegible] بل لوازم [illegible]
[illegible] الأضداد التهور [illegible] الجبن [illegible] التهور والجبن [illegible] من الكيف [illegible]
الشجاعة [illegible] في [illegible] الفصل السادس من المقالة الثالثة [illegible] ثم الأشياء [illegible]
التهور والجبن [illegible] التهور [illegible] والطبيعة [illegible] المحمودة [illegible]
وذلك [illegible] الأضداد [illegible] بالحقيقة هي التي تتفق في الجنس وتتفق في الموضوع [illegible] يكون الموضوع الواحد يقبل
الضدين جميعا [illegible] استعداد [illegible] الموضوع [illegible] حتى [illegible] أحدهما [illegible]
الشيء [illegible] آخر وليس كذلك [illegible] استعداد [illegible] ولكن [illegible] يكون في الجنس [illegible] أن يكون
عدم لكل واحد منهما [illegible] الجنس [illegible] واسطة بينهما [illegible] أن يكون [illegible] أن يكون [illegible]
تلك الكثرة الواحد منهما [illegible] واحدة وليس [illegible] أقل وأكثر [illegible] فإن كان [illegible] في ذلك [illegible]
أقرب إلى مشابهة [illegible] في غاية الخلاف [illegible] الضد وذلك يكون التضاد غاية الخلاف [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] وذلك لأنه يصدق أن يقال غاية الخلاف [illegible] كان متوسط [illegible] فإن كان اثنان
لكل واحد منهما [illegible] غاية البعد [illegible] خلاف تام [illegible] واحد [illegible] غاية الخلاف والبعد
[illegible] بين الواحد [illegible] اثنين متخالفين [illegible] بين الواحد [illegible] أن يكون في معنى واحد [illegible]
واحد [illegible] المخالفات [illegible] من جهة واحدة [illegible] الخلاف [illegible] واحد [illegible] أن يكون في
جهات [illegible] ذلك [illegible] واحدا [illegible] ذلك بسبب الفصل الذي [illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible]
[illegible] في البسيط [illegible] يكون من جهة لواحق [illegible] النوع [illegible]
[illegible] والذي بالذات [illegible] الضد الواحد [illegible] المتوسط في الحقيقة [illegible] فيجب أن
يكون [illegible] الانتقال [illegible] الآلات [illegible] ثم [illegible] الأضداد [illegible]
[illegible] طرفين [illegible] والمتوسط متوسط [illegible] متوسط حقيقي [illegible]
[illegible] يكون في الجنس [illegible] النوع [illegible] وليس [illegible] المتوسط الحقيقي [illegible]
[illegible] الكثرة والعدم [illegible] في الموضوع متوسط [illegible] الوحدة [illegible]
[illegible] الكثرة والعدم [illegible] النقيضين [illegible] بين النقيضين
[illegible] لا واسطة بين الكثرة والعدم

الفصل الثاني في [illegible] الأقدمين في المثل ومبادئ التعليميات والسبب الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل الذي وقع لهم حتى زاغوا لأجله

قد حان لنا أن نتجرد لمناقضة آراء قيلت في [illegible] التعليميات والمبادي المفارقة وفي الكليات [illegible] التي [illegible] وأعطينا القوانين التي [illegible]
[illegible] على [illegible] مناقضات [illegible] يستغنون [illegible] ذلك [illegible]
في ذلك [illegible] فنقول إنه [illegible] قد ذهب [illegible] ونقول إن [illegible]
ابتدأت [illegible] غير [illegible] ثم [illegible] وكذلك كانت الفلسفة [illegible] في
[illegible] اليونانيين خطابية ثم خالطها غلط وجدل وكان السابق إلى الجمهور [illegible] القسم الطبيعي ثم أخذوا ينتبهون للتعليمي
ثم [illegible] وكانت لهم انتقالات [illegible] غير سديدة وأول ما انتقلوا من المحسوس إلى المعقول تشوشوا [illegible]

[illegible]

انا القسمة توجب وجود شيئين في كل شيء كان اثنين في معناه او انا نبيّنا انسان محسوس وانسان معقول مفارق ابدي
لا يتغير وجعلوا لكل واحد من الامور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة واياها يتلقى العقل اذ كان المعقول امرا لا يفسد وكل محسوس
من هذه فهو فاسد وجعلوا العلوم والبراهين تنحو نحو هذه واياها تتناول وكان المعروف بافلاطون ومعلمه سقراط يفرطان في هذا
الرأي ويقولان ان للانسانية معنى واحدا موجودا تشترك فيه الاشخاص ويبقى مع بطلانها وليس هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد
فهو اذن المعنى المعقول المفارق وقوم آخرون لم يروا لهذه الصور مفارقة بل للمبادئ وجعلوا الامور التعليمية التي تفارق بالحد
مستحقة للمفارقة بالوجود وجعلوا الامور الطبيعية لا تفارق بالحد من الصور الطبيعية لا تفارق بالذات وجعلوا الصور الطبيعية انما تتم
بمقارنة تلك الصور التعليمية للمادة كالتقعير فانه من حيث هو تعليمي ان يفارق والفطوسة من حيث هو طبيعي لا يفارق والانف
فاكثر ميلهم الى ان الصور هي المفارقة واما التعليميات فانها عندهم معاني بين الصور وبين الماديات فانها وان فارقت
في الحد فليس يجوز عندهم ان يكون جسم قائم لا في مادة لانه يكون اما متناهيا او غير متناه وان كان غير متناه فذلك محال
لا بجوهر طبيعته كان متناهيا [illegible] وان كان لا يوجد من المادة فكانت المادة مهيئة لتقبل الصورة وكذلك [illegible]
محال من جوهره غير متناه ومحال وان كان متناهيا فانحصاره في حد محدود وشكل محدود ليس الا لانفعال عرض من خارج
لا لنفس طبيعته ولن يقبل الصورة الا لمادة فيكون مفارقة غير مفارقة وهذا محال فيجب ان يكون متوسطا واما الاولون
فانهم جعلوا المبادئ الامور الطبيعية امورا تعليمية وجعلوا المعقولات بالحقيقة هي المفارقات بالحقيقة وذكروا انهم
انما جردوا الاحوال المباينة عن المادة لم يبق الا مقادير واشكال واعداد وذلك لان الحركات التي الى الكيفيات
الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللاقوة امور تكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى
واما الاضافة فما تعلق بالشيء [illegible] يستغني ان يكون له متى وهو [illegible] والوضع وهو كل واما الفعل والانفعال
فهذا هو ما يتحصل من هذه ان جميع ليس يكون فهو متعلق بالمادة والمتعلق بالمادة مبدأ وليس بمتعلق بالمادة فيكون التعليميات
هي المبادئ ويكون هي المعقولات الحقيقية وسائر ذلك غير معقولة ولذلك [illegible] واحد عند الحق والعلم غير ذلك [illegible]
وانما هو نسبة الى قوة مدركة ولا يعقل عنده [illegible] العقل [illegible] الخيال [illegible] الاعداد والمقادير [illegible]
في معقولة لذاتها فهي اذن المفارقة وقوم جعلوا مبادئ [illegible] مفارقة [illegible]
والاثنينية وجعلوا الوحدة في حيز الخير والمصور وجعلوا الاثنينية في الشر وغير المصور وقوم جعلوا المبادئ الزائد والناقص
والمساوي وجعلوا المساوي [illegible] الوحدة [illegible] الطرفين وقوم جعلوه [illegible] الصورة لانها المصورة المحددة
ولا حد للزائد والناقص ثم تشعبوا في تركيب الكل من التعليميات فجعل بعضهم العدد مبدأ المقدار وتركيب الخط من نقطتين
والسطح من اربع وحدات وبعضهم جعل لكل واحد منها جزءا على حدة واكثرهم على ان العدد هو المبدأ والوحدة هي المبدأ الاول
فان الوحدة والمرتبة [illegible] ثم رتبوا العدد [illegible] من الوحدة [illegible] العدد
العددي والاثنان [illegible] العدد التعليمي الثالث [illegible] العدد العددي [illegible] الوحدة في اول الترتيب
ثم الثنائية ثم الثلاثية واما العدد التعليمي فمبدأه الوحدة ثم الاثنان ثم الثالث فرتبوا العدد على [illegible]
والثالث [illegible] العدد [illegible] لا بالاضافة [illegible]
يتألف من وحدة [illegible] الوحدة [illegible] الكل [illegible] يكون التركيب فيكون الكثرة
[illegible] من يجعل لكل رتبة تعليمية من العدد مطابقة لصورة موجودة [illegible] وعنه الخط بالمادة
صورة [illegible] وقوم يرون ان [illegible] الصورة العددية [illegible]

[illegible]

[illegible]

ذكر اسباب غلط [illegible] بالمثل والتعليمات

[illegible]

هؤلاء من جعلها متوسطات على ما سلف بيانه واكثر الفيثاغوريين يرون ان العدد التعليمي هو المبدأ وانه غير مفارق ومنهم
من يجوز تركيب الصور الهندسية من الآحاد [illegible] المقادير ومنهم من لا يرى ذلك بل يكون التعليميات تركيبا من
الاعداد ويرى من يتابعه التركيب ان يختم الى غير نهاية ومنهم من يجعل الصور العددية مباينة للصور الهندسية وانت اذا تفكرت
وجدت اصول اسباب الغلط فيه خمسة فمن ذلك ان هؤلاء القوم حسبوا انه اذا قيل ان الشيء مجرد من حيث لم يقترن به اعتبار
غيره كان مجردا في الوجود عنه كانه اذا التفت الى الشيء وحده وعما يقترن به غافلا عن الالتفات الى قرينه فقد جعل
غير مقارن للقرينة مطلقا اذا نظر اليه لا بشرط المقارنة فقد ظن انه نظر اليه بشرط غير المقارنة حتى انه لا يصلح ان ينظر فيه الا وهو غير
مقارن بل مفارق ولم يعلموا ان المعقولات الموجودة في العالم [illegible] ان العقل
ليس ينال الا المفارقات منها وليس كذلك بل كل شيء من حيث ذاته اعتبار ومن حيث اضافته الى غيره اعتبار فانه
اذا عقلنا صورة الانسان من حيث هو انسان وحده ومن حيث هو ذاته ومن حيث عقلا طبيعيا لا يكون وحده بل معا
فان المخالط من حيث هو هو غير مفارق على جهة السلب لا على جهة العدول الذي يفهم منه المفارقة للقوام وليس يجب علينا
ان نعتقد [illegible] الاحوال [illegible] من الاثنين ليس شيئا [illegible] مفارق صاحبه [illegible]
وحقيقة اذا كانت حقيقة ليست مأخوذة من حقيقة الاخرى اذ المعية توجب المقارنة لا الداخلة في المعاني والسبب الثاني
ظنهم ان الواحد [illegible] ان الانسان معنى واحد [illegible] معنى عدده واحد وهو بعينه يوجد في كثيرين فيتكثر
بالاضافة [illegible] يكون كثيرين [illegible] استحق القول في هذا في موضع آخر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الانسان والوحدة والكثرة غير الانسان [illegible]
[illegible] ان هذا القول [illegible] انسانية واحدة او كثيرة [illegible] الانسانية واحدة
او كثيرة [illegible] الانسانية [illegible]
الواحدة بعينها [illegible]
[illegible]
وكان التعليميات [illegible] التعليميات [illegible]
[illegible] من التعليميات [illegible]
[illegible] التعليميات الفصل

الثالث في ابطال القول بالتعليميات والمثل

فنقول انه ان كان في التعليميات تعليمي مفارق للتعليمي المحسوس
فاما ان يكون في المحسوس تعليمي البتة او لا يكون فان لم يكن في المحسوس تعليمي [illegible] فلم يكن في المحسوس [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

الى تخيلها فان مبدا تخيلها كذلك من الوهم والحس حتى لو توهمنا واحدا لم يحس شيئا منها لكفى انه لا يتخيل ولا يتعقل
منها شيئا على انا انما نجد كثيرا منها في المحسوس وان كانت طبيعة التعليميات قد توجد ايضا في المجردات لكونها
لكن الطبيعة قد تمنا اعتبارها بكونها انما المطابقة بالحد والمعنى المفارق ومباينة لما كانت مفارقة لكن
التعليميات المعقولة [illegible] تحقق ونحتاج في اثباتها الى دليل [illegible] ثم نشتغل بالنظر في حال مفارقتها
يكون ما هو اعلى من الخلاء والاستغناء [illegible] والاشتغال بتقديم الشغل في بيان مفارقتها [illegible]
وان كانت مطابقة [illegible] التي في المحسوسات [illegible] الطبيعيات [illegible]
مفارق لها [illegible] من الاسباب [illegible]
[illegible] تلك المفارقات [illegible] ومن شان [illegible] المادية ان تفارق [illegible]
[illegible] اصل [illegible] فانه [illegible] يحتاج الى المفارقات [illegible]
المفارقات [illegible] الى المفارقات [illegible]
المفارقات [illegible] العارض [illegible] الى المفارقات [illegible]
البتة [illegible] المفارقات وجود [illegible] يوجب وجودا [illegible]
المفارقات محتاجة اليها [illegible] وجود المفارقات يوجب [illegible]
العارض [illegible] الطبيعة [illegible] المفارقات لا [illegible]
المفارقات علة لها بوجه من الوجوه [illegible] المفارقات [illegible]
[illegible] من القوى [illegible] الفرق بين شكل انساني [illegible]
والعجب منهم [illegible] الخط [illegible] والنقطة من الخط [illegible] في الجسم الطبيعي [illegible]
متناهية [illegible] مفارقة [illegible] تقدم
الجسم التام تقدم العلل [illegible] الصورة الجسمية ولا هو فاعله ولا هو غايته بل ان كان [illegible] الجسم
التام الكامل في الابعاد هو الغاية [illegible] بل هو شيء [illegible] من جهة [illegible]
يلزم القائل بالاعداد ان يجعل التفاوت بين الامور بزيادة كثرة ونقصانها فيكون الخلاف بين الانسان
والفرس ان احدهما اكثر والاقل موجود فيها في الاكثر [illegible] من يجعل الوحدات متساوية
فيكون ما خالف به الاكثر الاقل جزءا من الاقل لكن منهم من يجعل الوحدات فيها غير متساوية فان كانت تختلف
بالحد فليست وحدات الا باشتراك الاسم وان كانت تختلف بالحد لكنها عند اتفاق في الحد تزيد وتنقص [illegible] فان
يكون زيادة الزائد متشابهة [illegible] بالقوة [illegible] تكون الوحدة مقدارا [illegible] وان كانت زيادة
الزائد شيئا فيه بالفعل كالاعداد فتكون الوحدة كثرة ويلزم القائلين بالعدد العددي [illegible] الطبيعيات
ان يجعلوا الاشياء [illegible] ان يجعلوا العدد المفارق الموجود [illegible] من العدد دون غيره من
الاختراع الذي لا محصول له [illegible] غير متناهية [illegible] الطبيعيات غير متناهية [illegible] يجعلون الوحدة الاولى غير
كل واحدة من الوحدتين اللتين في الثنائية ثم يجعل الثنائية الاولى غير الثنائية التي في الثلاثية [illegible]
فيها بعد الثلاثية وهذا محال فانه ليس بين الثنائية الاولى والثانية التي في الثلاثية فرق في الذات بل العارض
وهو مقارنة [illegible] فلا يجوز ان يبطل [illegible] لما كان مقارنا [illegible]

الا المقيد بغير مقارن وكيف تكون الوحدة مقيدة بوحدتين الا بان يكون واحدا واحدا منها وكيف تكون
الوحدة مقيدة للوحدة [illegible] ثنائية بل الثنائية مقارنة وحدة الى وحدة لا تتميز مباينة في الذات فالثنائية بوجود
غير مقارنة للوحدة فان الوحدة لا تتميز بالمقارنة [illegible] بل يحصل الكل لكثرة هذه الوحدات [illegible] فاذا كانت الوحدات
متشاكلة والتركيب واحدا كان الطبيعتان متفقتين الا ان يعرض شيء بغير [illegible] ولا يجوز ان تكون الوحدات متشاكلة
فان العدد [illegible] من وحدات متشاكلة [illegible] ان الثنائية [illegible] من حيث هي ثنائية وحدة غير
وحدة الثلاثية فكذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية فيلزم ان تكون العشرة من خمستين ويلزم ان تكون
احاد الخماسية [illegible] عشرة [illegible] فاذا كانت [illegible] فلهم ان يقولوا ان الخماسية التي
في العشرة غير الخماسية التي في [illegible] فيلزم ان تكون الثنائية [illegible]
[illegible] الخماسية [illegible] مساوية [illegible]
المطلقة [illegible] الخماسية الا باشتراك الاسم [illegible]
مساوية [illegible] في جميعها [illegible] والثنائيات والثلاثيات [illegible] صورة الثلاثية موجودة في الرباعية
لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعي والرباعية كذلك فيكون الانواع الطبيعية موجودة بعضها في انواع اخرى [illegible] مثلا
اذا كان عدد [illegible] صورة للانسان ثم عددا آخر للفرس [illegible] الاكثر [illegible] الاقل فان كان الاكثر فكان نوع الانسان موجودا
في الفرس [illegible] نوع الفرس موجودا في الانسان فيلزم ان تكون صورة انواع [illegible] وصورة
انواع [illegible] اذا كانت [illegible] مركبا منها [illegible] انواع من الانواع [illegible] غير متناهية ثم كيف تكون
عدد موجود له ترتيب ذاتي [illegible] غير متناهية بالفعل [illegible]
يقولون العدد [illegible] مع ثبات الوحدة الواحدة [illegible]
كان العدد [illegible] وليس كل واحد من الاول والثاني [illegible]
من حيث هو اول وحدة والثاني من حيث هو ثان [illegible] فان الوحدة الواحدة [illegible]
يكون [illegible]
[illegible] فالوحدة [illegible]
للعدد [illegible] والعجب من [illegible]
وجعلوا ان الخط [illegible] غير متناهية [illegible] نقطة [illegible]
[illegible] والرباعية [illegible]
يكون كل واحد منها [illegible] واحدة [illegible] نقطة [illegible]
مع استحالته [illegible] ان لا يكون [illegible] النقطة [illegible] الجسم [illegible]
هي موضوع واحد وان كانت [illegible] في مادة [illegible]
[illegible] في المادة [illegible]
الا في الخط الذي [illegible] السطح [illegible] الجسم [illegible] وليس النقطة مبدا الا [illegible]
فالجسم هو المبدا [illegible] والعجب ممن جعل المبدا الزيادة والنقصان [illegible] مبادي
والنقصان [illegible] من الموجودات [illegible] ثم كيف يمكنهم ان يجعلوا [illegible] الوحدة الثانية

[illegible]

... هذا محال فقد تم

تم المقالة بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة الثامنة وفيها سبعة فصول

فصل في تناهي العلل الفاعلية والقابلية فصل

في بيان تناهي العلل الغائية والصورية واثبات المبدا الاول مطلقا وتصحيح القول في العلة الاولى مطلقا وفي ان المبدا الاول مطلقا علة لجميع العلل فصل في الصفات الاولى للمبدا الاول الواجب الوجود

فصل في تاكيد وحدانيته بتقرير ان واجب الوجود ودفع صفاته السلبية على سبيل الايجاز فصل

في انه تام بل فوق التمام وخير ومفيد كل شيء وانه حق وانه عقل محض ويعقل كل شيء وكيف ذلك وكيف يعلم ذاته وكيف يعلم الكليات

وكيف يعلم الجزئيات وعلى اي وجه لا يجوز ان يقال يعزب عنه فصل في نسبة المعقولات اليه وفي ايضاح ان صفاته الايجابية والسلبية لا توجب في ذاته كثرة وان له البهاء الاعظم والجلال الارفع والخير الغير المتناهي وفي تفصيل حال اللذة العقلية

الفصل الاول في تناهي العلل الفاعلية والقابلية

واذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحري ان نختم بمعرفة المبدا الاول للوجود كله وانه واحد لا شريك له ولا ند ... مرتبته في الوجود ...

[illegible]

وكان يضاف اليه وما كان بعد عدم فيا سلف ان الشي القابل للوجود بالفعل لا يكون لا عاصر [illegible] اعادة مقدارية او جوهرية لما ترتب غير متناه فقد استبان انه كان يشتمل بيان ان الاول يمكن ان يكون موضوع من هذا القبيل قبل موضوع بالماهية او لا يكون واما الثاني من القسمين فانه من انحا ايضا وجوب الثاني فيه لان الاول انما هو بالقوة والثاني هو حامل القابلية ابي من صورته وصورة الثاني وذلك انما يحصل في الاستحالة على الطرفين اي يكون كل واحد من الامرين موضوعا للآخر فيه بل الى ذلك والى هذا الجنسية لا يكون احدهما بالذات متقدما على الآخر بل يكون تقدمه عليه بالعرض والاتفاق [illegible] المعنى الموجبة وانه ليس بمتقدم الا بالزمان والاول انما يكون مبدأ للهواء من الماء الا ان كان كان الماء في الوجود والا فالنفس من الماء فيجوز ان يكون لهذا النفس من الهواء ولا يمنع ان يتفق ان لا يكون هناك الا اشخاص بعينها وبداية وليس كلا منها موشخصه مبدا لا بوجه وفيها هو بالعرض مبدا لا بالذات فانه يجوز ان يقع هناك حمل على حمل لا الى نهاية في الماضي والمستقبل واما ان يقع ان ثاني في الاشياء التي هي بذواتها على هذا المثال في الثاني من القسمين يحتاج ان نحقق هل ايضا في الطبيعيات والقسم الاول هو الذي بذاته علة هو مقومه ولا ينعكس فيصير الثاني علة للاول فان الثاني لا يكون منه الاستكمال الاول فيه الكون اي الاستكمال بعد حصول الاستكمال لا يجوز ان يكون الاستكمال بعد الكون اي الاستكمال بعد حصول الاستكمال كما لا يجوز ان يكون الاستكمال بعد الكون اي الاستكمال فانه رجل من صبي ولم يجز صبي من رجل

الفصل الثاني في [illegible]

ونحن نقدم آخر بيان في هذا البيان ان نحاذي المذكور منه في التعليم الاول في المقالة الموسومة بالالف الصغرى ثم نعقبه بالموضع شكوك يجب ان نورده ثم نحلها فنقول ان ذلك ان نتأمل ان تقبل ان الجسم الاول لم يكن فيه القوة في كون شيء من شيء كما انه ذكر ذلك على جهتين احدهما كون الشيء من الشيء وتضاده [illegible] والثاني كون الاستكمال من التحرك اليه الذي في طريق الكون وهذا غير مستوف القسمة الا ان كل ما يكون من الشي يكون اولا على جهتين واما لا يجوز ان يكون الاول كون منه على جودة فانه لم يبطل منه شيء ولم يحد الا معنى الاستعداد او ما يتعلق به واما ان يكون الاول انما يمكن ان يكون هذا الثاني بزوال شيء من الاول والقسم الاول انما يكون الشيء منه وقد كان مستعدا لخط فخرج الى الفعل وذلك من غير سلوك او كان مستعدا فخرج الى الفعل بحركة مستعدة كان فيما بين الاستعداد والصرف ومن الاستكمال الصرف يكون الكائن في القسم الاول حيث انه كان من حالة واحدة كما ان كان من الجايين مركز في عالم والكاين في القسم الثاني حيث انه كان كائنا من حادث كما ان كان من الصبي رجل وتارة من حالة مستعدة فقط كما ان كان من المني رجل فان لم الصبي هو مستعد ان يستكمل رجلا وهو في السلوك واما المني فليس هذا انه يكون انسانا الا بشرط ان يكون في السلوك فقد ترك المعلم الاول هذا القسم فان الاستكمال لا يكون منه غير منسوب الى المركز فهو الاستكمال ايضا فانه ليس كل خروج من الاستعداد الصرف الى الفعل استكمالا فان النفس تستعد الى النطق ويخرج الى الفعل فيه من القوة ويكون ليس في سبيل الاستكمال ولا ايضا في سبيل الاستحالة وايضا فان العناصر تكون منها الكائنات فتكون مستعدة عند الامتزاج غيره فيه في صورة الكائنة لا على انه يكون امتزاج غيركان فيما زوال منه امتزاج بل هو فقط فيكون هذا القسم ليس هو من القسم الذي مثل له بكون المواد في الاول وذلك لان العناصر لا تبقى في انواعها عند الامتزاج بل يستحيل ولا من القسم الذي مثل له بكون الرجل من الصبي لانه كان ولا يكون الصبي بعد الرجل وهذا ينعكس فيكون من المزاج شيء عند امتزاج بعد فساد المزاج وايضا فانه انما تكلم في الموضوعات هو الموضوع الذي يدل عليه لفظ الكون من الشيء ومعلوم ان هذا الانتقال لكل نسبة فيكون الى امر ضرورة فان الكون من المستعد التي يكون منها شي بالاستكمال لا من جهة هو مستعد والجهة تتغير عن حالة التي له قبل الخروج الى الفعل فلا يقال ان الشي كان منه فلا يقال ان الانسان من رجل ولكن من الصبي لان الصبي اسم للشيء من جهة ما هو ناقص وله ما يلزم الاستكمال

ايضا في طريق السلوك فكانه ليس يكون المعنى بل اسم الاسم يزول منه عند الخروج الى الفعل كانه ما يشير فيه ذلك الى سببه استحقاق الاسم لم يحل ايكون منه شيء غير من هذا ان يكون الاسم في نسبة الكائن الى الموضوع فيه داخل في نحو القسمة ويوجد منه ان يكون النسبة الى الموضوع بالعرض الذي بالذات فان الصبي بما هو صبي لا يجوز ان يصير رجلا حتى يكون هو صبي ارجل بل يفيد المعنى المفهوم من اسم الصبي حتى يصير رجلا فيكون الكون من الصبي اخرا الامر يعني بعد ويكون ايضا انما تكلم على الموضوعات التي بالعرض وايضا فانه لا يخلو اما ان يكون الاول اذا كان منه الهواء عنصرا لوجوده اولا يكون فانه لم يكن فالاستحالة بذكره باطل وان كان عنصرا بل كان الهواء يستحيل في كيفية الفاعلة الى الماء فيصير عنصرا لان يستحيل في كيفيته فيصير عنصرا للثاني مثلا في طريقة نصير عنصرا للنار من غير ان يرجع ماء ثم كذلك النار في كيفية اخرى غير مقابلة التي فيها استحال ليبقى الماء ويكون اصل الاول متناه الى هذا النهاية من غير ان يرجع فاذا الحق من هذا انه يجب انه يرجع لا محالة بل كان الحكم في الرجوع ويتعلق بذلك الحكم في التناهي وليس ذلك علة بل بطاقة وجوب التناهي والمرجع الآن في حل هذه الشكوك فنقول اولا ان يكون كلام المعلم الاول انما هو في مبادي الجوهر يا هو جوهر لا ما هو جوهر موجود فيه لم لا يقوم جوهريته ولا ايضا يحكم كيكون كلامه في كون الجوهر من عنصره ادنى موضوع ولكن لم يكن كون نوع الجوهر مطلقا واما على سبيل كل نوع الجوهر والاول ايضا ان يكون كلامه في الكون الطبيعي دون الصناعي وان كان كذلك كان العنصر فيما له لا يقوم ذلك العنصر بالفعل الا ان يكون جزء ذلك الشيء اصل الشيء كان الطبيعي يكون جزء الجوهر او حكمه الا ان يكون العنصر يتقوم دون ذلك ثم وجد ان صار جزءا من مركب منه ومن شيء ليس متقوما لو لا التحكم بالجمية فيكون كونه جزءا موافق بالقياس الى المركب وليس لاتيانا بالقياس الى ذاته بل يجب ان لا يكون من كونه جزءا واذا كان كذلك لم يدخل الموضوع من هذا الا ان يكون متقوما بهذا الشيء او قد يتقوم بغاية فيكون هكذا فيه يكون نوعه قبل حصول الصورة الحادثة شيئا او يتقوم بغاية في تقويمه الا انها لا يجتمع مع بقية يكون قد كان قد حصل من العنصر ومن ذلك الشيء جوهرا كان الثاني منه ذلك الجوهر المركب هو الثالث القسمين واما ان يكون العنصر قد يتقوم لا بهذا الشيء الذي تحته لكن بصورة غير مستكملة بها لها بالطبع ولكنها قد حصلت بحيث يتقوم للمادة فقط ولم يحصل الامر الذي هو غاية له لعدة الشيء بالطبع فيكون في الجوهرة حصل لم يحصل كما بالطبع واذا كان كذلك الكمال كان له بالطبع والتوجه الى مبدأ الآخر الى الكمال الذي بالطبع فيلزم ضرورة ان لا يكون هذا الشيء موجودا على سلامة الطبيعية زمانا لا عايق له فيه وهو غير متحرك بالطبع الى الكمال فاذن ذلك لزم ضرورة في هذا القسم ان يكون المستعد متحركا الى الكمال فقد ظهر ان جميع ما صنف كان من الامر الذي بحسبه النظر هو داخل تحت احد هذين القسمين ضرورة ولذلك جميع ما يشبه ان يكون الشيء من شيء يكون ذلك القابل في كلها جزءا فانيا بالقياس الى نفسه وباقيا بالقياس الى المركب وليس يقبل انه لا يجوز ان يكون القوة الطبيعية لا تتحرك الى كمالها الا لعوائق من خارج او عايق فيه مثال الاول فقدان مقوم الشمس في الحبوب البزور ومثال الثاني الامراض المزمنة فالجواب عن ذلك ان كلام المعلم الاول ليس في الذي يكون لا محالة يتحرك بالفعل بل في الذي لو لم يكن عايق الطبيعة وكانت الاسباب الطبيعية المعاضدة بالطبع للطبيعة موجودة لكان متحركا الى الكمال ولكان في طريق السلوك فقد ظهر انه من سائر الاقسام غير مقصودة في هذا البحث والقسم المذكور بل هذا الحكم غير صحيح في سائر الاقسام فانه يجوز في تركيب الجواهر فانه اذا فرضنا موضوعات ان لا يزال يكتسب استعدادا بعد استعداد لامور غير متناهية من غير ان ينتهي كما اكتسب كذلك الكمال المستكملة تنتقل استعداده بذلك الامر واذا خرج الاستعداد الى الفعل استعد لامر آخر وكذلك النفس في ادراك المعقولات ويشبه ان يكون الاستكمالات للطبيعة جميع فيما هذا المعنى الشبيه الاكون في الاشياء من العناصر وانه ليس على حد

القسمين فعلها انه [illegible] قد قيل من ان العنصر هو الذي ليس مستعدا لقبول الصور الحيوانية والنباتية بل يستعد لذلك الاستعداد بالكيفية التي تحدث فيه بالمزاج والخلط بحيث يقبل بمادة استعدادا ما لم يكن له وان لم يكن يعقد ما يكون نسبته الى الصور
من القسم الذي يكون بالاستعداد واذا حصل فيه المزاج كان قبول الصورة الحيوانية له مستكملا لذلك المزاج وذلك العنصر الذي يكون
نسبته الى الصورة الحيوانية ليس نسبة الصبي الى الرجل فكيف صورة الحيوانية الان بما يوجد فيه كما لا يكون الصبي من الرجل
وهذا المزاج الى ان يجب للصورة البسيطة كما يستحيل الماء الى الهواء وليس الحيوان عنصر الجرم العنصري يستحيل الى الحيوان
حيث هي بسيطة بل هو فان من المزاج والسلامة بتعادلان على الوضع والنسب الذاتية تتوهم حق لا عناصر ولكن لكل واحد
كل واحد منها من حيث هو بسيط يكون المادة ما يعرض في الكيفية التي فيها العادة والصورة وكذلك الماء وكذلك كل واحد
من العناصر فان كون الحيوان منه يكون بين وكل واحد منها لم يحصل من جوهر الشيء فيه واحد فيه في القسمين المذكورين
واما الذي [illegible] من جهة انه انما من العناصر واحدث العادة اذ يقال ان الشيء منه وان لم يكن قريبا العادة فلا يجب ان
تحمل الشبهة هو انه ليس يجب الكلام الاشياء من جهة الاسماء ولكن بحسب المعنى الذي للفظ المشترك فلا يقال للمنى الى العنصر
اما الوضع الذي يكون منه الشيء اذا كان منه في الزمان فمن جهة ذلك فان خاصية الكون هو حصول ذي الاستعداد
القوي وانما يكون الامر منه لا على سبيل الاستعداد لقبول صورة ولا [illegible] الاستعداد بالخروج الى الفعل وحالها وكان كما
ان يقال انه يكون منه فاذا لم يكن من جهة الاستعداد الاسم بل الشيء له السبب الذي [illegible] الذي يكون له ايضا منه لا يجوز
ان يكون منه الشيء ولم يكن هو الاسم الذي يتعلق معناه بالكون فاذا لم يكن من جهة الاستعداد اسم لم يكن ان يقال انه فقط
وان كان المعنى حاصلا في الوجود واذا كان المعنى لانه لا يكون عنه حاصلا في هذا الشيء كان يكمنه في المعنى تحكم ذلك وان كان الاسم
الاسم ممتنع ان يكون تحكم في اللفظ بحكم ذلك فاذا ذلك القول الذي يكون لذلك الاسم ولا ان يوضع لها الكن حقيقة ان يقول
في كل شيء يكون من شيء المادة الاسم من العنصر مثلا للكن ان يقال ان النفس العاقلة يكون من نفس غير مستعدة لعلم الا ان يمنع
استعمال فلا يكون منه على الكون الذي في الجوهر فلا يجوز ان يقال في النفس العاقلة انها كانت من نفس مستعدة للعلم
ولكن يجوز ذلك مجازا في الامر وكلامنا فيها على انه فيه احسب لانه يختلف في الحكم في الامر وما انتهى في الجوابر مع اهل اللغة وانما قول
هذا القائل انه لا يكون في كونها من الشيء بعد ظهور الا ان يبقى بعد كيف كان فلم يكن الكون الذي يحصل ولانه لا يبقى كل كون
من شيء ان يكون الكائن منه وذلك ان الذي فيه العنصر الاول ولا بد فيه ان لا يكون هناك معنى غير البعدية شيء
الذي بغير به ويشرحه واما اذا كان من الشيء بمعنى انه كان بعده فانه ليس هو من جوهره الذي كان فيه اولا وانما هو ايضا في جوهر الشيء
لم يكن بمعنى بعده فقط لكان الذي كلامنا فيه واما قول هذا القائل انه تكلم في العنصر الذي بالعرض دون العنصر الذي بالذات
فقد وقفت في المقالة التي تليها ان العنصر فيكون ليس هو جهة العنصر للقوام في الاعتبار وان كان هو هو بالذات فان
العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للفرع والعنصر بالذات للقوام هو ذات مقارنة فصل كل واحد منهما هو العنصر بالذات
لما ليس هو عنصر له بالذات كلامه في العنصر الذي للكون لا في الذي للقوام فيكون انما اخذ العنصر بالعرض اخذه العنصر الذي
للكون مبدأ القوام فان الصبي ليس عنصر القوام الرجل ولا يكون منه قوام الرجل ولكنه عنصر لكون الرجل يكون منه كون الرجل
قال فاما ان العنصر الاول انما يكون في مبادي الامور مطلقا فهو ادخل في العنصر الذي يجوز ذلك [illegible] من موضوع السماء والعنصر الذي العنصر
الذي يجوز مجرى كونه في الجسم فكذلك العنصر فانه جزء منه بعد الفعل ولا يشكل تناهي الامور الموجودة بالفعل في شيء واحد
بالفعل ومنه [illegible] ان نتكلم في هذا العلم وقف [illegible] فانه لا يشكل عليه من تناهي العلل او غير تناهيها ما اذا لم يكن ان
يكون كذلك في انه من امر الى القوة قولا واحدا قبل آخر مختلفة بالترتيب والعدد واما ذلك الاخير في حديث الماء والهواء فذلك

اصل من توقف على كلامنا في العناصر حيث تكلمنا في الكون الاول وعلى ان الكلام ما في كون الشيء من الشيء بالذات
هو في هذه المادة الواحدة حقيقة طبيعيا فكون ان الذي كان منها بالذات فيه اليها فرورة وفي الاولى كذلك فيكون ظهر
محصورا وكل طبقة منها مقصورة على ما [illegible] يرجع بالعدد ما على آخر فقد انحلت جميع الشبهة المذكورة **الفصل الثاني في**
تناهي العلل الغائية والصورية واثبات المبدأ الاول مطلقا وفصل القول في المبدأ الاول مطلقا وان المبدأ الاول حقيا
وبيان انه هو مبدأ اول مطلقا وقد رتب الفعل واما تناهي العلل الغائية فيظهر ذلك من الموضع الذي علمنا فيه اثبات
وجعل المحرك في امرها فان العلة الغائية انما ثبت في وجود تناهيها وذلك لان العلة التمامية هي التي يكون سائر
الاشياء لاجلها ولا يكون هي من اجل شيء آخر فان كان ان العلة التمامية علة تمامية كانت الاولى لا لاجل الثانية فلم تكن الاولى
علة تمامية وقد فرضت علة تمامية فاذا كان كذلك لم يجز ان يكون العلل التمامية بسيرة واحدة محصورة فقد رفع العلل التمامية
انفسها وابطل طبيعة الخير التي هي العلة التمامية لان الخير هو الذي يطلب لذاته وسائر الاسباب تطلب لاجله فاذا كان شيء
يطلب لشيء آخر وكان ما فيها الا خيرا حقيقيا فقد امتنع انه لاجل الاشياء العلل التمامية ودفع العلل التمامية فان من يجوز ان وراء كل
امر تماما فقد ابطل فعل الحركة وهذا البين منه ان العاقل انما يفعل ويقبل الفعل لانه يروم مقصودا وغاية حتى انه ان كان يفعل
ما يفعل خلاء وليس له غاية فقد قيل انه يعبث ويفعل لا لمقصود بل ما هو طبيعي واذا كان في الحكمة اتصيب الكون
الامر الذي يعقبه العاقل بما هو عاقل محدودة وهذه غايات مقصودة لا اشياء واذا كان الفعل العقلي لا يكون الا محدودا وغاية
وليس الكل الفعل العقلي [illegible] هو فعل يطلب بل من ذي علية هو فعل يروم به الفاعل الغاية فقد [illegible] كذلك
موجودة وغاية وذلك كونه فاما فانه ممتنع ان يكون لكل غاية غاية ظاهر انه لا يصح قول القائل ان لكل غاية غاية واما غاية ولا الافعال
الطبيعية والحيوانية فقد علم ايضا في مواضع اخرى انها لغايات واما العلة الصورية فشيء نفهم من قريب مبادئ فيقبل
المنطق وما علم من تناهي الاجزاء والحدود فشيء بالفعل على ترتيب طبيعي وان الصورة التامة فهي واحدة وان الكثير يقع فيها على
نحو العموم والخصوص وان العموم والخصوص يقتضي الترتيب الطبيعي والترتيب طبيعي فقد علم تناهيه تحقيق في القدر كفاية وعنه
عن التطويل وبقي ان نتقول ان ههنا مبدأ اولا على الاطلاق بل مبدأ اولا مطلقا ويجب ان يكون واحدا واما انه مبدأ اول مصورة وعلة اولى
صورية وغير ذلك فلم تبين انه يكون واحدة وجوب ذلك في واجب الوجود ولا يكون ولا واحد منها مبدأ اولا مطلقا الا في واجب
الوجود واحد وهو في طبقة المبادئ ان يكون الواحد الواجب الوجود هو مبدأ ايضا لتلك الاوائل فقد ابان من ذا وقد
عنا شرحه ان واجب الوجود واحد بالعدد وبين ان ما سواه اذا اعتبر ذاته كان ممكنا في وجوده فكان معلولا ولاح انه ينتهي
في المعلولية لا محالة اليه فاذن كل شيء الا الواحد الذي هو لذاته واحد والموجود الذي هو لذاته موجود فانه يستفيد الوجود
من غيره وهو ايس به وليس في ذاته وهذا معنى كون الشيء مبدعا اي نائلا الوجود من غيره وله عدم مستحق في ذاته مطلق ليس انما يحق
العدم بصورته دون مادته او بمادته دون صورته بل بكليته فكليته اذا لم تقترن بايجاب الموجد له واحتسب انه منقطع عنه وجب
عدمه بكليته فاذن الايجاد عن الموجد بكليته فليس جزء منه سبق وجوده بالقياس الى هذا المعنى لا مادة ولا صورة ان كانت
له مادة وصورة فالكل اذن بالقياس الى العلة الاولى مبدع وليس ايجاده لما يوجد عنه ايجادا لمكن العدم السابق من جواهر الاشياء
بل ايجادا لما منع العدم مطلقا ما يحتمل الترمد فذلك هو الابداع المطلق واذا ليس المطلق ليس الا مبدعا وكل شيء حادث عن ذلك
الواحد وذلك الواحد محدث له اذ المحدث هو الذي كان بعد ما لم يكن فان كان البعد الذي هو بالزمان [illegible] سبب القبل وبعده
فكان شيء هو الموصوف بانه قبله وليس آن فلم يكن قبيلها ان يحدث شيء الا وقبله شيء آخر معدوم بعده فيكون لا محدث
من ليس مطلقا بل محدث هو الابداع بعلاقة مقابل بل البعد الذي هو بالذات فان الامر الذي للشيء من ذاته قبل

الذي فيه له من غيره واذا كان له من غيره الوجود والوجوب فقد خلا من نفسه العدم والامكان وكان عدمه قبل وجوده
ووجوده بعد عدمه قبلية وبعدية بالذات فكل شي غير الاول الواحد موجود بعد ما لم يكن موجودا باستحقاق نفسه الفصل الرابع

في الصفات التي تجب لواجب الوجود فقد ثبت الآن ان شيئا واجب الوجود وكان ثبت قبل انه واجب الوجود واحد
الوجود واحد لا يشاركه في رتبته شي فلا شي سواه واجب الوجود واذ لا شي سواه واجب الوجود فهو مبدأ وجوب وجود
كل شي يوجبه ايجابا اوليا او بواسطة واذ كان كل شي غيره فوجوده من وجوده فهو اول ولا نعني بالاول الا معنى
انه واجب الوجود حتى يتكثر بوجوب وجوده بل نعني به اعتبار اضافته الى غيره واما اذا قلنا بينا ان واجب الوجود
لا يتكثر بوجه من الوجوه وان ذاته وحدانية صرف محض حق فلا يعني بذلك انه لا يسلب عنه وجودات لا يصح الاثنينية
الى الموجودات في رتبته الا يمكن وذلك انه كل موجود فيستحيل ان من الوجود مختلفة كثيرة ولكل وجود الى الوجودات
نوع من الاضافة والنسبة وهذه هي التي يقتضي ذلك كل وجود وكل شي حتى ان الذوات التي لا يتكثر لذلك
في ذاته ثم ان ثبت له صفات ايجابية وسلبية كثيرة فتلك لوازم الذات معلولة الذات توجد بعد وجود الذات
وليست مقومة للذات ولا اجزاء لها فان قيل فاذا كانت تلك معلولة فهل يلزم ان يكون [illegible]
فالجواب ان يقال ان تحققنا ذلك من ذلك الخلل بحكم دعوى نقول ان الاول لا ماهية له وقد عرفت معنى الماهية ولا ذي
يفارق الانية فيما فيه وقد اقتضى بيانه ان نقول ان واجب الوجود لا يصح ان يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود
بل نقول من ليس له واجب الوجود [illegible] قد يتكثر ثبت الواحد قد يقبل من ذلك ان ثبت شي شيئا ان له
جوهر آخر من الاجرام الا ان هو الذي هو واجب الوجود وكانه قد يقبل من الوحدانية او ما الانسان واحد
وقد يحمل فيعلم ذلك ما وقع فيه الاختلاف حتى ان المبادئ في الطبيعيات واحدا او كثيرا فبعضهم جعل المبدأ واحدا وبعضهم
جعله كثيرا والذي جعله منهم واحدا فمنهم من جعل المبدأ الاول لا ذات الواحد بل شيئا هو الواحد مثل الماء او الهواء او النار او غير
ذلك ومنهم من جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو واحد لا شي هو الواحد ففرق بين ماهية ما هو واحد
او الموجود وبين الواحد والموجود من حيث هو واحد فنقول الآن واجب الوجود لا يجوز ان يكون على الصفة التي فيها تركيب
يكون له ماهية ما ويكون لتلك الماهية واجب الوجود فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود
مثلا ان كانت تلك الماهية الانسان فيكون الانسان غير انه واجب الوجود وحقيقة لا يخلو اما ان يكون لحقيقته
وجوب الوجود سائر حقيقة او لا يكون ومحال ان لا يكون لهذا المعنى حقيقة اي يحصل حقيقة بل هي تلك الحقيقة
فان كان له حقيقة وهي غير تلك الماهية فان كان ذلك الوجوب من الوجود يلزمه ان يتعلق بتلك الماهية وواجب انما
يكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود يوجد لشي ليس هو فيكون واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود
ومتعلقا بذاته من حيث هو واجب الوجود وليس هو واجب الوجود الا ان لا شيئا يجب وهذا محال لانه قد تحقق ذلك الذي
هو تلك الماهية ايضا واجبة الوجود مطلقا ولا عارضا لها وجوب الوجود مطلقا لانها لا تجب في كل وقت وواجب
الوجود مطلقا يجب في كل وقت وليس كذا حال الوجود اذا اخذ مطلقا غير معين بالوجوب فان الوجود المطلق
فانه لا يتغير لو كان له بل ان ذلك الوجود معلول للماهية فيلزم الجهة او شي آخر وكذلك ما الوجود يجوز ان يكون معلولا والوجود
المطلق الذي بالذات لا يكون معلولا فيجب ان يكون واجب الوجود بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود
بعينه واجب الوجود من دون تلك الماهية فيكون تلك الماهية عارضة لواجب الوجود المتحقق القائم بنفسه ان كان لا يمكن
يكون واجب الوجود من حيث ذاته لا يمكن في ذاته وتحقق واجب الوجود وانه يمكن تلك الماهية العارضة فاذن ليست تلك

ماهية الشي الثالث والرابع بالعقل انه واجب الوجود وبل ماهية شي آخر واحتج الى ذلك كانت فيه ماهية لتلك الشي فاذن
هو خلف فلا ماهية لواجب الوجود غير انه واجب الوجود وهذه هي الانية ونقول الآن ان كل ما له ماهية غير الانية فهو معلول
وذلك لانك علمت ان الانية والوجود لا يتقوم من الماهية التي هي خارجة عن الانية مقام الامر المقوم فيكون من اللوازم فلا
يخلو اما ان يلزم الماهية لانها تلك الماهية ولا ان يكون لزومها اياها بسبب شي ومعنى قولي اللزوم اتباع الوجود وانه يتبع
موجودا لا موجودا فان كانت الانية تتبع الماهية وتلزمها لنفسها فيكون الانية قد تبعت في وجودها وجودا وكل ما يتبع
في وجوده وجودا فان متبوعه موجود بالذات قبله فيكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها وهذا
خلف بقي ان يكون الوجود لها من علة فكل ذي ماهية معلول وسائر الاشياء غير واجب الوجود فلها ماهيات
تلك الماهيات هي التي هي بانفسها ممكنة الوجود وانما يعرض لها الوجود من خارج فالاول لا ماهية له وذوات الماهيات
يفيض عليها الوجود منه فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الاوصاف فلذلك ثم سائر الاشياء التي لها ماهيات
فانها ممكنة يوجد به وليس معنى قولي انه مجرد الوجود بشرط سلب سائر الزيادات عنه انه الوجود المطلق المشترك بين ما فيه وجود
او صفة فان ذلك ليس له الوجود الذي بشرط السلب بل الوجود لا بشرط الايجاب اعني في الاول انه الوجود مع شرط لا
زيادة تركيب وهذا الآخر هو الوجود لا بشرط الزيادة فلهذا انه فى الكلي يحمل على كل شي وذلك لا يحمل على ما سالك زيادة
وكل شي غيره فهناك زيادة والاول ايضا لا جنس له وذلك لان الاول لا ماهية له وما لا ماهية له فلا جنس له اذ الجنس
مقول في جواب ما هو والجنس من جهة هو بعض الشي والاول قد تحقق انه غير مركب فلا يمكن ان معنى الجنس لا يخلو الا ان
يكون واجب الوجود فلا يتوقف الا ان يكون هناك فصل وان لم يكن واجب الوجود وكان مقوما لواجب الوجود وكان
واجب الوجود مقوما بما ليس واجب الوجود هذا خلف فالاول لا جنس له وذلك فان الاول لا فصل له واذ لا جنس له
ولا فصل له فلا حد له ولا برهان عليه لانه لا علة له وكذلك لا لم له وستعلم انه لا لم لفعله وقد بلغ الآن ان نقول الا ان تشيم
ان تطلقوا على الاول اسم الجوهر كما يسمون ان يطلقوا عليه وذلك لانه موجود لا في موضوع وهذا المعنى معنى
الجوهر الذي جعلته جنسا فنقول ليس هو معنى الجوهر الذي هو جنس بل معنى الجوهر الذي هو الماهية المتقررة الذي وجوده وجود ليس
في موضوع كجسم ونفس والدليل على انه اذا لم يعين الجوهر لم يكن انه جنس هو ان لفظ الوجود لا يدل ليس يعني شيئا
والسلب الذي يلحق به لا يزيده على الوجود الا نسبة مباينة وهذا المعنى ليس فيه اثبات شي يحصل بعد الوجود ولا معنى لشي
بل انه يدل هو بالنسبة فقط فالموجود الا في موضوع لا بل في المعنى اثبات فيه الذي يجوز ان يكون ذاتا هو الموجود وحده وشي
سلبي ومضاف خارج عن الماهية التي يكون للشي فهذا المعنى ان اخذ على هذا الوجه لم يكن جنسا والجنسية عللت في المنطق
على شيئين وقد علمت في المنطق ايضا انا اذا قلنا كل ا ب مثلا عنينا كل شي موصوف بانه ا وان كان له حقيقة غير الالفية
فقولنا في حد الجوهر انه الموجود لا في موضوع معناه ان الشي الذي يقال عليه موجود لا في موضوع على ان الموجود لا في موضوع
محمول عليه وله في نفسه ماهية مثل الانسان والحجر والشجر فكذا واجب انه يقتضيه الجوهر حتى يكون جنسا والدليل على ان في
الامرين فرقا وان الجنس لعدة دون الآخر انك تعقل الجوهر انسانا ثم تجهل الوجود انه له اي لا تعلم انه موجود وانه يكون
في موضوع ولا تقول انه لا محالة موجود الآن لان موضوعه قد كان ذلك انه يكون لا شي في تعريفه على حيث تحققنا في المنطق

الفصل الخامس في تاكيد ذكره الفلاسفة من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل الاستنتاج

والاولى ان نعيد القول في ان حقيقة الاول موجودة للاول دون غيره وذلك لان الواحد هو واجب الوجود ويكون
الوجوب هو وجوده وذاته ومعناه والمقصود اعطيه لذات ذلك المعنى الذي لعله مثلا لو كان الشي الواجب الوجود شيئا

[illegible]

هو بها الا بشرط ان فلا يخلو اما ان يكون هو بها لانسانية ولا لانسان فان كان لكونه انسانا فيكون هو بها الانسان فلا انسان يختص
ان يكون ذا فقط فلا حدث لغيره فما اقتضت الانسانية ان يكون بحال انما هو بها لا لامر غيره الا انه وكذلك الحال في
حقيقة واجب الوجود فانها ان كانت لاجل نفسها هي هذا المعين استحال ان يكون تلك الحقيقة لغيره فيكون تلك الحقيقة ليست
بها وان كان تحقق هذا المعنى لهذا المعين لا لذاته بل لغيره والله هو هو لانه هذا المعين فيكون وجوده الخاص مستفادا من
غيره فلا يكون واجب الوجود وهذا خلف فاذن حقيقة واجب الوجود واحد فقط وكيف يكون الماهية المجردة من
المادة لا تتعين الا بشيء ان لا يكون اثنتين الا بسبب المعنى او السبب الحامل للمعنى او بسبب الوضع والمكان او بسبب الوقت
او بالجملة معنى من العلل فان كل اثنين يختلفان بالمعنى فاما يختلفان في شيء من المعنى تعارفا فيكون ليس مع ذلك لاوجه
معنى لا يتعلق ... لسبب خارج وحال خارجة عما ذي يخالف مثله فاذن لا يكون ان يشارك في معناه والاول لا غير له
واعلم فانه لا يقول الا وجوب الوجود لا يجوز ان يكون معنى مشتركا فيه لجهة هو جنس او وجود لا يتحقق الحقايق والانواع الا في
الحقايق والانواع والاول ذلك فان وجوب الوجود والماهية له تفارقه غيره وجوب الوجود فاما لكن ان يكون الحقيقة وجوب الوجود
الاختلاف بعد وجوب الوجود وايضا لا يخلو اما ان يكون ما يختلف به احادها واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب الوجود شيئا
موجودا لكل واحد من الشيئين فيشبه تحالف ما حيا ويقرموجود في شيء منها او موجودة لبعضها وليس في البعض الاخر منها
فان كانت غير موجودة وليس هناك شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق في وجوب الوجود شيئا فلا اختلاف بينهما في الحقايق
في حقيقة الحقايق ثم قلنا انها تختلف حقايقها بسبب يشترك فيه فان كان غير موجود في بعضها وموجودا في بعضها مثلا
ان يكون بعدها انفصل من الآخر بانه حقيقته وجوب الوجود وهذا هو الشرط في الانفصال فالآخر هو حقيقته وجوب الوجود مع
عدم الشرط الذي هو ذلك انه فارقه لاجل هذا العدم فقط وليس هناك شيء الا العدم فينفصل منه الآخر فيكون من يكون وجوب
الوجود والحقيقة التي له تثبت له ثابتة مع عدم شرط يتميز به عما العدم لا معنى له حصل في الاشياء الا كان في شيء واحد معا في
ماهيته فان فرق خلاف الاشياء بالماهية فلا يخلو اما ان يكون وجوب الوجود متحققا في الاثنين من دون الزيادة التي له
يكون به فاما لكن يكون ليس مع وجوب الوجود ويكون شرطا في وجوب الوجود الآخر ايضا وان كان يكون الزيادة
ايضا وليس منها بوجوب الوجود وهو مع ذلك كله بعد واجب الوجود غيره كما ان كلا منهما ينفصل به من الآخر
فهو يقتضي التركيب في كل واحد منهما ثم لا يخلو ايضا اما ان يكون وجوب الوجود يتم وجوب وجوده دون كل واحد منهما الزيادة فيه
او يكون ذلك شرطا له فان لم يتم فان تم فوجوب الوجود والاختلاف فيه في الذات فلا اختلاف بينهما ضرورة فقد علم الوجود
واجب بسببها في تمامه من كمال تمامه ثم وان لم يتم فلا يخلو اما ان لا يتم دون ذلك فلا يكون حقيقته وجوب وجوده واما
ان يكون وجوب الوجود معنى متحققا في نفسه مثلا فاذن كلاهما واحدا واحدا في ماهيته من حيث هو واجب الوجود وكلاهما من
ان يصير حاصل الوجود باحدهما شيئ اخر الموكل وان كانت ماهية هو حقيقتها في جهة ماهيتها فان جودها بالفعل لا يحصل الا حصولا
ولا بالاخر ايضا المعنى فانه وان كان في فصل السواد او البياض من حيث هو لون في فصل البياض في كل واحد منهما علة
له في ان يوجد بالفعل ويحصل ليس له حد عن قد عينه بالفعل بل انما اتفق ولكن ذلك في حال وذلك في حال فلذلك لا ان علي
متقضي الحدية الاول فكل واحد منهما داخل في تقويم وجوب الوجود وشرط فيه حيث كان وجوب الوجود وجب ان يكون سعدان
كان هو متقضي المعنى الثاني في وجوب الوجود يحتاج الى شيء بوجه ما فيكون واجب الوجود من بعدها يتقرر ومعناه واجب
يحتاج الى شيء آخر يوجد به وهذا محال واما في اللون فان اليه في فصل الامر هناك معنى في اللونية فان الميل في اللونية
واللون في ان هو لون شيء وفي انه موجود شيء يفيد اللون هناك بواجب الوجود ثم هنا في فصل السواد والبياض هناك في حد اخص التعين ذلك

من الفرد وعيني ... فكان كل واحد من فصلي السواد والبياض لا مدخل له في تقرر اللونية بل هو لذلك يجب ان يكون كل واحد منهما لا يحتاج
لا مدخل له في تقرر وجوب الوجود والحاصل لكون المدخل للفصلين في ان يصار اللون موجودا بل يصار اللون شيئا هو كذلك
اللون وزايدا على انه لون ما هنا ليس يمكن ذلك في وجوب الوجود ويكون في تقرر الوجود بل هو تقرر الوجود بل الوجود شرط في
تقرر ماهيته واجب الوجود اذ هو متوقف عليه عدم امتناع بطلان فان في اللون فالوجود انتفى يجعل ماهيته هي لون من حيث هو
الماهية التي هي نفسها لونيته موجودة بالفعل بكمالات فاضلة ... ليست علة في تقرر ماهيته وجوب الوجود الى ان
يحصل له الوجود وكان الوجود امرا خارجا عن تلك الماهية فوجوده خارج عن ماهية اللون كان الامر الذي ينطبق بها الاشياء
اللونية المختلفة معه وبالجملة المختلفة في معان مختلفة لكن الوجود واجب ان يكون شيء ما يحتمل حتى يكون فيه يجوز ان يكون واحدا
كما لا يحتاج اليها في امر هو الذي استغنى فيه عنها وفيما اختلف بحال الى الوجود وليس في الوجود وكيف ما فرض يحتاج الى كل واحد منهما
ان وبالجملة كيف يكون شيء خارجا عن وجوب الوجود شرطا في وجوب الوجود مع ذلك فيكون في حقيقة وجوب الوجود وكيف يتعلق بخروجه
ان يكون من وجوب الوجود في نفسه الامكان الوجود وتقرر من ... فيقول بالجملة ان الفصول ... لا يجعل ها لا يتحقق بها حقيقة المعنى
الجنسي من حيث معناه بل انما كانت علة لتقوم الحقيقة موجودة فان الناطق ليس شرطا يتحقق به الحيوان فانه معنى الحيوان في حقيقته
بل في ان يكون موجودا معينا وانما كان المعنى العام ههنا نفس واجب الوجود وكان الفصل يحتاج اليه فلا يكون واجب الوجود هو
وفصل هو كما الفصل في ماهية هو كالجنس والاول فلا يحتاج به الاختلاف في غير فصل في جميع هذا الطريقين انه واجب الوجود وليس مشترك
فيه فالاول لا شريك له ولا هو بري عن كل قوة وعلاقة عن الاب وكمال وما شرط ويتبع تحت الضد واقول الاول الضد له فقد
رجع ان الاول لا جنس له ولا ماهية له ولا كيفية له ولا كمية له ولا اين له ولا متى له ولا ند له ولا شريك له ولا ضد له تعالى وجل
ولا حد له ولا برهان عليه بل هو البرهان على كل شيء بل انما عليه الدلائل الواضحة واذا حققت فانما يوصف بعد اثبات انيته
بسلب المشابهات عنه وبايجاب الاضافات كلها اليه فان كل شيء منه وليس هو مشاركا لما هو منه وهو مبدأ كل شيء وليس هو شيئا من الاشياء بعده

الفصل الثاني في انه تام بل فوق التمام وخير وخير كل شيء وانه حق وانه يعلم كل شيء وكيف يعلم ذاته وكيف يعلم الكليات

وكيف يعلم الجزئيات ... نقول ان ... بذاته وكل شيء فواجب الوجود تام الوجود لانه ليس شيء من وجوده وكمالات وجوده
قاصرا عنه ... فان ... لغيره بل واجب الوجود فوق التمام لانه ليس فاله الوجود الذي له فقط بل كل وجود ايضا
فهو فاضل عن وجوده ... ودام واجب الوجود بذاته خيرا محضا ... وكل شيء بالفعل ... الوجود ولذا
الوجود من باب الوجود والعدم من حيث هو عدم لا يتشوق بل من حيث يتبعه وجود او كمال الوجود ويكون المتشوق بالحقيقة
الوجود فالوجود خير محض وكمال محض والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء في حده ويتم به وجوده والشر لا ذات له بل هو اما عدم جوهر
او عدم صلاح حال الجوهر فالوجود خيرية وكمال الوجود خيرية الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم لا عدم جوهر ولا عدم شيء
للجوهر بل هو دائما بالفعل فهو خير محض والممكن الوجود بذاته ليس خيرا محضا لان ذاته بذاته لا يجب له الوجود فذاته بذاته
يحتمل العدم وما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريا من الشر والنقص فاذن ليس الخير المحض الا الواجب الوجود بذاته
وقد يقال ايضا خير لما كان مفيدا لكمالات الاشياء وخيراتها وقد بان ان الواجب الوجود يجب ان يكون لذاته مفيدا
لكل وجود ولكل كمال وجود فهو من هذه الجهة خير ايضا لا يدخله نقص ولا شر وكل واجب الوجود فهو حق لان حقيقة كل شيء
خصوصية وجوده الذي يثبت له فلا احق اذن من واجب الوجود وقد يقال حق ايضا لما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا فلا احق
بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا ومع صدقه دائما ومع دوامه لذاته لا لغيره وسائر الاشياء فانها من باب ماهياتها
كما علمت لا يستحق الوجود بل هي في انفسها وقطع النظر عن غيرها الا واجب الوجود ويستحق العدم فلذلك كلها في انفسها باطلة وبه حقة ...

الا الوجه الذي فيه خاصة ذلك كل شيء الا وجه فهو احق بان يكون عقلا وواجب الوجود عقل محض لانه ذات مفارقة للمادة
من كل وجه وقد عرفت ان السبب في ان لا يعقل الشيء هو المادة وعلائقها لا وجوده واما الوجود الصوري فهو الوجود العقلي وهو
الوجود الذي اذا تقرر في شيء صار للشيء به عقل والذي يحتمل نيله هو عقل بالقوة والذي ناله بالفعل بعد القوة هو عقل بالفعل على
سبيل الاستكمال والذي هو له بذاته هو عقل بذاته وكذلك هو معقول محض لان المانع للشيء ان يكون معقولا هو ان يكون في مادة
وعلائقها وهو المانع عن ان يكون عقلا وقد تبين لك هذا فالبريء عن المادة والعلائق المتحقق بالوجود المفارق هو معقول لذاته
ولانه عقل بذاته وهو ايضا معقول بذاته فهو معقول ذاته فذاته عقل وعاقل ومعقول لا ان هناك اشياء متكثرة وذلك
لانه بما هو هوية مجردة عقل وبما يعتبر له ان هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته وبما يعتبر له ان ذاته له هوية مجردة هو عاقل
ذاته فان المعقول هو الذي ماهيته المجردة لشيء والعاقل هو الذي له ماهية مجردة لشيء والعاقل هو الذي له ماهية مجردة لشيء
وليس من شرط هذا الشيء ان يكون هو او آخر بل شيء مطلقا والشيء مطلقا اعم من هو او غيره فالاول باعتبارك ان له ماهية مجردة لشيء
هو عاقل وباعتبارك ان ماهيته المجردة لشيء هو معقول وهذا الشيء هو ذاته فهو عاقل بان له الماهية المجردة التي لشيء هو ذاته ومعقول بان ماهيته المجردة
هي لشيء هو ذاته وكل من تفكر قليلا علم ان العاقل يقتضي شيئا معقولا وهذا الاقتضاء لا يتضمن ان ذلك الشيء آخر او هو بل المتحرك
اذا اقتضى شيئا محركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء يوجب ان يكون شيئا آخر او هو بل نوع آخر من البحث يوجب ذلك ويبين انه
من المحال ان يكون ما يتحرك هو ما يحرك ولذلك لم يمتنع ان يتصور فريق لهم عدد ان في الاشياء شيئا متحركا لذاته الى وقت ان
قام البرهان على امتناعه ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك اذ كان المتحرك يوجب ان يكون له شيء محرك بلا شرط
انه آخر او هو والمحرك يوجب ان يكون له شيء متحرك عنه بلا شرط انه آخر او هو وكذلك المضافات تعرف اثنينيتها [illegible]
والانسان [illegible] الموجودة في الذهن فانا نعلم يقينا ان لنا قوة نعقل بها الاشياء فاما ان يكون القوة التي نعقل بها هذه القوة هو
هذه القوة نفسها فيكون هي نفسها تعقل ذاتها او تعقل ذلك قوة اخرى فيكون لنا قوتان قوة نعقل بها الاشياء وقوة نعقل
بها هذه القوة ثم يتسلسل الكلام الى غير النهاية فيكون فينا قوى تعقل الاشياء بلا نهاية بالفعل فقد بان ان نفس كون الشيء معقولا
لا يوجب ان يكون معقول شيء آخر او هو بعينه اثنين اذ ليس مقتضى العاقل ان يكون عاقل شيء آخر بل كل ما وجد له الماهية المجردة
فهو عاقل وكل ماهية مجردة يوجد لها او لغيره فهو معقول ولان هذه الماهية لذاتها عاقلة ولذاتها ايضا معقولة لكل ماهية مجردة
يفارقها [illegible] فقد فهمت ان نفس كونه معقولا وعاقلا لا يوجب ان يكون اثنين في الذات ولا اثنين في الاعتبار ايضا
فانه ليس تحصيل الامرين الا اعتبار ان له ماهية مجردة هي لذاته وانه ماهية مجردة ذاته له [illegible]
[illegible] بلا قسمة فقد بان ان كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة البتة وليس يجوز ان يكون واجب الوجود يعقل الاشياء
من الاشياء والا فذاته اما متقومة بما يعقل فيكون تقومها بالاشياء ويكون في الامور الخارجة ما يمكن ان لا يكون واجبا
لا يلزم من ذاته بل من غيره فيكون لغيره فيه تاثير والاصول السالفة تبطل هذا وما اشبهه ولانه مبدأ كل وجود فيعقل من ذاته
ما هو مبدأ له وهو مبدأ للموجودات التامة باعيانها والموجودات الكائنة الفاسدة بانواعها اولا وباشخاصها
[illegible] ومن وجه آخر لا يجوز ان يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا متشخصا
بل على نحو آخر نبينه فانه لا يجوز ان يكون تارة يعقل عنها انها موجودة غير معدومة وتارة يعقل عنها انها معدومة غير موجودة
ولكل واحد من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات ثم الفاسدات ان عقلت بالماهية المجردة وبما يتبعها مما لا يتشخص لم تعقل
بما هي فاسدة وان ادركت بما هي مقارنة لمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة او متخيلة ونحن
قد بينا في كتب اخرى ان كل صورة محسوس وكل صورة خيالية فانما ندركها من حيث هي محسوسة او متخيلة بآلة متجزئة وكما ان
اثبات كثير من الافاعيل للواجب الوجود نقص له كذلك اثبات كثير من التعقلات بل واجب الوجود انما يعقل كل شيء

على نحو كلي ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وهذا من العجائب التي يحوج تصورها
الى لطف قريحة واما كيفية ذلك فلانه اذا عقل ذاته وعقل انه مبدأ كل موجود عقل اوائل الموجودات عنه وما يتولد
عنها ولا شيء من الاشياء يوجد الا وقد صار من جهة ما واجبا بسببه وقد بينا هذا فتكون هذه الاسباب تتادى بمصادماتها
الى ان يوجد عنها الامور الجزئية فالاول يعلم الاسباب ومطابقاتها فيعلم ضرورة ما يتادى اليها وما بينها من الازمنة
وما لها من العودات لانه ليس يمكن ان يعلم تلك ولا يعلم هذه فيكون مدركا للامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها
صفات وان تخصصت بها شخصا فبالاضافة الى زمان متشخص او حال متشخصة لو اخذت تلك الحال بصفاتها كانت ايضا
بمنزلتها لكنها تستند الى مبادئ كل واحد منها نوعه في شخصه فتستند الى امور شخصية وقد قلنا ان مثل هذا الاستناد قد يجعل
للشخصيات رسما ووصفا مقصورا عليها فان كان ذلك الشخص مما هو عند العقل شخصي ايضا كان للعقل الى ذلك المرسوم سبيل
وذلك هو الشخص الذي هو واحد في نوعه لا نظير له ككرة الشمس مثلا او كالمشتري واما اذا كان النوع منتشرا في الاشخاص لم
يكن للعقل الى رسم ذلك الشخص سبيل الا ان يشار اليه ابتداء على ما عرفته ونعود فنقول كما انك تعلم الحركات السماوية
كلها فانت تعلم كل كسوف وكل اتصال وانفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو كلي لانك تقول في كسوف ما انه كسوف يكون
بعد زمان حركة كذا من كذا شماليا نصفيا ينفصل القمر منه الى مقابلة كذا ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له او متاخر
عنه مدة كذا وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا تعزب عارضا من عوارض تلك الكسوفات الا علمته ولكنك علمته كليا
لان هذا المعنى قد يجوز ان يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال لكنك تعلم بحجة ما ان ذلك الكسوف لا يكون
الا واحدا بعينه وهذا لا يدفع الكلية ان تذكرت ما قلناه من قبل ولكنك مع هذا كله ربما لم يجز ان تحكم في هذا الآن بوجود هذا الكسوف
او لا وجوده الا ان تعرف جزئيات الحركات بالمشاهدة الحسية وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة وليس
هذا نفس معرفتك بان في الحركات حركة جزئية صفتها صفة ما شاهدت وبينها وبين الكسوف الثاني الجزئي كذا فان ذلك
قد يجوز ان تعلمه على هذا النوع من العلم ولا تعلم وقت ما تسال عنه انه هل هو موجود بل يجب ان يكون قد حصل لك بالمشاهدة
شيء مشار اليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف فان منع مانع ان يسمى هذا معرفة للجزئي من جهة كليه فلا مناقشة معه فان غرضنا
الآن في غير ذلك وهو في تعريفنا ان الامور الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وادراكا يتغير معهما العالم وكيف تعلم وتدرك علما
وادراكا لا يتغير معهما العالم فانك اذا علمت امر الكسوفات كما توجد انت او لو كنت موجودا دائما كان لك علم لا بالكسوف
المطلق بل بكل كسوف كائن ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك امرا فان علمك في الحالين يكون واحدا وهو ان
كسوفا له وجود بصفات كذا بعد كسوف كذا او بعد وجود الشمس في الحمل كذا في مدة كذا ويكون بعده كذا وبعده كذا
ويكون هذا العقد منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعه وبعده فاما ان ادخلت الزمان في ذلك فعلمت في آن مفروض ان هذا
الكسوف ليس بموجود ثم علمت في آن آخر انه موجود لم يبق علمك ذلك عند وجوده بل يحدث علم آخر ويكون فيك التغير الذي
اشرنا اليه ولم يصح ان تكون في وقت الانجلاء على ما كنت قبل الانجلاء هذا وانت زماني وآني والاول الذي لا يدخل في زمان
وحكمه فهو بعيد ان يحكم حكما في هذا الزمان وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديد او معرفة جديدة واعلم
انك انما كنت تتوصل الى ادراك الكسوفات الجزئية لاحاطتك بجميع اسبابها واحاطتك بكل ما في السماء واذا وقعت الاحاطة
بجميع الاسباب ووجودها انتقل منها الى جميع المسببات ونحن سنبين هذا من ذي قبل زيادة كشف فتعلم كيف نعلم الغيب
[illegible] فتحقق من هناك ان الاول من ذاته كيف يعلم كل شيء لانه مبدأ كل شيء [illegible]
[illegible] التفصيل الذي لا تفصيل بعده ثم على الترتيب [illegible] ذلك التفصيل [illegible]

بذواته الاشياء ومفاتيح الغيب التي لا يعلمها احد الا الله فهو عالم بالغيب وهو عالم الغيب والشهادة وهو العزيز الحكيم

الفصل الرابع في اثبات المعقولات الالهية وفي ايضاح ان الصفات الثبوتية والسلبية لا يوجب في ذاته كثرة وان له البهاء

الاعظم والجلال الارفع والمجد الغير المتناهي وفي تفصيل حال اللذة العقلية ثم يجب ان تعلم انه اذا قيل عقل للاول قيل

على المعنى البسيط الذي عرفته في كتاب النفس وانه ليس فيه اختلاف صور مرتبة متخالفة كما يكون في النفس على المعنى الذي مضى

في كتاب النفس فهو لذلك يعقل الاشياء دفعة واحدة من غير ان يتكثر بها في جوهره او يتصور في حقيقة ذاته بصورها بل تفيض عنه صورها معقولة وهو اولى بان يكون عقلا من تلك الصور الفائضة

عن عقليته ولانه يعقل ذاته وانه مبدا كل شي فيعقل من ذاته كل شي واعلم ان المعنى المعقول قد يوخذ من الشي الموجود

كما عرض ان اخذنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة وقد تكون الصورة المعقولة غير ماخوذة من الموجود بل

بالعكس كما انا نعقل صورة بنائية نخترعها ثم تكون تلك الصورة المعقولة محركة لاعضائنا الى ان نوجدها فلا تكون وجدت

فعقلناها ولكن عقلناها فوجدت ونسبة الكل الى العقل الاول الواجب الوجود هو هذا فانه يعقل ذاته وما يوجبه ذاته ويعلم من ذاته كيف يكون

الخير في الكل فيتبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده لا على انها تابعة اتباع الضوء للمضي والاسخان

للحار بل هو عالم بكيفية نظام الخير في الوجود وانه عنه وعالم بان هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذي يعقله خيرا

ونظاما وذاته معشوقة لذاته وانه مبدا لكل نظام خير من حيث هو كذلك فيصير نظام الخير معشوقا له بالعرض لكنه لا يتحرك

الى ذلك عن شوق فانه لا ينفعل البتة ولا يشتاق شيا ولا يطلبه فهذه ارادته الخالية عن نقص يجلبه شوق وازعاج قصد

الى غرض ولا يظن انه لو كانت للمعقولات عنده صور وكثرة كانت كثرة الصور التي يعقلها اجزاء لذاته وكيف وهي

تكون بعد ذاته لان عقله لذاته ذاته ومنه يعقل كل ما بعده فعقله لذاته علة عقله ما بعد ذاته فعقله ما بعد ذاته معلول عقله

لذاته على ان المعقولات والصور التي له بعد ذاته انما هي معقولة على نحو المعقولات العقلية لا النفسانية وانما له اليها

اضافة المبدا الذي عنه لا الذي فيه بل اضافات على ترتيب بعضها قبل بعض وان كانت معا لا تتقدم ولا تتاخر في الزمان فيه

ليس بكثرة فلا يكون هناك انتقال في المعقولات ولا تظن ان الاضافة العقلية اليها اضافة اليها كيف وجدت والا

لكان كل مبدا صورة في مادة من شان تلك الصورة ان يعقل منه بما هي مجردة فيكون هو عقلا بل تعقل بل هذه الاضافة

اليها اي بما هي معقولة ولو كان من حيث وجودها في الاعيان لكان انما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل منها المعدوم

منها في الاعيان الى ان يوجد فيكون لا يعقل من نفسه انه مبدا ذلك الشي على ترتيب الا عند ما يصير مبدا فلا يعقل ذاته لان ذاته

من شانها ان يفيض عنها كل وجود وانما كان من حيث من شانها ان يجب عنها ذلك الاخر ان لم يوجد فيكون لم

يعرف بعد حالها بالوجود الاصلي ولكن ويكون لذاته اضافة اليها من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود في الاعيان فيبقى

ان ينظر في حال وجودها معقولة انها تكون موجودة في جوهر او عرض او تكون لها وجود مفارق لذاته ولكل ذات غيره

كصور مفارقة على ترتيب موضوعة في صقع الربوبية او من حيث هي موجودة في عقل او نفس اذا عقل هذه الصور الاول

فيما كان يكون ذلك العقل او النفس كالموضوع لتلك الصور المعقولة ويكون معقولة على انها فيه ومعقولة على انها

على انها عنه ويعقل الاول من ذاته انه مبدا لها فيكون من جملة تلك المعقولات المعقول منه ان الاول مبدا له جائز

بل يتسع في وجوده وهو المعقول منه انه مبدا له بتوسط فيفيض عنه شيء اخر وكذلك يكون الحال في وجود تلك المعقولات

وان كان لها ترتيب انما هي شي واحد لكن بعضها قبل بعض عند على الترتيب السببي والمسببي والكلام في تلك الاشياء الاخرة

في ذلك الشي من معقولات الاول يدخل في جملة الاول يعقل ذاته ويعقل ان صدورها عنه ليس على قصد منه ثم انا

عقله خيرا وجلالا انما نفس عقله لنفسه خيرا وجليل الامر لانه يحتاج ان يعقل انها عقلت وكذلك الى لا نهاية وذلك محال فهو نفس

عقله الخير فاذا عقل ما عقلها بنفسها وجودها ولم يكن معا عقل اخر ولم يكن وجودها الا انها تعقلت فما يكون كانها عقلها انه عقلها

او لانها وجدت عنه فان جعلت هذه المعقولات اجزاء ذاته عرض تكثر وان جعلتها لواحق لذاته عرض لذاته ان لا يكون من

جهتها واجب الوجود وان جعلتها امورا مفارقة لكل ذات عرضت الصور الافلاطونية وان جعلتها

موجودة في عقل ما عرض ايضا ما ذكرنا قبل هذا من المحال فينبغي ان تجتهد جهدك في التخلص من هذه الشبهة وتتحفظ ان لا تكثر

ذاته ولا تبالي بان يكون ذاته ماخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانها من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود

بل من حيث ذاتها واعلم ان العالم الربوبي عظيم جدا واعلم ان فرقا بين ان يفيض عن الشي صورة من شانها ان تعقل وبين ان

تفيض عن الشي صورة معقولة من حيث هي معقولة بلا زيادة وهو يعقل ذاته انه مبدا الفيضان كل معقول من حيث هو معقول

معلول كما هو مبدا لفيضان كل موجود من حيث هو موجود معلول ثم تجتهد في ان تحل الاصول المعطاة والمستفاد منها كل ذلك

وينبغي ان تعلم ان الاول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل انه كيف يكون فذلك النظام لانه يعقله هو مستفيض كائن موجود

وكل معلوم الكون وجهة الكون عن مباديه عند مباديه وهو خير غير مناف هو تابع لخيرية ذات المبدا وكمالها المعشوقين لذاتهما

فذلك الشي مراد ولكن ليس مراد الاول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض فكانك قد علمت استحالة هذا وستعلم

لذاته عن هذا النحو من الارادة العقلية المحضة وايضا فانه مريد اي انه ارادة عن مبادي طلبه له والسادة ما لم يكن عن الخير

يكون مريدا بهذا المعنى لكان ذاته في الحياة التي عندنا تكمل بادراك وفعل هو التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين وقد

صح انه مدرك وهو ما يعقله من الكل هو سبب الكل وهو بعينه مبدا فعله وذلك ايجاد الكل فمعنى واحد منه هو ادراك وسبب

الى الايجاد فاذا هو منه ليس ما يفتقر الى قوتين حتى يتم بقوتين ولا الحيوة منه غير العلم وكل ذلك له بذاته واما نحن فالصورة

المعقولة التي تحدث فينا فتكون سببا للصورة الموجودة الصناعية لكانت بنفس وجودها كافية لان يكون منها الصورة

الصناعية بان يكون صورا هي بالفعل مبادي لما هي صور لها لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة ولكن ليس كذلك بل وجودها

لا يكفي في ذلك لكن يحتاج الى ارادة متجددة منبعثة من قوة شوقية يتحرك منهما معا القوة المحركة فيحرك العصب والاعضاء الالية

ثم يحرك الالات الخارجية ثم يحرك المادة فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصورة المعقولة قدرة ولا ارادة بل عسى القدرة فينا

عند المبدا المحرك انها الصورة المحركة لمبدا القدرة فيكون محركا لكن فواجب الوجود ليست ارادته مغايرة الذات علما ولا

مغايرة المفهوم لعلمه فقد بينا ان العلم الذي له هو بعينه الارادة التي له وكذلك قد تبين ان القدرة التي له هي كون ذاته

عاقلة للكل عقلا هو مبدا للكل لا ماخوذا عن الكل ومبدا بذاته لا يتوقف على وجود شيء وهذه الارادة على الصورة التي

حققناها التي لا تتعلق بغرض في فيض الوجود يكون غير نفس الفيض هو الجود فقد كنا حققنا لك من امر الجود ما اذا تذكرته

علمت ان هذه الارادة نفسها تكون جودا فاذا حققت يكون الصفة الاولى لواجب الوجود انه علم وموجود ثم الصفات

الاخرى بعضها يكون المعنى فيها هذا الوجود مع اضافة وبعضها هذا الوجود مع سلب وليس ولا واحد منها موجبا في ذاته كثرة

البتة ولا مغايرة فاللواتي تخالط السلب انه لو قال قائل للاول ولم يتحاش انه جوهر لم يعن الا انه هذا الوجود وهو مسلوب

عنه الكون في الموضوع واذا قيل له واحد لم يعن الا الوجود نفسه مسلوبا عنه القسمة بالكم او القول او مسلوبا عنه الشريك

واذا قال عقل ومعقول وعاقل لم يعن بالحقيقة الا ان هذا المجرد في نفسه مسلوب عنه جواز مخالطة المادة وعلائقها

مع اعتبار اضافة ما واذا قال له اول لم يعن الا اضافة هذا الوجود الى الكل واذا قال له قادر لم يعن به الا انه واجب الوجود

مضافا الى ان وجود غيره انما يصح عنه على النحو الذي ذكر واذا قال له حي لم يعن الا هذا الوجود العقلي ماخوذا مع اضافة الى الكل

المعقد رابعا بالمقصد الثاني اذا في هذه المادة ادرك الفعال واذا قال برهينا ان لا يكون واجب الوجود مع عقلية اي سلب المادة
عنه مبدأ النظام الخير كله وهو يعقل ذلك يكون هذا اوصافا من اضافة وسلب فاذا قال جواد فهو من حيث هو الاضافة
مع السلب بزيادة سلب آخر وهو انه لا ينحو غرضا لذاته واذا قال خير اعني لا يكون فيه الوجود مبرأ عن معاني القوة
والنقص فهذا سلب او كونه مبدأ الكمال والنظام وهذا اضافة فاذا عقلت صفات الاول الحق على هذه الجهة لم يوجد فيها
شيء يوجب لذاته اجزاء او كثرة بوجه من الوجوه ولا يمكن ان يكون جمال وبهاء فوق ان يكون الماهية عقلية محضة خيرية محضة
بريئة عن كل واحد من انحاء النقص واحدة من كل جهة فواجب الوجود له الجمال والبهاء المحض وهو مبدأ جمال كل شيء وجمال
كل شيء وبهاؤه هو ان يكون على ما يجب له فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب فكل جمال وخير مدرك فهو محبوب
ومعشوق ومبدأ ذلك كله ادراك اما الحسي واما الخيالي واما الوهمي واما الظني واما العقلي وكلما كان الادراك اشد اكتناها
واشد تحقيقا والمدرك اجمل واشرف ذاتا فاحباب القوة المدركة اياه والتذاذها به اكثر فالواجب الوجود الذي هو في
غاية الكمال والجمال والبهاء الذي يعقل ذاته بتلك الغاية والبهاء والجمال وبتمام التعقل وبالعقل والمعقول على انها واحد بالحقيقة
يكون ذاته لذاته اعظم عاشق ومعشوق ولذيذ وملتذ فان اللذة ليست الا ادراك الملائم من جهة ما هو ملائم فالحس
بالملائم والتخيلية تتخيل ملائم وكذلك فالاول افضل مدرك بافضل ادراك لافضل مدرك فهو افضل لاذ وملتذ ويكون ذلك
امرا لا يقاس اليه شيء وليس عندنا لهذه المعاني اسامي غيرها والا سامي لمن استشنعها استعمل غيرها ويجب ان تعلم ان
ادراك العقل للمعقول اقوى من ادراك الحس للمحسوس لانه اعني العقل يعقل ويدرك الامر الباقي الكلي ويتحد به ويصير هو هو
على وجه ما ويدركه بكنهه لا بظاهره وليس كذلك الحس للمحسوس فاللذة التي تجب لنا بان نعقل ملائما هي فوق اللذة التي يكون لنا
بان نحس ملائما ولا نسبة بينهما لكنه قد يعرض ان يكون القوة الدراكة لا تستلذ بما يجب ان تستلذ به لعوارض كما ان المريض
لا يستلذ الحلو ويكرهه لعوارض مثل ذلك يجب ان نعلم من حالنا ما دمنا في البدن فانا اذا حصل لقوتنا العقلية كمالها بالفعل
لا نجد من اللذة ما يجب للشيء في نفسه وذلك لعائق البدن ولو انفردنا عن البدن لكنا بمطالعتنا ذواتنا وقد صارت عالما
عقليا مطابقا للموجودات الحقيقية والجمالات الحقيقية واللذيذات الحقيقية متصلة بها اتصال معقول بمعقول نجد من اللذة
والبهاء ما لا نهاية له وسنوضح هذه المعاني كلها بعد واعلم ان لذة كل قوة حصول كمالها لها فللحس المحسوسات الملائمة
وللغضب الانتقام وللرجاء الظفر ولكل شيء ما يخصه وللنفس الناطقة مصيرها عالما عقليا بالفعل فالواجب الوجود معقول
وموجود وحي وقادر ومريد وعالم وقادر [illegible]

تمت المقالة الثامنة بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة التاسعة في صدور الاشياء عن المدبر الاول والمعاد وهي سبعة فصول

أ فصل في فاعلية المبدأ الاول ب فصل في ان الحركة القريبة من الماديات لا طبيعية ولا عقلية بل نفسانية والمبدأ الابعد لها عقل ج فصل في كيفية صدور الافعال من المبادي العالية ليعلم من ذلك ما يجب ان نعلم من حال المفارقة المعقولة بذاتها المسماة د فصل في ترتيب وجود العقول والنفوس السماوية والاجرام العلوية من الاول هـ فصل في حال تكون الاسطقسات عن العلل الاولى و فصل في العناية وبيان كيفية دخول الشر في القضاء الالهي ز فصل في المعاد

الفصل الاول في صفة المبدأ الاول فقد عرفت ان للكل مبدأ واجب الوجود غير داخل في جنس او واقع تحت حد او برهان بريء عن الكيف والكم والأين والمتى والحركة

لانه لو كان له شريك ولا ضد وانه واحد من جهة انه غير منقسم لا في الاجزاء بالفعل ولا في الاجزاء بالفرض والوهم كالمتصل
ولا في العقل بان يكون ذاته مركبة من معان عقلية متغايرة يتحد منها جملة وانه واحد من حيث هو غير مشارك البتة في وجوده
الذي له فهو بهذه الوحدة فرد وهو واحد لانه تام الوجود ما بقي له شيء ينتظر حتى يتم وقد كان هذا احد وجوه الواحد وليس
الواحد فيه الا على الوجه السلبي ليس كالواحد الذي للاجسام لاتصال او اجتماع او غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوجه
من معنى وجودي يلحقه فاذا عرف هذا وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير مجسمة وانها
مبدأ الحركة الاولى وبان لك ان الحركة المستديرة ليست متكونة تكونا زمانيا فقد بان لك من هناك من وجه ان
مبدأ دائم الوجود وقد بان لك بعد ذلك ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وانه لا يجوز ان يستانف
له حال لم تكن معه فقد بان لك ان العلة انما تكون موجبة للمعلول فان دامت اوجبت المعلول دائما لكن نزيدك
الاستبصار فكفيك ما نحن في شرحه الا انا نزيدك بصيرة فنقول كل ما حدث بعد ما لم يكن فله مادة فاذا كان لم
يحدث ثم حدث لم يخل اما ان يكون حصل الفاعلية والقابلية لم تكونا فحدثتا او كانتا ولكن لم يكن الفاعل [illegible]
[illegible]
من جهة العلل كما كانت لم يحدث [illegible]
كان البتة فاذا حدث امر لم يكن [illegible]
[illegible]

يكون قبل الحركة حركة وانما يتاتى ذلك لو امكن ان يحدث عالم بتقدير وجود القابل وهو المادة فيكون قد كان القابل حتى
حدث القابل وانما الآن وضع ان القابل موجود والفاعل ليس بموجود فالفاعل يحدث ويلزم ان يكون حدوثه بعد ذات
حركة على ما وصفنا وايضا مبدا الكل ذات واجبة الوجود وواجب الوجود واجب من جميع جهاته والا فهو لم يكن
واجب الوجود من جميع جهاته فانه ممتنع الحال الحادثة له في ذاته بل خارجة عن ذاته كما يمتنع بعضهم الارادة والكلام
على حدوث الارادة هنا ثابت بل هو بارادة او طبع او امر آخر اي امر كان ومهما وضع امر حدث لم يكن فاما ان
يوضع حادثا في ذاته واما غير حادث في ذاته بل مباين لذاته فيكون الكلام ثابتا وان حدث في ذاته كان
ذاته متغيرا وقد بينا ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وايضا اذا كان هو عند حدوث المباينات عنه
كما كان قبل حدوثها ولم يعرض البتة شيء لم يكن وكان الامر على ما كان ولا يوجد عنه شيء فليس يجب ان يوجد عنه شيء بل يكون الحال
والامر على ما كان فلا بد من تميز لوجوب الوجود او ترجيح لوجود عنه بحادث متوسط لم يكن حين كان الترجيح للعدم
عنه وكان التعطيل عن الفعل حاله وليس هذا امرا خارجا عنه فانا نتكلم في حدوث الحادث عنه نفسه بلا واسطة امر يحدث
فيحدث به الشيء كما يقولون في الارادة والمراد والعقل الصريح الذي لم يكدر يشهد ان الذات الواحدة اذا كانت من
جميع جهاتها كما كانت وكان لا يوجد عنها فيما قبل شيء وهي الآن كذلك فالآن ايضا لا يوجد عنها شيء فاذا صار الآن
يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات قصد او ارادة او طبع او قدرة وتمكن او شيء مما يشبه هذا لم يكن ومن لم يجز هذا
فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويعود اليه ضميرا فان الممكن ان يوجد وان لا يوجد لا يخرج الى الفعل ولا يترجح له احد الامرين
الا بسبب واذا كانت هذه الذات التي للعلة كانت ولا ترجح ولا يجب عنها هذا الترجيح ولا داعي ولا مصلحة
ولا غير ذلك فلا بد من حادث يوجب الترجيح في هذه الذات اذا كانت هي العلة الفاعلية والا كانت نسبتها الى
ذلك الممكن على ما كان قبل ولم يحدث لها نسبة اخرى فيكون الامر بحاله ويكون الامكان امكانا محضا بحاله واذا حدثت
لها نسبة فقد حدث امر ولا بد من ان يحدث لذاته وفي ذاته فانه ان كانت خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتا ولم يكن
تلك النسبة المطلوبة فانا نطلب النسبة الموجبة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن ويجمع كلها حادثا واحدا وفي حكم
امر يوجد شيء والا فقد اخرج من البدء شيء ونظرنا في ما بعده فان كان مبدا النسبة مباينا لذاته ليست هي النسبة المطلوبة
فاذا الحادث الاول يكون على هذا القول في ذاته لكنه محال فكيف يمكن ان يحدث في ذاته شيء وعمن يحدث عنه
انه واجب الوجود بذاته والحادث فمن ذلك فمن الحادث عنه يكون نسبة النسبة المطلوبة وانا نطلب النسبة الموجبة
لخروج الممكن الاول الى الفعل عن واجب الوجود وقد قيل ان واجب الوجود واحد وعلى انه ان كان آخر
فيه العلة الاولى والكلام فيه ثابت ثم كيف يجوز ان يتميز في العدم وقت ترك ووقت شروع وبما ذا يخالف
الوقت الوقت وايضا الوجوب ان الحادث يحدث الا والحدوث حال في المبدا فلا يخلو اما ان يكون حدوث
ما يحدث منه اولا بالطبع او بعرض فيه غير الارادة او بالارادة اذ ليس بقسري ولا اتفاقي فان كان بالطبع فقد
تغير الطبع او كان بالعرض فقد تغير العرض وان كان بالارادة فذلك انما حدث فيه او مباينة له بل نقول اما
ان يكون المراد نفس الايجاد او غرضا ومعنى مستقيما بعده فان كان المراد نفس الايجاد لذاته فلم لم يوجد قبل
الآن او حدث وقته او قدر عليه الآن ولا معنى في ما نقول قول القائل انما السؤال باطل لان السؤال في كل وقت
عائد بل هذا سؤال حق لانه في كل وقت عائد والزم عائد لو كان الغرض منفعة فمعلوم ان الذي هو لشيء بحيث يكون وجوده
منه اولى والذي هو لشيء بحيث يكون منه اولى والحق الاول كامل الذات لا ينتفع بشيء

يسبق ما دامت ذاته او بالزمان فان كان بذاته فقط مثل الواحد للاثنين وان كانا معا وحركة المحرك بان يتحرك
بحركة ما يتحرك عنه وان كانا معا فيجب ان يكونا كلاهما محدثين الاول القديم والافعال الكائنة عنه وان كان قد
سبق لا بذاته فقط بل بذاته وبالزمان بان كان وحده ولا عالم ولا حركة ولا شك ان لفظة كان تدل على امر مضى وليس هو الآن
وخصوصا ويعقبه قولك ثم فقد كان كون قد مضى قبل ان خلق الخلق وذلك الكون هو متناه فقد كان اذن زمان
قبل الحركة والزمان لان الماضي اما بذاته وهو الزمان واما بالزمان وهو الحركة وما فيها ومعها فقد بان لك هذا فان لم
يسبق بامر ما فهو مع حدوث الخلق الاول بل حدوث الخلق هو حادث مع حدوثه وكيف لا يكون سبق على ورب ما قيل
الاول بالخلق وقد كان ولا خلق وكان ولا خلق وليس كان ولا خلق ثابتا عند كونه كان ولا خلق ولا كونه قبل الخلق ثابتا
مع كونه مع الخلق وليس كان ولا خلق نفس وجوده وحده فان ذاته حاصلة بعد الخلق ولا كان ولا خلق هو وجود مع عدم
الخلق بلا شيء ثالث فان وجود ذاته وعدم الخلق موصوف بانه قد كان وليس الآن وتحت قولنا كان معنى معقول دون
معقول الامرين لانك اذا قلت وجود ذات وعدم ذات لم يكن مفهومها السبق بل قد يصح ان يقيم معه الا غيرها فانه لو قدر
الاشياء يصح وجوده وعدم الاشياء ولم يصح ان يقال انه كان بل لا بد من فهم السبق بشرط ثالث فوجود الذات شيء
وعدم الذات شيء ومفهوم كان شيء موجود غير المعنيين وقد وضع هذا المعنى للخالق متقدما لا بحق
قبل ان خلق لم فيه حتى فاذا كان بكذا كانت هذه القبلية مقدرة بكمية وهذا هو الذي نسميه الزمان اذ تقديره
ليس تقدير ذي وضع ولا ثبات بل على سبيل التجدد ثم ان شئت فاقبل ان هذا الطبيعة وان شئت ان تاويل عليه معنى كان
عارض من مبدا غير قار والمبدا الغير القار هو الحركة فاذا تحققت علمت ان الاول انما سبق الخلق عندهم ليس سبقا مطلقا
بل سبقا بزمان معه حركة واجسام او جسم المعطلة الذين عطلوا الله عن الجود ولا يخلو الامر ان يسلموا انه كان
قادرا قبل ان يخلق الخلق ان يخلق جسما ذا حركات تقدر اوقاتا وازمنة محدودة او لم يمكن الخالق ان يبتدي بخلق الا حين
ابتدا فهذا القسم الثاني محال لانه يوجب انتقال الخالق من العجز الى القدرة وانتقال المخلوقات عن الامتناع الى الامكان بلا علة
والقسم الاول يقسم قسمين فيقال اما ان يمكن ان يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم انما ينتهي الى خلق العالم
بقدره وحركات اكثر او لا يمكن ومحال انه لا يمكن لما بيناه فان امكن ان يمكن خلقه مع خلق ذلك الجسم الاول الذي ذكرنا قبل
هذا الجسم الثاني او لا يمكن فان امكن معه فهو محال لانه لا يمكن ان يكون ابتداء خلقين متساويين للحركة في السرعة بحيث
ينتهيان الى خلق العالم واحدهما اطول وان لم يمكن معه لكن امكانه متقدما ومتاخرا محال
العدم امكان خلق شيء بصفة والامكانية وذلك في حال دون حال ووقع ذلك متقدما ومتاخرا ثم ذلك الى غير نهاية فقد
وضح صدق ان ههنا وجود حركة لا بدء لها في الزمان وانما البدء لها من جهة الخالق وانما هي السماوية فيجب ان تعلم ان العلة
القريبة للحركة الاولى نفس لا عقل وان السماء حيوان مطيع لله تعالى **الفصل الثالث في ان المحرك القريب للسماوات لا طبيعة**
ولا عقل بل نفس والمبدا الابعد عقل فنقول انا قد بينا في الطبيعيات ان الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الاطلاق
وللجسم حالة الطبيعية اذ كانت كل حركة بالطبع فهي مفارقة بالطبع لحالة والحالة التي تفارق بالطبع هي حالة غير طبيعية
لا محالة فظاهر ان كل حركة تصدر عن الطبع فعن حالة غير طبيعية ولو كان شيء من نسب الحركات بطل الذات
الطبيعية بل الحركة انما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية اما في الكيف كما اذا سخن الماء بالقسر واما بالكم كما في
الذبول الصحيح واما في المكان كما اذا حصل الحجر في حيز الهواء وكذلك اذا كانت الحركة قد تكون في مقولة
الوضع والعلة في تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية والبعد عن الغاية فاذا كان الامر على هذه الجملة لم يكن

حركة مستديرة عن طبيعة والا كانت من حالة غير طبيعية الى حالة طبيعية اذا وصل اليها سكنت ولم يجز ان يكون فيها بعينها
قصد الى تركها فاذن الغرض الطبيعي ان الطبيعة ليست تفعل باختيار بل على سبيل تسخير وسبيل ما يلزمها بالذات فان كانت
الطبيعة تحرك على استدارة فهي تحرك لا محالة اما عن اين غير طبيعي او وضع غير طبيعي هربا طبيعيا منه وكل هرب طبيعي عن شيء
فمحال ان يكون هو بعينه قصدا طبيعيا اليه والحركة المستديرة تفارق كل نقطة وتتركها وتقصد في تركها [illegible]
تهرب من كل شيء الا وتقصده فليست اذن الحركة المستديرة طبيعية الا انها قد تكون بالطبع اي ليس وجودها في جسمها
لمقتضى طبيعة اخرى لجسمها فان الشيء المتحرك لها وان لم يكن قوة طبيعية كان شيئا طبيعيا لذلك الجسم غير غريب وكانه طبيعة
وايضا فان كل قوة فانما تحرك بتوسط الميل والميل هو المعنى الذي يحس في الجسم المتحرك وان سكن قسرا احس بذلك الميل فيه
كانه يقاوم المسكن مع سكونه طلبا للحركة فهو غير الحركة لا محالة وغير القوة المحركة لان القوة المحركة تكون موجودة عند اتمامها
الحركة ولا يكون الميل موجودا فكذا ايضا الحركة [illegible] لا يزال يحدث في جسمها ميلا بعد ميل وذلك الميل لا يجوز ان
يكون طبيعيا [illegible] ويحرك الى غير جهة محدودة ولا موضع
ذلك [illegible] طبيعة ذلك الجسم غريب فان ثبت هذا المعنى طبيعية كان [illegible] ان الفلك يتحرك بالطبع [illegible]
طبيعته تفيض من نفسه [illegible] ان الفلك ليس مبدأ حركته طبيعية وكان قد بان انه ليس قسريا
عن ارادة لا محالة ونقول انه لا يجوز ان يكون مبدأ الحركة القريب قوة عقلية صرفة لا تتغير ولا تتخيل الجزئيات البتة فانا قد
اشرنا الى جمل ما يبين [illegible] هذا المعنى في الفصول المتقدمة اذ اوضحنا ان الحركة معنى متجدد النسب وكل شطر منه مختص
بنسبة [illegible] ثبات له ولا يجوز ان يكون عن معنى ثابت البتة وحده فان كان عن معنى ثابت وجب ان يلحقه ضرب من تبدل الاحوال
اما ان كانت الحركة عن طبيعة وجب ان يكون كل حركة تتجدد فيه قربا وبعدا من النهاية المطلوبة وكل حركة تعدم منه قربا
قرب وبعد من النهاية المطلوبة وكل حركة تعدم منه قرب وبعد من النهاية ولولا ذلك التجدد لم يكن تجدد حركة فان
الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون منه الا ثابت واما ان كانت عن ارادة وجب ان يكون عن ارادة متجددة جزئية فان
الارادة الكلية نسبتها الى كل شطر من الحركة نسبة واحدة فلا يجب ان يتعين منها هذه الحركة دون هذه فانها ان كانت
لذاتها علة لهذه الحركة لم يجز ان تبطل هذه الحركة وان كانت علة لهذه الحركة لسبب حركة قبلها [illegible] فكان المعدوم
موجبا لموجود والمعدوم لا يكون موجبا لموجود وان كان قد يكون الاعدام علة للاعدام ولا ان يوجب المعدوم شيئا
فهذا لا يمكن وان كانت العلة امور تتجدد فالسؤال في تجددها ثابت فان يكون تجددها طبيعيا لزم المحال الذي قد مضى
وان كان ارادة ارادية [illegible] ارادات متجددة [illegible] فقد بان ان الارادة العقلية الواحدة لا توجب البتة حركة
ولكنه قد يمكن ان يتوهم ان ذلك الارادة العقلية منتقلة فانه قد يمكن ان ينتقل العقل من معقول الى معقول اذا لم يكن فعلا من
كل جهة بالفعل ويمكن ان يعقل الجزئي تحت النوع [illegible]
[illegible]
[illegible]
يعني الدائرة فلا يبعد ان يتوهم ان تجدد الحركة مع تجدد هذا المعقول فنقول [illegible] يمكن ان تتم امر الحركة المستديرة
[illegible] الارادة الكلية وان كانت على سبيل تجدد واشتغال [illegible] الارادة الكلية [illegible]
[illegible]
فليست [illegible] الحركة المساوية

من الارادة الى واحد واحد من تلك الارادات العقلية المنتقلة واحدة تخص جزءا من ذلك اولا وتنسب الى واحد من تلك
المعقولات [illegible] واحدة [illegible] تمييز ولا يرجح وجوده
من [illegible] وكيف يصح ان يقال ان الحركة من أ الى ب لزمت من ارادة عقلية
والحركة من ب الى ج من ارادة اخرى عقلية دون ان يلزم من كل واحد من تلك الارادات غير ما لزم من الاخرى [illegible]
فان أ و ب و ج متشابهة في النوع وليس شيء من الارادات الكلية بحيث يتعين [illegible]
الا ان [illegible] جزئية واذا لم يتعين تلك الحدود في العقل [illegible] حدود كلية فقط لم يمكن ان يوجد الحركة من أ
الى ب اولى من التي من ب الى ج [illegible]
من الجسم ثم كيف [illegible] ارادة [illegible] ثم ارادة [illegible]
[illegible]
[illegible] الاشتغال فيما يعقله [illegible]
المبدأ القريب [illegible] قوة عقلية [illegible]
ولا القوة العقلية مجردة عن جميع اضافات التغير [illegible]
[illegible] فاذا كان الامر على هذا فالفلك متحرك بالنفس والنفس مبدأ حركته القريبة وتلك النفس متجددة التصور
والارادة وهي متوهمة اي لها ادراك المتغيرات الجزئيات وارادة للامور الجزئية باعيانها وهي كمال جسم الفلك وصورته
ولو كانت [illegible] قائمة بنفسها من كل وجه لكانت عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطها ما بالقوة والمحرك القريب للفلك
وان لم يكن عقلا يجب ان يكون قبله عقل هو السبب المتقدم لحركة الفلك [illegible] الحركة محتاجة الى قوة غير متناهية
مجردة عن المادة لا تتحرك ولا بالعرض واما النفس المحركة [illegible] جسمانية [illegible] متغيرة [illegible] وليست مجردة عن
المادة بل نسبتها الى الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا الينا الا ان لها ان تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والذي يحرك [illegible] من غير ان يتغير [illegible]
والوضع الذي اليها [illegible] المعشوق والمعشوق [illegible] العاشق بل نقول ان كل متحرك
حركة غير قسرية [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible]
[illegible] اللذة [illegible] الحقيقي هو العقل [illegible]
لا يتغير ولا ينفعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

او بعير غيرين وذلك لان المعقول كتب كالذي فهم قول في بعيد ويمكن ان يوجد فان كمال المعدل احسن من كمال العقد
الفاعلة والاحسن الكتب الاشرف الاكمل كالاول سماته هي الاحسن الافضل البتة ودلالته ينحو به سوى بعض الاشياء
من سبب آخر واما نحن فان النوع الذي طلبه ورغب فيه هو كمال غير حقيقي بل مظنون والحكمة الفاعلة التي حصلها بفعل
ليس يسببها العقول بل العقل يمنع عنده بها ويسمى لها ويحدث به الحركة من الجوهر الكلي لانفس فانه ليس هو منفعل الفعال او جوهر
آخر يشبهه ومن هو ان الارادة المقصد لسبب لوجود القوى النفسانية لكن على انها سببية لماده لا مرجعه وكما انها في الموجه
ثم بعد ذلك ان العقل يتبعه لم يوجد كمالا انتهت الحركة عنه حصوله فينبغي ان يكون الخير المطلوب به والحركة غيرا قابله بالاوليس
من شانه ان ينال وكل غير ما شانه فانه يطلب بفعل التشبه به بمقدار الامكان والتشبه به هو تعقل ذاته بغير شيء في ذاته
يحصل له الكمال الممكن في ذاته كما حصل لعشقه وبه يجب التقاء الاولى على كل يكون لجوهر الشيء في احواله ولوازمه كما ذلك ما
كان يمكن ان يحصل كماله الاقصى له في اول الامر تشبهه به باثبات وما كان لا يمكن ان يحصل كماله الاقصى له في اول الامر
ثم تشبهه بالحركة وتحقيق ان الجرم السماوي قد بان ان يحرك حركة من قوة غير متناهية والقوة التي في الجسمانية متناهية فكيف
يا ينفعل الاول فيتبع عليه من نوره وقوة وهو في جرم السماوي واليه يصير كان له قوة غير متناهية فلا يكون له قوة غير متناهية
بل المعقول الذي يتبع عليه نوره وقوة وهو في الجرم السماوي في جوهره على كماله الاقصى اذ ليس له في جوهره امر بالقوة وكذلك
في كمه وكيفه الا في وضعه واينه فانه ممكن وجوده من الامور ثابتة فانه ليس له ان يكون على وضع او اين اولى من جوهره من ان
يكون على وضع او اين آخر في غيره فانه ليس شيء من اجزاء المدار فلك والكوكب اولى بان يكون ملاقيا لجزء من جزء آخر فيما كان
في جزء يفعل منه في جزء آخر بالقوة فقد عرض لجرم الفلك بالقوة من جهة وضعه واينه فالتشبه بالخير الاقصى يوجب
البقاء على اكمل ما يكون الشيء دائما ولم يمكن هذا الكمال للجرم السماوي بالعدد حفظه بالنوع والتعاقب فصارت الحركة حافظة
لما يمكن من هذا الكمال ومبدأها الشوق الى التشبه بالخير الاقصى في البقاء على الكمال الاكمل بحسب الممكن ومبدأ هذا الشوق
هو ما يعقل منه واعتبر فانه قالت ... في شوقها الطبيعي الا ان يكون ... فعل ايضا انه يجب ان كل
جسم مشتاق شوقا الى ان يكون على وضع من اوضاعه التي يمكن ان يكون له والى ان يكون على كل الاين كونه متحركا دعوه مستاجيع
ذلك من الاحوال التي ... يتشبه به بالاول من حيث هو فيض الخيرات لا ان يكون المقصود التشبه
بالاول بقدر الامكان فان يكون على الاكمل ما يكون في نفسه وفي ما يتبعه من حيث هو متشبه بالاول لا من حيث هو مبدأ ...
بعده فيكون الحركة لا من ذلك المقصود الاول كما قولوا ان غرض الشوق الى التشبه بالاول من حيث هو فاعل بعده
عنه الحركة الفلكية صدور الشيء من الشيء بالوجوب وان كان غير مقصود في ذاته بالقصد الاول لان ذلك مقصود لاجل
يحدث عنه طلب له بالفعل الاكمل والا يمكن بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة فان الشخص الواحد اذا دام لم يحصل بشارة دوام
وبقيت دائما بالقوة فالحركة ايضا تتبع ذلك القصد وعلى هذا الاعتبار على ان يكون مقصودا او بعد وان كان ذلك القصد
الواحد متعدد الصور للصورة جزئية ذكرناها وفيضان على سبيل الانبعاث لا على سبيل القصد الاول يتبع تلك التصورات
الجزئية الحركات المتعلقة بها في الاوضاع والاجزاء الواحدة لكن لا يكون في هذا الباب يكون الشوق الاول على ما ذكرنا ويكون
سارية فيه الانبعاثات في هذه الاشياء تقدم بعد ما لتقاربه بعيدة في ابدانها ليست متناسبا وان كانت فيه متشابها
وكليهما مثل ان الشوق اذا اشتد الى خيل والى شيء آخر يتبع ذلك ... تخيلات على سبيل الانبعاث تتبعها حركات ليست
الحركات التي هي المشتاق في نفسه بل حركات تحوي شيء في طريقه وفي سبيله والذي يكون منه وكذلك الفلكية كائنة بالارادة
والشوق على هذا النحو فهو والحركة مبدأها الشوق واحساسه لكن على النحو الذي ذكرناه ليس ان يكون الحركة مقصودة بالقصد الاول

دائما

ذلك الاشياء فيكون الحركة ... الى المقصود

الدوام ...

فيه والحركة كما بينا جاوده والحكمة والحكمية وليس من شرط الحركة الارادية ان يكون مقصودة في نفسها بل اذا كانت القوة الاولى
مشتاق شوقا صحيحا منها ما يحرك والامتناع مفارقة يتحرك على النحو الذي يوصل به الى الغرض فاذا على نحو آخر مشابه
او مقارب له اذا كان فيه تحصيل ما كان الغرض منها يا بل اما الغاية في به وتحصيل جزءه وتشبهه بوجوده فالخالق
يتعقل المبدأ الاول وما يتعقل منه او يدرك منه على نحو عقلي او تشتاق ذلك الكمال وكل جهة تكون منبعث عن الحركة
لما سواه دون مرتبة وهو الشوق الى التشبه به بمقدار الامكان فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة لكن من حيث
قلنا ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ ومنبعث عنه هذا الاستكمال منبعثا عن الشوق فعلى هذا المحرك
المبدأ الاول جرم السماء وقد اتضح لك من هذا ايضا ان المعلم الاول اذا قال ان الفلك متحرك بطبعه فالذي عنى انه
قال انه متحرك بالنفس فالذي عنى ان قال متحرك بقوة غير متناهية يحرك كما يحرك المعشوق فالذي عنى انه ليس فيما قاله
تناقض ولا اختلاف ثم انت تعلم ان جوهر هذا الخير المعشوق واحد ولا يمكن ان يكون هذا المحرك الاول الذي
لجملة السماء غير واحد وان كان لكل كرة من كرات السماء محركا قريبا يخصه ومعشوقا يخصه على ما يراه المعلم الاول
ومن بعده من محصلي علماء المشائين فانهم انما ينفون الكثرة عن محرك الكل ويثبتون الكثرة للحركات المفارقة وغير المفارقة
التي تخص واحدا واحدا منها فيجعلون اول المفارقات لخاصية محرك الكرة الاولى وهي عند من تقدم بطلميوس كرة الثوابت
وعند من يعلم من العلوم التي ظهرت بعد بطلميوس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة وبعد ذلك لمحرك الكرة التي تلي
بحسب اختلاف الرأيين وكذلك يعلم هذا فهؤلاء يقولون ان محرك الكل شيء ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص والمعلم الاول
يضع عدد الحركات المحركة على ما كان ظهر في زمانه ويتبع عددها عدد المبادئ المفارقة وبعض من لم يحصل قوله انه يحب
صحيح ويقول في رسالة التي في مبادئ الكل ان محرك جملة السماء واحد لا يجوز ان يكون عددا كثيرا وان كان لكل كرة
محركا ومعشوقا يخصها والذي تحصل عبارته من كتب المعلم الاول على سبيل ... وان لم يمكن نصوص في الالفاظ صحيح
ويقول انه واضح في الاشياء والاليق وجود مبادئ حركة خاصية لكل فلك على انه فيه وجود مبدأ حركة خاصية له
على انه معشوق مفارق فلهذا اوجب تعدد المفارقة المعلم الاول من هذا السبيل ثم القياس وجعلته الانه
لشدة المبتلى ان الحركات وكرات سماوية كثيرة مختلفة في الجهة في السرعة والبطوء فيجب لكل حركة محرك غير الذي
للآخر ومعشوق غير الذي للآخر والا لما اختلفت الجهات ولا اختلفت السرعة والبطوء وقد بينا ان هذه المعشوقات
خيرات محضة مفارقة للمادة وان كانت الحركات والكرات كلها تشترك في الشوق الى المبدأ الاول فيشترك لذلك في
دوام الحركة واستدارتها ومن جزئه بها بها تا **الفصل الثالث في كيفية صدور الافعال من المبادئ العالية ليعلم**
من ذلك يجب ان يعلم من الحركات المفارقة المعقولة لذاتها المتشبهة ولنتحقق هذا البيان ولنفصح من مبدأ آخر ونقول
ان قوما لما سمعوا الحاصل قوما فيما نقل المتقدمين اذ يقول ان الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه ان يكون للعناية
بالامور الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر وكانوا سمعوا ايضا وعلموا بالقياس ان الحركات السماوية لا
يجوز ان يكون لاجل شيء غيرها ذاتها ولا يجوز ان يكون لاجل معلولاتها واذا ان يجمعوا بين المذهبين فقالوا
ان نفس الحركة ليست لاجل ما تحت القمر لكن التشبه بالخير المحض والشوق اليه فاما اختلاف الحركات فلما ان ينقلب يكون من
كل واحد منها في عالم الكون والفساد واختلافها ينتظم به بقاء الانواع كما ان رجلا خيرا لو اراد ان يمشي في حاجة
سمت موضع والغرض ان يحصل طريقان احدهما يختص بايصال الى الموضع الذي فيه قضاء وطره والآخر فيتضمن مع ذلك
ايصال نفع الى مستحق وجب في حكم خيريته ان يقصد الطريق الثاني وان لم يكن حركته لاجل نفع غيره بل لاجل قلوا

... محرك ... الاول

... عبارة ... المعلم الاول ...

فكذلك حركة الفلك يشبه انما هي ليستبقي ما يمكن له الا فيه دايما لكن الحركة الى هذه الجهة وبهذه السرعة دون غيرها فذلك لا يقول لسواه
اذ ان الممكن ان يحدث للاجرام السماوية في حركاتها قصد لاجل شيء معلول ويكون ذلك القصد في اختيار الجهة يمكن
ان يحدث ذلك وهو معنى في نفس الحركة حتى تتولد لاجل ان الفلك يمكن ان يتم لما به خيرية مخصوصة والحركات المتغيرة في
الوجود وتتبع خيرها ولم يكن لما ما يحصل عليها من الاحوال مشيرة فاختارت الاتبع فان كانت العلة الاولى من العقول
بان حركتها تتبع الخير المستحق وقصد فعلها لاجل الخير من المعلولات فهذه العلة موجودة في نفس تتبع اختيار الجهة اذ لم
يتبع والعلة سببا لاختيار الجهة لم يتبع قصد الحركة وكذلك الحال في قصد السرعة والبطوء والالة وليس ذلك الا ترتيب القوة
والضعف في الافلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى ينسب اليه بل ذلك مختلف ونقول بالجملة
لا يجوز ان يكون منها شيء لاجل الكائنات لا قصد حركة والاقصد منه حركة ولا عنه بسرعة وبطوء بل ولا قصد فعل البتة
لاجلها وذلك لان كل قصد يكون من اجل المقصود ويكون اخس وجودا من المقصود لان كل ما هو لاجل شيء اخر فهو اخس وجودا
من الاخر من حيث هو والاخر على تمامه بل به يتم الاخر الخير من الوجود الواصل الى القصد ولا يجوز ان يستفاد الوجود
الاكمل من الشيء الاخس فلا يكون البتة الى معلول قصد صادق غير مظنون ولا كان القصد معطيا وعلة الوجود [illegible]
منه وانما يقصد اذا حتى يكون القصد مثالا وعلة وجوده شيئا اخر مثل الطبيب [illegible] فالطبيب لا يعطي الصحة بل يهيئ لها
الالة والالة وانما يعطي الصحة مبدا اجل من الصحة وهو الذي يعطي المادة جميع صورها وذاته اشرف من المادة وربما كان القاصد
معطيا نفس قصده او قصدا ما ليس اشرف من القصد فلا يكون القصد علة في الطبع بل في الظن ولان هذا البيان يحتاج الى
تطويل وتحقيق [illegible] بكلام الشيخ الفاضل [illegible] الارفع فنقول ان كل قصد فلمقصود [illegible]
يكون وجود المقصود [illegible] القاصد اولى بالقاصد من لا وجوده [illegible] الشيء الذي هو اولى بالشيء [illegible]
ان كان بالحقيقة حقيقيا وان كان بالظن ظنيا مثل استحقاق المدح [illegible] وما اشبه ذلك
[illegible] الله تعالى [illegible]
[illegible] كل قصد ليس [illegible] ولم يقصد [illegible] ذلك الكمال [illegible]
يكون كذلك [illegible] فيكون العلل [illegible]
بالعلة [illegible] العلل [illegible]
[illegible] فان قال قائل ان الخيرية [illegible] الخير [illegible]
الخير ولكن لا على سبيل قصد وطلب يكون ذلك منه فان هذا يوجب النقص فان كل طلب [illegible]
من القاصد [illegible] ولم يكن [illegible]
صحيحة موجودة [illegible] القصد [illegible] القصد [illegible]
فلا يكون الخيرية [illegible] ولا يكون [illegible]
القصد [illegible] هذا القصد [illegible] الاستكمال [illegible]
الاول [illegible] مقبول [illegible]
ان لا يقصد شيء [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] القصد الثاني [illegible] الجهة [illegible]
بالقصد الاول شيء ويكون المنفعة [illegible] مقصودة [illegible]

بل بحسب انه يكون هناك استكمال في ذات الشيء مستتبع لتلك المنفعة متى يكون تشبها بالاول ونحن لا نمنع ان يكون الحركة مقصودة
بالقصد الاول على انها تشبه بذات الاول من الجهة التي هي تشبه بالقصد الثاني بذات الاول من حيث يفيض عنه الوجود
فجاز ان يكون القصد الاول امرا اخر منظورا به الى فوق واما النظر الى اسفل واعتباره فجاز ان يقع القصد الاول الى الجهة
حتى يكون تشبها بالاول لا في نفس اختيار الحركة فكانت الحركة لا لاجل ما يحصل عنها ولكن تشبها بالاول من
حيث هو كامل الوجود [illegible] انما ذلك لذاته من حيث ذاته [illegible] والاشيا [illegible]
بل [illegible] على كمال الافضل [illegible] والكمال [illegible] يكون الشوق [illegible]
الصدق [illegible] يتعلق بالاول [illegible] فان قال قايل [illegible] يجوز ان [illegible] السماوي [illegible]
فكذلك [illegible] الحركات [illegible] الكمال [illegible]
وهي بالحقيقة [illegible] الا يكون [illegible] السماوي [illegible]
الحركات التي [illegible]
على [illegible] الجهة [illegible] الافضل [illegible] الشوق [illegible]
والثبات فان قال قايل ان هذا القول يمنع وجود الغاية للكائنات [illegible]
هذا الاشكال [illegible] الغاية [illegible]
[illegible] الغاية [illegible] المبادي الاولى [illegible] الاسباب التي [illegible]
[illegible] للعقول بالذات [illegible] القصد [illegible] العقول [illegible]
بالفعل [illegible]
[illegible] القوة الشهوانية [illegible]
[illegible] في علل [illegible]
[illegible] فان [illegible] الاجسام السماوية [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] الحركات [illegible]
المتشوقات ولكن [illegible] المتشوقات المختلفة [illegible]
الذي هو [illegible] القدم [illegible] الفلاسفة [illegible]
[illegible] محال وذلك لان التشبه يوجب [illegible] والغاية [illegible]
[illegible] يوجب [illegible] في الفعل [illegible]
ولا يمكن [illegible] طبيعة ذلك الجسم [illegible] الى ب ولا [illegible]
ان يتحرك من ب الى ا فان هذا محال فان الجسم [illegible] طبيعة [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] الفلك [illegible]
ثم [illegible] الفلك [illegible] طبيعة الفلك [illegible]
[illegible] طبيعة [illegible] الجهة [illegible]
جهة اخرى [illegible] طبيعة [illegible]

بل بحسب

ولاجات مختلفة فليس ان في جوهر الفلك طبيعة تمنع تحريك النفس له الا الى جهة كانت ذاتية لا يجوز ان يقع ذلك
من جهة النفس حتى يكون طبيعيا انه ليس تمنعه الحركة لا محالة الا ان يكون الغرض في الحركة مختصا بجهة لان
الارادة تتبع الغرض ليس الغرض تبعا للارادة فاذا كان كذلك كان السبب في اختلاف الغرض في الاختلاف من جهة الطبيعة
ولا من جهة الطبيعة ولا من جهة النفس الا اختلاف الغرض والغرض ابعد الجميع عن الامكان فان الغرض فيها بعد
الاول لجميع من السماوية كانت الحركة من نوع حركة ذلك الجرم ولم يمكن ان يكون واحدا من السماويات كثير من الواقع وكونه
كان الغرض في حركته ان الفلك التي يحرك ذلك الفلك وقد كان بالتخيل الغرض فيه مختلفا الحركات شيئا يوصل اليه بالحركة كل شيء
جانبا وان لان الاجسام ليس جسمانيا ان الغرض فيه التشبه بشيء غير جواهر الافلاك من موادها وانفسها ومحال ان يكون عنصرا
وما يتولد منها والاجسام والانفس غيره وبقي ان يكون لكل واحد منها شوق تشبه بجوهر عقل مفارق يخصه فيختلف الحركات
واحوالها اختلافا لاجل ذلك وان يخفى علينا كيفية وجوب ذلك وكيفيته فيكون العلة الاولى متشوقة الجميع الشوق
فهذا معنى قول القدماء ان للكل محركا واحدا معشوقا ولكل كرة محركا يخصها ومعشوقا يخصها فيكون لكل فلك نفس
محركة تعقل الخير ولها بسبب الجسم تخيل اي تصور الجزئيات وارادة للجزئيات ويكون ما يعقله من الاول وما يعقله من المبدأ
الذي يخصه القريب منه مبدأ التشبه الذي التحريك ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته الى نفسه نسبة العقل الفعال الى انفسنا وانه مثال
كلي عقلي لنوع فعله فهو يتشبه به وبالجملة لابد في كل متحرك منها لغرض يتعلق من مبدأ العقل بتعقل الخير الاول ويكون في اجتماع
فقد علمت ان لكل عقل مفارق الذات من مبدأ الحركة جسمانيا اي من اصل الجسم فقد علمت ان الحركة السماوية نفسانية
من نفس مختارة متجددة الاختيارات على الاتصال جزئية فيما يكون عدد العقول المفارقة بعد المبدأ الاول عدد الحركات
فان كانت افلاك المتحيرة انما المبدأ في حركات كل كوكب منها فيفيض من الكوكب لم يعد ان يكون المفارقات
عدد الكواكب لما اعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الاول اولها العقل المحرك الذي لا يتحرك وتحريكه كرة الجرم
الاقصى ثم الذي هو مثله لكرة الثوابت ثم الذي هو مثله لكرة زحل وكذلك حتى ينتهي الى العقل الفائض على انفسنا وهو عقل العالم
الارضي ونسميه نحن العقل الفعال وان لم يكن كذلك بل كان لكل كرة متحركة لها حكم في حركة نفسها ولكل كوكب كانت هذه المفارقات
اكثر عددا وكان يلزم على مذهب المعلم الاول قريبا من خمسين ثم فوقه وآخرها العقل الفعال وقد علمت من كلامنا في
الرياضيات مبلغ ما ظهر لنا من عددها

الفصل الرابع في ترتيب وجود العقول والنفوس السماوية والاجرام العلوية عن المبدأ الاول

قد صح لنا فيما قدمناه من القول ان الواجب الوجود بذاته واحد وانه ليس بجسم ولا في جسم ولا ينقسم بوجه من الوجوه
فاذن الموجودات كلها وجودها عنه ولا يجوز ان يكون له مبدأ بوجه من الوجوه ولا سبب لا الذي عنه ولا الذي فيه او به
يكون ولا الذي له حتى يكون لاجل شيء ولهذا لا يجوز ان يكون كون الكل عنه على سبيل قصد منه كقصدنا لتكوين الوجود
الكل فيكون قاصدا لاجل شيء غيره وهذا الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره وذلك في هذا الموضع اخص تمتنع ان نقصد وجود
الكل عنه ان ذلك يؤدي الى التكثر في ذاته فانه حينئذ يكون فيه شيء بسببه يقصد وهو علمه وعلمه بوجوب القصد او استحبابه
او خيريته فيه يوجب ذلك ثم القصد ثم فايدة يفيده اياه القصد على ما اوضحنا قبل وهذا محال وليس يكون الكل عنه على سبيل الطبع
بان يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ولا رضى منه وكيف يصح هذا وهو عقل محض يعقل ذاته فيجب ان يعقل انه يلزمه وجود الكل لانه
لا يعقل ذاته الا كما هي مبدأ للاشياء وانه يعقل وجود الكل عنه على انه مبدأه وليس في ذاته مانع او كاره لصدور
الكل عنه وذاته عالمة بان كماله وعلوه بحيث يفيض عنه الخير وان ذلك من لوازم جلالته المعشوقة لذاته وكل ذات تعلم
ما يصدر عنه ولا يخالطه معاوقة بل يكون عالما او رضيا به فالواجب الوجود راض بما يفيض عنه فالاول راض بفيضان الكل عنه لكن الحق

ماش

الاول انما يعقل الاول وبالذات انه يعقل ذاته التي هي مبدأ لنظام الخير في الوجود فهو عاقل لنظام الخير في الوجود
كيف ينبغي ان يكون لا عقلا خارجا من القوة الى الفعل ولا عقلا منتقلا من معقول الى معقول فان ذاته بريئة عما بالقوة
من كل وجه على ما اوضحنا قبل بل عقلا واحدا معا ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود انه يعقل انه كيف يمكن وكيف
يكون افضل ان يكون ان يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله فان الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت علم وقدرة
وارادة واما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره الى قصد والى حركة والى ارادة حتى يوجد وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن
الاثنينية وعلى ما اطنبنا فيه فتعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده لا تابع لوجوده
لا لاجل وجود شيء آخر غيره وهو فاعل الكل بمعنى انه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضانا تاما مباينا لذاته ولان كون ما يكون
عن الاول انما هو على سبيل اللزوم اذ صح ان الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وقد فرغنا من بيان هذا
الغرض بل فلا يجوز ان يكون اول الموجودات عنه وهي المبدعات كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام الى مادة وصورة لانه
يكون لزوم ما يلزم عنه هو لذاته لا لشيء آخر والجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه شيء ليست الجهة والحكم التي
يلزم عنها لا شيء بل غيره فان لزم منه شيئان متباينان بالقوام او شيئان متباينان يكون منهما شيء واحد مثل مادة وصورة
لزوما معا فانما يلزمان عن جهتين مختلفتين في ذاته وتلك الجهتان ان كانتا لا في ذاته بل لازمتين لذاته فالسؤال في لزومهما
ثابت حتى يكونا من ذاته فيكون ذاته منقسما بالمعنى وقد منعنا هذا قبل وبينا فساده فبين ان اول الموجودات عن
العلة الاولى واحد بالعدد وذاته وماهيته واحد ولا في مادة فليس شيء من الاجسام ولا من الصور التي هي كمالات الاجسام
معلولا قريبا له بل المعلول الاول عقل محض لانه صورة لا في مادة وهو اول العقول المفارقة التي عددناها ويشبه ان يكون هو
المبدأ المحرك للجرم الاقصى على سبيل التشويق ولكن لقائل ان
يقول انه لا يمتنع ان يكون اول الحادث عن المبدأ الاول صورة مادية لكنها يلزم عنها وجود مادتها فنقول ان هذا يوجب
ان تكون الاشياء التي بعد هذه الصورة وهي المادة شيء في درجة المعلولات الا ان يكون وجودها بتوسط المادة
سببا لوجود صورة الاجسام الكثيرة في العالم وقواها وهذا محال لان المادة وجودها انها قابلة فقط وليست سببا لوجود
شيء من الاشياء على غير سبيل القبول فان كان شيء من المواد ليس كذا فليس هو مادة الا باشتراك الاسم فيكون ذلك
الشيء المفروض شيئا ليس على صفة المادة الا باشتراك الاسم فيكون ان كان الشيء المفروض شيئا على صفة المادة الا
باشتراك الاسم فالمعلول الاول لا يكون نسبته اليه على انه صورة في مادة الا باشتراك الاسم فان كان هذا الا في
من جهة ما يوجد عنه هو المادة ومن جهة اخرى ما يوجد صورة شيء آخر حتى لا يكون الصورة الاخرى موجودة بتوسط المادة
كانت الصورة المادية تفعل فعلا لا تحتاج فيه الى المادة وكل شيء يفعل فعلا من غير ان يحتاج الى المادة فذاته اولى
غنية عن المادة فيكون الصورة المادية غنية عن المادة وهذا خلف فان الصورة المادية وان كانت علة للمادة في ان يخرجها
الى الفعل ويكملها فان للمادة ايضا تاثيرا في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها وان كان مبدأ الوجود من غير المادة
كما قد علمت فيكون لا محالة كل واحد منهما علة للاخرى في شيء وليس من جهتين واحدة ولولا ذلك لاستحال ان يكون
للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من الوجوه ولذلك قد سلف منا القول ان المادة لا تكفي في وجودها الصورة فقط
بل الصورة كجزء العلة واذا كان كذلك فليس يمكن ان يجعل الصورة من حيث هي علة للمادة مستغنية عنها فتبين انه
لا يجوز ان يكون المعلول الاول صورة مادية ولان لا يكون مادة الجرم واجب ان يكون المعلول الاول صورة غير مادية
اصلا بل عقلا وانت تعلم ان هاهنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة فمحال ان يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود

مفارق للجسم فصل ان في جملة الموجودات عن الاول اجساما اذ علمت ان كل جسم ممكن الوجود في حيز نفسه وانه يجب بغيره وعلمت انه لا سبيل الى ان يكون عن الاول بغير واسطة فهو كائن عنه بواسطة وعلمت انه لا يجوز ان يكون الواسطة وحدة محضة لما علمت ان الواحد من حيث هو واحد انما يوجد عنه واحد فاولى ان يكون عن المبدعات الاولى بسبب اثنينية يجب ان يكون فيها ضرورة او كثرة كيف كانت ولا يمكن في العقول المفارقة شيء من كثرة الا على ما اقوله ان المعلول بذاته ممكن الوجود وبالاول واجب الوجود ووجوب وجوده بانه عقل وهو يعقل ذاته ويعقل الاول ضرورة فيجب ان يكون فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكنة الوجود في حيزها وعقله وجوب وجوده من الاول المعقول بذاته وعقله للاول وليست الكثرة له عن الاول فان امكان وجوده امر له بذاته لا بسبب الاول بل له من الاول وجوب وجوده ثم كثرة انه يعقل الاول ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب وجوده عن الاول ونحن لا نمنع ان يكون عن شيء واحد ذات واحدة ثم يتبعها كثرة اضافية ليست في اول وجوده وداخلة في مبدأ قوامه بل يجوز ان يكون الواحد يلزم عنه واحد ثم ذلك الواحد يلزمه حكم وحال او صفة او معلول ويكون ذلك ايضا واحدا ثم يلزم عنه بمشاركة ذلك اللازم شيء فمن هناك تتبع كثرة فهكذا يجب ان يكون الحال حتى يمكن ان يوجد عن العقول المفارقة كثرة وهي المعلولات الاولى ولولا ذلك لكان لا يمكن ان يوجد منها الا وحدة ولم يمكن ان يوجد عنها جسم ثم لا امكان لكثرة هناك الا على هذا الوجه فقط فقد بان لنا فيما سلف ان العقول المفارقة كثيرة العدد وعلمت انها موجودة معا فيجب ان لا يكون الاول منها هو المبدأ والاول لا يلزم ان يتقدم عقل عقل وان تحت كل عقل فلكا بمادته وصورته التي هي النفس وعقلا دونه فتحت كل عقل ثلثة اشياء في الوجود فيجب ان يكون امكان وجود هذه الثلثة عن ذلك العقل الاول في الابداع لاجل التثليث المذكور فيه والافضل يتبع الافضل من جهات كثيرة فيكون اذن العقل الاول يلزم عنه بما يعقل الاول وجود عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الاقصى وكمالها وهي النفس وبطبيعة امكان الوجود الحاصلة له المندرجة في تعقله لذاته وجود جرمية الفلك الاقصى المندرجة في جملة ذات الفلك الاقصى بنوعه وهو الامر المشارك للقوة فبما يعقل الاول يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جهتيه الكثرة الاولى بجزئيها اعني المادة والصورة والمادة بتوسط الصورة او بمشاركتها كما ان امكان الوجود يخرج الى الفعل بالفعل الذي يحاذي صورة الفلك وكذلك الحال في عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهي الى العقل الفعال الذي يدبر انفسنا وليس يجب ان يذهب هذا المعنى الى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق فانا نقول انه ان لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعاني التي فيها من الكثرة وقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة يلزم كثرته هذه المعلولات ولا هذه العقول متفقة الانواع حتى يكون مقتضى معانيها متفقا ولنبتدئ لبيان هذا المعنى ابتداء آخر فنقول ان الافلاك كثيرة فوق العدد الذي في المعلول الاول فلا يجوز ان يكون كل جرم متقدم منها علة لمتأخر وذلك لان الجرم بما هو جرم لا يجوز ان يكون مبدأ جرم وبما له قوة نفسانية لا يجوز ان يكون مبدأ جرم ذي نفس اخرى وذلك لانا بينا ان كل نفس لكل فلك فهو كماله وصورته وليس جوهرا مفارقا والا لكان عقلا لا نفسا ولكان لا يحرك البتة على سبيل الشوق ولكان لا يحدث فيه من حركة الجرم وتخيله وتوهمه تغير وانفعال وقد قام البرهان على ثبات هذه الاحوال لانفس الافلاك كما علمت واذا كان الامر على هذا فلا يجوز ان يكون انفس الافلاك يصدر عنها افعال في اجسام اخرى غير اجسامها الا بوساطة اجسامها فان صور الاجسام وكمالاتها على ضربين اما صور قوامها بمواد الاجسام فكما ان قوامها بمواد الاجسام فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بوساطة مواد الاجسام ولهذا كان فعل الحرارة ليس في اي شيء اتفق بل فيما كان ملاقيا لجرمها او كان من جرمها بحال واما صور قوامها بذواتها لا بمواد الاجسام كالانفس ثم كل واحد من النفوس انما خصت بجسم بسبب ان فعلها بذلك الجسم وفيه ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعا لذلك الجسم لكانت نفس كل شيء لا نفس ذلك الجسم

فقد بان على الوجوه كلها ان القوى السماوية المنطبعة لا تفعل الا بوساطة جسمها ومحال ان تفعل بوساطة الجسم نفسا لان الجسم لا يكون متوسطا بين نفس ونفس فان كانت تفعل نفسا بغير توسط الجسم فلها انفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها ولذات الجسم وهذا غير الامر الذي نحن في ذكره واذا لم تفعل نفسا لم تفعل جرما سماويا لان النفس متقدمة على الجسم في المرتبة والكمال فان وضع لكل فلك شيء يصدر عنه في فلكه شيء واثر من غير ان يستوفي ذاته في شغل ذلك الجسم به ولكن ذاته مباينة في القوام وفي الفعل فذلك الشيء نحن لا نمنعه وهو الذي نسميه العقل المجرد ونجعل صدور ما بعده عنه ولكن هذا غير المنفعل عن الجسم وغير المشارك له والصادر عنه صورة خاصة به والكلام عن الجملة التي حدثنا عنها حين اقتضبنا بحث النفس فقد بان ان للافلاك مبادئ غير جسمانية وغير صور للاجرام وان لكل فلك يختص بمبدأ منها والجميع يشترك في مبدأ واحد ومما لا شك فيه ان هاهنا عقولا بسيطة مفارقة تحدث مع حدوث ابدان الناس ولا تفسد بل تبقى وقد بين ذلك في العلوم الطبيعية وليست صادرة عن العلة الاولى لانها كثيرة مع وحدة النوع ولانها حادثة فهي اذن معلولات الاول بتوسط ولا يجوز ان يكون العلل الفاعلية المتوسطة بين الاول وبينها دونها في المرتبة فلا يكون عقولا بسيطة مفارقة فان العلل المعطية للوجود اكمل وجودا واما القابلة للوجود فبخلاف ذلك فيجب ان يكون المعلول الاول عقلا واحدا بالذات ولا يجوز ايضا ان يكون عن كثرة متفقة النوع وذلك لان المعاني المتكثرة التي فيه وبها يمكن وجود الكثرة فيه ان كانت مختلفة الحقائق كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئا غير ما يقتضيه الآخر في النوع ثم لم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر بل طبيعة اخرى وان كانت متفقة الحقائق فبماذا تخالفت وتكثرت ولا انقسام مادة هناك فاذن ليس يجوز ان يكون عن العقل الاول وجود كثرة الا مختلفة الانواع فليست هذه الانفس الارضية ايضا كائنة عن العقل الاول بلا توسط علة اخرى موجودة وكذلك عن كل عقل بعده الى ان ينتهي الى معلول كونه مع كون الاسطقسات القابلة للكون والفساد المتكثرة بالعدد والنوع معا فيكون تكثر القابل سبب تكثر فعل مبدأ واحد بالذات وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها فيلزم دائما عقل بعد عقل حتى تتكون كرة القمر ثم تكون الاسطقسات وتتهيأ لقبول تأثير واحد بالنوع كثير بالعدد من العقل الاخير فانه اذا لم يكن السبب في الفاعل وجب ان يكون في القابل ضرورة فاذن يجب ان يحدث من كل عقل عقل تحته ويقف حيث يمكن ان تحدث الجواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد لتكثر الاسباب فهناك ينتهي فقد بان واتضح ان كل عقل هو اعلى في المرتبة فانه لمعنى فيه وهو انه بما يعقل الاول يجب عنه وجود عقل آخر دونه وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرمه وجرم الفلك كائن عنه ومستبقى بتوسط النفس الفلكية فان كل صورة فهي علة لان يكون مادتها بالفعل لان المادة نفسها لا قوام لها

الفصل الخامس في كيفية كون العناصر من العلل الاولى

اذا استوفت الحركات السماوية عددها لزم بعدها وجود الاسطقسات وذلك لان الاجسام الاسطقسية كائنة فاسدة فيجب ان يكون مبادئها القريبة اشياء تقبل نوعا من التغير والحركة وان لا يكون ما هو عقل محض وحده سببا لوجودها وهذا مما يجب ان يتحقق من اصول الكلام فيما قد تقرر لنا وهذه الاسطقسات لها مادة تشترك فيها ولها صور تختلف بها فيجب ان يكون اختلاف صورها مما يعين فيه اختلافات في احوال الافلاك وان يكون اتفاقها في المادة مما يعين فيه اتفاق في احوال الافلاك والافلاك تتفق في طبيعة اقتضت الحركة المستديرة فيجب ان يكون مقتضى تلك الطبيعة يعين في وجود المادة ويكون ما يختلف فيه مبدأ تهيؤ المادة للصور المختلفة والامور المشتركة في النوع والجنس لا يكون وحدها علة لشيء ما لم يشاركها مبدأ آخر اذ الطبيعة المشتركة هي في نفسها متفقة واحدة الا بنعت يخصها فلا يوجد اذن بها الواحد منها الا بارتباط مع امر واحد فيجب ان يكون العقل المفارق آخر العقول هو الذي يفيض عنه بمشاركة الحركات السماوية شيء فيه رسم صور العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان

وان يكون اتفاقها في المادة مما يعين فيه اتفاق في احوال الافلاك

[illegible]

الفصل السادس في الغاية وبيان كيفية دخول الشر في القضاء الالهي

[illegible]

من خارج فاما شيء مانع وحايل مسبب للكمال او مضاد واصل محق للكمال مثال الاول وقوع سحاب كثيرة وتراكمها واظلال جبال
شاهقة تمنع تاثير الشمس في الثمار على الكمال ومثال الثاني وصول البرد المعيب للكمال النباتي في وقته حتى يفسد الاستعداد
الخاص منه وتتبعه وجميع سبب الشر انما يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت فلك القمر طفيف بالقياس الى ساير الوجود كما علمت
ثم الشر انما يصيب اشخاصا ما وفي اوقات ما والانواع محفوظة وليس الشر الحقيقي يعم اكثر الاشخاص الا نوعا من الشر واعلم ان
الشر الذي هو بمعنى العدم اما ان يكون شرا بحسب امر واجب او نافع قريب من الواجب واما ان لا يكون شرا بحسب ذلك بل شرا
بحسب الامر الذي هو ممكن في الاقل ولو وجد لكان على سبيل ما هو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثانية ولا مقتضى له من طبيعة
الممكن الذي هو فيه وهذا القسم غير الذي نحن فيه وهو الذي استثنيناه وليس هو شرا بحسب النوع بل بحسب اعتبار زايد
على واجب النوع كالجهل بالفلسفة او بالهندسة او غير ذلك فان ذلك ليس شرا من جهة ما نحن ناس بل هو شر بحسب كمال
الاصلح في ان يعم وستعرف انه انما يكون بالحقيقة شرا اذا اقتضاه شخص انسان ما او شخص نفس وانما تقتضيه النفس
لا لانه انسان او نفس بل لانه قد ثبت عنده حسن ذلك واشتاقه واستعد لذلك الاستعداد فاذا منع ذلك بعد ما
قبل ذلك تعرض كانبعاث الشوق اليه فقد انبعث طبيعة النوع انبعاثه الى الكمالات الثانية التي تتلو الكمال الاول فاما ان لم يكن
كان ذلك عدما في امر مقتضى كان في الطباع فالشر في اشخاص الموجودات قليل ومع ذلك فان وجود الشر في الاشياء ضرورة
تابعة للحاجة الى الخير فان هذه العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد وتنفعل عن الغالب لم يمكن ان يكون عنها هذه الانواع الشريفة
ولو لم تكن النار منها بحيث اذا تادت بالمصادمات الواقعة في جريان الكل الى ثوب رجل شريف احرقته
لم يكن النار منتفعا بها النفع العام فوجب ضرورة ان يكون الخير الممكن في هذه الاشياء انما يكون خيرا بعد ان يمكن وقوع
مثل هذا الشر عنه ومعه وافاضة الخير لا يوجب ان يترك الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه شرا من ذلك الشر لان عدم
يكن في طباع المادة وجوده اذا كان عدما شرا من عدم واحد ولهذا ما يوثر العاقل الاحتراق بالنار بشرط ان يسلم
حيا على الموت بلا الم فلو ترك هذا القبيل من الخير لكان يكون ذلك شرا فوق هذا الشر الكاين بايجاده فكان في
مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير ان يعقل استحقاق مثل هذا النمط من الاشياء وجودا يوجد
ليقع معه من الشر ضرورة فوجب ان يفيض وجوده فان قال قايل ليس قد كان يجوز ان يوجد المدبر الاول خيرا محضا مبرا
عن الشر فيقال له هذا لم يكن جايزا في مثل هذا النمط من الوجود وان كان جايزا في الوجود المطلق على انه ضرب من الوجود
المطلق من الوجود المطلق مبرا فيه ذلك الضرب وذلك مما قد فاض من المدبر الاول ووجد في الامور العقلية
والنفسية والسماوية وبقي هذا النمط في الامكان ولم يكن تركه لاجل ما يخالطه من الشر اذا لم يكن مبدؤه
موجودا اصلا وترك لئلا يكون هذا الامكان فذلك شر من ان يكون هو فكونه خير الشرين فكان الاصلح ان يوجد
الاسباب الخيرة التي هي تتبعها الاسباب التي يوجد لها الشر بالعرض فان وجودها مستتبع وجوده ولكان
فيه اعظم خلل في نظام الخير الكلي بل ان لم يلتفت الى ذلك وقصر الى الامكان في الوجود
الى اصناف الموجودات المختلفة في احوالها لكان الوجود الخالي من الشر قد حصل وبقي نمط من الوجود انما يكون على هذا السبيل
ولا كون اعظم شرا من كونه فواجب ان يفيض وجوده من حيث يفيض منه الوجود الذي هو اصوب على النمط الذي قيل
بل نقول من راس ان الشر يقال على وجوه فيقال شر للافعال المذمومة ويقال شر لمباديها من الاخلاق ويقال شر للآلام
والغموم وما يشبهها ويقال شر لنقصان كل شيء عن كماله وفقدانه ما من شانه ان يكون له فكان الالام والغموم وان
كانت معانيها وجودية ليست اعداما فانها تتبع الاعدام والنقصان والشر الذي في الافعال هو ايضا بالقياس

الى من فقد كماله بوصوله اليه مثل الظلم او بالقياس الى كمال يجب في السياسة المدنية كالزنا وكذلك الاخلاق انما هي شرور بسبب صدور هذه عنها وهي مقارنة للاعدام
النفس كمالات يجب ان يكون لها ولا تجد شيئا مما يقال له شر من الافعال الا وهو كمال بالنسبة الى سببه الفاعل له وربما انما هو شر
بالقياس الى السبب القابل له او بالقياس الى فاعل آخر يمنع عن فعله في تلك المادة التي هو اولى بها من هذا الفعل فالظلم
يصدر مثلا عن قوة طلابة للغلبة وهي الغضبية مثلا والغلبة هي كمالها ولذلك خلقت من حيث هي غضبية اي خلقت
لتكون متوجهة الى الغلبة تطلبها وتفرح بها فهذا الفعل بالقياس اليها خير لها وان ضعفت عنه فهو بالقياس اليها شر
لها وانما هو شر للمظلوم او للنفس النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها فان عجزت عنه كان شرا لها
وكذلك السبب الفاعل للآلام والاحزان وكالنار اذا احرقت فان الاحراق كمال للنار لكنه شر بالقياس الى من سلب
سلامته بذلك لفقدانه ما فقد واما الشر الذي سببه النقصان والقصور في الجبلة فليس لان فاعلا فعله بل لان الفاعل لم يفعل
فليس ذلك بالحقيقة خيرا بالقياس الى شيء واما الشرور التي تتصل باشياء هي خيرات فانما هي من جهتين سبب من جهة
المادة انها قابلة للصورة والعدم وسبب من الفاعل فانه لما وجب ان يكون منه الماديات كان مستحيلا ان يكون منها
وجود المواد والذي يعني قبل المادة ويقبل فعل المادة الا وان يكون قابلا للصورة والعدم فكان مستحيلا ان لا يكون
قابلا للمتقابلات وكان مستحيلا ان لا يكون قابلا للمتقابلات وكان مستحيلا ان يكون القوى الفعالة لا تفعل افعالها مضادة لما
اخرى قد حصل وجودها وهي لا تفعل فعلها فانه من المستحيل ان تخلق ما يراد منه الغرض المقصود بالنار وهو الايراق ثم لا تحرق الكل
الخاص به بان يكون فيه مستحق ولان يكون فيه عرق مستحق لم يمكن بان يكون الغرض النافع فيه ويرون مستتبع آفات
تعرض من الاحراق والاغراق كمثل احراق النار عضو انسان ناسك لكن الامر الاكثري هو حصول الخير المقصود في الطبيعة
والامر الدايم ايضا والاكثري فان اكثر اشخاص الانواع في كنف السلامة من الاحراق واما الدايم فلان انواعا كثيرة لا
يستحفظ على الدوام الا بوجود مثل النار على ان يكون محرقة ووقاع الآفات بعيد عن الخيرات الآفات التي بعيد منها وكذلك
في ساير الاسباب المشابهة لذلك فكان لا يحسن ان يترك المنافع الاكثرية والدايمة لاعراض شرية اقلية فاريد الخير
الكاين من هذه الاشياء ارادة اولية على الوجه الذي يصلح ان يقال ان الله تعالى يريد الاشياء ويريد الشر ايضا
على الوجه الذي بالعرض اذ علم انه يكون ضرورة فلم يبال به فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى بالعرض وكل بقدر وكذلك حال المادة
فقد علم منها انها تعجز عن امور ويقصر بها عن الكمالات في امور لكنها ايضا تغتفر لكثرة الاعتبارات فاذا كان
كذلك فليس من الحكمة الالهية ان يترك الخيرات الفايقة الدايمة والاكثرية لاجل شرور في امور شخصية غير دايمة بل نقول
ان الامور في الوهم اما امور ان توهمت موجودة يمتنع ان يكون الا شرورا على الاطلاق واما امور وجودها
ان يكون خيرا ويمتنع ان يكون شرورا وناقصة واما امور يغلب فيها الخير اذا وجدت وجودها ولا يمكن غير ذلك
لطباعها واما امور يغلب فيها الشرية واما امور متساوية الحالين فاما ما لا شر فيه فقد وجدت في الطبايع واما ما كله
شر او الغالب او المساوي ايضا فلم يوجد واما الذي الغالب في وجوده الخير فالاحرى به ان يوجد اذا كان الاغلب فيه انه
خير فان قيل فلم لم يمنع الشرية عنه اصلا حتى كان يكون كله خيرا فيقال حينيذ لم تكن هي هي اذ قلنا ان وجودها الوجه
الذي يستحيل ان يكون بحيث لا يعرض منها شر فاذا صيرت بحيث لا يعرض منها شر فلا يكون وجودها الوجه الذي لها
بل يكون وجود اشياء اخرى وجدت وهي غيرها وهي حاصلة الحيز خلق بحيث لا يعرض الشر منها اوليا ومثال هذا ان النار
اذا كانت وجودها ان يكون محرقة وكان وجود المحرق هو انه اذا ماس ثوب الفقير احرقه وكان وجود ثوب الفقير انه
قابل للاحراق وكان وجود كل واحد منها ان يعرض لهما حركات شتى وكان وجود الحركات الشتى في الاشياء الثابتة على جهة

وجودا وجود له الا اتفاقا وكان وجوده الاتفاقي بين الفاعل والمنفعل والانفعال فانه لم يمكن الثاني لم يمكن الاول فالكل انما رتبت فيه القوى الفعالة والمنفعلة السماوية والارضية الطبيعية والنفسانية بحيث يؤدي الى النظام الكلي مع استحالة ان يكون ما هي عليه ولا يؤدي الى شرور فيلزم من احوال العالم بعضها بالقياس الى بعض ان يحدث في نفس صورة اعتقاد رديء او كفر او شر آخر في نفس او بدن بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلي يثبت فلم يعبأ ولم يلتفت الى اللوازم الفاسدة التي تعرض بالضرورة وقيل خلقت هؤلاء للنار ولا ابالي وخلقت هؤلاء للجنة ولا ابالي وقيل كل ميسر لما خلق له فان قال قائل ليس الشر شيئا نادرا او اقليا بل هو اكثري فليس كذلك بل الشر كثير وليس باكثري وفرق بين الاكثري والكثير فان ههنا امورا كثيرة هي كثيرة وليست اكثرية كالامراض فانها كثيرة وليست اكثرية واذا تأملت هذا الصنف الذي نحن في ذكره من الشر وجدته اقل من الخير الذي يقابله ويوجد في مادته فضلا عنه بالقياس الى الخيرات الاخرى الابدية ثم الشرور التي هي نقصانات الكمالات الثانية فهي اكثرية لكنها ليست من الشرور التي كلامنا فيها وهذه الشرور مثل الجهل بالهندسة ومثل فوت الجمال البارع وغير ذلك مما لا يضر في الكمالات الاولى ولا في الكمالات التي تليها مما يظهر نفعها وهذه الشرور ليست بفعل فاعل بل بان لا يفعل الفاعل لاجل ان القابل ليس مستعدا او ليس يتحرك الى القبول وهذه الشرور هي عدم خيرات من باب الفضل والزيادة

الفصل السابع في المعاد

وبالحري ان نحقق ههنا احوال الانفس الانسانية اذا فارقت ابدانها وانها الى اي حالة تصير فنقول يجب ان تعلم ان المعاد منه ما هو مقبول من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق الشرع وتصديق خبر النبوة وهو الذي للبدن عند البعث وخيرات البدن وشروره معلومة لا تحتاج الى ان تعلم وقد بسطت الشريعة الحقة التي اتانا بها سيدنا ومولانا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان بالقياس اللتان للانفس وان كانت الاوهام منا تقصر عن تصورهما الآن لما نوضح من العلل والحكماء الالهيون رغبتهم في اصابة هذه السعادة اعظم من رغبتهم في اصابة السعادة البدنية بل كانهم لا يلتفتون الى تلك وان اعطوها ولا يستعظمونها في جنبة هذه السعادة التي هي مقاربة الحق الاول على ما نصفه عن قريب فلنعرف حال هذه السعادة والشقاوة المضادة لها فان البدنية مفروغ منها في الشرع فنقول يجب ان تعلم ان لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها مثاله ان لذة الشهوة وخيرها ان يتأدى اليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الموافقة الماضية واذى كل واحد منها ما يضاده وتشترك كلها نوعا من الشركة في ان الشعور بموافقها وملائمها هو الخير واللذة الخاصة بها وموافق كل واحد منها بالذات وبالحقيقة هو حصول الكمال الذي هو بالقياس اليه كمال بالفعل فهذا اصل وايضا فان هذه القوى وان اشتركت في هذه المعاني فان مراتبها في الحقيقة مختلفة فالذي كماله افضل واتم والذي كماله اكثر والذي كماله ادوم والذي كماله اوصل اليه واحصل له والذي هو في نفسه اكمل فعلا وافضل والذي هو في نفسه اشد ادراكا فاللذة التي له ابلغ واوفر لا محالة وهذا اصل وايضا فانه قد يكون الخروج الى الفعل في كمال ما بحيث يعلم انه كائن ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يشعر باللذة ما لم يحصل وما لم يشعر به لم يشتق اليه ولم ينزع نحوه مثل العنين فانه متحقق ان للجماع لذة ولكنه لا يشتهيه ولا يحن نحوه الاشتهاء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به بل شهوة اخرى كما يشتهي من يجرب من حيث يحصل منها ادراك وان كان مؤذيا وبالجملة فانه لا يتخيله وكذلك حال الاكمه عند الصور الجميلة والاصم عند الالحان المنتظمة ولهذا يجب ان لا يتوهم العاقل ان كل لذة

بخصوصه العنين

فهو

فهو كما للحمار في بطنه وفرجه وان المبادئ الاولى المقربة عند رب العالمين عادمة اللذة والغبطة وان رب العالمين ليس له في سلطانه وخاصيته البهاء الذي له وقوته غير المتناهية امر في غاية الفضيلة والشرف والطيب نجله عن ان نسميه لذة وللحمار والبهائم حالة طيبة ولذيذة كلا بل اي نسبة تكون لما للعالين الى هذه الخسيسة ولكنا نتخيل هذا ونشاهده ولم نعرف ذلك بالاستشعار بل بالقياس فحالنا عنده كحال الاصم الذي لم يسمع قط في عمره ولا تخيل اللذة اللحنية وهو متيقن لطيبها وهذا اصل وايضا فان الكمال والامر الملائم قد يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع او شاغل للنفس فتكرهه وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى الطعم الحلو وشهوتهم للطعوم الرديئة الكريهة بالذات وربما لم تكن كراهية ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالخائف يجد الغلبة او اللذة فلا يشعر بها ولا يستلذها وهذا اصل ايضا فانه قد تكون القوة الدراكة ممنوة بضد ما هو كمالها ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى اذا زال العائق تأذت به ورجعت الى غريزتها مثل الممرور فربما لم يحس بمرارة فمه الى ان يصلح مزاجه وتستنقي اعضاؤه فحينئذ ينفر عن الحال العارضة له وكذلك قد يكون الحيوان غير مشتهي للغذاء البتة بل كارها له وهو اوفق شيء له ويبقى عليه مدة طويلة فاذا زال العائق عاد الى واجبه في طبعه فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقده وقد يحصل سبب الالم العظيم مثل حرق النار وتبريد الزمهرير الا ان الحس مؤوف فلا يتأذى البدن حتى يزول العائق فيحس حينئذ بالالم العظيم فاذا تقررت هذه الاصول فيجب ان ننصرف الى الغرض الذي نؤمه فنقول ان النفس الناطقة كمالها الخاص بها ان تصير عالما عقليا مرتسما فيها صورة الكل والنظام المعقول في الكل والخير الفائض في الكل مبتدئة من مبدأ الكل سالكة الى الجواهر الشريفة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما بالابدان ثم الاجسام العلوية بهيئاتها وقواها ثم كذلك حتى تستوفي في نفسها هيئة الوجود كله فتنقلب عالما معقولا موازيا للعالم الموجود كله مشاهدة لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق ومتحدة به ومنتقشة بمثاله وهيئته ومنخرطة في سلكه وصائرة من جوهره واذا قيس هذا بالكمالات المعشوقة التي للقوى الاخرى وجد في المرتبة التي بحيث يقبح معها ان يقال انه افضل واتم منها بل لا نسبة لها اليها بوجه من الوجوه فضيلة وتماما وكثرة وسائر ما يتم به التذاذ المدركات مما ذكرناه واما الدوام فكيف يقاس الدوام الابدي بدوام المتغير الفاسد واما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصوله بملاقاة السطوح بالقياس الى ما هو سار في جوهر قابله حتى يكون كانه هو هو بلا انفصال اذ العقل والعاقل والمعقول واحد او قريب من الواحد واما ان المدرك في نفسه اكمل فامر لا يخفى واما انه اشد ادراكا فامر ايضا تعرفه ادنى تذكر لما سلف بيانه فالنفس الناطقة اكثر عدد مدركات واشد تقصيا للمدرك وتجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة في معناه الا بالعرض والخوض في باطن المدرك وظاهره بل كيف يقاس هذا الادراك بذلك الادراك او كيف تقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية والغضبية ولكنا في عالمنا وبدننا هذين وانغمارنا في الرذائل لا نحس بتلك اللذة اذا حصل عندنا شيء من اسبابها كما اومأنا اليه في بعض ما قدمناه من الاصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن اليها اللهم الا ان يكون قد خلعنا ربقة الشهوة والغضب واخواتهما عن اعناقنا وطالعنا شيئا من تلك اللذة فحينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا ضعيفا وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفيسة ونسبة التذاذنا بذلك نسبة التذاذ الحسي بتنشق روائح المذاقات اللذيذة الى الالتذاذ بتطعمها بل ابعد من ذلك بعدا غير محدود وانت تعلم انك اذا تأملت عويصا يهمك وعرضت عليك شهوة وخيرت بين الطرفين استخففت بالشهوة ان كنت كريم النفس والانفس العامية ايضا فانها تترك الشهوات المعرضة وتؤثر الآلام

والآلام الفادحة بسبب انقطاع او حمل او تعفن او سوء مزاج ونحوه وكلها احوال جسمية يؤثر بعضها والتفات بعضها
على المؤثرات الطبيعية ويصير لها على المكروهات الطبيعية ويعلم من ذلك ان الغايات العقلية اكرم حالا من
في مجرات الاشياء فكيف في الامور السعيدة العالية الا ان نفس المتفكر يحس بالحق المقررات من الغرابة
ولا يحس بالحق للامور البدنية لما قيل من المعاذير واما اذا انفصلنا عن البدن وكانت النفس منا قد تنبهت في البدن
لكمالها التي هي معشوقها ولم تحصلها وهي بالطبع نازعة اليه اذ عقلت بالفعل انه موجود الا ان اشتغالها بالبدن
كما قلنا قد انساها ذاتها ومعشوقها كما ينسي المرض الاستلذاذ بالحلو واشتهاءه ويميل بالشهوة من المريض
الى المكروهات في الحقيقة عرض لها حينئذ من الالم بفقدانه كفاء ما يعرض من اللذة التي اوجبنا وجودها ودللنا
على عظيم منزلتها فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعدلها تفريق النار للاتصال وتبديلها وتبديل
الزمهرير للمزاج فيكون مثلنا حينئذ مثل الخدر الذي اومأنا اليه فيما سلف او الذي قد عمل فيه نار او زمهرير فمنعت
المادة اللابسة وجه الحس عن الشعور به فلم يتأذ ثم عرض ان زال العائق فشعر بالبلاء العظيم واما اذا كانت القوة
العقلية بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها به اذا فارقت البدن ان تستكمل الاستكمال التام الذي لها ان تبلغه كان مثلها مثل
الخدر الذي اذيق المطعم الالذ وعرض للحالة الاشهى وكان لا يشعر به فزال عنه الخدر فطالع اللذة العظيمة دفعة
وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية والحيوانية بوجه بل لذة تشاكل الحال الطيبة التي للجواهر الحية المحضة
وهي اجل من كل لذة واشرف فهذه هي السعادة وتلك هي الشقاوة وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد من الناقصين بل للذين اكتسبوا
للقوة العقلية الشوق الى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم ان من شان النفس ادراك ماهية الكل بكسب المجهول من
المعلوم والاستكمال بالفعل فان ذلك ليس فيها بالطبع الاول ولا ايضا في سائر القوى بل شعور اكثر القوى بكمالاتها انما
يحدث بعد اسباب واما النفوس والقوى الساذجة الصرفة فكانها هيولى موضوعة لم تكتسب البتة هذا الشوق لان هذا
الشوق انما يحدث حدوثا وينطبع في جوهر النفس اذا تبرهن للقوة النفسانية ان هاهنا امورا تكتسب العلم بها بالحدود الوسطى
على ما علمت واما قبل ذلك فلا يكون لان هذا الشوق يتبع رايا اذ كل شوق يتبع رايا وليس هذا الراي للنفس اوليا
بل رايا مكتسبا فهؤلاء اذا اكتسبوا هذا الراي لزم النفس ضرورة هذا الشوق فاذا فارقت ولم يحصل معها ما يبلغ به بعد الانفصال
التمام وقع في هذا النوع من الشقاء الابدي لان اوائل الملكة العلمية انما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات
وهؤلاء اما مقصرون عن السعي في كسب الكمال الانسي واما معاندون جاحدون متعصبون لاراء فاسدة مضادة للاراء
الحقيقية والجاحدون اسوأ حالا لما اكتسبوا من هيئات مضادة للكمال الحقيقي واما انه كم ينبغي ان يحصل عند نفس
الانسان من تصور المعقولات حتى تجاوز به الحد الذي في مثله تقع هذه الشقاوة وفي تعديه وجوازه ترجى هذه السعادة
فليس يمكنني ان انص عليه نصا الا بالتقريب واظن ان ذلك ان يتصور نفس الانسان المبادي المفارقة تصورا حقيقيا
ويصدق بها تصديقا يقينيا لوجودها عنده بالبرهان ويعرف العلل الغائية للامور الواقعة في الحركات الكلية دون
الجزئية التي لا تتناهى وتتقرر عنده هيئة الكل ونسب اجزائه بعضها الى بعض والنظام الآخذ من المبدأ الاول الى اقصى
الموجودات الواقعة في ترتيبه ويتصور العناية وكيفيتها ويتحقق ان الذات المتقدمة للكل اي وجود يخصها واي وحدة
يخصها وانها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه وكيف ترتيب نسبة الموجودات اليها ثم كلما ازداد
الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا وكانه ليس يتبرأ الانسان عن هذا العالم وعلائقه الا ان يكون اكد العلاقة
مع ذلك العالم فصار له شوق الى ما هناك وعشق لما هناك يصده عن الالتفات الى ما خلفه جملة ونقول ايضا ان هذه

[هامش: الاشتغال بالبدن (?) ... / وكذا الشقاوة / النفس / بيان]

السعادة

السعادة الحقيقية لا تتم الا باصلاح الجزء العملي من النفس ونقدم لذلك مقدمة وكانا قد ذكرناها فيما سلف فنقول ان
الخلق هو ملكة يصدر بها من النفس افعال ما بسهولة من غير تقدم روية وقد امر في كتب الاخلاق بان يستعمل التوسط بين
الخلقين الضدين لا بان يفعل افعال التوسط بل بان يحصل ملكة التوسط وكانها موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية
معا اما القوى الحيوانية فبان يحصل فيها هيئة الاذعان واما القوة الناطقة وللقوى الحيوانية معا ولكن بعكس هذه
النسبة ومعلوم ان الافراط والتوسط هما مقتضيا القوى الحيوانية معا ولكن بعكس في النسبة ومعلوم ان الافراط والتفريط
هما مقتضيا واذا قويت القوى الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية حدث في النفس الناطقة هيئة اذعانية واثر انفعالي
قد رسخ في النفس الناطقة من شانها ان يجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف اليه واما ملكة التوسط فالمراد
منها التنزيه عن الهيئات الانقيادية وتبقية النفس الناطقة على جبلتها مع افادة هيئة الاستعلاء والتنزه وذلك غير مضاد
لجوهرها ولا مائل بها الى جهة البدن بل عن جهته فان التوسط يسلب عنه الطرفين دائما ثم جوهر النفس انما كان البدن هو الذي يغمره
ويدهشه ويغفله عن الشوق الذي يخصه وعن طلب الكمال الذي له وعن الشعور بلذة الكمال ان حصل له او الشعور بالم الكمال
ان قصر عنه لا بان كانت النفس منطبعة في البدن او منغمسة فيه ولكن للعلاقة التي كانت بينهما وهو الشوق الجبلي الى تدبيره
والاشتغال باثاره وبما يورده عليه من عوارضه وبما يتقرر فيه من ملكات مبدؤها البدن فاذا فارق وفيه الملكة الحاصلة
بسبب الاتصال به كان قريب الشبه من حاله وهو فيه فبما ينقص من ذلك يزول غفلته عن حركة الشوق الذي له الى كماله وبما يبقى
منه يبقى محجوبا عن الاتصال الصرف بمحل سعادته ويحدث هناك من الحركات المتشوشة ما يعظم اذاه ثم ان تلك الهيئة
البدنية مضادة لجوهرها مؤذية له وانما كان يلهيه عنها ايضا البدن وتمام انغماسه فيه فاذا فارقت النفس البدن احست
بتلك المضادة العظيمة وتاذت بها اذى عظيما لكن هذا الاذى وهذا الالم ليس لامر لازم بل لامر عارض غريب والعارض
الغريب لا يدوم ولا يبقى ويزول ويبطل مع ترك الافعال التي كانت تثبت تلك الهيئة بتكررها فيلزم اذن ان تكون العقوبة التي
بحسب ذلك غير خالدة بل تزول وتمحى قليلا قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي تخصها واما النفوس البلهاء التي لم
تكتسب الشوق فانها اذا فارقت البدن وكانت غير مكتسبة للهيئات البدنية الردية وليس عندها هيئة غير ذلك ولا معنى
يضاده وينافيه فتكون لا محالة ممنوة بشوقها الى مقتضاها فتتعذب عذابا شديدا بفقد البدن ومقتضيات البدن
من غير ان يحصل المشتاق اليه لان آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي ويشبه ايضا ان يكون ما قاله بعض
العلماء حقا وهو ان هذه الانفس ان كانت زكية وفارقت البدن وقد رسخ فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي تكون
لامثالهم على مثل ما يمكن ان يخاطب به العامة وتصور ذلك في انفسهم فانهم اذا فارقوا الابدان ولم يكن لهم معنى جاذب الى الجهة
التي فوقهم لا كمال فيسعدوا تلك السعادة ولا شوق كمال فيشقوا تلك الشقاوة بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الاسفل
منجذبة الى الاجسام ولا منع في المواد السماوية عن ان تكون موضوعة لفعل نفس فيها قالوا فانها تتخيل جميع ما كانت
اعتقدته من الاحوال الاخروية وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل شيئا من الاجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها
في الدنيا من احوال القبر والبعث والخيرات الاخروية وتكون الانفس الردية ايضا تشاهد العقاب المصور
لهم في الدنيا وتقاسيه فان الصور الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد عليها تاثيرا وصفاء كما
يشاهد في المنام فربما كان المحلوم به اعظم شانا في بابه من المحسوس على ان الاخروي اشد استقرارا من الموجود
في المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل وليست الصورة التي ترى في المنام بل والتي تحس في
اليقظة كما علمت الا المرتسمة في النفس الا ان احداهما تبتدئ من باطن وتنحدر اليه والثانية تبتدئ من خارج وترتفع

[هامش: للقوى الحيوانية / وكذا التوسط]
[هامش: لا بأن تحصل فيها هيئة الاستعلاء ولا الانفعال / كما ان ملكة الافراط والتفريط موجودة للقوة / الناطقة]
[هامش: اذن]
[هامش: الردية صارت الى سعة من رحمة الله ونوع من الراحة / وان كانت مكتسبة للهيئات البدنية]

اليه فاذا ارتسم في النفس ثم هناك لادراك المشاهد وانما يلزم ويؤدي بالحقيقة هذا المرتسم في النفس الموجود في خارج فكل ما ارتسم في النفس فعل نفسه ان لم يكن سبب من خارج فان السبب الذاتي هو هذا المرتسم والخارج سبب بالعرض او سبب سبب فهذه هي السعادة والشقاوة الخسيستان الفائتان بالقياس الى الانفس الخسيسة واما الانفس المقدسة فانها تبعد عن مثل هذه الاحوال وتتصل بكمالها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية وتتبرأ عن النظر الى ما خلفها والى المملكة التي كانت لها كل التبرؤ ولو كان بقي فيها اثر من ذلك اعتقادي او خلقي تأذت به وتخلفت لاجله عن درجة عليين الى ان ينفسخ

تمت المقالة التاسعة بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة العاشرة وهي خمسة فصول

آ فصل في المبدأ والمعاد بقول مجمل وفي الالهامات والدعوات المستجابة والعقوبات السماوية
ب فصل في اثبات النبوة وكيفية دعوة النبي صلى الله عليه وآله الى الله تعالى والمعاد ج فصل في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة د فصل في عقد المدينة وعقد البيت والنكاح والسنن الكلية في ذلك ه فصل في الخليفة والامام وفي المعاملات والاخلاق

الفصل الاول في المبدأ والمعاد بقول مجمل وفي الالهامات والدعوات المستجابة والعقوبات السماوية وتذكير لاحوال النبوة وفي حال احكام النجوم

فالوجود اذا ابتدأ من عند الاول لم يزل كل تال منه ادون في المرتبة من الاول ولا يزال ينحط درجات فاول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا وهي الملائكة العملية ثم مراتب الاجرام السماوية وبعضها اشرف من بعض الى ان تبلغ آخرها ثم من بعدها يبتدئ وجود المادة القابلة للصور الكائنة الفاسدة فيلبس اول شيء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون اول الوجود فيها اخس وارذل مرتبة من الذي يتلوه فيكون اخس ما فيها المادة ثم العناصر ثم المركبات الجمادية ثم الناميات وافضلها الانسان وبعده الحيوانات ثم النبات وافضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ومحصلا للاخلاق التي تكون فضائل عملية وافضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذي في قواه النفسانية خصائص ثلث ذكرناها وهو ان يسمع كلام الله تعالى ويرى ملائكته وقد تحولت له على صورة يراها وقد بينا كيفية هذا وبينا ان هذا الذي يوحى اليه تتشبح له الملائكة ويحدث في سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة فيسمعه من غير ان يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الارضي وهذا هو الموحى اليه وكما ان اول الكائنات من الابتداء الى درجة العناصر كان عقلا ثم نفسا ثم جرما فهاهنا يبتدئ الوجود من الاجرام ثم يحدث نفوس ثم عقول وانما تفيض هذه الصور لا محالة من عند تلك المبادي والامور الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة والمنفعلة الارضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية اما القوى الارضية فمنها حدوث ما يحدث منها باجتماع شيئين احدهما القوى الفعالة فيها اما طبيعية واما ارادية والثاني القوى الانفعالية اما الطبيعية واما النفسانية واما القوى السماوية فيحدث عنها الآثار في هذه الاجسام التي تحتها على ثلثة وجوه احدها من قبلها بحيث لا سبب فيه للامور الارضية بوجه من الوجوه وذلك اما من طباع اجرامها او قواها الجسمانية بحسب اشكالها مع مناسبة القوى الارضية والنباتية منها واما من طباع انفسها والوجه الثالث يشركه فيه الاحوال الارضية وبسبب بوجه من الوجوه وعلى الوجه الثاني اقول انه قد اتضح لك ان نفوس الاجرام السماوية مجردة عن التصرف في المعاني الجزوية تشتمل ادراكها على حقيقي فيمكن ان تتوصل الى ادراك الحوادث الجزئية وذلك يكون بسبب ادراك تعاقب

اسبابها

اسبابها الى العلل القاصية الى علة من حيث هي اسباب وما يتأدى اليه وانما ينتهي الى الطبيعية والارادية وتوجد ليست ارادية قاسرة وقسرية ولا جائزة ولا ينتهي الى القسرية لان القسرية اما من طبيعة واما من ارادة والينا ينتهي القسرية في القسريات اجمع ثم ان الارادات كائنة بعد ما لم تكن فلها اسباب تتوالى فتوجبها وليس تحدث الارادة بارادة والا لذهب الى غير النهاية ولا من طبيعة غريبة والا لزمت الارادة ما دامت الطبيعة بل الارادات تحدث لحدوث علل هي الموجبات والدواعي تستند الى ارضيات وسماويات ويكون موجبه ضرورة لتلك الارادة واما الطبيعية فان كانت راسخة دائمة فمن اصولها وان كانت قد حدثت فلا محالة انها تستند ايضا الى امور سماوية وارضية وقد عرفت جميع هذا وتعلم ان الازدحام بهذه العلل وتصادمها واستمرارها فيما يتحت الحركة السماوية واذا علمت الاوائل على اوائل وسببا بالوازمها الى الثواني علمت انه اذ فرض فرض من هذه الاشياء علمت ان النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات الا ان هيئتها في غالب علمها كلي والا فيها جزوي ككليات المبادئ الى اليها ثم والمتأثر بها الحواس فلا محالة انها تعلم ما يكون وما محالة انما تعلم في كثير منها الوجه الذي هو اصوب والذي هو اصلح والارتب من النظام الطبيعي العالمين المكنين وقد بينا ان التصورات التي لتلك علل ومبادي الموجودات ككمالاتها ولهذا فاذا كانت كذلك لم يكن هناك اسباب سماوية يكون اقوى من تلك التصورات ما هو اقدم وما هو في احد القسمين من الثلث غير هذا الاثار واذا كان ذلك وجب ان يحصل ذلك الامر ممكن موجودا الا من سبب طبيعي ولا من سبب طبيعي في السماويات من غير بوجه لهذه الامور في الامور السماوية وليس هو في الحقيقة اثرا بل انما اثر المبادي وجود ذلك الامر من الامور السماوية فهذا اذا عقلت الاوائل عقلت ذلك الامر واذا عقلت ذلك الامر عقلت انه هو الاولى بان يكون واذا عقلت ذلك كان ان كان المانع فيه الاعدام علة طبيعية ارضية او وجود علة طبيعية ارضية اما عدم العلة الطبيعية الارضية مثلا ان يكون ذلك الشيء هو ان يوجد حرارة فلا يكون قوة مسخنة طبيعية ارضية فتلك الصورة تحدث فيه السماوي لو به يكون الخير فيه كما انها تحدث هي في ابدان الناس منها اسباب من تصورات النفس على ما عرفته فيما سلف واما المثال الثاني فان يكون ليس المانع عدم سبب التسخين فقط بل وجود البرد فالتصور السماوي يجبر في وجود ضده يوجب البرد في ذلك ايضا بقسر البرد كما قسر تصورنا الغضب السبب البردي وكون او يكون اضافة هذا القسر احالات الامور الطبيعية او الالهامات يتصل المستعد هو او غيره او اختلاطا من ذلك يؤدي واحد منها او علة مجتمعة الى الغاية النافعة ونسبة التضرع الى الاستدعاء هذه القوة نسبة التفكر الى استدعاء البيان وكل معط من فوق وليس في ان تبع تصورات السماوية بل الاول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذي قلنا انه يليق به ومن عنده يبتدى كون ما يكون ولكن بالتوسط وعلى ذلك الترغيب في هذه الامور وينتفع بالدعوات والرأس ومن هذا في امر الاستسقاء وفي امور اخرى ولهذا ما يجب ان تخاف المكافاة على الشر ويتوقع المكافاة على الخير فان في ثبوت حقيقة ذلك عن جوهر من الشر وثبوت حقيقة ذلك يكون سبطه رادا له وآلة هي موجودة جزئية هذه والحال حقيقة هذه المبادي فيجب ان يكون لها وجود فان لم يوجد هناك سبب لامور كما ذكرنا او سبب آخر يمنعها وقد ذكر ذلك انه اولى بالوجود من هذا او وجود ذلك وجود هذا او نحو من المحال واذا شئت ان تعلم ان الامور التي عقلت ناقصة موصية الى الصنع تداولت في الطبيعة على نحو من الايجاد الذي علمت ونحققه فتأمل حال منافع الاعضاء في الحيوانات والنبات وان كل واحد كيف خلق وليس هناك سبب طبيعي بل مبدأه لا محالة من العناية على الوجه الذي علمت العناية فكذلك فصدق بوجود هذه المعاني فانها متعلقة بالعناية على الوجه الذي علمت العناية كذلك فصدق بوجود هذه المعاني فانها متعلقة بالعناية واعلم ان اكثر ما يقربه الجمهور ويفزع

اليه ويقول به فهو حق واما ما ينكره هولا المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلله واسبابه وقد قلنا في هذا الباب كتاب البر
والاثم فليتامل شرح هذه الامور من هناك وصدق بما يحكى من العقوبات الالهية النازلة على مدن فاسدة واشخاص ظالمة
وانظر ان الحق كيف ينصر واعلم ان السبب في الدعا منا ايضا وفي الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والاثم انما يكون من
هناك فان مبادي جميع هذه الامور تنتهي الى الطبيعة والارادة والاتفاق والطبيعة مبداها من هناك والارادات
التي لنا كاينة بعد ما لم تكن وكل كاين بعد ما لم يكن فله علة وكل ارادة لنا فلها علة وعلة
تلك الارادة ليست ارادة متسلسلة في ذلك الى غير النهاية بل امور تعرض من خارج ارضية وسماوية والارضية
تنتهي الى السماوية واجتماع ذلك كله يوجب وجود الارادة واما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه فاذا حللت
الامور كلها استندت الى مبادي ايجابها التي تنزل من عند الله تعالى والقضا من الله هو الوضع الاول البسيط والتقدير هو ما يتوجه اليه القضا على
التدريج كانه موجب اجتماعات من الامور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة الى القضا والامر الالهي الاول ولو
امكن انسانا من الناس ان يعرف الحوادث التي في الارض والسما جميعها وطبايعها لفهم كيفية ما يحدث في المستقبل وهذا
المنجم القايل بالاحكام مع ان اوضاعه الاولى ومقدماته ليست مستندة الى برهان بل عسى ان يدعي فيها التجربة او الوحي وربما
حاول قياسات شعرية او خطابية في اثباتها فانه انما يعول على دلايل جنس واحد من اسباب الكاينات وهي التي في السما على
انه لا يضمن من عنده الاحاطة بجميع الاحوال التي في السما ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث نقف
على وجود جميعها في كل وقت وان كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما عنده وذلك لانه لا يكفي ان تعلم ان
النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا في ان تعلم انها سخنت ما لم تعلم انها صادفت واي حساب يعطينا المعرفة بكل حادث في
الفلك ولو امكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به
الانتقال الى المغيبات فان الامور المغيبة التي في طريق الحدوث انما تتم بمخالطات بين الامور السماوية التي نحن نعلمها
بكمال عددها وبين الامور الارضية المتقدمة واللاحقة فاعلها ومنفعلها طبيعيها وارادييها وليس تتم
بالسماويات وحدها فما لم نحط بجميع الامرين وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان منهما متعلقا بالمغيب لم يتمكن من
الانتقال الى المغيب فليس لنا اذن اعتماد على اقوالهم وان سلمنا متبرعين ان جميع ما يعطوننا من مقدماتهم الحكمية صادقة

الفصل الثاني في اثبات النبوة وكيفية دعوة النبي صلى الله عليه وسلم الى الله تعالى والى المعاد

ونقول الآن انه من المعلوم ان الانسان يفارق سائر الحيوانات بانه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده شخصا واحدا يتولى
تدبير امره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته وانه لا بد من ان يكون الانسان مكفيا باخر من نوعه يكون ذلك
الآخر ايضا مكفيا به وبنظيره فيكون هذا مثلا ينقل لذاك وذاك يخبز لهذا وهذا يخيط لآخر والآخر يتخذ الابرة لهذا
حتى اذا اجتمعوا كان امرهم مكفيا ولهذا ما اضطروا الى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته
على شرايط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فانه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم
لكمالات الناس ومع ذلك فلا بد لامثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدنيين فاذا كان هذا ظاهرا فلا بد في وجود الانسان
وبقائه من مشاركة ولا تتم المشاركة الا بمعاملة كما لا بد في ذلك من سائر الاسباب التي تكون له ولا بد في المعاملة
من سنة وعدل ولا بد للسنة والعدل من سان ومعدل ولا بد من ان يكون هذا بحيث يجوز ان يخاطب الناس ويلزمهم
السنة ولا بد من ان يكون هذا انسانا ولا يجوز ان يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ما له عدلا وما عليه
ظلما فالحاجة الى هذا الانسان في ان يبقى نوع الناس ويتحصل وجوده اشد من الحاجة الى انبات الشعر على الاشفار وعلى الحاجبين

وتقعير الاخمص من القدمين واشيا اخرى من المنافع التي لا ضرورة فيها في البقا بل اكثر ما لها انها تنفع في البقا ووجود
الانسان الصالح لان يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره فلا يجوز ان تكون العناية الاولى تقتضي تلك المنافع ولا
تقتضي هذه التي هي اسها ولا ان يكون المبدا الاول والملايكة بعده تعلم ذلك ولا تعلم هذا ولا ان يكون ما يعلمه في نظام
الامر الممكن وجوده الضروري حصوله لتمهيد نظام الخير لا يوجد بل كيف يجوز ان لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبني على وجوده
موجود فواجب اذن ان يوجد نبي وواجب ان يكون انسانا وواجب ان يكون له خصوصية ليست لساير الناس حتى
يستشعر الناس فيه امرا لا يوجد لهم فيتميز به منهم فتكون له المعجزات التي اخبرنا بها فهذا الانسان اذا وجد وجب ان
يسن للناس في امورهم سننا باذن الله تعالى وامره ووحيه وانزاله الروح القدس عليه فيكون الاصل الاول فيما يسنه
تعريفه اياهم ان لهم صانعا واحدا قادرا وانه عالم بالسر والعلانية وان من حقه ان يطاع امره فانه يجب ان يكون الامر
لمن له الخلق وانه قد اعد لمن اطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه المعاد المشقي حتى يتلقى الجمهور رسمه المنزل على لسانه من
الاله والملايكة بالسمع والطاعة ولا ينبغي له ان يشغلهم بشي من معرفة الله تعالى فوق معرفة انه واحد حق لا شبيه له
فاما ان يتعدى بهم الى ان يكلفهم ان يصدقوا بوجوده وهو غير مشار اليه في مكان ولا منقسم بالقول ولا خارج العالم
ولا داخله ولا شي من هذا الجنس فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين ايديهم الدين واوقعهم فيما لا مخلص عنه الا
لمن كان المعان الموفق الذي يشذ وجوده ويندر كونه فانهم لا يمكنهم ان يتصوروا هذه الاحوال على وجهها الا بكد وانما يمكن القليل
منهم ان يتصوروا حقيقة هذا التوحيد والتنزيه فلا يلبثون ان يكذبوا بمثل هذا الوجود او يقعوا في تنازع وينصرفوا الى
المباحثات والمقايسات التي تصدهم عن اعمالهم البدنية وربما اوقعتهم في آرا مخالفة لصلاح المدينة ومنافية لواجب
الحق وكثرت فيهم الشكوك والشبه وصعب الامر على اللسان في ضبطهم فما كل ميسر له في الحكمة الالهية ولا يصح
ان يظهر ان عنده حقيقة يكتمها عن العامة بل لا يجب ان يرخص في تعريض شي من ذلك بل يجب ان يعرفهم جلال الله وعظمته
برموز وامثلة من الاشيا التي هي عندهم جليلة وعظيمة ويلقي اليهم منه هذا القدر اعني انه لا نظير له ولا شريك ولا
شبيه وكذلك يجب ان يقرر عندهم امر المعاد على وجه يتصورون كيفيته وتسكن اليه نفوسهم ويضرب للسعادة والشقاوة
امثالا مما يفهمونه ويتصورونه واما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه الا امرا مجملا وهو ان ذلك شي لا عين راته ولا اذن سمعته
وان هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الالم ما هو عذاب مقيم واعلم ان الله يعلم ان وجه الخير في هذا فيجب
ان يوخذ معلوم الله على وجهه على ما علمت ولا باس ان يشتمل خطابه على رموز واشارات تستدعي المستعدين بالجبلة
للنظر الى البحث الحكمي

الفصل الثالث في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة

ثم ان هذا الشخص الذي هو
النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت فان المادة التي تقبل كمال مثله تقع في القليل من الامزجة فيجب لا محالة
ان يكون النبي قد دبر لبقا ما يسنه ويشرعه في امور المصالح الانسانية تدبيرا عظيما ولا شك ان القاعدة في ذلك هي استمرار
الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي فيجب ان يكون على
الناس افعال واعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي يفوته منها يتصل بما يليه فيتجدد به
التذكر من راس قبل ان ينمحي ويجب ان يكون هذه الافعال مقرونة بما يذكر الله والمعاد لا محالة والا فلا فايدة
فيها والتذكير لا يكون الا بالفاظ تقال او نيات تنوى في الخيال وان يقال لهم ان هذه الافعال تقرب الى الله تعالى ويستوجب بها
من عنده الجزا الكريم وان يكون تلك الافعال بالحقيقة على هذه الصفة وهذه الافعال مثل العبادات المفروضة على الناس
وبالجملة ان يكون منبهات والمنبهات اما حركات واما اعدام حركات تفضي الى حركات فاما الحركات فمثل الصلوات واما الاعدام

الحركات مثل الصوم فانه وان كان معنى عدميا فانه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه على جملة من الامر ليس بهزل فيتذكر
سبب ما ينويه من ذلك وانه القربة الى الله ويجب ان يمكن ان يخلط بهذه الاحوال مصالح اخرى في تقوية السنة وبسطها
والمنافع الدنيوية فاما ايضا ان يفيد ذلك مثل الجهاد والحج على ان يعين مواضع من البلاد هي اصلح المواضع لعبادة
الله وانها خاصة لله وتعيين افعال لا بد منها للناس وانها في ذات الله مثل القرابين فانها مما يعين في هذا الباب معونة
شديدة والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة اذا كان فيه مأوى الشارع ومسكنه فانه يذكره ايضا وذكره
في المنفعة المذكورة تالية لذكر الله والملائكة والمأوى الواحد ليس يجوز ان يكون نصب عين الامة كلها فيجب ان يفرض
اليها مهاجرة وسفر ويجب ان يكون اشرف العبادات من جهة ما يفرض متوليا ان يخاطب به ويشفع اليه ويصلى
اليه ومثل بين يديه وهذا هو الصلاة فيجب ان يسن للمصلي من الاحوال التي يستعد بها للصلاة ما جرت العادة بتقدمه
الانسان نفسه عند لقاء الملك الانساني من الطهارة والتنظف وان يسن في الطهارة والتنظف سننا بالغة وان يسن
عليهم فيها ما جرت العادة به من اخذ الانسان نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع وغض البصر وقبض الاطراف
وترك الالتفات والاضطراب وكذلك يسن في كل وقت من اوقاتها العبادة آدابا ورسوما محمودة
ينتفع بها العامة في رسوخ ذكر الله والمعاد في انفسهم فيدوم لهم التشبث بالسنن والشرائع بسبب ذلك وان لم يكن
مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن او قرنين وينفعهم ايضا في المعاد منفعة عظيمة بما تنزه به انفسهم
على ما وضعت واما الخاصة فاكثر منفعة هذه الاشياء اياهم في المعاد فقد قررنا حال المعاد الحقيقي واثبتنا ان السعادة
في الآخرة مكتسبة بتنزيه النفس وتنزيه النفس تبعيدها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة لاسباب السعادة وهذا التنزيه
يحصل باخلاق وملكات والاخلاق والملكات تكتسب بافعال من شأنها ان تصرف النفس عن البدن والحس وتديم
تذكيرها للمعدن الذي لها فاذا كانت كثيرة الرجوع الى ذاتها لم تنفعل من الاحوال البدنية ومما يذكرها ذلك ويعينها عليه
افعال متعبة وخارجة عن عادة الفطرة بل هي الى التكلف فانها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهدم ارادتها من
الاستراحة والكسل ورفض العناء واخماد الحرارة الغريزية واجتناب الارتياض الا في اكتساب الاغراض من اغراضها البهيمية
ويفرض على النفس [illegible] تلك الحركات ذكر الله والملائكة وعالم السعادة شاءت او ابت فتتقرر لها بذلك هيئة
هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته وملكة التسلط على البدن فلا تنفعل عنه فاذا مرت عليها افعال
بدنية لم تؤثر فيها هيئة وملكة تأثيرها لو كانت مخلدة اليها منقادة لها من كل جهة ولذلك قال القائل الحق ان الحسنات
يذهبن السيئات فان دام هذا الفعل من الانسان استفاد ملكة الالتفات الى جهة الحق والاعراض عن الباطل
وصار شديد الاستعداد للتخلص الى السعادة بعد المفارقة البدنية وهذه الافعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد انها فريضة
من عند الله وكان مع اعتقاده ذلك يلزمه في كل فعل ان يتذكر الله ويعرض عن غيره لكان جديرا بان يفوز
من هذه الزكاء بحظ فكيف اذا استعملها من يعلم ان النبي من عند الله وبارسال الله وواجب في الحكمة الالهية
ارساله وان جميع ما سنه فانما هو ما وجب [illegible]
[illegible] من عند الله وان النبي فرض عليه من عند الله ان يفرض عباداته ويكون
الفائدة في العبادات للعابدين فيما يبقى به فيهم السنة والشريعة التي هي اسباب وجودهم وفيما يقرب لهم عند المعاد من الله زلفى
بزكائهم ثم هذا الانسان هو المدبر لاحوال الناس فيما تنتظم به اسباب معيشتهم ومصالح معادهم وهو انسان متميز عن
سائر الناس بتألهه.

الفصل الرابع في عقد المدينة وعقد البيت والنكاح والسنن الكلية في ذلك

ويجب

ان يكون القصد الاول للسان في وضع السنن ترتيب المدينة على اجزاء ثلثة المدبرون والصناع والحفظة وان يرتب في كل
جنس منهم رئيسا يترتب تحته رؤساء يلونه يترتب تحتهم رؤساء يلونهم الى ان ينتهي الى افناء الناس فلا يكون في المدينة انسان
معطل ليس له مقام محدود بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة وان يحرم البطالة والتعطل وان لا يجعل لاحد سبيلا
الى ان يكون له من غيره الحظ الذي لا بد منه للانسان ويكون جنبته معفاة ليس يتكلف شيئا فان هؤلاء يجب
ان يردعهم ردعا شديدا فان لم يرتدعوا نفاهم من الارض فان كان السبب في ذلك مرضا او آفة افرد لهم موضعا يكون فيه امثالهم تحت قيم
عليهم ثم يجب ان يكون في المدينة وجه مال مشترك بعضه من حقوق يفرض على الارباح المكتسبة والطبيعية كالثمرات
والنتاج وبعضه يفرض عقوبة وبعضه يكون من اموال المنابذين للسنة وهي الغنائم ويكون ذلك عدة لمصالح مشتركة
وازاحة لعلة الحفظة الذين لا يشتغلون بصناعة ونفقة على الذين حيل بينهم وبين الكسب بامراض وزمانات لا شغل بها ولا من زمانة
ترجع الى نفس استظهار من قوة من عليه كفايته والزمانات الذين كلهم على صاحب خاصة بل يجب ان يبين بعضها
على ولاية ودور الذين لا يرجونه ولا يحوسونه ويكون للسن من ذلك عليهم مختلفة بين العلة والطاقة ويكون ذلك
في جبايات تقع خطأ فلا يجوز اهمال مراجع ومواضع خطأ دائم اذ يجب [illegible] كذلك يجب ان يحرم الصناعات
التي يقع معها انتقالات الاملاك والمنافع من غير مصلحة تكون بازائها وذلك مثل القمار فان المقامر يأخذ من غير ان يفيد
منفعة البتة بل يجب ان يكون الاخذ عوضا يفيد بها غاية يكون عوضا العوض هو جوهر او عوض هو منفعة او عوض
هو ذكر جميل او غير ذلك مما هو معدود في الخيرات البشرية وكذلك يجب ان يحرم الصناعات التي تؤدي الى اضداد المصالح والمنافع
مثل تعلم السرقة واللصوصية والقيادة وغير ذلك ويحرم ايضا الوظائف التي تغني الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في الشركة
مثل الربا فانه طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله وان كانت بازائه منفعة ويحرم ايضا الافعال التي ان ابيحت
ادت الى ضد ما عليه بناء امر المدينة مثل الزنا واللواطة التي تغني عن افضل اركان المدينة وهو التزوج
ثم اول ما يجب ان يشرع فيه هو امر التزاوج المؤدي الى التناسل وان يدعو اليه ويحرض عليه فان به بقاء الانواع التي بقاؤها
دليل وجود الله وان يدبر في ان يقع ذلك ظاهرا لئلا يقع ريبة في النسب فيقع بسبب ذلك خلل في انتقال المواريث
التي هي اصول الاموال لان المال لا بد منه في المعيشة والمال منه اصل ومنه فرع والاصل هو موروث وملتقط او موهوب واصح
الاصول الثلثة الموروث فانه ليس عن بخت واتفاق بل على نسب كالطبيعي وقد يقع في ذلك [illegible]
ايضا [illegible] وجوب نفقة بعض على بعض ومعاونة بعض لبعض وغير ذلك مما اذا تدبر وجب
ان يؤكد الامر ايضا في ثبوت هذه الوصلة حتى لا يقع مع كل نزق فرقة فيؤدي ذلك الى تشتت الشمل الجامع للاولاد ووالديهم
والى تجدد احتياج كل انسان الى الازدواج وفي ذلك انواع من الضرر كثيرة ولان اكثر اسباب المحبة الالفة والالفة لا تحصل
الا بالعادة والعادة لا تحصل الا بطول المخالطة وهذا التأكيد يحصل من جهة المرأة بان لا يجعل
في يدها ايقاع هذه الفرقة فانها بالحقيقة واهية العقل مبادرة الى طاعة الهوى والغضب وان يجعل الى الرجال سبيل الى حل
ذلك لا ان يسد ذلك من كل وجه فان حسم اسباب الوصل الى الفرقة بالكلية يقتضي وجوها من الضرر والخلل منها ان من الطباع
ما لا يألف بعض الطباع فكلما اجتهد في الجمع بينهما زاد الشر والنبو وتنغصت المعايش ومنها ان من الناس من يمنى بزوج
غير كفؤ ولا حسن المذاهب في العشرة او بغيض تعافه الطبيعة فيصير ذلك داعية الى الرغبة في غيره اذ الشهوة طبيعية
وربما ادى ذلك الى وجوه من الفساد وربما كان المتزاوجان لا يتعاونان على النسل فاذا بدلا بزوجين آخرين تعاونا
فيجب ايضا ان يكون الى الفرقة سبيل ولكن يجب ان يكون مشددا فيه فان انقص الفريقين عقلا واكثرهما اختلافا واختلاطا

فاما [illegible] ويرى من ذلك شي بل يجعل الى الحكام حتى اذا عرفوا سوء صحبة من جهة الزوج فرقوا واما من جهة الرجل فان يلزمه في ذلك غرامة لا يقدم عليها الا بعد التثبت واستصواب ذلك لنفسه من كل باب ومع ذلك فالاحسن ان يترك سبيلا [illegible] يعين في توجيه التغيير سببا الى الطلاق الطلقتين لم يغلظ الامر في العادة واشد من التغليظ في الابتداء [illegible] انها لا يحل له بعد الثالثة الا بعد ان يرى من نفسه على تجرع مضض [illegible] وهو ان يمكن رجلا آخر من عقيلته بان يتزوج بها نكاحا صحيحا [illegible] [illegible] والوالدين بالتربية اما الوالد فبالنفقة واما الوالدة فبالحضانة وكذلك الولد ايضا يسن عليه خدمتهما وطاعتهما [illegible] واجلالهما فهما سببا وجوده ومع ذلك فهذا حملة مؤنة التي لا حاجة الى شرحها

الفصل [illegible] في الخليفة والامام [illegible] في المعاملات والاخلاق

ثم يجب ان يفرض السان طاعة من يخلفه وان لا يكون الاستخلاف الا من جهته او باجماع من اهل السابقة على من يصححون علانية عند الجمهور انه مستقل بالسياسة وانه اصيل العقل حاصل عنده الاخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير وانه عارف بالشريعة حتى لا اعرف منه تصحيحا لظهور ذلك واستعلانه واتفاق عليه الجمهور عند الجميع ويسن عليهم انه اذا افترقوا او تنازعوا للهوى والميل او اجمعوا على غير من وجدوا الفضل فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله والاستخلاف بالنص اصوب فان ذلك لا يؤدي الى التشعب والتشاغب والاختلاف ثم يجب ان يحكم في سنته ان من خرج وادعى خلافة بفضل قوة او مال فعلى الكافة من اهل المدينة قتاله وقتله فان قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به ويحل دم من قعد عن ذلك وهو متمكن بعد ان يصح على رؤس الملا ذلك منه ويجب ان يسن انه لا قربة عند الله بعد الايمان بالنبي اعظم من اتلاف هذا المتغلب فان صح الخارج ان المتولي للخلافة غير اهل لها وانه ممنو بنقص وان ذلك النقص غير موجود في الخارج فينبغي ان يطابقه اهل المدينة والمعول الاعظم العقل وحسن الايالة فمن كان متوسطا في الباقي ومتقدما في هذين بعد ان لا يكون غريبا في الباقي وصائرا الى اضدادها فهو اولى ممن يكون متقدما في الباقي ولا يكون بمنزلته في هذين فيلزم اعلمهما ان يشارك اعقلهما ويعاضده ويلزم اعقلهما ان يعتضد به ويرجع اليه [illegible] ثم يجب ان يفرض في العبادات امورا لا تتم الا بالخليفة تنويها بشانه وجذبا الى تعظيمه وتلك الامور هي الامور الجامعة مثل الاعياد فانه يجب ان يفرض اجتماعات [illegible] فينادى الناس الى [illegible] فانها داعية الى استبقاء العدد والتضافر [illegible] وترك الانفصال ثم في الاجتماعات استجابة الدعوات ونزول البركات على الاحوال التي قد عرفت [illegible] وكذلك يجب ان يكون في المعاملات معاملات يشترط فيها الامام وهي المعاملات التي تؤدي الى ابنية الاركان في المدينة مثل المناكحات والمشاركات الكلية ثم يجب ان يفرض ايضا في المعاملات المؤدية الى الاخذ والاعطاء سننا تمنع وقوع الغرر والحيف وان يحرم المعاملات التي فيها غرر والتي يتغير فيها الاعواض قبل الفراغ منها لانقاد او استيفاء

كالصرف والنسيئة وغير ذلك وان يسن على الناس معاونة الناس والذب عنهم ووقاية اموالهم وانفسهم من غير ان يغرم متبرع فاضلا عن فريضته والمخالفون للسنة يجب ان يدبر مقاتلتهم وافناءهم بعد ان يدعوا الى الحق وان يباح اموالهم وفروجهم فان تلك الاموال والفروج اذا لم تكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة لم تكن عائدة بالمصلحة التي تطلب المال والفروج لها بل معينة على الفساد والشر واذا كان من الناس من [illegible] ان يكون امثال هولاء مجبورين على خدمة اهل المدينة العادلة وكذلك من كان من الناس بعيدا عن تلقي الفضيلة فهم عبيد بالطبع مثل الترك والزنج وبالجملة الذين نشأوا في غير الاقاليم الشريفة التي اكثر احوالها ان ينشأ فيها امم حسنة الامزجة صحيحة القرائح والعقول وان كانت مدينة غير مدينته ولها سنن حميدة لم يتعرض لها الا ان يكون الوقت يوجب التصريح فان لا سنة الا السنة النازلة فان الامم والمدن اذا ضلت فسنت عليها سنن فيجب ان يؤكد ازاحتها واذا وجب الامر على هذا وجب تاكيده ان يحمل عليها العالم باسره فان كان اهل المدينة الحسنة السيرة يرون ان هذه السنة ايضا حسنة محمودة [illegible] ان هذه السنة ليس من حقها ان تقبل [illegible] كانها نزلت على المدن كلها [illegible] ويكون [illegible] مجادلة دون مجادلة اهل الضلال الصرف [illegible] انهم مبطلون وكيف لا يكونون مبطلين وقد امتنعوا [illegible] الشريعة التي انزلها الله [illegible] في الافعال المخالفة للسنة الداعية الى فساد نظام المدينة مثل الزنا والسرقة ومواطاة اعداء المدينة وغير ذلك فاما ما يكون من ذلك ما يضر الشخص في نفسه [illegible] في العبادات والمزاوجات والمزاجر [illegible] ويجب ان يفرض كثيرا من الاحوال خصوصا في المعاملات الى الاجتهاد فان للاوقات احكاما لا يمكن ان تضبط واما ضبط المدينة بعد ذلك بمعرفة ترتيب الحفظة ومعرفة الدخل والخرج واعداد اسباب الاسلحة والحقوق والثغور وغير ذلك فينبغي ان يكون ذلك الى السائس من حيث هو خليفة ولا يفرض فيها احكام جزئية فان في فرضها فسادا لانها تتغير مع تغير الاوقات وفرض الكليات فيها مع تمام الاحتراز غير ممكن فيجب ان يجعل ذلك الى اهل المشورة ويجب ان يكون السان يسن ايضا في الاخلاق والعادات سننا تدعو الى العدل الذي هو الوسط والوسط يطلب في الاخلاق لجهتين اما ما فيه من كسر غلبة القوى فلاجل زكاء النفس خاصة واستفادتها الهيئة الاستعلائية وان يكون تخلصها من البدن تخلصا نقيا واما ما فيها من استعمال هذه القوى فلمصالح دنيوية اما استعمال اللذات فلبقاء البدن والنسل واما الشجاعة فلبقاء المدينة والرذائل الافراطية يحترز عنها لضررها في المصالح الانسانية والتفريطية فلضررها في المدينة والحكمة الفضيلة التي هي ثالث العفة والشجاعة فليس يعنى بها الحكمة [illegible] التي في الافعال الدنيوية والتصرفات الدنيوية [illegible] في هذه [illegible] الشهوانيات مثل لذة المنكوح والمطعوم والملبوس وغير ذلك من اللذات الحسية والوهمية والتوسط في الغضبيات كلها مثل الغضب والخوف والغم والانفة والحقد والحسد وغير ذلك والتوسط في التدبير ورؤس الفضائل عفة وحكمة وشجاعة ومجموعها العدالة وهي خارجة عن الفضيلة النظرية ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد ان يصير ربا انسانيا وكاد ان تحل عبادته بعد الله وهو سلطان العالم الارضي وخليفة الله فيه

النظرية فانها لا يكلف فيها التوسط البتة بل الحكمة [illegible]

ايضاً

تمت المقالة العاشرة من كتاب الفن الالهي وهو كتاب الآخر من كتاب الشفا وتم الكتاب باسره يوم الخميس [illegible] صلوة العصر [illegible]
سنه [illegible]
[illegible]